

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله -الماتعة

## المُقَدِّمَاتُ النَّافِعَةُ

مِنْ

مُؤَلَّفَاتِ الإِمَامِ مُحَمَّدِ نَاصِرِ الدِّينِ الأَلْبَانِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ-المَاتِعَةُ

سُتُونٌ مُقَدِّمَةٌ مَقْرُونَةٌ بِفَوَائِدِ نَافِعَةٍ

جَمَعَهَا وَاسْتَخْرَجَ الفَوَائِدَ مِنْهَا

تَيْتُونُ بنُ رَاشِدِ بنِ تَيْتُونِ الرَّاسِبِيِّ

الخامس والعشرون من رجب سنة ١٤٣٩ هـ الموافق الثاني عشر من إبريل ٢٠١٨ م

الجزء الثالث

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

## [٣٤] شرح العقيدة الطحاوية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، ولا عدوان إلا على الظالمين، والعاقبة للمتقين، وصلاة الله وسلامه على نبينا محمد سيد المرسلين، وخاتم النبيين، وعلى آله الطاهرين، وأصحابه الطيبين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أما بعد/ فلقد يسر الله تبارك وتعالى، للأخ الفاضل زهير الشاويش أن يعيد طبع الكتاب العظيم (شرح العقيدة الطحاوية) طبعة رابعة مهذَّبة، فرأيت أنا بدوري أن أعيّد النظر في تخريج أحاديثه، وأستدرك ما كان قد فاتني من تحقيق القول في بعضها، أو سهو وقع في بعض أفرادها، وأن أنسق الكلام عليها، فإن التخريج بأول أمره كان أشبه شيء بالتعليقات السريعة التي من طبيعتها أن لا تمكن صاحبها من مراجعة الكتب من أجلها إلا قليلاً، ولا من إعادة النظر فيها، لأني كنت يومئذ على سفر، والمكتب راغب في سرعة طبع الكتاب. ولقد كنت استدركت شيئاً من ذلك فيما بعد، في مقدمتي التي كان الأخ زهير تفضل بإلحاقها بالنسخ الباقية من الطبعة الثالثة، كما هو معلوم عند من وقعت له نسخة منها، أو أرسلت إليه هذه المقدمة.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وكان مما فاتني يومئذ توحيد طريقة التخريج في أحاديث الكتاب التي أخرجها الشيخان أو أحدهما، فقد جريت في كثير من تخريجاتي وتأليفاتي على التصريح في أول التخريج بمرتبة الحديث التي ينتهي إليها التحقيق، سواء كان مما أخرجها الشيخان أو أحدهما، فأقول مثلاً: (صحيح، أخرجها الشيخان). أو (صحيح، أخرجها البخاري)، أو (صحيح، رواه مسلم)، ونحو ذلك. ولكن لم يطرد لي ذلك في كل أحاديثها، بل وقع هذا التصريح في بعضها دون بعض.

وكان قد بلغني عن بعضهم أنه استشكل أو استنكر هذا التصريح، فحملني ذلك على أن كتبت كلمة المقدمة التي سبقت الإشارة إليها، أدفع بها الاستشكال المشار إليه، فقلت فيها ما نصه:

(يلاحظ القارئ الكريم أن كثيراً من الأحاديث التي جاءت في الكتاب معزوة إلى (الصحيحين) أو أحدهما، قد علقنا عليه بقولنا: (صحيح) وتارة نقول: (صحيح، متفق عليه)، أو (صحيح، رواه البخاري)، أو (صحيح، رواه مسلم) وذلك حين يكون الحديث غير محرّج في الكتاب، فالذي نريد بيانه حول ذلك، أنه قد يقول قائل: إن الجمع بين (صحيح) و(متفق عليه) ونحوه، اصطلاح غير معروف، وقد يتوهم فيه البعض أن أحاديث (الصحيحين) كأحاديث (السنن) وغيرها من الكتب التي تجمع الصحيح والضعيف من الحديث ولم يفرد للصحيح فقط.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وجواباً على ذلك نقول:

إن الذي دعانا إلى هذا الاصطلاح، إنما هو شيء واحد، ألا وهو رغبتنا في إيقاف القارىء بأقرب طريق درجة الحديث بعبارة قصيرة صريحة، مثل قولنا:

(صحيح)، جرينا على هذا في كل حديث صحيح، ولو كان من المتفق عليه، لما ذكرنا، ولسنا نعني بذلك ما أشرنا إليه مما قد يتوهمه البعض. كيف والصحيحان هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم، فقد امتاز على غيرها من كتب السنة بتفردهما بجمع الأحاديث الصحيحة، وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة، على قواعد متينة، وشروط دقيقة، وقد وُفِّقوا في ذلك توفيقاً بالغاً لم يوفق إليه من بعدهم ممن نحا نحوهم في جمع الصحيح، كابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم حتى صار عرفاً عاماً أن الحديث إذا أخرج الشيخان أو أحدهما، فقد جاوز القنطرة، ودخل في طريق الصحة والسلامة.

ولا ريب في ذلك، وأنه هو الأصل عندنا، وليس معنى ذلك أن كل حرف أو لفظة أو كلمة في (الصحيحين) هو بمنزلة ما في (القرآن) لا يمكن أن فيه وهم أو خطأ في شيء من ذلك من بعض الرواة، كلا فلسنا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب الله تعالى أصلاً، فقد قال الشافعي وغيره (أبي الله أن يتم إلا كتابه)، ولا يمكن أن يدعي ذلك أحد من أهل العلم

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

من درسوا الكتابين دراسة تفهم وتدبر مع نبذ التعصب، وفي حدود القواعد العلمية الحديثة، لا الأهواء الشخصية، أو الثقافة الأجنبية عن الإسلام وقواعد علمائه، فهذا مثلاً حديثهما الذي أخرجاه بإسناديهما عن ابن عباس (أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم) فإن من المقطوع به أنه ﷺ تزوج ميمونة وهو غير محرم، ثبت ذلك عن ميمونة نفسها. ولذلك قال العلامة المحقق محمد بن عبد الهادي في (تنقيح التحقيق) (١/١٠٤/٢) وقد ذكر حديث ابن عباس:

(وقد عد هذا من الغلطات التي وقعت في (الصحيح)، وميمونة: أخبرت أن هذا ما وقع، والإنسان أعرف بحال نفسه...) انظر الحديث (١٠٣٧) من (إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل).

وعلى الرغم من هذا البيان القاطع على الإشكال، فقد علمت في هذه الأيام أن أحد أعداء عقيدة أهل السنة والجماعة من متعصبة الحنفية- قد رفع تقريراً إلى بعض المراجع المسؤولة في الدولة السعودية التي هو مدرس في بعض معاهدها؛ يحط فيه من قيمة هذا التخريج، وينسب إليّ ما لم يخطر على بال، فرأيت أن ألخص هنا مأخذه عليّ، لأعود بعد ذلك، فأكر عليها بالرد والنقض. ويمكن تلخيصها في خمسة أمور.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

**الأول:** قولي فيما عزاه المصنف للشيخين أو أحدهما: (صحيح) وقولي أحياناً (صحيح، أخرجه مسلم) أو (صحيح متفق عليه). وأحياناً لا أقول في كل ذلك (صحيح): فاستنتج المتعصب المشار إليه ما أفصح عنه بقوله:

(وما لم يقل فيه ذلك يكون متوقفاً فيه تحت النظر والمراجعة له فيه حتى يأتي هو بحكمه، فجاء بشيء لم يسبقه المتقدمون ولا المتأخرون!).

**الثاني:** قولي في بعض الأحاديث والآثار: (لا أعرفه). ويرد عليه بقوله:

(فكان ماذا عرفه غيره كالشارح أو غيره مثلاً!) الذي قلت في أثر ابن مسعود (هلك من لم يكن له قلب يعرف المعروف والمنكر) الذي قلت فيه: لا أعرفه: فقال في ذلك: (فهل المراد من هذا أنه لا يعرف المعروف من المنكر، أو لا يعرف كلام عبد الله بن مسعود)!!

**الثالث:** أخذ عليّ قولي في حديث مستدرکاً على الشارح عزوه إياه لـ (الصحيح): لكن لم يروه أحد من أهل (الصحيح) والمراد به البخاري أو مسلم).

**الرابع:** قال: (استدراك بعض المصححين حديثاً نفاه (كذا الأصل) أن يكون موجوداً في كتب السنة التي اطلع عليها، وقال: لا أصل له باللفظ المذكور في شيء من كتب السنة التي وقفت عليها وأظنه وهماً من المؤلف. فإذا به قد رواه الترمذي في سننه وابن جرير أيضاً كما قد نبهه إلى ذلك أحد المصححين في (المكتب الإسلامي) وأن الحديث بلفظه الذي نفاه جاء في (مشكاة المصابيح) برقم ٢٣٤ فيها!).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

**الخامس:** أخذ عليّ أيضاً قولي في حديث (من عادى لي ولياً...): (رواه البخاري، وفي سنده ضعف، لكن له طرق لعله يتقوى بها، ولم يتيسر لي حتى الآن تتبعها وتحقيق الكلام عليها).

هذه هي الأمور الهامة التي أخذها عليّ ذلك المتعصب، وثمة أمور أخرى لا تستحق الذكر ضربت لذلك عنها صفحاً.

ولما كان كلامه قد ينطلي على البعض، لا سيما الذين لم يتح له الاطلاع على المقدمة الملحقة بالطبعة الثالثة، كان لا بد من أن أكشف النقاب عما فيه من البعد عن الحق والإنصاف، بل وتعمد الكذب والتزوير وكتم الحقيقة عن الذين رفع تقريره إليهم، والظعن في مخرج الكتاب بغير حق، ظلّمت بعضها فوق بعض.

فأقول مجيباً على كل أمر من تلك الأمور الخمسة مراعيّاً ترتيبها:

١- إن قولي فيما رواه الشيخان أو أحدهما: (صحيح) وكنت قدمت الجواب عنه في المقدمة الملحقة المشار إليها آنفاً وهو قولنا فيها:

(رغبنا في إيقاف القارىء بأقرب طريق على درجة الحديث بعبارة قصيرة صريحة...) واطرداً لطريقي في تحريج الأحاديث حسبما شرحته في مطلع هذه المقدمة.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

غاية ما في الأمر أنه لم يطرد لي ذلك في بعض الأحاديث للسبب الذي سبق بيانه فجاء هذا المتعصب فعّل ذلك بتعليل من عند نفسه إرواءً منه لحقده وغيظه، فقال كما تقدم نقله عنه:

(وما لم يقل فيه ذلك يكون متوقفاً فيه...) إلخ... ثم عاد هذا فقال (ص ٤) عن تقريره متسائلاً، مجيباً نفسه بنفسه:

(فهل الحكم لهذا الحديث بالصحة آن من حكمه هو له، أو من إخراج مسلم لهذا الحديث في صحيحه وحكمه له بالصحة. الجواب أن الصحة لهذا الحديث وأمثاله آتية من حكمه هو له بالصحة، وليس من حكم الإمام مسلم، بدليل أنه علق على غيره مما أخرجه مسلم بقوله: (صحيح) وتارة يقول: (صحيح، متفق عليه).

فأقول، وبالله أستعين:

إن هذا الجواب الذي أجاب به نفسه هو محض تحرص واختلاق، لأن كل من شم رائحة العلم بالحديث الشريف يعلم بداهة أن قول المحدث في حديث ما: (رواه الشيخان) أو (البخاري ومسلم) إنما يعني: أنه صحيح، فإذا قال في بعض المرات: (صحيح، رواه الشيخان) أو (صحيح، رواه البخاري) أو (صحيح، رواه مسلم) فهو من باب البيان والتوضيح والتأكيد لصحة الحديث.



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فإذا قال (رواه الشيخان) أو نحوه فلا ينافي أنه صحيح. غاية ما في الأمر، لأن التعبير مختلف والمعنى متحد. فأى شيء في هذا الاختلاف في التعبير؟ وإنما أتى هذا المتعصب من جهله بهذا العلم، وضيق فكره وعطنه، إن سلم سوء قصده، وفساد طويته، الذي يدل عليه بعض أقواله المتقدمة مما سيأتي التعليق عليه، ولفت النظر إليه، وإنما قلت: (من جهله) لأني أستبعد على مثله أن يخفى عليه مثل هذا التوجيه بين التعبيرين، لأن الجمود على التقليد الذي ران على قلبه، لا يفسح له المجال أن يتفهم الحقائق الظاهرة لكل ذي لب وبصيرة، إلا أن يلقنها إياه شيخ مقلد مثله وهيئات! وطبي به أنه يجهل أن قولي: (صحيح، رواه الشيخان) ونحوه مما تقدم، قد سُبقت إليه، وإلا لم يبادر إلى الإنكار وإلى هذا الافتراء الذي نسبه إليّ من أي إذا قلت: (رواه الشيخان) فأنا متوقف في صحته-زعم-ولما قال أيضاً ما سبق نقله عنه. (فجاء بشيء لم يسبقه إليه المتقدمون ولا المتأخرون)!

وقد سبقني إلى ما ذكرت إمام كبير من أئمة الحديث وحفاظه ألا وهو شيخ الإسلام محي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي مؤلف الكتاب الجليل: (شرح السنة) الذي يقوم بطبعه المكتب الإسلامي لأول مرة،<sup>(١)</sup> فقد يضم إلى ذلك التصريح بالصحة، والاستعمال

---

(١) وقد تم طبعه في ١٦ مجلداً، منها مجلداً الأخير مختصاً بالفهارس، وهو بتحقيق الاستاذين شعيب الأرنؤوط وزهير الشاويش.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

الأول، لا شبهة فيه عند صاحب التقرير الجائر، ولذلك فلا فائدة من تسويد الورق بنقل الأمثلة عنه فيه. وإنما المستنكر عنده الاستعمال الآخر: الجمع بين التصريح بالصحة مع العزو إلى الشيخين أو أحدهما، فهذا الذي ينبغي ضرب الأمثلة له من الكتاب المذكور، لعل ذلك المتعصب يرتدع عن جهله وغيه.

لقد رأيت للحافظ البغوي في المجلد الأول من كتابه المذكور أنواعاً من التعابير، أنقلها مع الإشارة إلى أحاديث كل نوع منها برقمها.

**الأول: (صحيح، متفق على صحته).** يعني بين الشيخين.

انظر الأحاديث (٦، ٦٨، ١٣٢)، وقد يقول:

(صحيح، أخرجاه) رقم (١٥٤).

**الثاني: (حديث صحيح، أخرجه محمد).** يعني الإمام البخاري<sup>(١)</sup>.

انظر الأحاديث: (٤١، ١١٣، ١٧١).

---

(١) ومثله قول الإمام الذهبي في حديث: (كان على العرش... (حديث صحيح، قد خرجه البخاري في مواضع)... انظر كتابي (مختصر العلو) (ص٩٨/٤٠) وتعليقي عليه في هذا الموضوع رقم (٢٩). ونحو ذلك قال في حديث (أين الله؟ كما سيأتي (ص٢٧٨)، فهلا اقتنع أبو غدة أم (إنها...).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

**الثالث:** (هذا حديث صحيح)، يقوله في الأحاديث التي يرويها بسنده عن البخاري، وهذا إسناده عن النبي ﷺ ، وهي (صحيحة).

انظر الأحاديث: (٢٣، ١٢، ٥٧، ٤٤، ١٠٨، ٩٤، ١١٦، ١٢٥، ١٤١، ١٥٨، ٢٠٣، ٢٣٠).

**الرابع:** (هذا حديث صحيح، أخرجه مسلم).

وهذا النوع كثير جداً فانظر الأحاديث: (٤، ٢، ٨، ١٦، ١٧، ٢٤، ٣٦، ٤٧، ٥٠، ٥٣، ٥٦، ٥٩، ٦٢، ٦٤، ٦٧، ٧٤، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٥، ٩١، ٩٣، ١٠١، ١٠٩، ١٢٣، ١٢٧، ١٣٩، ١٤٨، ١٥١، ١٥٢، ١٥٧، ١٩١، ٢٠١، ٢٠٥، ٢١١، ٢١٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٨).

**الخامس:** ورأيت مرة قال: (هذا حديث حسن، أخرجه مسلم)، فلم يصححه! راجع رقم (١٠٧).

وظني أن عنده أمثلة أخرى من كل نوع من هذه الأنواع الخمسة ولا سيما الرابع منها، ولكني لا أطول الآن بقية الأجزاء، وفيما ذكرنا كفاية لمن أراد الله له الهداية.

وبهذا البيان يتبين للقارئ الكريم بوضوح تام بطلان ما رماني به من المتعصب الجائر في قوله: (فجاء بشيء لم يسبقه إليه المتقدمون ولا المتأخرون)!

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وإن أراد به ما سبق أن نقلته عنه ما لم أقل فيه (صحيح) مما أخرجه الشيخان أو أحدهما: إنني متوقف فيه تحت النظر والمراجعة! فهو باطل وزور، كما سبق بيانه في مطلع هذا الجواب، وأزيد هنا فأقول:

إن الدليل الذي استدل به على هذا الباطل لو كان صحيحاً، لشمّل معي الإمام البغوي، ومن قال مثل ذلك، فقد قدمت عنه الأمثلة الكثيرة في قوله: (صحيح، متفق عليه) ونحوه، مع أنه في أحاديث أخرى مما أخرجه الشيخان أو أحدهما لم يقل فيها: (صحيح) كما سبقت الإشارة إليه، فهل معنى ذلك عند هذا المتعصب الجائر: أن البغوي أيضاً في هذا النوع لم يقل فيه: صحيح؟!؛

ومما يزيد القارئ الكريم علماً ببطلان ما اتهمني به المتعصب المشار إليه أن أذكره بأن الأحاديث التي عواها الشارح رحمه الله تعالى أو عزوها أنا إلى الشيخين أو أحدهما، ولم أقل فيها (صحيح) هي أكثر - باعتراف المتعصب في تقريره - من الأحاديث التي قلت فيها: (صحيح)، فلو كان ما رماني به حقاً لكان مساوياً لقوله - لو قال - (إن أكثر الأحاديث المعزوة في الكتاب للصحيحين أو أحدهما هي مما توقف فيه الألباني وتحت نظره ومراجعته حتى يأتي هو بحكمه)! لو قال هذا أحد لبادر كل القراء الذين له اطلاع على شيء من كتي وتخريجاتي إلى تكذيبه، وهذا المتعصب الجائر وإن لم يقل هذا القول الذي افترضته، فقد قال القول المساوي له والمؤدي إليه، فعليه وزره! بل إن هذا القول الذي رماني به يبطله

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

أيضاً ما كنت صرحت به في مقدمة الطبعة الثالثة: (إن الحديث إذا أخرج الشيخان أو أحدهما، فقد جاوز القنطرة، ودخل في طريق السلامة...)

والمتعصب الجائر على علم بهذا النص يقيناً، فلئن جاز له أن ينسب إليّ ما لم يخطر في بالي مطلقاً بنوع من الاجتهاد منه- إن كان أهلاً له- قبل أن يطلع على هذا النص، فكيف جاز له ذلك بعد أن علم به. فإله تعالی يتولى جزاءه.

٢- إن قولي في بعض الأحاديث والآثار: (لا أعرفه) معناه معروف عند طلاب هذا العلم الشريف فضلاً عن العالمين به: لا أعرف إسناده، فأحكم عليه بما يستحق من صحة أو ضعف، وبعض العلماء يعبر في مثل هذا بتعبير آخر، فيقول: لم أجده<sup>(١)</sup> أو لم أجده أصلاً وبعضهم يقول لا أصل له.

---

(١) قلت: وهذا التعبير يكثر من استعماله أئمة الحديث في كتب (التخریجات)، أمثال الحافظ الزيلعي والعراقي والعسقلاني، وغيرهم، وقد وجدت العراقي قد قال: (لم أجده) في الجزء الأول من (تخریج الإحياء) في أكثر من عشرة أحاديث، وهذه صفحاتها من الطبعة التجارية: (٩٢، ١٤٨، ١٥٩، ١٦٦، ١٧٠، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٢، ٢٩٩، ٣٠٧).

وقال في نحو هذا العدد من الأحاديث: (لم أجده أصلاً). (٧٦، ٨١، ١٠٢، ١٣٥، ١٤١، ١٧٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٣٢، ٢٤٠، ٢٤١، ٣١٧)، وقد قال مرة: (لم أجده إسناده) (٢٩٦).  
ونارة يقول: (قال ابن الصلاح: لم أجده أصلاً، وقال النووي: غير معروف) (ص ١٣٧)، وهذا مثل قولي: (لا أعرفه)، فهل يفهم أحد من هذا التعبير، غير هذا المتعصب أن العراقي يعني به لم يجد متنه وهو يراه مائلاً أمامه، وحينئذ فأی فرق بين (لم أجده) و(غير معروف) و(لم أعرفه)!

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وأما التجاهل فهو واضح من قوله: (فهل المراد من هذا أنه لا يعرف المعروف من المنكر)! فإن له البتة بقلي في تخريج الخبر: (لا أعرفه). فما معنى تساؤله المذكور إلا لتجاهل المقصود للمراد، وصرف الكلام إلى ما ليس له علاقة بالبحث، ليروي بذلك غيظ قلبه، ويظهر للناس كمين حقه، وعظم حسده، بسوء لفظه، حتى يدري ما يخرج من فمه. نسأل الله العافية.

وبعد كتابة ما تقدم رجعت إلى كتاب (المصنوع في معرفة الموضوع) للشيخ العلامة ملا<sup>(١)</sup> علي القاري، المطبوع حديثاً. بتحقيق وتعليق صاحب التقرير الجائر، فوجدت فيه عديداً من الأحاديث التي قال فيها الحافظ السخاوي في كل واحد منها: (لا أعرفه) وهي برقم (١)، (٢)، (١٢)، (١٦)، (٨٣)، (٩٨)، (١٥٨)، (١٦٣)، (١٨٦)، (٢٠٥)، (٢٨٢)، (٢٩٤)، (٣٠٩)، (٣٣٦)، (٣٨١)، وذكر مثله عن الحافظ ابن حجر في الحديث (٢٧٣)، وقال هو في الحديثين (٢٩٧)، (٣٠٢): غير معروف.

قلت: فهل معنى قولهم: (لا أعرفه)، أو (غير معروف)، أنهم لا يعرفون المتن؟ طبعاً: لا، لما سبق بيانه.

---

(١) في الأصل (منلا)، والصحيح ما أثبتته. هو الملاء علي بن سلطان القاري (ت- ١٠١٤هـ). له ترجمة في (خلاصة الأثر (٣/١٨٥)، الفوائد البهية ص ٨ بالتعليقات، معجم سركيس ١٧٩١/٢)، هدية العارفين (٥/٢٥١)، الأعلام (٥/١٢). (ت).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وقد رأيت هذا المتعصب قال في مقدمته للكتاب (ص ٨) تحت عنوان (شذرات في بيان بعض عبارات المحدثين حول الأحاديث الضعيفة):

١- (قولهم في الحديث: لا أصل له، أو لا أصل له بهذا اللفظ، أو ليس له أصل، أو لا يعرف له أصل، أو لم يوجد له أصل، أو لم يوجد، أو نحو هذه الألفاظ، يريدون أن الحديث المذكور ليس له إسناد ينقل به). ثم نقل عن ابن تيمية أن معنى قولهم: ليس له أصل، أو لا أصل له، معناه: ليس له إسناد.

قلت: فأنت ترى أن المنفي في هذه الأقوال إنما هو الإسناد، وليس المتن، باعتراف المعصب نفسه، فهو على علم به، فهذا يرجح أنه تجاهل هذه الحقيقة، حين انتقدي على قولي في بعض الأحاديث: (لا أعرفه) وعليه فقوله: (فكان ماذا عرفه غيره مثلاً) يعني أنه عرف إسناد الشارح أو غيره، فنقول: هذه دعوى، والله عز وجل يقول: ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة: ١١١] ورحم الله من قال:

والدعوى ما لم تقيموا عليها بينات أبناؤها أدياء

أقول هذا دون أن يفوتني التنبيه على أنه من المحتمل أنه كان ناسياً لقول ابن تيمية السابق لما انتقدي في تقريره. فإن الرجل على كثرة نقله من كتب العلماء، فهو فيها كحاطب ليل، لأنه في كثير من الأحيان ينقل عنهم ما لم يهضم معناه، فهو لذلك لا يستحضره عند الحاجة إليه، بل قد ينساه مطلقاً فلا يتخذه له منهجاً في منطلقه في هذا العلم، ولذلك تراه

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

متناقضاً في تعليقاته أشد التناقض فيقر في بعضها ما كان انتقده سابقاً، أو العكس، ولست الآن في صدد شرح ذلك في هذه المقدمة، ولا هو يستحق ذلك، وإنما بين يدي الآن مثالان من تعليق (المصنوع)! لا أريد أن أفوت على نفسي فائدة التنبيه عليها:

**الأول:** قال بعد الفقرة السابقة المباشرة:

(٢- لا أعرفه، ولم أعرفه أو لم أقف عليه... أو... أو نحو هذه العبارات إذا صدر من أحد

الحفاظ المعرفين، ولم يتعقبه أحد كفى للحكم على ذلك الحديث بالوضع)!

كذا قال: وه خطأ واضح، يدل على بعده عن هذا العلم، فإن هذه العبارات التي ساقها في هذه الفقرة هي في الدلالة على المراد منها كالعبارات التي ذكرها في الفقرة الأولى السابقة، فكما أن تلك معناها: ليس له إسناد، فكذلك هذه ولا فرق، وإذا كان كذلك، فكون الحديث لم يقف المخرج على إسناده، فليس معناه عنده أنه موضوع، لأن الحديث الموضوع، إما أن يكون وضعه من قبل إسناده، وذلك بأن يكون فيه كذاب أو وضاع، وهذا لا سبيل إليه إلا من إسناده، والفرض هنا غير معروف، وإما أن يكون من قبل متنه، وذلك بأن يكون فيه ما يخالف القرآن أو السنة الصحيحة، أو غير ذلك مما هو مذكور في (مصطلح الحديث)، ومن المعلوم بدهاء، أنه ليس كل حديث لا إسناد له؛ في متنه ما يدل على وضعه، بل لعل العكس هو الصواب، أعني أن غالبها ليس فيها ما يدل على وضعها، كما إشارة على ذلك العلامة القاري في الكتاب المذكور (ص ١٣٧) وإن تعقبه المتعصب، فإن



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

موضع الشاهد منه مسلّم به اتفاقاً، وهو أن كثيراً منها ليس عليها أمارات الوضع، وهذا مما يدل على تعليق المتعصب نفسه هناك. فثبت بذلك خطؤه في قوله المتقدم أن قول أحد الحفاظ (لا أعرفه) أو نحوه كاف للحكم على الحديث بالوضع! ولو بالشرط الذي ذكره. وبالجمله فقولهم: لا أعرفه، أو لا أصل له، لا يساوي اصطلاحهم قولهم: حديث موضوع إلا إذا كان هناك قرينة في متنه تدل على وضعه، فيشيرون إلى ذلك بإضافة لفظه (باطل) كقول الحفاظ العراقي في حديث الصلاة ليلة الجمعة بين المغرب والعشاء ١٢ ركعة، وحديث الصلاة ليلة الجمعة بعد العشاء وستة عشر ركعات (١/٢٠٠) - (تخرج الإحياء) المطبعة التجارية) قال في كل منهما: (باطل لا أصل له). ومثله في حديث رواه الخضر عن النبي ﷺ! (١/٣٥٢). وكذلك قال في حديث رابع (١/٣٥٣)، بينما لم يقل ذلك في عشرات الأحاديث الأخرى مما لا أصل له، فانظر الصفحات (٩٢، ١٥٠، ١٤٨، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٦، ١٧٠، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٢، ٢٩٩، ٣٠٧- ولفظه فيها: لم أجده) و(٦٠، ١٥٦ بلفظ: لم أجده بهذا اللفظ و (٦٢، ٧٦، ١٢٥، ٢٣٧ بلفظ: لم أجده هكذا). و(٧٢، ١٥٢، ١٦٩، ٢٤٣، ٢٦٠، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٥٤ بلفظ: لم أقف له على أصل، ومرة: ليس له أصل). و(٧٦، ٨١، ١٠٢، ١٣٥، ١٤١، ١٧٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٣٢، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٩٦، ٣١٧)، وسائر الأحاديث التي لا أصل له) فانظر (٧٥، ٢٤٨، ٢٦١، ٣٧٩، ٣٨٣) وسائر الأحاديث التي لا أصل لها مما جاء فيه لم فيها: (باطل)،

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

كل ذلك إشارة إلى ما ذكرنا، وهذا النوع (باطل لا أصل له) مما فات على المتعصب ذكره في تلك الأنواع مع استيفائه إياها، وذلك دليل أيضاً على بعده عن التحقيق العلمي.

المثال الآخر: جاء في (المصنوع) حديث رد الشمس على علي رضي الله عنه ليصلي العصر بعد أن غربت ولم يصل. فذكر المتعصب في التعليق عليه: جماعة من العلماء قالوا بأنه موضوع، وآخرون ذهبوا إلى تصحيحه منهم شيخه الكوثري، فضل المتعصب بين هذين الحكمين المتناقضين، ولم يستطع-وهو الأمر الطبيعي الملازمة! أن يرجع أحدهما على الآخر، ولكنه حاول بادئ الرأي أن يرجح التصحيح بدون مرجح، وإنما منه لشيخه الكوثري فقال (ص ٢١٥):

(وقد جاءت كلمته رحمه الله تعالى وجازتها ملخصة المسألة أحسن تلخيص، إذ قال: (ولا كلام في صحة الحديث من حيث الصناعة، لكن حكمه حكم أخبار الأحاد الصحيحة في المطالب العالية). فأفاد بهذا الإيجاز البالغ أن الخبر على صحته لا ينهض في بابه وموضوعه، لأن من المطالب العلمية التي تتوقف على اليقينيات وما قاربها. فلا بد على هذا من تأويل الخبر مع قولنا بصحته لمخالفته ما هو من الأمور العلمية، والله تعالى أعلم).

هكذا قال المسكين، ولم يدر أنه بهذه الفلسفة التي تلقاها من شيخه يجعله كما تقول العامة: (كنا تحت المطر، فصرنا تحت المرزاب)، لأنه فتح على نفسه باباً للشباب الذين لا علم لهم

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

بالسنة أن يردوا كل حديث صحيح ورد في الأمور التي ليست من الأحكام، وإنما من المعجزات التي تتوقف على اليقينيّات بزعمه ويعني بذلك الأحاديث المتواترة، ثم تحفظ فقال: (أو ما قاربها) ويعني الأحاديث المشهورة التي رواها أكثر من اثنين. أما الحديث الذي تفرد به الثقة وهو صحيح عند أهل العلم فليس حجة في الغيبيات عنده فلا بد من تأويله بزعمه، وليت شعري كيف يؤول مثل هذا الحديث الذي يتحدث عن واقعة معينة؟ اللهم بإنكار معناه وتعطيله حتى يتفق مع العقول المريضة والقلوب العليلة، تماماً كما فعلوا في آيات الصفات وأحاديثها! ثم إن المتعصب المذكور يبدو أنه بعد أن كتب عن شيخه ما كتب وقف على الكلام شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الحديث فألحقه بكلام قائلاً:

(على أن الذي يقرأ كلام الشيخ ابن تيمية يجزم بوضع الحديث)!

هكذا قال بالحرف لواحد، فليتأمل القارئ كيف حكم في أول الأمر بصحة الحديث، ثم ختمه بهذه العبارة التي توهم أنه قد مال أخيراً إلى أن الحديث موضوع! والحقيقة أنه لضعفه في هذا العلم لا يستطيع أن يقطع فيه برأي، هذا إذا أحسنا الظن به، وإلا فمن غير المعقول أن يخالف شيخه بأن أكبر بلية أصيب المسلمون بها إنما هو ابن تيمية! وإنما حكى القولين

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

المتناقضين ليفسح له المجال للدفاع عن نفسه إذا ما خاصمه أنصار أحدهما. والله عاقبة الأمور. (١)

٣٤- يريد المتعصب الجائر بما أخذ على الفقرتين السابقتين، الطعن في قيمة تحريجي لأحاديث الكتاب، كأنه يقول: كما وهم في إنكاره اللفظ المخرج عند الترمذي، فمن الممكن أن يكون نفيه لكون الحديث الآخر في (الصحيح) وهماً منه أيضاً.

وجوابي على ذلك أن أقول: إذا فتح باب رد كلام الثقة بدون حجة، وإنما لمجرد إمكان كونه أخطأ، أو لأنه أخطأ فعلاً في بعض المواطن، لم يبق هناك مجال لقبول خبر أو علم أي ثقة أو عالم في الدنيا، لأنه لا عصمة لأحد بعد نبينا محمد ﷺ كما هو معلوم من الدين بالضرورة. وإن مما يدل على أيها القارئ على تحامل هذا المتعصب، وأنه يقول في نقده إياي ما لا يعتقد، أنه هو نفسه قد طبع في تعليقه على (الرفع والتكميل) (ص ١٢٢ - الطبعة الثانية) ما نصه:

---

(١) والحق عندنا مع ابن تيمية كما شرحته قديماً في (سلسلة الأحاديث الضعيفة) (٩٧١).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(وقد يقع للثقة وهم أو أوهام يسيرة، فلا يخرج ذلك عن كونه ثقة!)

فهل نسي المتعصب الجائر قوله هذا أم تناساه؟! وصدق الله العظيم:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿۲۷﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿۲۸﴾ [الصف: ۲-۳] ﴿ رَبَّنَا لَا تُغِثْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ [آل عمران: ۸]

وإذا كان هذا المتعصب الجائر يحاول أن يسقط الثقة بمخرَج (شرح الطحاوية) لوهم أو أكثر من وهم، فماذا يقول في شارح (الطحاوية) نفسه الذي يتظاهر هو بتبجيله والثقة به في مطلع تقريره وهو وقوله:

(يرى الناظر في شرح الطحاوية أن الشارح لها من أهل التوثيق والضبط والإتقان فيما ينقله من الأحاديث).

ونحن وإن كنا نعتقد أن الشارح رحمه الله تعالى هو من أهل الثقة والضبط حقاً، فإني أريد أن أحصر هنا الأوهام التي تنبعت لها، وليس ذلك من باب الطعن فيه، ورفع الثقة عنه، كما هو ظاهر من ردنا الآنف على المتعصب الجائر، وإنما لأمرين:

**الأول:** إما أن كون مصيباً فيما نسبت إلى الشارح من الأوهام عند المتعصب الجائر. وحينئذ نسأله: هل الشارح لا زال عندك (من أهل التوثيق والضبط والاتقان) على الرغم من أوهامه كما هو عندنا قبل ذلك وبعده لما سبق ذكره من أن العصمة لله وحده؟  
فإن أجاب بالإيجاب، قلنا: فكيف يلتقي ذلك مع سعيك الحثيث لرفع الثقة عن مخرج أحاديث كتابه لمجرد وهم في تخريج حديث واحد؟!)

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وإن أجاب بالنفي، فقد ظهر للناس حقيقة ما تخفيه نفسك، وعرفوا أن ما تظهر على خلاف ما تبطن!

والأمر الآخر: إذا كنتُ مخطئاً في ذلك، فيرجى منه أن يبين لنا ذلك لنرجع عنه كما رجعنا عن الوهم السابق ذكره. وبذلك يعرف الناس أن للألباني أخطاء كثيرة، وأوهاماً عديدة، وهذا هدف هام للمتعصب يسعى إليه حثيثاً، لأنه بذلك ترتفع-بزعمه-ثقة الناس عن الألباني فعلاً!

إذا تبين هذا، فلندكر الأوهام المشار إليها، في خطوط عريضة-كما يقال اليوم- دون أن نذكرها مفصلاً بمفرداتها، مكتفين بالإشارة إلى صفحاتها من هذه الطبعة.

١- عزا للصحيحين أو أحدهما وإلى أصحاب السنن الأربعة ما ليس عندهم، فانظر الصفحات (١٥٩، ٣١٤، ٣٦١، ٤٥١، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٥، ٤٨٦، ٥١١).

٢- يذكر الحديث عن صحابي يسميه، وهو في الحقيقة لغيره. انظر الصفحة (٢٨٣، ٣٨٠، ٣٩٣، ٥١٨).

٣- صدر حديثاً عزاه لمسلم بصيغة (روي)، وهي في اصطلاح العلماء موضوعة للحديث الضعيف، مع أن الحديث صحيح، أيضاً فقد رواه البخاري دون مسلم!! (٣١٤).

٤- أشار إلى تضعيف حديث أخرجه الشيخان في (صحيحهما)! دون أن يذكر وجه تضعيفه، ولا علة فيه عندي، بل له شاهد يقويه ذكرته هناك (ص ١٦١).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

- ٥- عزا إلى (الصحيح) حديثاً من فعل النبي ﷺ ، وإنما هو من فعل بعض أصحابه، ولكنه ﷺ قد أقره. (ص ٣٦٧).
- ٦- رفع حديثاً موقوفاً. (ص ٤٥٣).
- ٧- ذكر حديثين لا أصل لهما. (ص ١٢٠ ، ٣٩٤).

إلى غير ذلك من الأوهام التي بينها في محالها، مما لا يخلو منه كتاب إلا نادراً، لا سيما إذا كان مؤلفه ليس له اختصاص معرفة بعلم الحديث الشريف.

فما رأي المتعصب الحنفي في هذه الأوهام، وهل تسقط بها عنده ثقة شارح الطحاوية التي يتظاهر بها ليتخذها سلاحاً للطعن في الألباني وإسقاط الثقة به، مع أنه لم يعلم منه سوى وهم واحد؟! أم هو يلعب على الحبلين- كما تقول العامة عندنا- فالرجل ثقة عنده إذا كان مرضياً لديه- ويكفي في ذلك أن يكون حنفياً كالشارح! أو كانت له مصلحة في التظاهر بالرضا عنه لدى القوم المقدرين له! مهما كانت أخطاؤه! وآخر غير ثقة عنده إذا كان هواه في عداوته وإسقاط الثقة به، مهما قلت أخطاؤه، ولا ذنب له سوى أنه- في نظرك- طلق حنفيته البتة! واتخذ السلفية مذهباً لو ومشرباً.

وقبل أن أنهي الكلام على هاتين الفقرتين أريد ألفت النظر إلى تدليس خبيث لهذا

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

المتعصب، فإن قوله عني: (وفي (ص ٥٣٦) (١) استدرك بعض المصححين...) يشعر من لم يقف على الاستدراك المشار إليه في الصفحة المذكورة أنه لبعض المصححين، والواقع خلافه، فأنا الذي كتبتّه ووقعته باسمي، ورغبت في طبعه في آخر الكتاب، خضوعاً للحق واعتراضاً بالخطأ، دون أن أنسى وجوب نسبة الفضل الذي نبهني وهمت في توهيم المؤلف رحمه الله تعالى فإن اللفظ المذكور قد أخرجه الترمذي في تمام الحديث: (اتقوا الحديث...) رواه ابن جرير أيضاً وقد خرجته على الصواب في تحقيق (المشكاة) رقم الحديث (٢٣٤). والفضل في هذا الاستدراك يعود إلى أحد المصححين في المكتب الإسلامي - جزاه الله خيراً. محمد ناصر الدين الألباني).

فترى أن كاتب الاستدراك إنما هو أنا، والمصحح المشار إليه إنما له فضل التنبيه إلى وجود الحديث في الترمذي، فلما راجعت له بعض المصادر وجدته قد كنت خرجته في تعليقي على (المشكاة) قبل تخريجي لشرح الطحاوية بسنوات.

فتأمل أيها القارئ الكريم هل في استدراكي هذا متراً بالوهم، وعدم المكابرة فيه - كما

---

(١) كان هذا في الطبعة السابقة، وأما طبعتنا هذه، فقد ذكرنا الصواب فقط وانظر الحاشية (١٦٦)



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

قد يفعل غيري- ما يذم عليه صاحبه أم يمدح؟ ثم انظر كيف يقلب الحقائق فيأخذ من كلامي المذكور في (الاستدراك) نفسه أن الحديث في (المشكاة) وأنه رواه ابن جرير أيضاً، وأنا الذي ذكرته فيه معواً إليه! فيتجاهل ذلك، ولا ينسبه إليّ، وإنما إلى غيري! فهو يشيع الخطأ عن أخيه المسلم ولو بعد اعترافه، ويكتم فضله عن الناس، أهكذا يكون حال المسلم الذي علق في كتاب (الرفع والتكميل) (ص ٥١) قال التابعي الجليل محمد بن سيرين:

(ظلمك لأخيك أن تذكر منه أسوأ ما تعلم، وتكتم خيره)؟! وصدق الله العظيم: ل

﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف: ٢٣]

ورسول الله ﷺ إذ يقول: (إذا لم تستح فاصنع ما شئت).

٥- من الواضح أن لمتعصب الجائر يسير في هذه الفقرة إلى الطعن في لتضعيفي إسناد هذا الحديث وقد رواه البخاري. وجوابي عليه من وجهين:

**الأول:** إنني لست مبتدعاً بهذا التضعيف، بل أنا متبع فيع لغيري ممن سبقني من كبار أئمة الحديث وحفاظه، مثل الذهبي في (الميزان) وابن رجب الحنبلي في (شرح الأربعين النووية). والحافظ ابن حجر العسقلاني في (فتح الباري) - كتاب الرقاق - وقد نقل هذا الذهبي أنه قال في ترجمة راويه خالد بن مخلد:

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(هذا حديث غريب جداً، لو لا هيبه (الصحيح) لعدّوه في منكرات خالد بن مخلد، فإن هذا المتن لم يرو إلا بهذا الإسناد، ولا خرجه من عدا البخاري، ولا أظنه في (مسند أحمد) قال الحافظ ابن حجر: (قلت: ليس هو في مسند أحمد جزءاً، وإطلاق أنه لم يرو هذا المتن إلا بهذا الاسناد مردود، ومع ذلك فشريك شيخ شيخ خالد- فيه مقال أيضاً-وهو راوي حديث المعراج الذي زاد فيه ونقص، وقدم وأخر، وتفرد فيه بأشياء لم يتابع عليها.. ولكن للحديث طرقاً أخر يدل مجموعها على أن له أصلاً).

ثم خرج الحافظ هذه الطرق التي أشار إليها، وبعضها حسن عنده، وابن رجب يقول فيها: (لا تخلو من مقال). ولذلك كنت توقفت عن عطاء حكم صريح لهذا الحديث بالصحة حتى يتيسر لي النظر في طريقه، ثم يسر الله لي ذلك، منذ بضع سنين، فتبين لي أنه صحيح بمجموعها، وأودعت تحقيق الكلام فيها، وبيان ما لها وما عليها في (السلسلة الصحيحة) (١٦٤٠)، وبناء على ذلك جزمت بصحته في هذه الطبعة كما تراه في الصفحة (٤٩٨).

**والوجه الآخر:** إذا كان المتعصب الجائر أخذ على تضعيفي لإسناد الحديث دون متنه الذي كنت توقفت فيه إلى أن يتيسر لي تتبع طريقه، فماذا يقول شيخه زاهد الكوثري الذي علق عليه في (الأسماء والصفات) للبيهقي (ص ٤٩١) بما يؤخذ منه أنه حديث منكر عنده جزءاً، لأنه نقل كلام الذهبي المتقدم وفيه (ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد)

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ثم أقره عليه، ولم يتعقبه بشيء كما فعل الحافظ، ولا تحفظ تحفظي السابق، الأمر الذي يشعر الواقف على كلامه بأن الحديث عنده منكر لا يحتمل تقوية بطرقه،  
خلافاً لما صنعه أنا.

فيا أيها القارئ الفاضل: أليس الواجب على هذا المتعصب الجائر، أن يقدر تحفظي هذا حق قدره، بدليل أن ينتقدي، بل أن يوجه نقده إلى شيخه؟! بلى ثم بلى، ذلك هو الواجب عليه لو تجرد عن الغرض والهوى، وصدق من قال:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ولكن عين السخط تبدي المساويا

وإذا كان هذا الجائر لم يجد في كل ما خرجته من أحاديث الكتاب- وهي تبلغ المئات- ما يتشبه به لينتقدي فيه إلا هذا الحديث الفرد على التفصيل الذي سلف، ولي فيه سلف كما رأيت، فماذا يقول في نقد شيخه الكوثري لعشرات الأحاديث الصحيحة مما أخرجها الشيخان في (صحيحيهما) أو أحدهما، فضلاً عن غيرها من الأحاديث الثابتة عند أهل الحديث، وذلك في رسائله وتعليقاته على بعض كتب السنة وغيرها، ولا سلف له في تضعيف أكثرها! ولا بأس من أن أذكر في هذه العجالة ما تيسر لي منها الآن، وبجانب كل حديث ذكر الكتاب والصفحة ومن خرجه.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

- ١- حديث (خلق الله التربة..) رواه مسلم- التعليق على (الأسماء والصفات) (ص٢٦، ٣٨٣).
- ٢- حديث مراجعة موسى للنبي ﷺ في الخمسين صلاة التي فرضت أول الأمر في ليلة الاسراء. متفق عليه (منه ص١٨٩).
- ٣- حديث الرؤية يوم القيامة، وفيه أن الله تعالى يأتي المنافقين في غير صورته. أخرجه الشيخان (ص٢٩٢ منه).
- ٤- حديث: (تكون الأرض يوم القيامة خبزة..) أخرجه الشيخان. (ص ٣٢٠ منه).
- ٥- حديث ضحكه ﷺ لليهودي.. أخرجه الشيخان (ص٣٣٦).
- ٦- حديث الحشر والساق. أخرجه الشيخان. (٣٤٤).
- ٧- حديث قوله ﷺ: للجارية: (اين الله؟) رواه مسلم. (ص٤٢١).
- ٨- حديث أن الطلاق بلفظ الثلاث كان يحسب في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلقة واحدة. رواه مسلم (الإشفاق على أحكام الطلاق) (ص٥٢-٥٦ طبعة حمص).
- ٩- حديث علي ﷺ في أمر النبي إياه بهدم القبور المشرفة. رواه مسلم (ص١٥٩- مقالات الكوثري).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

- ١٠ - حديث جابر رضي الله عنه نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن تخصيص القبور). رواه مسلم (ص ١٥٩- مقالات الكوثري).
- ١١ - حديث مالك بن الحويرث في رفع اليدين عند الركوع والرفع منه. أخرجه الشيخان. (ص ٨٣- تأنيب الخطيب).
- ١٢ - حديث وائل بن حجر في رفع اليدين أيضاً. رواه مسلم. (ص ٨٣ منه).
- ١٣ - حديث أنس في رضح رأس اليهودي لرضحه رأس جارية. رواه الشيخان (ص ٢٣- منه).
- ١٤ - حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد. رواه مسلم (ص ١٨٥- منه).

هذه الأحاديث كلها في (الصحيحين) أو أحدهما كما رأيت، وقد ضعفها الكوثري كلها، ومعها أمثالها، لو تتبعها أحد من أهل العلم في كتبه وتعليقاته لجاءت في مجلد! وأما الأحاديث التي ضعفها مما ليس عند الشيخين فحدّث ولا حرج، وتجد بعض الأمثلة منها مع الرد عليه فيها عن الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني رحمه الله تعالى في كتابه الفذ (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل<sup>(١)</sup>)، وقد كنت قمت على تحقيقه وطبعه منذ بضع سنين.

---

(١) ويقوم المكتب الإسلامي بإعادة طبعه مجداً مع إضافات كثيرة، تبين حال أعداد السنة والحديث. انتهى.  
قلت: تقدم مقدمة الكتاب برقم (٨) في الجزء الأول من هذا الكتاب.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فما رأي التلميذ البار في شيخه (العلامة المحقق الحجة الإمام.. الكوثري) وقد ضعف هذه الأحاديث الصحيحة كلها؟!!

بل ما رأيه هو نفسه في تضعيفه لحديث رواه مسلم في (صحيحه)؟! فقد قال تعليقاً على اللكنوي في (الرفع) (ص ١٣٤-١٣٥): ولا يصح الحديث لكونه شاذاً أو معللاً: قال المتعصب الجائر في تعليقه عليه:

(مثاله ما انفرد به مسلم في ٠ صحيحه) (١١١/٤) من رواية.. قتادة عن أنس ابن مالك أنه حدثه قال: صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يستفتحون ب ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ ، لا يذكرون (بسم الله الرحمن الرحيم) في أول قراءة ولا في آخرها). ثم نقل عن ابن الصلاح وجه الاعلال المشار إليه.

فما قول المتعصب الجائر في إقدامه عليّ توقيفي عن تصحيح حديث البخاري المتقدم؟! مع ضعف سنده عند المحققين؟!!

فإن قال: أنا في ذلك تابع لابن الصلاح: فالجواب: إن كان هذا لك عذر، فأنا أولى به منك لأن متبوعي في التضعيف المشار إليه أكثر وأشهر، كما يعلم مما سبق! مع الفرق الكبير في ذلك وهو أنني ألحمت إلى إمكان ثبوت حديثي بطرقه، وهذا ما لم يصنعه هو حديثه الذي أعله، بل إن الحافظ في (الفتح) دفع عنه علتة ورحم الله من قال:

فحسبكموه هذا التفاوت بيننا وكل إناء بالذي فيه ينضح

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

بل ماذا يقول هذا المتعصب الجائر الجاني على نفسه فيما جاء في (مقدمة إعلاء السنن) تحت عنوان (ذكر بعض المغامز في (الصحيحين) وتكلف الجواب عنها) قال مؤلفه الشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي عقبه (ص ٤٦٣):

(وما يقوله الناس: إن من روى له الشيخان فقد جاوز القنطرة، هذا من التجوّه (أي التكلف) ولا يقوى..) ثم أطال في الاستدلال لما قال!

والغرض من إيراد هذا هنا أن يعلم القارئ الكريم أن هذه المقدمة قام على طبعها والتعليق عليها المتعصب الجائر، وقد علق في أكثر من موضع منها متعقباً على المؤلف، وأما هنا فإنه سكت عنه، ولم يتعقبه بشيء البتة الأمر الذي يدل على أنه مع المؤلف فيما غمز به (الصحيحين)، وفي رد قول الناس المذكور. وقد كنت ذكرت نحوه في مقدمة الطبعة الثالثة، وقد سبق حكايته في هذه الطبعة (ص ٢١)، وإن القارئ ليزداد عجباً من هذا العنوان وما تحته إذا علم أن لفظه (الناس) فيه، إنما المراد به الحافظ الذهبي وأمثاله من كبار المحدثين، الذين يعرفون فصل (الصحيحين) ودقة تحريمها للأحاديث الصحيحة، على ما هو مشروح في كتب (علم مصطلح الحديث) و (مقدمة فتح الباري) للحافظ ابن حجر، وغيره، فتجد هذا المتعصب يتابع المؤلف المشار إليه في نقد (الصحيحين) نقداً عاماً انتصاراً لمذهبهم الحنفي، الذي لا يأخذ بكثير من أحاديثهما، وقد مضت بعض الأمثلة على ذلك مما رده الكوثري شيخ المتعصب المشار إليه من أحاديثهما.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

هذا حال هذا المتعصب المهالك، وموقفه من (الصحيحين) الحالك، ومراد<sup>(١)</sup> ذلك، فهو لا يستحي أن يتظاهر بالغيرة عليهما، والمدافعة عنهما، من أجل حديث واحد لأحدهما، قلنا في إسناده ما قاله أهل الاختصاص فيه، دون أن نتجراً على تضعيف متنه، حتى يتيسر لنا البحث في طريقه، فلما منَّ الله علينا به، تبين لنا صحته والحمد لله تعالى. وهذه خدمة لصحيح الإمام البخاري أقدمها بفضل الله بعد أن قرأت ما قال الحافظ الذهبي وابن رجب وغيرهما، وهنا يصح لنا أن نتمثل بقول الشاعر:

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت لها لسان حسود

لقد أراد هذا المتعصب أن يظهرنا أمام الناس بمظهر الطاعنين في (صحيح البخاري) وكذا (مسلم)، فإذا بالحقائق تشهد أنه هو الطاعن، مصداقاً للمثل السائر:

(من حفر بئراً لأخيه وقع فيه)<sup>(٢)</sup>، والمثل الآخر (من كان بيته من زجاج فلا يرم الناس بالحجارة)! إن مبلغ تعصب هذا الحنفي، تبعاً لشيوخه على أهل الحديث عامة، والبخاري ومسلم خاصة، لا يعلمه إلا من تتبع مؤلفاتهم، أو تعليقاتهم على غيرها وقد سبق ذكر بعض النماذج منها، ومن الأدلة الجديدة التي وقفت عليها، تلك المقدمة التي مضت الإشارة إليها والتي قام هذا المتعصب الجائر على طبعها حديثاً والتعليق عليها، فقد ذكر مؤلفها (ص ٢٠).

---

(١) في (الطبعة) كلمة غير واضحة وما أثبتته لعله هو الثابت. علماً أن معظم الكلمات الأخيرة من جانب يسار الصفحة غير واضح حيث سقطت بعض الحروف. وسوف أقوم ما أثبتته بتمتينه.

(٢) ويروى مرفوعاً للنبي ﷺ، ولا يعرف له أصل كما في (المقاصد الحسنة) للحافظ السخاوي.



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(أنه جعلها أساساً لكلامه في كتابه (إعلاء السنن) في تصحيح الأحاديث وتحسينها، مبينة لقواعد خالف فيها علماءنا الحنفية جماعاً من المحدثين، (كذاباً بالضبط وليس العكس!) ولكل وجهة هو موليتها في باب التصحيح والتحسين والتضعيف، فر ضعيف عند المحدثين صحيح عند غيرهم، وكذا العكس)!!

ثم ذكر مخالفة ابن حبان جمهور المحدثين في قبوله رواية المجهول والاحتجاج بها، والتي ردها الحافظ ابن حجر وغيره من المحدثين، على ما هو مفصل في محله من (علم المصطلح)، ذكر ذلك ليتخذها ذريعة لتبرير مخالفة الحنفية أيضاً إياهم في كثير من قواعدهم، فلا لوم عليهم في ذلك. وبناء على ما سبق، صرح (ص ٤١٦): بأن للحنفية في الحديث أصولاً، كما أن للمحدثين أصولاً! وكل هذه الأقوال مر عليها المتعصب الجائر مرور المسلم بها، فإنه سكت عنها، ولم يتعقبها بشيء، بل ذكر تعليقه على الصفحة (٢١) أنه عدل اسم هذه المقدمة- بموافقة المؤلف إلى: (قواعد في علوم الحديث)!

قلت: وكم كان يكون طريفاً جداً لو أنه ألحق بهذا الاسم الجديد قوله: (على مذهب الحنفية)، ليكون عنواناً صادقاً عن مضمون الكتاب وحقيقته، فإنه في الواقع، قد اشتمل على قواعد كثيرة لهم خالفوا فيها جماهير علماء الحديث قديماً وحديثاً. وما ذلك إلا ليتسنى له- بناء عليها- تصحيح ما ضعفه علماء الحديث، أو تضعيف ما صححوها! كما أشار إلى ذلك بقوله المتقدم: (فرب ضعيف عند المحدثين صحيح عند غيرهم) يعني الحنفية!

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

يقول هذا مع أن من فصول كتابه (ص ٤٤٠): (يرجع في كل علم إلى أهله ورجاله)!  
يم أيده بكلام جيد نقله من (منهاج السنة)، لشيخ الإسلام ابن تيمية فكيف يتفق هذا  
مع ما قبله يا أولي النهى!

والحقيقة أن هذه المقدمة لم تأت بالنسبة للعارفين بما عليه الحنفية من التعصب لأقوال  
علمائهم، حتى المتأخرين منهم، الذين صرحوا بأنهم مقلدون لمن قبله-زعموا- وليسوا  
مجتهدين. أي علماء، عند أهل العلم والتحقيق! وذلك بتأويلهم النصوص، أو رد منها  
حين لا يساعدهم التأويل، وبتقويتهم للأحاديث المعروفة الضعف عند المحدثين، وإنما  
الجديد في المقدمة المذكورة هو التصريح بما لا يعرفه أكثر الناس عنهم، حتى عامة الحنفية  
أنفسهم، ألا وهو أن للحنفية في الحديث أصولاً كما للمحدثين أصولاً! وذلك ليرجعوا  
إليها عند الاختلاف في المسائل الفقهية أو غيرها، ويبرروا لأنفسهم عدم الرجوع إلى  
القواعد المعروفة عند أهل العلم المتخصصين في الحديث!

وعلى هذا فلا لوم على الفرق الضالة لأهل السنة، إذ ما رجعوا عند الاختلاف إلى  
أصولهم التي ارتضوها لأنفسهم، كاحتجاج الشيعة مثلاً، بكل ما يروى عن أئمة أهل  
البيت رضي الله عنهم، بدعوى أنهم معصومون!

وليتأمل العاقل المنصف كم تتسع شقة الخلاف بين المذاهب الأربعة فضلاً عن غيرهم،  
إذا ما قامت كل طائفة لتضع لها أصولاً في رواية الحديث غير مبالية بجهود أهل الحديث  
واختصاصهم فيه؟!!

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وإليك الآن بعض تلك القواعد التي بينها المؤلف المشار إليه في (المقدمة) وارتضاها المتعصب:

١- المجتهد إذا استدل بحديث كان تصحيحاً له. (ص٥٧-٥٩. ص٦٥- تعليق).  
وغرضهم من هذه القاعدة التمهيد لرد تضعيف المحدثين لكثير من أحاديثهم التي يستدلون بها في كتبهم، وهي على قواعدهم معلولة، بالركون إلى هذه القاعدة المزعومة، وصححو الحديث بها! ومما يؤكد ما قلنا قول المؤلف (ص٥٩)

قلت: فكل حديث ذكره محمد بن الحسن الإمام، أو المحدث الطحاوي محتجين به فهو حجة صحيحة على هذا الأصل لكونهما محدثين مجتهدين!

قلت: يقول هذا مع أن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى على جلالته في الفقه، فهو مضعف عند المحدثين، لسوء حفظه، كما تراه مشروحاً في (ميزان الاعتدال) للحافظ الذهبي وغيره. ومن تعصبهم على المحدثين وسوء ظنهم بهم، ما نقله المعلق على الكتاب (ص٣٤٣) عن الكشميري الحنفي أن وجه تضعيفهم إياه بأنه كان أول من جرد الفقه بالحديث، وكانت مشاكلة التصنيف قبل ذلك ذكر الآثار والفقه مختلطاً، فلما خالف رأيهم طعنوا عليه في ذلك!

هكذا قال! مع أنه يعلم الطعن عندهم فيه، إنما هو سوء الحفظ قال الذهبي في ترجمته محمد بن الحسن في (الميزان):

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(لَيْتَنَهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرِهِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ).

وقد حكاها عنه المؤلف نفسه (ص ٣٤٤)، ولكنه جاء بباقة (١) أخرى فقال لتعليق عليه:

(قلت: تشدد معلوم!) يعني الإمام النسائي!

٢- قبول مرسل غير الصحابي من أهل القرن الثاني والثالث (ص ١٣٨)، والقرن

الرابع أيضاً (ص ٤٥٠).

قلت: ومعنى ذلك أن التابعي أو تابعه، أو تابع تابعه، إذا قال: قال رسول الله ﷺ، فهو

حجة عندهم يثبت به الحكم الشرعي أي بالحديث المعضل. والمعلق ولو من رجل القرن

الرابع! وهذا ضعيف باتفاق علماء الحديث وغرضهم من ذلك أنه إذا أورد أحد أئمتهم

حديثاً ما ولو بدون إسناد إطلاقاً، وكان في قرن من القرون الثلاثة من بعد الأول، ورده

علماء الحديث بأنه لا أصل له، أو لا يعرف له إسناد، عارضوا ذلك بالقاعدة!

قلت: وهذا أمر خطير جداً إذ يتنافى مع ما هو مقرر عند العلماء: أن الإسناد مطلوب

في الدين، وأنه من خصائص هذه الأمة الإسلامي، وعليه يقوم علم الحديث والرواية،

ولذلك قال ابن المبارك رحمه الله تعالى: الإسناد من الدين ولو لا الإسناد لقال من شاء

ما شاء. وقال الشافعي رحمه الله: مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد كمثل حاطب

ليل. والآثار في هذا المعنى كثيرة جداً، وقد ساق الكثير الطيب منها أو الحسنات اللكنوي

رحمه الله في كتابه (الأجوبة الفاضلة) ثم عقب عليها بقوله:

---

(١) الباقعة: الداهية والطارئ المحتال.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(فهذه العبارات بصراحتها أو بإشارتها تدل على أنه لا بد من الاسناد في كل أمر من أمور الدين، سواء كان من قبيل الأخبار النبوية أو الأحكام الشرعية أو المناقب والفضائل، فشيء من هذه الأمور لا ينبغي عليه الاعتماد، ما لم يتأكد بالإسناد، لا سيما بعد القرون المشهود لها بالخيرية) ثم ذكر الوضعين وأنواعهم ثم قال (ص ٢٩):  
(ومن هنا نصوا: أنه لا عبرة بالأحاديث المنقولة في الكتب المبسوطة ما لم يظهر سندها، أو يعلم اعتماد أرباب الحديث عليها، وإن كان مصنفها فقيهاً جليلاً..)  
الخ كلامه. فراجعه فإنه مهم جداً.

قلت: وإذا عرفت هذا، وأن الاسناد لا بد منه حتى في القرون الثلاثة فصلاً عن الرابع وما دونه، وتذكرت أن أكثر كتب الحديث المعتمدة مؤلفوها في قرن بعد هذه القرون كمسند الطيالسي، وأحمد وأبي يعلى وغيرهم، وأصحاب الكتب الستة وغيرهم، ومثل معاجم الطبراني الثلاثة وغيرها، فعلى هذه القاعدة الباطلة إذا قال أحد هؤلاء: قال رسول الله ﷺ ولم يذكر إسناده وصار الحديث بذلك صحيحاً.

فما قيمة الاسناد حينئذ، ويا ضيعة جهود المحدثين في جمع الأسانيد!  
هذا مع أ، المعروف عنهم أنهم يردون كثيراً من الأحاديث المرسلة، فضلاً عن المعضلة إذا كانت خلاف مذهبهم، وما لهم لا يفعلون ذلك، وهم يردون أيضاً الأحاديث الموصولة، وتجذب بعض الأمثلة على ذلك في كتابي (أحكام الجنائز وبدعها)، فهل هذه القواعد وضعت لأجل الرد على خصومهم والتستر بها، فإذا كانت عليهم لم يلتفتوا إليها؟!  
وقابل هذه القاعدة بقاعدتهم الآتية:

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٣- لا يقبل قول أئمة الحديث: (هذا الحديث غير ثابت، أو منكر.. من غير أن يذكر الطعن)!

سبحان الله! ما هذه المفارقات، قول أهل الاختصاص في الحديث إذا ضعفوا الحديث لا يقبل. واستدلال المجتهد بحديث ما تصحيح له. فهذا يقبل مع أنه لم يصرح بالتصحيح، وكذلك قول من دون التابعين: قال رسول الله ﷺ يقبل حديثه على أنه صحيح وقد لا يكون من العلماء بالحديث؟!

أليس معنى هذه القاعدة هدم جانب كبير من علم الحديث وأقوال العارفين به، فإن هناك مئات بل ألوف الأحاديث لا نعرف ضعفها ونكارتها إلا من قول المحدثين بذلك فيها. فإذا قال مثل الحافظ الزيلعي والذهبي والعراقي في حديث ما: إنه ضعيف، فكيف لا يقبل منهم وهم أهل الاختصاص!! ولكن لعلهم يستثنون منهم الحافظ الزيلعي لأنه حنفي المذهب!

نعم لو قيدوا قولهم أو قاعدتهم هذه بما إذا كان هناك مخالف من علماء الحديث ذهب إلى تصحيحه، فالأمر في هذا قريب، ومع ذلك، فالصواب في هذه الحالة أنه لا بد من الرجوع إلى قاعدته أخرى معروفة في علم الحديث وهي: إذا تعارض الجرح والتعديل، فأيهما المتقدم؟ والصحيح أن الجرح هو المقدم إذا كان سببه مبيناً وكان في نفسه جارحاً، وبيانه هناك، ومن الغريب أن صاحب المقدمة قد رجح فيها (ص ١٧٥) هذا الذي صححته، فكيف قعد هذه القاعدة المنافية لترجيحه؟! ولماذا خص بالذكر فيها أئمة

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

الحديث دون أئمة الحنفية الذين يصححون ويضعفون حسب قواعدهم!. هل هو تنفيس عما يضمرون في نفوسهم من العداة الشديد لأئمة الحديث أما ماذا؟! ٤- شيوخ إمامنا الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه ثقات. (ص ٢١٩-٢٢٠). قلت: يقول هذا مع علمه أن من شيوخ أبي حنيفة رحمه الله تعالى جابر الجعفي، فقد ذكر هو نفسه (ص ٣٤٨): أنه ثبت عن أبي حنيفة أنه قال في جابر الجعفي: ما رأيت أكذب منه!

ولذلك لم يسع المعلق عليه- على بالغ تعصبه- من أن يستدرك على المؤلف فيقول: (إن القاعدة على الأغلب الأكثر).

والمقرر عند علماء الحديث: أن رواية العدل ليست بمجرد توثيقاً. ثم إنني لا أدري كيف يتجرأ هذا المؤلف على مثل هذه القاعدة. والواقع في (مسانيد أبي حنيفة) التي جمعها أبو المؤيد الخوارزمي الحنفي يكذبها بشهادة نفسه، وإليك عشرة من شيوخ أبي حنيفة الذين أوردتهم الخوارزمي مع بيانه لضعفهم، وفيهم غير واحد من المتهمين!

- ١- محمد بن الزبير الحنظلي. قال البخاري: فيه نظر ٣٥٠/٢.
- ٢- محمد بن السائب الكلبي: قال البخاري: تركه يحيى بن سعيد وابن مهدي ٣٥٠/٢.
- ٣- إبراهيم بن مسلم الهجري: قال البخاري: كان ابن عيينة يضعفه ٣٨٢/٢.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

- ٤- إسماعيل بن مسلم المكي: تركه ابن المبارك وابن مهدي ٣٨٢/٢-٣٨٣.
  - ٥- أيوب بن عتبة. قال البخاري: ضعيف عندهم ٣٨٣/٢-٣٨٤.
  - ٦- حكيم بن جبير. قال البخاري: كان شعبة يتكلم فيه ٤٢٦/٢.
  - ٧- مسلم بن كيسان أبو عبد الله الضرير، قال البخاري: يتكلمون فيه ٥٥١/٢.
  - ٨- مجالد بن سعيد ضعفه يحيى القطان ٥٥٤/٢٠.
  - ٩- نصر بن طريف. قال البخاري: سكتوا عنه ٥٦٢/٢.
  - ١٠- يزيد بن ربيعة أبو كامل الرحي: قال البخاري: حديثه مناكير ٥٧٤/٢.
- وأما شيوخه الذين سردهم الخوارزمي أسماءهم وبيّض له، وهم ممن تكلم العلماء فيهم فحدث ولا حرج، فضلاً عن غيرهم ممن لم يذكرهم مثل عطية العوفي (١٠٣/١) وعبد الكريم بن أبي امية ٥١/٢-٥٢ وأبي سفيان طريف بن شهاب السعدي ٣١٢/١ وغيرهم. هذا، وبعد أن فرغت من الرد على ما جاء في ذلك التقرير الجائر، من الزور والباطل، فقد قوي في نفسي الشعور بأن القارئ قد يتساءل بعد فراغه من قراءة هذا الرد:

من هو صاحب ذلك التقرير الجائر حقاً؟

وقد بد لي أن من حقهم عليّ أن أجيبهم عن ذلك التساؤل، على الرغم من أنني حاولت في أثناء كتابته أن لا أبوح باسمه، فقد ظهر لي أخيراً أن الأولى بل الواجب الكشف عن هويته، ليعرف كل قارئ عدوه من صديقه، وحببيه من بغضه، فيحب في الله، ويبغض



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

في الله، ولي في ذلك من أهل العلم بالحديث وأصوله أحسن أسوة، الذين صرحوا بجواز بل وجوب ذكر رواة الحديث بأسمائهم وعيوبهم في الرواية ليعرفوا، فما أكثر ما ترى في كتبهم مثل قولهم: فلانٌ وضّاع، أو كذاب، أو سيء الحفظ، ونحو ذلك، حتى أنهم لم يتورعوا عن وصف بعض الأئمة المتبوعين في بعض المذاهب بما علموا فيهم من سوء الحفظ، وقد مضى قريباً في محمد بن الحسن الشيباني، كل ذلك نصحاً منهم للمسلمين، وغيره على الدين، وقد صرحوا بأن غيبة الرجل حياً وميتاً يجوز لغرض شرعي، لا يمكن الوصول إليه إلا بها، وقد جمعها بعضهم في قوله:

القدح ليس بغيبة في ستة متظلم ومعرف ومحذر  
ومجاهر فسقاً ومستفت ومن طلب الأعانة في إزالة منكر

ولا يخفى على القارئ الحبيب بأن الأغراض الستة أكثرها يمكن الاعتماد عليها فيما نحن فيه، وعليه أقول:

هو الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الحنفي الحلبي، المعروف بشدة عداوته لأهل السنة والحديث، لا سيما في بلده (حلب)، حين كان يخطب على منبر مسجده يوم الجمعة، ويستغله للطنع في أهل التوحيد المعروفين في بلده- بالسلفيين- خاصة، وفي أهل التوحيد السعوديين وغيرهم الذين يبنزهم بلقب الوهابية عامة، ويعلن عداوه الشديد لهم، ويصرح بتضليلهم بقوله: (إن لاستعانة بالموتى من دون الله تعالى وطلب الغوث منهم جائز، وليست شركاً،

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ومن زعم أنها شرك أو كفر فهو كافر، ويتهمهم جميعاً بشتى التهم، التي كنا نظن أن أمرها قد انتهى ودُفن، لأن الناس قد عرفوا حقيقة أمرهم، وأن دعوتهم تنحصر في تحقيق العبادة لله تعالى، وإخلاص الاتباع لرسول الله ﷺ، وإذا بأبي غدة هذا، يتجاهل كل ذلك، ويحيي ما كان ميتاً من التهم حولهم، ويلصقها بهم، بل ويزيد عليها ما لم نسمعه من قبل، فيقول من على المنبر: (إن هؤلاء الوهابيين تتفزز نفوسهم أن تشمئز حينما يذكر اسم محمد ﷺ) (سبحان الله هذا بهتان عظيم) إلى غير ذلك من التهم الباطلة مما سمعه منه أهل بلده الذين حضروا خطبه بذلك، وغيره مما جاء في التعليق على كتاب الأستاذ الفاضل فهر الشفقة: (التصوف بين الحق والخلق) (ص ٢٢٠) الطبعة الثانية، وهذا موافق تماماً لما قاله المتعصب آخر مثله، من حملة (الدكتوراه) في كتاب له:

(ضل قوم لم تشعر أفئدتهم بمحبة رسول الله ﷺ وراحوا يستنكرون التوسل بذاته ﷺ بعد وفاته).

فهل هذا توافق غير مقصود بذاته من هذين المتعصبين، وإنما التقيا عليه بجماع الاشتراك في الحقد على أهل السنة ومعاداتهم، دون اتفاق سابق بينهما على اتهامهم بهذه التهمة الباطلة التي نخشى أن يكون أحق بها وأهلها أم الأمر كما قال تعالى:

﴿ أَنْوَاصُوا بِهِ بَلِّغُمْ قَوْمًا طَاغُونَ ﴾ [الذاريات: ٥٣]

فلما كتب الله على البلاد السعودية أن يكون أبو غدة مدرساً في بعض معاهدها- كنتم

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

عداءه الشديد إياهم ولدعوته، وتظاهر بأنه من المحبين لهم، ولسان حاله ينشد:

ودارهم ما دمت في دارهم وأرضهم ما دمت في أرضهم!

ودعم ذلك بقيامه على طبع بعض كتب الحديث والتعليق عليها، وأحدها من كتب الإمام ابن القيم، ويزين بعضها بالنقل عنه وعن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله تعالى- ولكنه في الوقت نفسه لا يتمالك من النقل عن عدوهما اللدود وعدو أهل الحديث جميعاً، بل والاكتثار عنه، ألا وهو المدعو زاهد الكوثري، الذي كان- والحق يقال- على حظ وافر من العلم بالحديث ورجاله، ولكنه-مع الأسف- كان علمه حجة عليه ووبالاً. لأنه لم يزد به هدي ونوراً، لا في الفروع ولا في الأصول، فهو جهمي معطل، حنفي هالك في التعصب، شديد الطعن والتحامل على أهل الحديث قاطبة، المتقدمين منهم والمتأخرين. فهو في العقيدة يتهمهم بالتشبيه والتجسيم، ويلقبهم في مقدمة (السيف الصقيل) (ص ٥) بالحشوية السخفاء، ويقول في كتاب (التوحيد) للإمام ابن خزيمة: (إنه كتاب شرك)! أو يرمي نفس الامام بأنه مجسم جاهل بأصول الدين!

وفي الفقه يرميهم بالجمود وقلة الفهم، وأنهم حملة أسفار(!)

وفي الحديث طعن في نحو ثلاثمائة من الرواة أكثرهم ثقات، وفيهم نحو تسعين حافظاً، وجماعة من الأئمة الفقهاء، كمالك والشافعي وأحمد، ويصرح بأنه لا يثق بأبي الشيخ ابن حبان، ولا بالخطيب البغدادي ونحوهم! ويكذب الإمام عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

المتفرد برواية (المسند) عن أبيه، ولكنه لذلك لا يعتبره من المسانيد التي ينبغي الرجوع إليها، والاعتماد عليها فيقول في كتابه (الاشفاق على أحكام الطلاق) (ص ٢٣ طبع حمص):  
(مسند أحمد على انفراد من انفراد به ليس من دواوين الصحة أصلاً) ثم قال (ص ٢٤):  
(ومثل مسند أحمد لا يسلم من إقامة السماع والتحديث مقام العنينة، لقلة ضبط من انفراد برواية مثل هذا المسند الضخم)!

ثم هو يصف الحافظ العقيلي بقوله: (المتعصب الخاسر)، وبالجملة فقلّ من ينجو من الحفاظ المشهورين وكتبهم من غمز ولمز هذا المتعصب الخاسر حقاً مثل ابن عدي في (كامله) والآجري في (شريعته)! وغيرهما.

وهو إلى ذلك يضعف من الحديث ما اتفقوا على تصحيحه، ولو كان مما أخرجه البخاري ومسلم في (صحيحهما) دون علة قاذحة فيه، وقد سبق ذكر بعض ما ضعفه منها، وعلى العكس من ذلك فهو يصحح انتصاراً لعصبية المذهبية ما يشهد كل عارف بهذا العلم أنه ضعيف بل موضوع، ومثل حديث (أبو حنيفة سراج أمتي)! إلى غير ذلك من الأمور التي لا مجال لسردها، ويسقط القول فيها الآن. وقد رد عليه وفصل القول فيها بطريقة علمية سامية، وبحث منطقي نزيه، العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني في كتابه (طلية التنكيل) ثم في كتابه الفذ العظيم (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل)، فليراجعها من شاء الوقوف على حقيقة ما ذكرنا، فإنه سيجد الأمر فوق ما وصفنا.  
والله المستعان.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

هذا شيء من حال الكوثري، وأبو غدة-دون شك-على علم بما، لأنه إن كان لم يتعرف عليها بنفسه من بطون كتب الكوثري التي هو شغوف بمطاعتها- وهذا أبعد ما يكون عنه- فقد اطلع عليها بواسطة رد العلامة اليماني رداً علمياً نزيهاً كما سبق.

وإن تعليقات أبي غدة الكثيرة التي يقوم بطبعتها، والنقول التي يودعها فيها كلام الكوثري، كل هذا وذاك ليدل دلالة واضحة على أنه معجب به أشد الاعجاب، وأنه كوثري المشرب، وكيف لا وهو يضيفي عليه الألقاب الضخمة، التي لا يطلقها عليه غيره، فيقول: (العلامة المحقق الإمام) (ص ٦٨) من التعليق على (الرفع والتكميل). بل يقول قبيل مقدمته عليه: (الاهداء- إلى روح أستاذ المحققين الحجة الفقيه الأصول المتكلم النظار المؤرخ النقاد الإمام)!! وقد بلغ من شدة تعلقه به أن نسب نفسه إليه فهو الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الحنفي الكوثري<sup>(١)</sup> وأن سمى ابن الكبير: زاهد، تبركاً به وإحياء لذكوره! فهو إذن راض عنه وعن أفكاره وآرائه مائة في المائة! فهو مشترك معه في تحمل مسؤولياتها. ويؤكد أنه لم يبد أي نقد أو اعتراض في شيء منها في أي تعليق من تعليقاته الكثيرة بل هو متأثر به إلى أبعد حد، فإنك تراه بينما هو يضيفي عليه ما سبق من الألقاب الضخمة، يضمن على شيخ الإسلام ابن تيمية ببعضها، فهو إذا ذكره لا يزيد على قوله: (الشيخ ابن تيمية) (ص ٥٥، ٦٠- الرفع والتكميل)، مع الاعتراف بأننا لا ندري على وجه اليقين

---

(١) ص ٧٢ من (مقالات الكوثري).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

بقصده بـ (الشيخ) هنا، هل يعني في العلم والفضل، أم في العمر والسن، أم في زيغ والضلال. وكان المفروض أن لا نتوقف في حمله على المعنى الأول، ولكن منعي من ذلك علمي أن أبا غدة (كوثري) كما عرفت، والكوثري يرمي ابن تيمية في كثير من تعليقاته بالزيغ والضلال! بل لقد قال في كتابه (الاشفاق) (ص ٨٩):

(إن كان ابن تيمية لا يزال يعد شيخ الإسلام، فعلى الإسلام السلام!) وغالب ظني أن هذه الكلمة- وأبو غدة متأثر بها قطعاً لأنها من شيخه (أستاذ المحققين الحجة..) - هي السبب في اقتصار أبي غدة على لفظ (الشيخ ابن تيمية) دون (شيخ الإسلام) لأنه لو فعل لكان عاقباً لشيخه وذلك ما لا يكون منه إلا أن يشاء الله هدايته! أقول هذا مع علمي أنه أطلق مرة هذا اللقب عليه في تعليقه على (الأجوبة الفاضلة) (ص ٩٢)، فإن كان ذلك عن اعتقاد منه بما كتب ورام، ولم يكن منه رمية من غير ارم، ولا على سبيل ما يعتقدونه الناس في بلد إقامته الموقنة (الرياض) ولا من قبيل الزلفى به إليهم، أو غير ذلك من الاحتمالات التي قد تخطر في البال، فيكون أبو غدة باطلاقه المذكور، قد أعلن براءته من شيخه الكوثري في كلمته السابقة. فلعل عنده من الشجاعة الأدبية ما يتجرأ به على أن يعلن صراحة أنه كتب ذلك عن قناعة واعتقاد فقط، وأن ابن تيمية رحمه الله هو شيخ الإسلام حقاً. وأن كلمة شيخه الكوثري المتقدم في رد ذلك هو كافر بها ومتبرئ منها،

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فإن فعل، وذلك مما أشك فيه، سألت الله لنا وله التثبيت!

ومهما يكن قصد أبي غدة من قوله (الشيخ ابن تيمية)، فالذي لا نشك فيه أنه تلميذ الكوثري حقيقة ومذهباً.

وإذا كان كذلك فلا يمكن أن يكون سلفي المذهب في التوحيد والصفات، كما كان عليه ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب، رحمة الله عليهم، لأن شيخه الكوثري يعاديهم في ذلك أشد المعادة، وقد قدمت إليك بعد ما رماهم من التهم كالتجسيم وغيره، ومن نسبته ابن تيمية خاصة إلى الكذب والخيانة في النقل! مما يدل على أنه أعداء أهل السنة والحديث إطلاقاً في العصر الحاضر.

وإذا كان كذلك، فأبو غدة عدو لدود أيضاً لهم، ولا يمكن أن يكون غير ذلك، وهو يضيفي تلك الألقاب الضخمة<sup>(١)</sup>، فيألي أن يتبرأ من شيخه في معاداته تلك لأهل السنة

---

(١) أعني قوله: (أستاذ المحققين الحجة...) الخ ما تقدم عنه- ولا شك أن هذا الاطراء من أبي غدة لشيخه الكوثري المعروف بشدة عدايته لأهل السنة، هو مستنكر أشد الاستنكار عند جماهير القراء، ولكن ماذا يكون شعورهم إذا علموا أن هذا التلميذ البار تلقى مثل هذا الاطراء من شيخه نفسه، مركزياً به الشيخ نفسه بنفسه على غلاف كتابه؟ فقد جاء تحت العنوان كتابه (تأنيب الخطيب) الذي طبع تحت إشرافه وتصحيحه ما نصه: (تأليف الفقيه المحدث والحجة الثقة المحقق العلامة الكبير...)! انظر (التنكيل) (٥/١)

ثم سرت هذه العدوى إلى التلميذ نفسه، فقد نشر هو نفسه نشرة، أو بعض أصحابه بإشرافه هو طبعاً ويعلمه، لأن ما فيها من المعلومات الدقيقة عن حياته وأموره الخاصة به، لا يمكن معرفته عادة إلا من طريق المترجم نفسه، فقد جاء فيها- وهي بعنوان: (من أعلام الحركة الإسلامية المعاصرة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة) - ما ملخصه: (إن أكبر دليل على عظمة هذا الدين، وأنه من صنع الله العليم الخبير، قدرته على صنع الرجال العظام الأفذاذ) ثم ذكر عمر رضي الله عنه (ولا أدري لم لم يذكر أبو بكر الصديق ﷺ مع أنه أعظمهم بعد النبي ﷺ) وخالد بن الوليد

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

◀ وسلمان الفارسي. ثم عدد رجالاً من أعلام الإسلام في العصر الحاضر الشيخ عبد الفتاح أبو غدة! وترجم له ترجمة مستفيضة في خمس صفحات كبار وصف فيها بما يأتي:

(العالم الفذ، والعامل المجاهد، والمربي الناصح الرشيد، علامة البلاد غير مدافع، ورجلها الموثوق بدينه وعلمه وسيرته، علامة الشام، جمع علمه الفذ الغزيز التقوى والخشية من الله في السر والعلن!) فهو وقاف عند حدود الله لا يتعداها، مبتعد عن الشبهات والمكروهات (!) ما عرف منه قط أنه أمر بمعروف إلا طبقه في نفسه (!) ومن يعول (!) ولا نهي عن منكر إلا وقد اجتنبه هو من يعول. لديه غرام نادر في معرفة التراث الإسلامي مخطوطة ومطبوعة فما ذكر أمامه مخطوط أو مطبوع إلا بسط لك خصائص الكتاب وجمل محتواه، وأين طبع وكم طبعة له إن كان مطبوعاً، ومكان وجوده وتاريخ نسخه إن كان مخطوطاً). قلت: ومن الطرائف أن أحد الظرفاء الأذكياء لما سمع هذا الوصف الأخير:

قال: هذا هو الله تبارك وتعالى! يشير إلى ما فيه من الغلو وفي النشرة من المعلومات والادعاءات الفارغة، والمغالطات المفضوحة ما يدركه كل من اطلع عليها، وهذه نتف منها تدلك على الهوس الذي أصاب هذا الرجل حتى تورط في اخراج هذه النشرة بمدح بما نفسه- أو يرضى بأن يمدح بما- بقوله: (كان في القاهرة مثلاً للعالم المجاهد!! لا يكتفي بما يلقي عليه في الأزهر، بل يتتبع العلم من أفواه العلماء الأثبات المحققين أمثال شيخه الإمام المحدث الفقيه الأصولي النقاد العف الشيخ محمد زاهد الكوثري).

وقال عن نفسه أيضاً: (علامة البلاد غير مدافع، ورجلها الموثوق بدينه وعلمه وسيرته، والأمل المرجى لكل مسلم..!!)!!  
(أجمع علماء المسلمين في الهند وباكستان والحجاز والبلاد الشامية على أن يكون معتمد هم العلمي الموثوق ومرجعهم الفتوى!!)

(وأن وجوده مصدر اشعاع تستمد به البركة والعصمة) وأنه (النعمة الكبرى)!! (وأنه عرف بركة الطبع، ورهف الحس، وشفافية النفس، وسمر الذوق، ولطف المعشر، وحلاوة الحديث، ولين اللمس، وتذوق النكتة، وسداد الرأي، ورجاحة العقل، وتألق الذهن، وقوة الحججة، وصدق العاطفة، وحرارة الإيمان، وسرعة التنقل، وأناقة المظهر، والتواضع والليونة). هذا بعض ما جاء في تلك النشرة، ذكرنا ما له ارتباط بموضوعنا، وأما ما فيها من ادعاءات وتزوير للحقائق فمتروك لأصحابها، فإن أهل البيت أدرى بالذي فيه. وأن الواجب يقضي بأن يوقف كل مدع عند حده.



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

تلك لأهل السنة، فهو ملحق به. وليس هذا مما ينافي قوله تعالى: ﴿ولا تزوازنة وزر

أخرى﴾ [الأنعام: ١٦٤- الإسرائاء: ١٥- فاطر: ١٨- الزمر: ٧]

كلا، وإنما هو من باب المؤاخذة على اعترافه بأنه كوثري، ويعلمه بانحراف شيخه وطعنه في أهل السنة وأئمة الحديث والفقهاء وغير ذلك من مخازيه التي منها مطاعنه العديدة في شيخ الإسلام ابن تيمية حتى لقد قال- عامله الله بما يستحق-:

(ولو قلنا لم يبيل الإسلام في الأدوار الأخيرة بمن هو أضر من ابن تيمية في تفريق كلمة المسلمين لما كنا مبالغين في ذلك، وهو سهل متسامح مع اليهود والنصارى.. (الاشفاق) (ص ٨٦).

إن أبا غدة يعلم هذا وغيره مما ذكرنا ومما لم نذكره عن شيخه الكوثري، ولم نره يتعقبه في شيء من ذلك إطلاقاً، الأمر الذي يجعلنا نعتقد أنه مع شيخه في عدائه لأهل السنة والحديث، وإلا فليعلن براءته منه جملة وتفصيلاً، فإن فعل- وما إخاله-أخذنا بظاهر كلامه، ووكلنا سريرته إلى ربه سبحانه وتعالى.

وبعد هذا كله: أليس لنا أن نتساءل إذا كان أبو غدة بهذا البعد عن أهل السنة والتوحيد تبعاً لشيخه الكوثري، حتى كان يعلن في حلب تكفير القائلين بأن الاستغاثة بغير الله كفر، كما سبق، فكيف طاب له المقام في البلاد السعودية هذه السنين حتى الآن، وهو يعلم أنهم هو الذين كان يعينهم أصالة بتكفيره المذكور؟

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فهل رجع هو عن تكفيرهم وع القول بجواز الاستغاثة بغير الله، إلى القول الذي كان ينقمة عليهم: إن الاستغاثة كفر. وبذلك حصل الوثام، فطاب له المقام؟

أقول: الجواب في قلب أبي غدة، ولكن الذي نعلمه عنه هو ما سبق ذكره، ومن القواعد الأصولية المقررة عند الحنفية وغيرهم قاعدة استصحاب الحال إلا لنص، ولما كان لا نص لدينا برجوع أبي غدة عن تكفيره المذكور، فالواجب علينا البقاء على ما نعلمه عنه، وعلى ذلك فلم يحصل الوثام المزعوم، لأن السعوديين-وخصوصاً أهل العلم منهم- لا يزالون-والحمد لله- محتفظين بعقيدتهم في التوحيد، محاربين للشركيات والوثنيات، التي منها لاستغاثة بغير الله تعالى من الأموات، فكيف إذن طاب له المقام بين ظهرائهم؟

الذي أتصور أنه لم يكن بينهم كما يجب أن يكون (المربي الناصح الرشيد)!  
يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، ويبين لهم أن ما أنتم عليه من أمر منكر وضلال، منها إنكار قولهم: إن الاستغاثة بغير الله تعالى كفي، فإنه لو فعل، لكان أمر من ثلاث أمور: إما أن يقنعهم بضلالهم، وبخطبة نارية يلقيها هناك، كما يفعل في بلده (حلب) وهذا مستحيل.

وإما أن يقنعوه هو بضلاله بما عندهم من حجج ناطقة وأدلة قاطعة من كتاب الله وسنة رسوله، وهذا بعيد!

وإما أن تكون الثالثة ولا بد، وهي.. إلا أن يشاء الله تعالى.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ولما كان يعلم بأن النتيجة هو ما أشرنا إليه، وكان يستحب البقاء بين أظهرهم، لسبب لا يخفى على القارئ اللبيب، آثر أن يظل بينهم كأبي إنسان آخر ليس له هدف إلا..  
على حد قول الشاعر:

ودارهم ما دمت في دارهم وأرضهم ما دمت في أرضهم!

ولا يستغربن هذا أحد ممن يحسنون الظن بأبي غدة، ولم يعرفوا حتى الآن عقيدة، فإن لدي البرهان القاطع على ما نسبت إليه من المداراة ولم أقل: المداهنة!  
لقد قال في مطلع تقريره الجائر ما نصه:

(يرى الناظر في شرح الطحاوية أن الشارح لها من أهل التوثق والضبط والالتقان فيما ينقله من الأحاديث الشريفة وغيرها.. بعبارة واضحة، لا لبس فيها ولا غموض، وإمامة ملموسة مشهورة).

قلت: فإذا كان أبو غدة مؤمناً حقاً بهذه الإمامة الملموسة المشهورة فأنا أختار له من كلام هذا الإمام سبع مسائل، فإن أجاب عنها بما يوافق ما ذهب إليه هذا الإمام المشهور من قلب مخلص فذلك ما نرجوه، واعتذر إليه من إساءة الظن به، وإن كانت الأخرى فذلك مما يؤيد-مع الأسف- ما رميته به من المداراة.

المسألة الأولى: قال الإمام (ص ١٢٥):

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث).

قلت: وهذا الاطلاق هو مما يدندن به شيخه الكوثري في تعليقاته، ليتوصل إلى نفي حقيقة الكلام الإلهي المسموع. وراجع له (شرح الطحاوية) (ص ٦٨ - ١٨٨) و (التنكيل) (٣٦٠/٢ - ٣٦٢).

**المسألة الثانية:** قال الإمام تبعاً لأبي جعفر الطحاوي (١٦٨):

وأن القرآن كلام الله منه بدأ بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وحياً، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أن كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق كلام البشرية).  
ثم شرح (الإمام) مذاهب الناس في مسألة الكلام الإلهي على تسعة مذاهب وبين أن مذهب السلف: أنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وأنه يتكلم بصوت.

وشيخ أبي غدة ينفي الصوت المسموع (مقالات الكوثري ص ٢٦)، ويقول في تعليقه على (كتاب البيهقي): (الأسماء والصفات) (ص ١٩٤): إن موسى عليه السلام لما كلمه الله تعالى تكليماً لم يسمعه صوته، وإنما أفهمه كلامه بصوت تولى خلقه من غير كسب لأحد...!).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

**المسألة الثالثة:** قال (الإمام) (ص ٢٨٠) تبعاً للطحاوي:

(وهو (تعالى) مستغن عن العرش وما دونه، محيط بكل شيء فوقه)

والكوثري لا يؤمن بفوقية الله تعالى على خلقه حقيقة كما يليق بجلاله، بل إنه ينسب

القائلين بها من الأئمة إلى القول بالجهة والتجسيم!

**المسألة الرابعة:** يثبت الإمام (الفوقية المذكورة بأدلة كثيرة جداً، في بعضها التصريح بلفظ

(الأمين) الذي سأل به رسول الله ﷺ الجارية ليتعرف على إيمانها). وشيخك يا أبا غدة

ينكر مثل هذا السؤال تبعاً لتشكيكه في صحة الحديث كما سبق (ص ٢٧)، فهل تؤمن

أنت بهذا الحديث، وتجزئ هذا السؤال الذي سأله الرسول ﷺ.

**المسألة الخامسة:** يقول (الإمام) تبعاً للأئمة مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وإسحاق

بن راهويه وسائر أهل الحديث وسائر أهل الحديث وأهل المدينة:

(إن الإيمان هو تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان. قالوا: يزيد وينقص).

وشيخك تعصباً لأبي حنيفة بخالفهم مع صراحة الأدلة التي تؤيدهم من الكتاب والسنة

وآثار السلف الصالح رضي الله عنهم، بل ويغمز منهم جميعاً مشيراً إليهم بقوله في

(التأنيب) (ص ٤٤ - ٤٥) إلى (أناس صالحون) يشير أنهم لا علم عندهم فيما ذهبوا إليه

ولا فقه، وإنما الفقه عند أبي حنيفة دونهم، ثم يقول: إنه الإيمان والكلمة، وإنه الحق

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

الصراح. وعليه فالسلف وأولئك الأئمة الصالحون(!) هم عنده على الباطل في قولهم: بأن الأعمال من الإيمان، وأنه يزيد وينقص. وقد نقل أبو غدة كلام شيخه الذي نقلنا موضوع الشاهد منه، نقله بحرفه، في التعليق على (الرفع والتكميل) (ص ٦٧ - ٦٩)، ثم أشار إليه في مكان آخر منه ممجداً به وكبراً له بقوله: (٢١٨):

(وانظر لزماً ما سبق نقله تعليقاً فإنك لا تظفر بمثله في كتاب) ثم أعاد الإشارة إليه (ص ٢٢٣) مع بالغ إعجابه به. وظني به أنه يجهل - أن هذا التعريف للإيمان الذي زعم شيخه أنه الحق الصراح - مع ما فيه من المخالفة لما عليه السلف كما عرفت، مخالف لما عليه المحققون من علماء الحنفية أنفسهم الذين ذهبوا إلى:

أن الإيمان هو التصديق فقط ليس معه الإقرار! كما في (البحر الرائق) لابن نجيم الحنفي (١٢٩/٥)، والكوثري في كلمته المشار إليها يحاول فيها أن يصور للقارئ أن الخلاف بين السلف والحنفية في الإيمان لفظي، يشير بذلك إلى أن الأعمال ليست ركناً أصلياً، ثم يتناسى أنهم يقولون: بأنه يزيد وينقص، وهذا ما لا يقول به الحنفية إطلاقاً، بل إنهم قالوا في صدد بيان الألفاظ المكفرة عندهم: (وبقوله: الإيمان يزيد وينقص) كما في (البحر الرائق) - (باب أحكام المرتدين)! فالسلف على هذا كفار عندهم مرتدون!! راجع شرح الطحاوية (ص ٣٣٨ - ٣٦٠)، و(التنكيل) (٢/٣٦٢ - ٣٧٣) الذي كشف من مراوغة الكوثري في هذه المسألة.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وليعلم القارئ الكريم أن أقل ما يقال في الخلاف المذكور في المسألة أن الحنفية يتجاهلون أن قول أحدهم- ولو كان فاسقاً فاجراً-: أنا مؤمن حقاً، يناهز مهمما تكلفوا في التأويل- التأدب مع القرآن ولو من الناحية اللفظية على الأقل الذي يقول: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ [الأنفال: ٢-٤]

فليتأمل المؤمن الذي عافاه الله تعالى مما ابتلى به هؤلاء المتعصبة، من هو المؤمن حقاً عند الله تعالى، ومن هو المؤمن حقاً عند هؤلاء؟!!

**المسألة السادسة:** ذهب (الإمام) شارح الطحاوية (ص ٣٥١) إلى جواز الاستثناء في (الإيمان) وهو قول المؤمن: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى. على تفصيل في ذلك بينه، والحنفية يمنعون منه مطلقاً، بل إن طائفة منهم ذهبوا إلى تكفير من قال ذلك، ولم يقيدوه بأن يكون شاكاً في إيمانه، ومنهم لاتقاني في (غاية البيان)، وصرح في (روضة العلماء) (من كتبهم) بأن قوله (إن شاء الله) يرفع إيمانه، فلا يجوز الاقتداء به (يعني في الصلاة). وفي (الخلاصة) و(البرازية) في كتاب النكاح، عن الإمام أبي محمد بن الفضل: من قال: أنا مؤمن إن شاء الله فهو كافر لا تجوز المناكحة معه.

قال الشيخ أبو حفص في (فوائده): لا ينبغي للحنفي أن يزوج ابنته من رجل شفعوي

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

المذهب. وهكذا قال بعض مشايخنا، ولكن يتزوج بنتهم. زاد في (البزازية) تنزيلاً لهم منزلة أهل الكتاب. كذا في (البحر الرائق) (٥١/٢) (١).

**المسألة السابعة:** ذهب شارح الطحاوية (ص ٢٣٦-٢٣٩) تبعاً لإمامة أبي حنيفة وصاحبيه إلى كراهة التوسل بحق الأنبياء وجاهم.

وهذا مما خالف فيه الكوثري إمامه أبا حنيفة رحمه الله تعالى، اتباعاً لأهواء العامة، ونكاية بأهل السنة. كما يعلم ذلك من اطلع على رسالة (محق التوسل) وغيرها. وقد كنت بينت شيئاً من تعصبه واتباعه لهواه في محاولة تقويته اسناد حديث في التوسل، فيه من هو ضعيف عنده، كما مشروح في الجزء الأول من (سلسلة الأحاديث الضعيفة) رقم (٢٤). فليراجعه من شاء.

---

(١) قلت: ومن عجائب ما في الكتاب (٢٠٧/٨) حديث عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: من كان على السنة والجماعة استجاب الله دعاءه، وكتب له بكل خطوة يخطوها عشر حسنات، ورفع له عشر درجات، فقليل له: يا رسول الله متى يعلم الرجل أنه من أهل السنة والجماعة؟ فقال: إذا وجد نفسه عشرة أشياء، فهو من أهل السنة والجماعة (قلت: فذكرها وفيها) ولا يشك في إيمانه..).

قلت: هذا حديث لا أصل له في شيء من كتب السنة، بل هو باطل، لوائح الوضع عليه ظاهرة ومن أجل هذا الحديث اتهم القرطبي فقهاء الرأي بأنهم كانوا ينسبون الحكم الذي دل عليه القياس الجلي عندهم إلى رسول الله ﷺ نسبة قولية، ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة لأنها تشبه فتاوى الفقهاء، ولأنهم لا يقيمون لها سنداً. نقله الحافظ السخاوي في (شرح ألفية العراقي) (ص ١١١) وغيره.



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

قلت: فهذا سبع مسائل هامة: كلها في العقيدة، إلا الأخيرة منها، قد وجهتها إلى أبي غدة الذي تظاهر بالثناء على شارح (الطحاوية)، ووصفه بأنه صاحب (إمامة ملموسة مشهورة)، فإذا أجب بمتابعة له فيها- وهذا ما أستبعده على كوثرته- فالحمد لله. وإن خالفه فيها، وظل على كوثرته. فقد تبين للناس- إن شاء الله تعالى- أن ثناءه على شارح (الطحاوية) (الإمام)، لم يكن عن اعتقاد وثقة به كما زعم، وإنما ليتخذة سلماً للطنن بمخرج أحاديثه، وإلا كيف ساغ له أن يسكت عن الشارح في هذه الأخطاء بل الضلالات السبع بزعمه تبعاً لشيخه الكوثري، وع أخطائه الأخرى الحديثة التي سبقت الإشارة إلى أنواع منها، وينتقدني شاكياً إلى بعض رؤسائه أو المسؤولين هناك- في أمور- لو صح نقده فيها- لا تكاد تذكر تجاه تلك- كماً ولا كيفاً!؟

وليست شعري ما الذي منع أبا غدة، إذا كان لديه من الانتقادات عدة، حول هذا الكتاب أو غيره من مؤلفاتي، أن يفضي بها إليّ مباشرة حينما كنا نلتقي مرات في أشهر العطلة الصيفية، في المكتب الإسلامي، بدل أن يغافلني، ويرفع ذلك التقرير الجائر خلصة دون علمي أو علم صديقه صاحب المكتب الإسلامي، ترى ماذا يقول عامة الناس فضلاً عن خاصتهم قمين كان هذا سنيعه مع أخيه؟! فإن قالوا فيه: إنه... فلا يلومن إلا نفسه، وعلى نفسها جنت براقش، وصدق الله العظيم القائل: ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾

[البقرة: ٧٢]

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وختاماً أقول:

لقد كنت أود أن الإدارة التي رفع إليها هذا المتعصب الجائر تقريره، بادرت إلى إعلامي به قبل أن تلوكه ألسنة الناس، أو أحالته مع صاحبه على لجنة من أهل العلم في بلادها- وهم كثر والحمد لله-. ليناقشوه على ما ادعاه على كتاب يدرس في معهدنا منذ عشر سنوات، وحاز الرضى والقبول من كافة علمائها، وفي مقدمتهم فضيلة الشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ عبد اللطيف رحمهما الله تعالى والشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ عبد الرزاق عفيفي بارك الله فيهما وغيرهم، وكذلك عند علماء سائر الأمصار.

والحقيقة التي تنبه لها بعض الأفاضل أن القصد الكامن وراء ما ادعاه ذلك المتعصب على كتاب (شرح العقيدة الطحاوية) متسترًا بالطعن بمخرج أحاديثها إنما هو الطعن في العقيدة نفسها وبمن يؤمن بها في العصر الحاضر، وخصوصاً، وهي تؤيد عقيدة شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم، ومجدد دعوة التوحيد محمد بن عبد الوهاب رحمة الله عليهم، تعصباً للكوثري، بل العلقمي، الذي يتهم هؤلاء الأعلام بالتهمة الباطلة، ويلصق بهم وبعقيدتهم أشنع الأوصاف.

وإلا فما الذي يضر القارىء لو سكت الألباني عن تخريج حديث قال الشارح عنه: متفق عليه عند البخاري ومسلم، أو قال هو كذلك، أو قال: صحيح متفق عليه عندهما أو أحدهما، أو نحو ذلك، وقد قدمنا الحجة على ذلك!! ومنه تعلم أن هذا لا يضر القارىء،

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فكذلك لا يضر الألباني الذي زادت مؤلفاته في الحديث الشريف وفقهه على الخمسين كتاباً<sup>(١)</sup>، جعلها الله تعالى خالصةً لوجهه الكريم، وتقبلها منه بمنه وفضله.. وكذلك فلن يضر ذلك ناشر الكتاب، فإن المكتب الإسلامي، وصاحبه الأخ السلفي الأستاذ زهير الشاويش، وقد نشر حتى الآن ما يزيد على أربعمئة كتاب في العقيدة، والتفسير، والفقهاء، ومن الدعوة إليها، الذين آمنوا بها منذ نعومة أظفارهم، خالصاً لوجه الله، دون ما رغبة أو رهبة، بل نالهم الأذى في بلادهم، والبلاد التي هاجروا إليها، وأكثر ما نالهم الأذى بسبب هذه التقارير التي يقدمها الجواسيس والمخبرون، المنشرون في كل مكان، مثل مقدم ذلك التقرير الجائر.

أسأل الله تعالى أن يطهر قلوبنا من الغل والحقد والحسد، وأن يعمرها بالإيمان والتوحيد الخالص، مصفى من كل أضرار الشرك والوثنية، وأن يلهمنا العمل الصالح، والحب في الله، والبغض في الله، ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]

بيروت/٩ رجب سنة ١٣٩١

### محمد ناصر الدين الألباني

(١) رحم الله الإمام الألباني؛ لقد زادت مؤلفاته بعد ذلك المئتان بين تأليف وتحقيق ورسائل؛ ورحم الله تلميذه شيخنا العلامة المحدث الفقيه/علي بن حسن بن عبد الحميد الأثري الحلبي الذي تجاوز عدد مؤلفاته ثلاثة مئة مؤلف بين تأليف وتحقيق ورسائل وردود على أهل البدع والأهواء والحزبيين.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### من فوائد المقدمة:

- ١- الصحيحان هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم، فقد امتاز على غيرها من كتب السنة بتفردهما بجمع الأحاديث الصحيحة، وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة، على قواعد متينة، وشروط دقيقة، وقد وُفقوا في ذلك توفيقاً بالغاً لم يوفق إليه من بعدهم ممن نحا نحوهم في جمع الصحيح، كابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم حتى صار عرفاً عاماً أن الحديث إذا أخرج الشيخان أو أحدهما، فقد جاوز القنطرة، ودخل في طريق الصحة والسلامة.
- ٢- ليس معنى ذلك أن كل حرف أو لفظة أو كلمة في (الصحيحين) هو بمنزلة ما في (القرآن) لا يمكن أن فيه وهم أو خطأ في شيء من ذلك من بعض الرواة، كلا فلسنا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب الله تعالى أصلاً، فقد قال الشافعي وغيره (أبي الله أن يتم إلا كتابه)
- ٣- ومن الأمثلة على روايات خاطئة وقعت في (الصحيح) منها مثلاً حديثهما الذي أخرجاه بإسناديهما عن ابن عباس (أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم) فإن من المقطوع به أنه ﷺ تزوج ميمونة وهو غير محرم، ثبت ذلك عن ميمونة نفسها. ولذلك قال العلامة المحقق محمد بن عبد الهادي في (تنقيح التحقيق) (١/١٠٤/٢) وقد ذكر حديث ابن عباس:

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(وقد عد هذا من الغلطات التي وقعت في (الصحيح)، وميمونة: أخبرت أن هذا ما وقع، والإنسان أعرف بحال نفسه...) انظر الحديث (١٠٣٧) من (إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل).

٤- أن قول المحدث في حديث ما: (رواه الشيخان) أو (البخاري ومسلم) إنما يعني: أنه صحيح، فإذا قال في بعض المرات: (صحيح، رواه الشيخان) أو (صحيح، رواه البخاري) أو (صحيح، رواه مسلم) فهو من باب البيان والتوضيح والتأكيد لصحة الحديث.

فإذا قال (رواه الشيخان) أو نحوه فلا ينافي أنه صحيح. غاية ما في الأمر، لأن التعبير مختلف والمعنى متحد. وذكر مثل هذا السياق الإمام البغوي في كتابه (شرح السنة).

٥- قول المحدث في بعض الأحاديث والآثار: (لا أعرفه) معناه: لا أعرف إسناده، فأحكم عليه بما يستحق من صحة أو ضعف، وبعض العلماء يعبر في مثل هذا بتعبير آخر، فيقول: لم أجده أو لم أصله وأصله بعضهم يقول لا أصل له.

: وهذا التعبير يكثر من استعماله أئمة الحديث في كتب (التخریجات)، أمثال الحافظ الزيلعي والعراقي والعسقلاني، وغيرهم، وقد وجدت العراقي قد قال: (لم أجده) في الجزء الأول من (تخريج الإحياء) في أكثر من عشرة أحاديث، وقال في نحو من الأحاديث: (لم أجده أصلاً). وقد قال مرة: (لم أجده له إسناداً).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وتارة يقول: (قال ابن الصلاح: لم أجد له أصلاً، وقال النووي: غير معروف)، وهذا مثل قولي: (لا أعرفه).

٦- الحديث الذي لم يقف المخرج على إسناده، فليس معناه عنده أنه موضوع، لأن الحديث الموضوع، إما أن يكون وضعه من قبل إسناده، وذلك بأن يكون فيه كذاب أو وضاع، وهذا لا سبيل إليه إلا من إسناده، والفرض هنا غير معروف، وإما أن يكون من قبل متنه، وذلك بأن يكون فيه ما يخالف القرآن أو السنة الصحيحة، أو غير ذلك مما هو مذكور في (مصطلح الحديث)، ومن المعلوم بداهة، أنه ليس كل حديث لا إسناده له؛ في متنه ما يدل على وضعه، بل لعل العكس هو الصواب، أعني أن غالبها ليس فيها ما يدل على وضعها.

٧- قول المقلدة من المتعصبين كأمثال أبو غدة ومن قبل شيخه الكوثري من الحنفية: المجتهد إذا استدل بحديث كان تصحيحاً له.

وغرضهم من هذه القاعدة التمهيد لرد تضعيف المحدثين لكثير من أحاديثهم التي يستدلون بها في كتبهم، وهي على قواعدهم معلولة، بالركون إلى هذه القاعدة المزعومة، وصححوا الحديث بها.

٨- إذا تعارض الجرح والتعديل، فأيهما المتقدم؟ والصحيح أن الجرح هو المقدم إذا كان سببه مبيناً وكان في نفسه جارحاً.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

- ٩- المتقرر عند علماء الحديث: أن رواية العدل ليست بمجرد توثيقاً.
- ١١- عشرة من شيوخ أبي حنيفة الذين أوردتهم الخوارزمي مع بيانه لضعفهم، وفيهم غير واحد من المتهمين!
- ١- محمد بن الزبير الحنظلي. قال البخاري: فيه نظر.
- ٢- محمد بن السائب الكلبي: قال البخاري: تركه يحيى بن سعيد وابن مهدي.
- ٣- إبراهيم بن مسلم الهجري: قال البخاري: كان ابن عيينة يضعفه.
- ٤- إسماعيل بن مسلم المكي: تركه ابن المبارك وابن مهدي.
- ٥- أيوب بن عتبة. قال البخاري: ضعيف عندهم.
- ٦- حكيم بن جبير. قال البخاري: كان شعبة يتكلم فيه.
- ٧- مسلم بن كيسان أبو عبد الله الضرير، قال البخاري: يتكلمون فيه.
- ٨- مجالد بن سعيد ضعفه يحيى القطان.
- ٩- نصر بن طريف. قال البخاري: سكتوا عنه.
- ١٠- يزيد بن ربيعة أبو كامل الرحي: قال البخاري: حديثه مناكير.
- وأما شيوخه الذين سردهم الخوارزمي أسماءهم وبيّض له، وهم ممن تكلم العلماء فيهم فحدث ولا حرج، فضلاً عن غيرهم ممن لم يذكرهم مثل عطية العوفي وعبد الكريم بن أبي امية ٥١/٢-٥٢ وأبي سفيان طريف بن شهاب السعدي وغيرهم.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

## [٣٥] صحيحُ مواردِ الظمآنِ إلى زوائدِ ابنِ حَبانٍ مضموماً إليه الزَّوائدِ على المواردِ.

### مقدِّمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله؛ فلا مضل له، ومن يضلل؛ فلا هادي له.  
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.  
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فإني - انطلاقاً من مشروعِي الكبير (تقريب السنَّة بين يدي الأمة)، واستمراراً في العمل فيه، وإخراج ما يمكن إخراجه منه إلى إخواني المؤمنين حتى آخر رَمَق من حياتي -، فإنِّي أقدم اليوم:

(صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان)

وليس يخفى على أهل العلم أهمية كتاب (الموارد)؛ وذلك لأنه مؤلفه الحافظ الهيثمي-رحمه الله تعالى- قد استصفى فيه الأحاديث الزائدة على أحاديث



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(الصحيحين) من كتاب (صحيح ابن حبان) - رحمه الله -، الذي كان قد تفتنَّ في ترتيبه ترتيباً غريباً بقصدِ حسنٍ، وهو حضُّ طلاب العلم على حفظه كما يحفظون القرآن الكريم؛ لتسهيل الرجوع إليه عند الحاجة! ترتيباً فريداً لم يسبق إليه، سماه:

(المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرحٍ في ناقلها) كما ذكر في مقدمته<sup>(١)</sup>.  
ولهذا الترتيب الغريب - غير المطروق - تتابع العلماء على التصريح بفساد الانتفاع به، كالحافظ الذهبي، والحافظ العسقلاني، والإمام السيوطي، والشيخ أحمد شاکر - رحمهم الله جميعاً -<sup>(٢)</sup>؛ خلافاً لمن عاند، وكابر، وشعّب من المعاصرين الذين لا يستفيد من علم المتقدمين إذا خالف ما يظنه أنه من العلم، وإنما مجرد الإجلال، والإكبار، والتقليد لأحد الكبار، والدفاع عنه بغير علم، ولا كتاب منير<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر (صحيح ابن حبان) - تحقيق الشيخ العلامة أحمد شاکر - رحمه الله (٩/١، ١٥، ١١١)

و (النكت الظرف) للحافظ ابن حجر (٢٩١/١).

(٢) انظر (سير الأعلام) للذهبي (٩٧/١٦)، وأحمد شاکر (١٦/١).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

من أجل ذلك؛ جاء من بعده الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بُلْبَان الفارسي المصري الحنفي (ت ٧٣٩)، فرتبّه على الكتب والأبواب، فكان عملاً جليلاً حقاً، قرّب الكتاب لطالبيه، وحافظ على أصله بدقة الرجل العالم الثقة الأمين، كما قال محققه الشيخ أحمد شاکر-رحمه الله- في مقدمته عليه (١٧/١).

وقد تبعه الحافظ الهيثمي في تيسير الانتفاع بكتابه (مواد الضمان) فرتبه-أيضاً- على الكتب والأبواب الفقهية: كما نص عليه في المقدمة، ولكنه لم يلتزم فيها ما التزمه الأمير علاء الدين من المحافظة على كتب أبواب أصله، وإنما ترجم لأحاديثه بما أداه إليه اجتهاده من الكتب والأبواب.

وإن مما لا شك فيه أن هذا الترتيب-دون أي شك- أنفع لعامة الناس، وأيسر للاستفادة والتفقه والمراجعة، ولذلك قيل: فقه البخاري في تراجم أبوابه في (صحيحه)، فلا جرم أنه سار على درب كبار الأئمة والحفاظ؛ كأصحاب الكتب الستة، وابن خزيمة في (صحيحه)، وابن الجارود في (المنتقى) وغيرهم.

بل إني أقول: إنه هو الأوفق للشرع، والمتجاوب مع أمره ﷺ : (يسروا، ولا تعسروا...)، متفق عليه، وهو مخرج في (الصحيحه) (١١٥١).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### تقويي لكتاب (زوائد الموارد)

وإذا كان من المعروف عند أهل العلم أن للفرع حكم الأصل إيماناً وكفراً، وصحة وضعفاً ما لم يعرض للفرع عارض يخرج عن أصله، ويلحقه بنقيضه، كما يشير إلى ذلك قول النبي ﷺ: (ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه، كما تنتج البهيمة، هل تجدون فيها جدعاء؟! حتى تكونا أنتم تجدعوها)، متفقٌ عليه، واللفظ للبخاري: (الإرواء) (٤٩/٥-٥٠).

فلقد تكلم علماؤنا-رحمهم الله- في (صحيح ابن حبان) في كتب (المصطلح) وغيرها، كلٌّ حسب بحثه واجتهاده، وتوسع في ذلك بعض المتأخرين والمبالغين في تقديره وتبجيله، وبخاصة منهم العلامة الفاضل الشيخ أحمد شاكر- رحمه الله تعالى-، ولذلك فإني سوف أثقل على المقدمة ببسط أقوالهم في ذلك ومناقشتها؛ فإن ذلك يتطلب مني فراغاً وتأليفاً لكتاب خاص في الموضوع، الأمر الذي لا أستطيعه، وأنا في صددها، والكتاب تحت الطبع.

ولذلك؛ فإني سألتخص أقوالهم بقدر ما يمكنني من التلخيص، ثم أتوجه لبيان ما هو المختار والمصطفى عندي دون أن أقلد في ذلك أحداً، أو أداريه، أو أن أخذ بسيف الرهبة، أو المفاخرة أو المصالحة التجارية؛ كما بدا لي أن بعض المعاصرين لي فعله!

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وابتداءً أقول:

لست بحاجة إلى أن أتمق كلمات في الثناء على حافظنا محمد بن حبان البستي؛ فإنه - والحمد لله - من المتفق عليه بين العلماء والحفاظ على إجلاله، واحترامه، وحفظه، وثقته، ونبوغه، وبكفينا في ذلك قول الحافظ الذهبي المشهود له بالحفظ، والنقد، والمعرفة بمقادير الرجال ومنازلهم، لا تأخذه في ذلك لومة لائم أنه:

(الحافظ الإمام، العلامة... الثقة في نقله...) انظر (تذكرة الحفاظ) (٣/٢٩٠)، (المغني (٥٣٧٨/٥٦٤) وغيرهما-).

ذلك لأن بحثي ليس في شخصه، وإنما هو في كتابه (التقاسيم والأنواع) الذي منه كتابنا (مواد الظمان)؛ حتى أتمكن من تحقيق ما قصدت إليه من (التقويم) المشار إليه، فأقول: أولاً: لقد صنّفه بعض الحفاظ في المرتبة الثالثة من بين الكتب التي تلتزم مؤلفوها الصحة، فقالوا:

- ١- (الصحيحان).
- ٢- (صحيح ابن خزيمة).
- ٣- (صحيح ابن حبان)، انظر مقدمة الشيخ أحمد شاکر عليه (١/١١/١٤).

وقال الحافظ ابن كثير- فيه وفي (صحيح ابن خزيمة) :-

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

هما خير من (المستدرک) بكثير، وأنظف أسانيدَ ومتوناً): (اختصار علوم الحديث) (١٠٩/١) (الباعث الحثيث).

ثانياً: وَصَفَهُ بعضهم بالتساهل في التوثيق والتصحيح، وقرنوه في ذلك أو كادوا بالحاكم، فقال الحافظ ابن الصلاح في (المقدمة) والعراقي في شرحه عليه (ص١٨ - حلب):  
(إنه يقارب الحاكم في التساهل، لكن هذا أشد تساهلاً منه).

وقال الحافظ ابن عبد الهادي تلميذ ابن تيمية في صدد رده على السبكي تقويته لحديث في الزيارة النبوية في إسناده من وثقه ابن حبان:

(ليس فيه ما يقتضي صحة الحديث الذي رواه، ولا قوته، وقد عُلِمَ أن ابن حبان ذكر في هذا الكتاب الذي جمعه في الثقات عدداً كثيراً، وخلقاً عظيماً من المجهولين الذين لا يعرف هو - لا غيره - أحوالهم، وقد صرح ابن حبان بذلك في غير موضع من هذا الكتاب...)<sup>(١)</sup>.

---

(١) (الصارم المنكي) (ص٩٢ - ٩٣). ونحوه في مقدمة (لسان الميزان) لابن حجر (١٤/١ - ١٥).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ثالثاً: نقل الحافظ الذهبي عن الإمام أبي عمرو بن الصلاح أنه قال في ابن حبان:

(غلط الغلط الفاحش في تصرفه).

فعقب عليه الذهبي بقوله:

(وصدق أبو عمرو، وله أوهام كثيرة، تتبع بعضها الحافظ ضياء الدين).

وأقره الحافظ ابن حجر في (اللسان) (١١٣/٥).

وذكر الذهبي في ترجمته من (سير أعلام النبلاء) (٩٧/١٦): (أن في تقاسيمه) من الأقوال

والتأويلات البعيدة، والأحاديث المنكرة: عجائب<sup>(١)</sup>.

إذا عرف ما ذكرت؛ فيأني أرى أنه لا منافاة بين الاجتهادات والأقوال المذكورة، وذلك بعد

ممارستي - والحمد لله - لهذا العلم الشريف، والتزامي لقواعده التي وضعها أساطين الحفاظ

والعلماء، واستفادتي من تجاربهم وممارستهم إياه أكثر من نصف قرن من الزمان، فأقول:

أولاً: هو بحق - كما ذكروا - في المرتبة الثالثة بعد (الصحيحين)، وذلك لغزارة مادته، وكثرة

---

(١) قلت: علق عليه الشيخ شعيب بما يدل على أنه لم يفهم مراد ابن عبد الهادي، أو أنه لواه، وصرفه عما قصد إليه؛ لأنه

إنما يعني منهج ابن حبان في كتابه، وليس (ما يخطيء فيه البشر، وما لا يخلو منه عالم محقق)! كما زعم! وهو - على كل

حال - تحوير منه لقول الشيخ أحمد - رحمه الله - الآتي بيان ما فيه قريباً - إن شاء الله -.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

التي بلغ عددها نحو (٧٥٠٠) <sup>(١)</sup>، والأحاديث التي انتقدها منه بواسطة (الموارد) لا تبلغ الأربع مئة- فيما يبدو- حتى الآن؛ لأننا لم ننته بعد من تصحيح تجارب (الضعيف) منه؛ أي: بنسبة خمسة في المئة تقريباً، لكن ينبغي أن لا ننسى يمكن أن ترتفع؛ لأن قسماً كبيراً من ضعيفة الأسانيد، كما سيأتي التنبيه على ذلك-إن شاء الله تعالى-.

ثانياً: هو متساهل في التوثيق والتصحيح دون ما شك أو ريب، وهو مما سيأتي تفصيل القول فيه-بإذنه- تعالى-.

ثالثاً: الأحاديث المنكرة فيه، يلتقي تماماً مع ما قبله، وبخاصة إذا فسّر الحديث المنكر بما تفرد به الضعيف، سواءً خالف أو لم يخالف- كما هو مذهب أحمد وغيره-.

والذي يهمني في هذه المقدمة؛ إنما هو تحقيق القول في تساهله المذكور، وتقويم مصدره، إلا وهما كتاباه (الثقات)، و(الصحيح)؛ لأنه عليهما قام كتاب (موارد الضمآن) فأقول:

---

(١) وهو-على التحديد؛ كما في طبعة المؤسسة- (٧٤٩١)؛ وهو في طبعة دار الكتب العلمية/ بيروت- (٧٤٤٨).

والأول أدق، وأصح وأوثق.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### (الفصل الأول):

#### تقويم كتاب (الثقات)

ابتداءً؛ يكفيننا الاستشهاد على تساهله فيه قول أعرف الحفاظ بالرجال بعد الحافظ الذهبي؛ ألا وهو الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني-رحمه الله-؛ فإنه قال في مقدمة كتابه (لسان الميزان) (١٤/١):

قال ابن حبان:

(من كان منكراً لحديث على قلته؛ لا يجوز تعديله إلا بعد السير، ولو كان ممن يروي المناكير، ووافق الثقات في الأخبار؛ لكان عدلاً مقبولاً الرواية، إذ الناس في أحوالهم<sup>(١)</sup> على الصلاح والعدالة؛ حتى يتبين منم ما يوجب القدح، هذا حكم المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء، فهم متروكون على الأحوال كلها).

---

(١) الأصل: (أقوالهم)! والتصويب من (الضعفاء) (١٩٢/٢-١٩٣).



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

قال الحافظ عقبه:

(قلت: وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان؛ من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه؛ كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه: مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهو مسلك ابن حبان في (كتاب الثقات) الذي أُلّفه؛ فإنه يذكر خلقاً ممن نص عليهم أبو حاتم- وغيره- على أنهم مجهولون، وكان عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره، وقد أفصح ابن حبان بقاعدته، فقال:

(العدل من لم يعرف فيه الجرح؛ إذا التجريح ضد التعديل، فمن لم يجرح؛ فهو عدل حتى يتبين جرحه؛ إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم)<sup>(١)</sup>

هكذا نقله الحافظ شمس الدين ابن عبد الهادي في (الصارم المنكي)، وقيد تصرف في عبارة ابن حبان؛ لكنه أتى بمقصده، وسياق بعض كلامه في (أيوب)- آخر مذكور في حرف الألف-.

قال الخطيب: أقل ما يرتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم؛ إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما).

---

(١) قلت: هذا كلام ابن حبان في مقدمة (الثقات) (١٣/١).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

قلت: ونص كلام ابن حبان-رحمه الله- في مقدمة كتابه (الثقات) (١١/١):

(ولا أذكر في هذا الكتاب إلا الثقات الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم).

ثم أكد ذلك بقوله (ص ١١ - ١٢):

(فكل من أذكره في هذا الكتاب؛ فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره إذا تعرى خبره عن خصال خمس، فإذا وجد خبر منكر عن واحد ممن أذكره في كتابي هذا؛ فإن ذلك الخبر لا ينفك من إحدى خمس خصال: إما أن يكون فوقه رجل ضعيف، أو ونه، أو يكون إسناده مرسلًا، أو منقطعًا، أو فيه رجل مدلس لم يبين سماعه). انتهى باختصار.

فكنت أود أن ينقله الحافظ مع ما نقل؛ لأنه أعم وأشمل في بيان منهج ابن حبان في (ثقاته) أولاً، ثم هو يبين خطأ ما نقله عن ابن عبد الهادي ثانياً؛ إذ ليس فيه: (راويه من أن يكون مجروحاً) - كما تقدم-؛ لأن الخصال الخمس هي عنده في غيره كما هو ظاهر؛ لأنه عنده ثقة يحتج بخبره إذا سلم إسناده من خصلة من تلك الخصال الخمس، وما يقع مثل هذا الخطأ إلا من التلخيص وسرعة النقل! ومن الغرائب أن الحافظ السخاوي قد نقله عن شيخه الحافظ ابن حجر، لكن بعبارة أخرى في صدد بيان اصطلاح ابن حبان في (صحيحه)؛ نصها في (فتح المغيث) (٣٧/١):

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(فإنه يخرج في (الصحيح) ما كان راويه ثقة، غير مدلس، ولم يكن هناك إرسال، ولا انقطاع، ولم يكن في الراوي جرح ولا تعديل (!)، وكان كل من شيخه، والراوي عنه ولم يأت بحديث منكر، فهو عنده ثقة).

**قلت:** وهذا خلط آخر ينسب إلى ابن حبان، وهو منه بريء، يدللك عليه أن أول المنسوب إليه هنا إنما هو في شروط الحديث الصحيح، وآخر فيمن هو الثقة عنده!

والأول هو الذي يدلُّ عليه كلامه الذي نقلته عنه آنفاً؛ أن الشروط المذكورة إنما هي في حديث الثقة عنده، وليس فيمن هو الثقة؟ فتأمل!

والظاهر أن الحافظ السيوطي تنبه لهذا الخطأ، فنقل ما عراه السخاوي لابن حجر، لكن السيوطي لم يسمه؛ بل أشار إلى تمريره بقوله في (تدريب الراوي) (١/١٠٨): (قيل..)!

على أن قول الحافظ: ولم يكن في الراوي جرح ولا تعديل) لا يستقيم مع كلام ابن حبان أولاً؛ لأنه غير مذكور في شروطه كما رأيت، وهذا مثل لو قال: (مجهول) وهذا يناهني من جهة أخرى قول ابن حبان المتقدم: (العدل من لم يعرف فيه الجرح... إلخ، فمن ليس فيه جرح؛ فهو عنده عدل، ولذلك انتقده الحافظ- كما سبق-، فكيف يدخل في شروطه التي ينبغي أن يكون إسناد الثقة عنده سالماً منها من كان عنده ثقة عدلاً؟! والصواب أن يذكر مكانه: (الضعيف)- كما تقدم في نص ابن حبان- نفسه-.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ثم إن قول الحافظ: (ولم يأت بحديث منكر) ينبغي أن يُحمل على أحد رواة إسناد الثقة عنده، وليس كما فهمه بعض الجهلة المدعين المعرفة بهذا العلم؛ حيث قال:

(يَشترط ابن حبان في الراوي الذي يكون ثقة-حسب تعريفه- أن لا يأتي بخبر منكر؛ لكي يدخله في (الثقات) <sup>(١)</sup>!!

وعزا ذلك في الحاشية لكتاب (فتح المغيث)، و(تدريب الراوي) بالجزء والصفحة، وهو كذب عليهما! وهو مما يؤكد جهله وقلة علمه؛ فإنه ليس من شرط الثقة أن لا يروي حديثاً منكراً؛ لأن معنى ذلك أن يكون معصوماً من الخطاء، وهل يقول هذا عاقل يفهم ما يلفظه لسانه، أو يجري قلمه؟! وإنما يكون شرطاً فيه أن لا تكثر المناكير في رواياته، ولذلك فرقوا بين من قبل فيه: (يروى المناكير)، وبين من قيل فيه: (منكر الحديث)، فهذا ضعيف بخلاف الأول، وقد سبق (ص ١١) في كلام ابن حبان ما يشهد لهذا التفريق، وهو أمر معروف في علم المصطلح.

---

(١) انظر (إقامة البرهان على ضعف حديث (استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان) للمدعو خالد أحمد المؤذن؛ وفيه أوهام وجهالات؛ لو تفرغ له عالم ناق؛ لكان منه مجلد، وما ذكرت الآن كافٍ- إن شاء الله تعالى-.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ومعذرة إلى القراء؛ قد ابتعدت قليلاً عن موضوع البحث بسبب بيان بعض الأوهام التي وقعت حول مذهب ابن حبان في كتابه (الثقات).

ومجمل القول فيه: أنه شد في تعريفه (العدل) بأنه من لم يعرف بجرح عن الحفاظ الذين دُوِّنَتْ أقوالهم في مبسوطات كتب العلماء، ولخصت فوائدها في (علم مصطلح الحديث)، الذي صار مرجعاً لكل باحث متبع، لا يجيد عنه إلا ذو هوى ومبتدع، أو جاهل مدَّعٍ مغرض، كما شد في قوله أنه لم يذكر في (ثقاته) إلا الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم؛ بل إنه تناقض في ذلك كل التناقض وهاك البيان:

١- أما الشذوذ في تعريف (العدل)؛ فقد اتفق العلماء على أن (العدل): هو المسلم البالغ، العاقل الذي سلم من أسباب الفسق، وخوارم المروءة، على ما حقق في (باب الشهادات) من كتب الفقه، إلا أن الرواية تخالف الشهادة في شرط الحرية، والذكورة، وتعداد الراوي.

هذا نص كلام أحمد شاكر-رحمه الله- في (الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث) لابن كثير (ص ١٠٢-بتحقيقه)، أثرته بالذكر؛ لأنه من المبالغين في الاعتداد بـ (الثقات) كما يدل عليه تعليقاته في (صحيح ابن حبان)، و(مسند أحمد)، و(سنن الترمذي) وغيرها،

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ولي معه في ذلك قصة؛ لعليّ حكيتهما في بعض ما كتبت، فإن تذكرت مكانها؛ أشرت إليه.

وكأني بشيخ الإسلام ابن تيمية عن ابن حبان بالرد عليه بقوله (الفتاوى) (٣٥٧/٥):

(وأما قول من يقول: الأصل في المسلمين العدالة؛ فهو باطل؛ بل الأصل في بني آدم الظلم والجهل؛ كما قال تعالى: ﴿ وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [الأحزاب: ٧٢]، ومجرد التكلم بالشهادتين لا يوجب انتقال الإنسان من الظلم إلى الجهل إلى العدل).

وله تفصيل جيد جداً في من تقبل شهادته، فليراجعه من شاء استفادته.

٢- وأما تناقض ابن حبان في (العدل)؛ فقد قال في شروط رواية (صحيحه)- كما في

مقدمته المذكورة في طبعات (الإحسان) (١١٢/٢-شاکر) :-

(والعدالة في الإنسان: هو أن يكون أكثر أحواله طاعة الله؛ لأننا متى ما لم نجعل العدل إلّا من لم يوجد معه معصية بحال؛ أدّانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عدل؛ إذا الناس لا تخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيها).

على أنه تناقض مرّة أخرى؛ فإنه لم يفِ بالتزام هذا الشرط في (صحيحه)، ولا بالشروط الأخرى التي ذكرها معه- وقد سبق ذكرها في الكثير من أحاديثه-، خلافاً لمن قال بأنه وفيّ - كما سيأتي بيان ذلك عند الكلام على (صحيحه) إن شاء الله تعالى-.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### إخلاق ابن حبان في ثقافته بشرط الصدق:

وإنما عليّ الآن الإتيان بالدليل القاطع على إخلاله بشرطه المتقدم أنه لا يذكر في (ثقافته) إلا الصدوق الذي يجوز الاحتجاج بخبره، فضلاً عن ذكره فيه عشرات- إن لم أقل: مئات الضعفاء والمجهولين عنده هو- بَلَّةً عند غيره-، ثم أتبع ذلك ببيان تناقضه من كلامه هو- عفا الله عنا وعنه-. أما من أخلَّ بشرطه فيهم؛ فهم على قسمين:

**الأول:** المجهولين الذين صرح بأنه لا يعرفهم، وقد كنت ذكرت نماذج منهم لا بأس بها في بعض المؤلفات؛ مثل (تمام المنّة) (ص ٢٠-٢٠) تحت عنوان (القاعدة الخامسة: عدم الاعتماد على توثيق ابن حبان) (الطبعة الثانية/سنة ١٤٠٨) (١)، و(الرد على التعقيب الحثيث) (ص ١٨-٢١)، وغيرهما (٢).

(١) قلت: تقدم مقدمة (تمام المنّة) في (١٢٦-٨٥/٢). (ت)

(٢) طُبع هذا الرد سنة (١٣٧٧هـ)؛ أي قبل أربعين سنة، وفي ظنيّ أنني كنت- في العصر الحاضر- من شاع بين طلاب العلم حقيقة توثيق ابن حبان: كتابه، ومحاضرة، وتدرّساً في (الجامعة الإسلامية) في المدينة النبوية، وفي المجالس العلمية وغيرها؛ حتى تنبّه لذلك من طلاب العلم مَنْ شاء الله.

ثم ابتلينا ببعضهم من جازانا (جزاء سِتْمَار)؛ فنسبني إلى قلة الفهم لتوثيق ابن حبان، والاضطراب فيه، مع تظاهره بالاحترام والتبجيل! لكن القول لا يغي عن العمل: ﴿يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون﴾؟! وإن من جنفه وظلمه: أنه أخذ تخريج الحديث الذي انتقدي فيه- بجميع طرقه ورواياته- من تخريجي إياه في (الصحيحة)؛ دون أن يشير إلى ذلك

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ولذلك فلا أريد أن أثقل على هذه المقدمة بذكرها إلا بما لا بد منه؛ لتقريب الأمر وتوضيحه، ثم أتبع ذلك بأمثلة أخرى هي أقوى منها، لم يسبق لي أن ذكرتها، ولا غيري-فيما أعلم-: المثال الأول: (حميد بن علي بن هارون القيسي)، ذكر له بعض المناكير، ثم قال: فلا يجوز الاحتجاج به بعد روايته مثل هذه الأشياء عن هؤلاء الثقات، وهذا شيخ ليس يعرفه كبير أحد).

ومثله كثير وكثير جداً ممن يقول فيهم عبارته التقليديه: (لا أعرفه)، ويزيد تارة: (ولا أعرف أباه).

وقد أحصيت منهم حتى الآن في كتاب الجديد (التيسير) <sup>(١)</sup> قرابة مائة راوٍ، والحبل جرار!

---

=أدنى إشارة؛ حتى أوهم القراء- ومنم من قرَّط كتابه من إخواننا السلفيين- أنه من كدّه وعرق جبينه! والله عز وجل - يقول: (وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) ، وهو- مع ذلك- حوَّاش قماش، لم يتحصم بعداً! حشى كتابه وضخَّه بنقول، لم يفهم الكثير منها، وكان التناقض في بعضها جليئاً، الأمر الذي جوَّدت إسناده ثمة (١٤٥٣)، والرد عليه وبيان أوهامه! وذلك يتطلب كتابه مجلِّد (وهذا الميت لا يستحق هذا العزاء)؛ كما يقال في بعض البلاد.

(١) تيسير الانتفاع بالخلاص بثقات ابن حبان؛ رتبه على الحروف؛ مع اختصار شيوخ المترجمين، والاحتفاظ بأسماء الرواة عنهم- ولو بواحد منهم-؛ مع الإشارة إلى غيره إذا وجدته والحرص على ذكر ما قاله المؤلف فيهم- وهذا منه نادر-، وكذا الاحتفاظ على طبقاتهم؛ مع فوائد وتعليقات رائقات؛ غالبها يتعلق بالتوثيق والتجريح؛ وهو على وشك التمام، أو قد تمَّ- إن شاء الله تعالى-.



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

المثال الآخر: (عبد الله بن أبي يعلى الأنصاري)، قال:

(مجهول، لا أعلم له شيئاً غير هذا الحرف المنكر الذي يشهد إجماع المسلمين قاطبة ببطلانه).

الأول: قال (٤٧٢/٥):

(نافع)، شيخ، جهدت جهدي، فلم أقف على (نافع) هذا؛ من هو؟!

والآخر: (فزع شهيد القادسية)، قال: (٣٢٦/٧):

(لست أعرفه، ولا أعرف أباه، وإنما ذكرته للمعرفة، لا للاعتماد على ما يرويه)!

قلت: هذا منه نص هام جداً جداً، وشهادة منه- لا أقوى منها- على أن كتابه (الثقات) ليس خاصاً بهم، وإنما هو لمعرفتهم، ومعرفة غيرهم من المجهولين، والضعفاء ونحوهم-؛ فهو يبطل إبطالاً لا مرد له كُليته المتقدمة:

أن كل من ذكره في كتابه (الثقات) صدوق، يجوز الاحتجاج بخبره! ومثله في الدلالة على إبطاله قوله المتقدم في ترجمة (حميد بن علي القيسي).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

غير أنّ هذا النصّ زاد عليه أنه أعلمنا أنه يذكر هؤلاء للمعرفة، لا على أنهم من الثقات الذين يحتاج بخبرهم عنده.

القسم الآخر ممن أخل بشرطه: من صرح هو بضعفه، أو بما يعنيه، أو يؤدي إليه:

١- (مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام)، قال في آخر ترجمته (٤٧٨/٧):

(وقد أدخلته في (الضعفاء) وهو ممن أستخير الله فيه).

٢- (مالك بن سليمان بن مرة النهشلي الهروي)، قال فيه (١٦٥/٩):

(يخطيء كثيراً، على أنه من <sup>(١)</sup> جملة الضعفاء أدخل- إن شاء الله-، وهو ممن أستخير الله فيه).

وهم ممن أستخير الله فيه).

وقد فعل، فأدخلهما في (الضعفاء).

وأما ما في معناه؛ فهو على أنواع:

---

(١) كذا الأصل! وفي (ترتيب الثقات) للهيتمي: (في) ولعله أقرب.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

الأول: من قال فيه: يخطيء كثيراً، وهم نحو عشرة، غير (مالك بن سليمان) المتقدم، وبعضهم في (الصحيحين)، فضلاً عن (صحيحه) هو، وسأورد منهم اثنين، هما بالضعفاء أولى:

أحدهما: (ربيع بن سيف المعافري)، قال فيه (٣٠١/٦):

(كان يخطيء كثيراً) (١)

ومع ذلك أخرج له في (صحيحه) حديث: (لو بلغت معهم الكدى؛ ما رأيت الجنة حتى يراها جدك؛ أو أهلك!) وهو منكر كما حققته في (ضعيف أبي داود) (٥٦٠)، وسيأتي - إن شاء الله تعالى - في آخر (٦- الجنائز) من (ضعيف الموارد) على أنه من الزوائد.

والآخر: (يزيد بن درهم العجمي)، قال فيه (٥٣٨/٥):

(يخطيء كثيراً).

وقد ضعفه المغيرة وغيره-؛ كما في (تيسير الانتفاع) وغيره.

ومثل هذا النوع من الرواة؛ قد أورد منهم عدداً وفيراً في كتابه الآخر (الضعفاء) أذكر اثنين

---

(١) تناقض فيه قول الشيخ شعيب في تعليقه على (الإحسان)؛ وفي المجلد الواحد! فمرةً ضعفه، وأخرى صدقه! كما سيأتي في (الجنائز).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

منهم على سبيل المثال:

أحدهما: (أصبغ بن زيد الوراق الواسطي)، قال (١٧٤/١):

(يخطيء كثيراً، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد).

والآخر: (بشر بن ميمون أبو صيفي الواسطي)، قال (١٩٢/١):

(يخطيء كثيراً، حتى خرج عن حد الاحتجاج بع إذا انفرد).

بل إنه قد يقول مثل هذا بيمن وصفه بالخطاء دون الكثرة فيه، مثل:

١- (إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس المدني)، قال (١٣٤/١):

(كان يخطيء، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد).

٢- (أيمن بن نابل المكي)، قال (١٨٣/١):

(كان يخطيء، ويتفرد بما لا يتابع عليه، وكان ابن معين حسن الرأي فيه، والذي عندي:

تَنكُّبُ حديثه عند الاحتجاج- إلا ما وافق الثقات- أولى من الاحتجاج به).

وهذا النوع الأخير كثيراً جداً في (ثقاته)؛ بحيث إنه من الصعب حصره، وهو- فضلاً عن

الذي قبله، وهو الموصوف بكثرة الخطاء- كلاهما ممن نص في كتابه على أنهم من المجروحين

عنده، فقد ذكر في (مقدمته) (٦٢/١) أن الجرح في الضعفاء على عشرين نوعاً، ثم فصل

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

القول في كل نوع منها تفصيلاً، والذي يهمنا هنا قوله- تحت (النوع الثالث عشر) :-

(منهم من كثر خطؤه وفحش، وكاد أن يقلب صوابه، فاستحق الترك من أجله، وإن كان ثقة في نفسه، صدوقاً في روايته؛ لأن العدل إذا ظهر عليه أكثر أمارات الجرح؛ استحق الترك، كما أن من ظهر عليه أكثر علامات التعديل؛ استحق العدالة)!

وقال تحت عنوان: (أجناس من أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها):

(الجنس الأول: من كان يخطيء الخطاء اليسير.. فهؤلاء ليسوا عندي بالضعفاء على الإطلاق حتى يحتج بشيء من أخبارهم؛ بل الذي عندي أن لا يحتج بأخبارهم إذا انفردوا، فأما ما وافقوا الثقات في الروايات؛ فلا يجب إسقاط أخبارهم، فكل من يجيء من هذا الجنس في هذا الكتاب؛ فإني أقول بعقب ذكره: لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد).

وأكد هذا المعنى في ترجمة (عبد الله بن الحسين بن عطاء بن يسار)، فقال: (١٦/٢):

(كان ممن يخطيء فيما يروي، فلم يكثر خطؤه حتى استحق الترك، ولا سلك سنن الثقات حتى يدخل في جملة الأثبات، فالإنصاف في أمره أن يترك ما لم يوافق الثقات من حديثه، والاعتبار بما وافق الثقات).

قلت: ومن تأمل جلياً في هذه الأمثلة من كلام ابن حبان-رحمه الله تعالى-؛ ظهر له أمران ظاهران جداً:

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

أحدهما: أن الموصوف عنده، بالخطأ مطلقاً، أو مقيداً بـ(كثيراً): مجروح عنده، ويجمعهما في أنه لا يحتاج به إذا انفرد.

والآخر: أنه يحكم على من (يخطيء كثيراً) بالترك دون الأولى، وقد أبان عند هذا الحكم وعن سببه-أيضاً: في ترجمته لـ (يحيى بن سعيد التميمي المدني)، فقال (١١٨/٣):

(كان ممن يخطيء كثيراً، وكان رديء الحفظ<sup>(١)</sup>)، فوجب التنكب عما انفرد من الروايات، والاحتجاج بما وافق الثقات... وكل ما نقول في هذا الكتاب: أنه لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد؛ فسيبيله هذا السبيل: أن يترك ما أخطأ فيه، ولا يكاد يعرف ذلك إلا الممعن البازل في صناعة الحديث<sup>(٢)</sup>، فرأينا من الاحتياط ترك الاحتجاج بما انفرد جملة؛ حتى تشمل هذه اللفظة على ما أخطأ فيه، أو أخطىء عليه، أو أدخل عليه وهو لا يعلم، أو

---

(١) قلت: وقد رأيت في (ثقاته) (١٢٥/٨) من قال فيه: (كان رديء الحفظ)! فتعجب منه الذهبي، وقال: (فلم يصنع جيداً)! وله في (صحيحه) ثلاثة أحاديث، أحدها منكر، وسيأتي (٢٩٧)؛ فهل يعني - بهذه الكلمة الشاذة: (رديء الحفظ) - : (كثير الخطاء)؛ كما يشعر به صنيعة هنا؟! ذلك مما يحتاج إلى بحث وتأمل!

(٢) قلت: ومثل هذه الأخطاء والعلل تقع في أحاديث الثقات المعروفين؛ فضلاً عن دونهم؛ وابن حبان يبيّن أحياناً على بعضها، وقد فاته التنبيه على الشيء الكثير منها، وتبعه المعلقون على كتابه، وعلى (الموارد)، كما سيرى القراء ذلك- إن شاء الله- كحديث عائشة الآتي: (كان لا يمسه من وجهي شيئاً وأنا صائمة)؛ وهو في الضعيفة) رقم (٩٥٨).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

دخل له حديث في حديث، وما يشبه هذا من أنواع الخطاء، ويحتج بما وافق الثقات، فلهذه العلة ما قلنا لمن ذكرنا أنه لا يحتج بانفراده).

وهناك أمثلة كثيرة أخرى تلتقي مع سابقاتها في المعنى؛ أكتفي بذكر عباراته فيها دون تسمية أشخاصها مع أجزاءها وصفحاتها:

١- (كان يخطيء؛ على قلة روايته). (٣٩٩/٥، ٢٤٨/٦، ٥٤٥/٧).

٢- (لا يعتبر بحديثه إذا انفرد) وهذا كناية عن شدة ضعفه!

(٣٧٩/٥، ٤١٩، ٥٨/٥، ٤٧١، ٥٨/٩).

٣- (في القلب منه شيء!) (٣٧٧/٨، ٩٦/٩، ٢٩٢).

٤- (لست أعتمد عليه...!) (٣٩٩/٥ - ٤٠١).

٥- (شيخ في حديثه مناكير كثيرة). (٣٦٢/٤).

٦- (أمره مشتبه، له مدخل في الثقات)، ومدخل في (الضعفاء) (٢٧/٦).

٧- (هو بغير الثقات أشبه!) (١١٩/٥).

٨- (كان يتهم بأمر سوء) <sup>(١)</sup> (٥٨/٥).

---

(١) في (التاريخ الكبير): (..بالزندقة!) وهذه تهمة باطلة؛ فالرجل ثقة، كما صرح بذلك أحمد، وابن معين وغيرها. والعجب: أن يخفى ذلك على ابن حبان؛ ثم هو يوثقه مع إقراره هذه التهمة! فراجع (اللسان)، و(تيسر الانتفاع).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

... إلى نماذج أخرى تكثر وتقل، ولعلي أستقصي في مقدمة كتابي (التيسير)، أو أجعله ذيلاً له- إن شاء الله تعالى-.

وهناك مثال من أعرب ما رأيت له في (الثقات)؛ حتى لقد شككت أن تكون مقحمة فيه؛ لأن محققه-جزاه الله خيراً- أشار إلى أنه لم يرد في كل نسخ الكتاب، وإنما (من ظ و م)، وهو قوله (١٢٥/٥-١٢٦):

(عبد العزيز بن سعيد بن سعد بن عبادة، يروي عن أبيه، روى عنه أبو الصباح، واسمه عبد الغفور بن عبد العزيز الواسطي، عندنا عنه نسخة بهذا الإسناد، وفيها ما لا يصح، البلية فيها من (أبي الصباح)؛ لأنه كان يخطيء ويتهم)<sup>(١)</sup>.

ووجه الغرابة لا يخفى على أحد؛ ما دام أنه لا يعرف ألا من طريق هذا المتهم بالوضع، فلعله ممن لا وجود لشيخه هذا-، وإنما هو الذي اختلقه! وقد أشار إلى هذه الحقيقة ابن حبان نفسه؛ حيث قال في بعض (ضعفائه) (٣٢٧/١-٣٢٨):

---

(١) وقال في ترجمته (أبي الصباح) هذا من (الضعفاء) (١٤٨/٢): (كان ممن يضع الحديث على الثقات). وقد خرّجت له بعض الأحاديث في (الضعيفة) (٣٨٣، ٦٨٣٠، ٦٨٣١).



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(والشيخ إذا لم يرو عنه ثقة؛ فهو مجهول، لا يجوز الاحتجاج به؛ لأن رواية الضعيف لا تخرج من ليس يعدل عن حد المجهولين إلى جملة أهل العدالة؛ لأن ما روى الضعيف وما لم يرو في الحكم سواء) (١).

ونحوه قوله فيه (١٩٣/٢).

(وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء؛ فهم متروكون على الأحوال كلها).

قلت: وبهذا التحقيق، والتَّبَع لهذه الأمثلة في كتاب (الثقات)، وما قاله مؤلفه فيها وفي غيرها؛ يتجلى لكل ذي بصيرة أن ما رماه الحفاظ العارفون به من التساهل في التوثيق، ومخالفة الجمهور، وأن له فيه الأوهام الكثيرة؛ كل ذلك حق لا ريب فيه؛ بل إنه أخل أيضاً بالقاعدة التي وضعها في مقدمته كما سبق:

(العدل من لم يعرف بجرح)!! فأورد فيه جمهوراً كبيراً ممن جرحهم هو نفسه فضلاً عن غيره، مما أغنانا هو من الاستشهاد بأقوالهم فيهم!!

على أنه لا ينبغي أن يفوتني التنبيه أنه خالف جمهور المحدثين أيضاً بإخلاله في القاعدة المذكورة بشرط الحفظ والضبط في العدل، كما هو مقرر في كافة كتب المصطلح وغيرها،

---

(١) وقال في ترجمة (أبي الصَّبَّاح) هذا من (الضعفاء) (١٤٨/٢):

(كان ممن يضع الحديث على الثقات). وقد خرَّجت

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فقال شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله- في (الفتاوى) (٤٥/١٨):

(الخطأ في الخبر يقع من الراوي إما عمداً، أو سهواً، ولهذا اشترط في الراوي (العدالة)؛ لأنمن من تعمد الكذب، و(الحفظ، والتقويض)؛ لأنمن من السهو...).

وقد لخص الحافظ ابن حجر ما في (المصطلح) بأوجز عبارة، فقال في رسالته النافعة الهامة:  
(نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر):

(وخبر الآحاد بنقل (عدل)، (تام الضبط)، متصل السند، غير معلل، ولا شاذ؛ هو الصحيح لذاته، وتتفاوت رتبته بتفاوت هذه الأوصاف، ومن تمَّ قُدِّم (صحيح البخاري)، ثم (مسلم)، ثم شرطهما، فإنَّ خف الضبط؛ فالحسن لذاته وبكثرة الطرق يصحح)<sup>(١)</sup>

وإن من العجيب حقاً: أن ابن حبان قد التزم هذا الشرط في الخبر الذي تقوم به الحجة، ولكنه بدل أن يذكره في مقدمة (ثقاته) وضعه في مقدمة (ضعفائه)! فقال تحت عنوان:  
(الحث على حفظ السنن ونشرها) (ص ٨):

(وأقل ما يثبت به خبر الخاصة حتى تقوم به الحجة على أهل العلم: هو خبر الواحد الثقة

---

(١) قلت: وه التعريف للحسن لذاته: هو الذي عرّفه به ابن دحية، وهو أحسن ما عرّف به، كما قال الحافظ في (نكته) (٤٠٤/١-٤٠٥)؛ وهو الذي جريت عليه في كل تحريجاتي، الحمد لله.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

في دينه، المعروف بالصدق في حديثه، العاقل بما يحدث به، العالم بما يحيل معاني الحديث من اللفظ...).

ولكنه وقع في مخالفة أخرى! وهي اشتراط: العلم بما يحيل المعنى! وأكد ذلك في وضع آخر منه، فقال، فقال تحت (أجناس من أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها) (ص ٩٣):  
(الجنس الرابع: الثقة الحافظ، إذا حدث من حفظه، وليس بفقير؛ لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره...).

فيا سبحان الله! ما أشد تناقضه وتهاوته مع علمه وفضله وحفظه-! فأين هذا التعنت والتنطع في هذا الكتاب (الضعفاء) من ذاك التسامح والتساهل في ذاك الكتاب (الثقات)؟! ولو أن هذا التعنت كان صواباً؛ لكان الأليق أن يذكر في ذاك، وليس في هذا!  
ثم هو مخالفته لما عليه العلماء في (المصطلح)؛ حيث لم يذكروا هذا الشرط؛ فإنه مخالف لصريح قوله- عليه الصلاة والسلام-:

(نضر الله امرأً سمع منا حديثاً، فبلغه غيره، فزبَّ حامل فقهه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقير..). الحديث، رواه المصنف من حديث زيد بن ثابت، وابن مسعود كما سيأتي في أول (٢ العلم)، وترجم له بما يرد عليه؛ فراجع.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

كما هو مخالف لعمومات النصوص الآمرة بالتبليغ لقوله ﷺ:

(بلغوا عني ولو آية... ) الحديث متفق عليه. وقوله: (وليبلغ الشاهد الغائب) ونحو ذلك.

فليس هناك شرط في (العدل) إلا ما يشترط في الشاهد، وإلا الحفظ والضبط، على ما تقدم. نعم؛ لو جعل ذلك شرط كمال، وليس شرط صحة- كما هو الشأن في (شرط التلاقي) عند الجمهور-، لكان له وجه مقبول! وقد أشار إليه الحافظ في تعريفه للحديث الصحيح- كما سبق-، ولعل ابن حبان-رحمه الله- أراد بذلك، فقصرت عبارته عن قصده؛ فيني أستبعد جداً عن مثله أن يخفى عليه بطلان هذا الشرط وفساده؛ لأن طلاب العلم جميعاً يعلمون أن الكتاب والسنة؛ ما رواه لنا ولا نقله إلينا إلا (الأميون) بنص قوله تعالى:

﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [الجمعة: ٢]، فلم يكونوا فقهاء، ولكنهم كانوا آية في الحفظ والأداء كما هو معروف عنهم في سيرتهم وتراجمهم، ثم صاروا بما حفظوا فقهاء، ثم هم فيه ليسوا سواءً، كما هو صريح حديث النضرة المتقدم، بل وليسوا كذلك في الحفظ والأداء فمنهم من له الحديث والحديثان، ومنهم من له الألوفاً كما هو معروف، وعلى هذا جرى بعدهم من السلف رحمهم الله جميعاً-، فالشرط باطل، والحق كما قيل:

وكل خير في اتباع من سلف      وكل شر في ابتداع من خلف

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

تبرئة اللكنويّ ابن حَبَّان من (التساهل)، والرد عليه:

وبهذا المناسبة أقول:

ومن العجائب -أيضاً- أن بعضهم استغب تعنت ابن حبان الذي ذكرت بعضه آنفاً، غير تشده في تضعيف بعض الثقات كما هو مذكور في كتب التراجم، وبخاصة منها (ميزان الاعتدال في نقد الرجال) للحافظ الذهبي<sup>(١)</sup>، وقد ذكره فيهم العلامة أبو لحسان اللكنوي الحنفي في (الرفع والتكميل) (ص ١١٩-١٢٠)، ثم قال (١٣٧-١٣٩) ما ملخصه:

كثيراً ما تراهم يعتمدون على (ثقات ابن حبان)، وقد التزم الحافظ ابن حجر في (تهذيب التهذيب) في جميع الرواة الذين لمهم ذكر في (ثقاته) بذكر أنه ذكره ابن حبان في (الثقات) ..، وقد نسب بعضهم التساهل إلى ابن حبان، وقالوا: هو واسع الخطو في باب التوثيق، يوثق كثيراً ممن يستحق الجرح، وهو قول ضعيف؛ فإنك قد عرفت سابقاً أن ابن حبا معدود ممن له تعنت وإسراف في جرح الرجال، ومن هذا حاله، لا يمكن أن يكون متساهلاً في تعديل الرجال!

---

(١) من ذلك قوله (٢٧٤/١): (قلت: ابن حبان ربّما قَصَّبَ النِّقَّةَ؛ حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه)!

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فأقول:

هذا الجزم بعدم الإمكان من عجائبه وغلوائه؛ إذ هو ممّا لا دليل عليه إلا حسن ظنه به! وهذا لا ينفي بدهاة أن يقع منه ما هو مستبعد أن يقع من أي حافظ من أمثاله؛ بل هو كما لو قال قائل في بعض الصالحين: لا يمكن أن يكذب أو يزيّن! نعم؛ استبعاد صدور ذلك وارد في المثال، وفيما نحن في صدده، لكن البحث والتحري مع الدقة والإنصاف؛ كل ذلك كشف عن أنه أمر واقع ما له من دافع، كما سبق بيانه بتفصيل قد لا تراه في مكان آخر.

ولا أدلّ على ذلك من اشتراطه في الثقة الحافظ أن يكون فقيهاً؛ وإلا لم يجز الاحتجاج بجزئه! كما تقدم نقله عنه مع بيان بطلانه (ص ١٧-١٨)، فأبي تعنت أشد من هذا؟! ولذلك لما نقل الحافظ ابن رجب الحنبلي كلامه بتمامه وطوله؛ وتعقبه وردّه عليه بقوله في (شرح الترمذي) (ق ١١٢/٢):

(وفيما ذكره نظر، وما أظنه سبق إليه، ولو فتح هذا الباب؛ لم يحتج بحديث انفرد به عامة حفاظ الحديث كالأعمش- وغيره-)، ولا قائل به، فأما مجرد هذا الظن فيمن ظهر حفظه وإتقانه؛ فلا يكفي في رد حديثه، والله أعلم).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فكما وقع منه هذا التعنت الغريب؛ وقع منه ذاك التساهل العجيب.

وأما ما ذكر أبو الحسنات في مطلع كلامه السابق من اعتمادهم على (ثقات ابن حبان)،  
والتزام ابن حجر بذكر من وثقه في (تهذيبه) فمما لا يفيد شيئاً ولا يجدي!

وأما الاعتماد على هذا الإطلاق؛ فلأنه باطل - لما سبق -.

وأما الالتزام؛ فلأنه كتاب يجمع كل ما قيل في رجاله من تخريج وتوثيق، دون أي ترجيح أو  
تحقيق إلا ما ندر، فهو كالتزامه أن يذكر فيه من جرحه ابن حبان أيضاً، وقد ذكر أحياناً  
تناقضه في بعضهم، فهل يعني ذلك اعتماده على توثيقه أو تجريحه؟!

كيف والحافظ قد صرح في (تقريب التهذيب) بجهالة كثير ممن وثقهم ابن حبان، وتارة  
يقول: (مستور)، وتارة يقول: (مقبول)، وتارة يقول: (صدوق)، وأخرى: (ثقة)؟! أصاب  
بعض ذلك، وأخطأ في بعض، وتفصيل القول فيه يحتاج إلى إعداد خاص، وهو متيسر  
الآن، وكثير منه مبثوث في تعليقاتي وكتبي، وبخاصة منه، كنت أجريتها مع طلاب الجامعة  
الإسلامية في درس غير معهود في سائر الجامعات، إلا وهو - (درس الأسانيد وذلك سنة  
١٣٨٢)، وكنت ذكرتها في تعليق لي على كتاب (التنكيل)، يحسن الاطلاع عليه منه  
(٤٣٨/١)، فمن شاء رجع إليه.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ثم إن أبا الحسنات اللكنوي عقيب على كلامه السابق بمطعنٍ عن الحافظ ابن حجر والسيوطي لا ينافي ما حققته من تساهل ابن حبان، ولا يؤيد استنكار اللكنوي لا من قريب ولا من بعيد؛ لأن غاية ما انتهينا إليه أنه اصطلاح له، و (مشاحة في الاصطلاح)؛ أعرضت عن نقلهما؛ لأن البحث ليس فيه، وإنما في تساهله، وقد تجلّى لك ذي عينين.

وقد كنت ذكرت في بعض تعليقاتي القديمة- مثلاً- أبا الفرج بن الجوزي؛ فإنه يشبه تماماً ابن حبان من حيث إنّه جمع بين النقيضين في شخصه، فهو معروف عند العلماء بتشدده وتعنّته من جهة، وقد وصفه بذلك أبو الحسنات بجرح رواّتها، ولكن فاتته أنه متساهل- أيضاً في روايته للأحاديث الواهية؛ بل والموضوعة في بعض كتبه من جهة أخرى؛ كما شهد بذلك بعض الحفاظ النقاد، والتحري العلمي الدقيق، فقال فيه الحافظ السخاوي متعجباً منه في (فتح المغيث) (١/٢٣٨):

(قد أكثر في تصانيفه الوعظية، وما أشبهها من إيراد الموضوع وشبهه).

وترى في بعض الأمثلة على ما ذكر في (سلسلة الأحاديث الضعيفة) رقم (٥٥٨٨، ٦٩١٩، ٦٩٢١).

قلت: فقد ثبت يقيناً أنه لا منافاة بين كون ابن حبان متساهلاً في توثيق بعض رواياته في (الثقات) - كما وصفه كثير من الحفاظ النقاد-، وبين كونه متعنّناً في ذلك- كما وصفه آخرون منهم أو من غيرهم-، فالوصفان قائمان به، والكل صادق فيما وصف.



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

## الرد على الداراني:

يبدأ أنه قد ظهر أخيراً بعض الناشئين في هذا العلم، الذي نرى أنهم يزالون في أول الطريق، بالنظر لكثرة أخطائهم تأصيلاً وتفريعاً، وهو لكثرتهم في هذا الزمان يقل ذلك منهم ويكثر، كلٌ حسب ممارستهم ونبوغهم وإخلاصهم للعلم الشرعي بعامة، ولهذا العلم بخاصة، وجمهورهم ممن يذكرني ما نراه منهم- من بالغ أخطائهم تصحيحاً وتضعيفاً- بلطف قول الحافظ الذهبي في أمثالهم: (يريد أن يطير، ولما يريش)!

ومثله المثل المعروف: (تزيب قبل أن يتحصم)، وتكون العاقبة كما جاء في الحكمة: (من استعجل الشيء قبل أوانه ابتلي بجرمانه)! والأنكى من ذلك مخالفة قول رب العالمين في كتابه: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً ﴾ [الإسراء: ٣٦]

فكيف يكون حال من تعدى طوره من أولئك المشار إليهم؟ ويرد بجهل بالغ وجرأة عجيبة على أهل العلم بهذا الفن النابغين فيه، ويكرر ذلك بمناسبة وبغير مناسبة<sup>(١)</sup>، وأعني الأخ سليم الداراني السوري الذي بدأ. أثاره تظهر في بعض تحقيقاته ومنشوراته من بعد هجري

(١) انظر - على سبيل لمثال- وصفه للذهبي بالجهل ببعض الرواة في تعليقه على طبعته ل (مجمع الزوائد) (٤٧٢/١) وقد رددت عليه في (الضعيفة) تحت رقم (٦٩٢٣).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

من دمشق سنة ١٤٠٠هـ ببضع سنين، وقد رددت عليه كثيراً من تعدياته وأخطائه التي لا يمكن حصرها لكثرتها في عديد من مؤلفاتي وتحقيقاتي؛ ك (السلسلتين) في المجلدات الأخيرة منها؛ لأنه لم يكن معروفاً من قبلها، ومثل (صحيح الترغيب)، وقسيمه (الضعيف) وبصورة خاصة في هذا (صحيح الموارد)، وقسيمه أيضاً؛ لكثرة أوهامه فيها ثير عجيبة متنوعة، ولعله يتيسر لي ذكر نماذج منها في هذه المقدمة.

لقد كنت أودُّ للأخ سليم أن يوقف بحثه ونشاطه في نضر بعض كتب الحديث الأصول التي لم تطبع بعد، أو طبعت ولكن طبعات تجارية، فيقوم هو بتحقيقها وإعادةها إلى ما تركها عليه مؤلفوها، أو قريباً من ذلك، ومن شرح غريب ونحوه؛ فإنه أهل لذلك لو شاء، فيما يبدو لي، لنشاطه في البحث، ثم يعمل لنشرها، فينتفع بذلك العلماء وطلاب العلم بإنه- تعالى-، ولا يتعدى ذلك إلى ما لا يتقنه من التصحيح والتضعيف، والتوثيق والتجريح، فلذلك ما لا يحسنه إلا ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ﴾ وَقَلِيلٌ مِّنَ الْآخِرِينَ ﴿ [الواقعة: ١٣- ١٤]

والأمثلة التي أشرت إليها كافية في إسداء هذه النصيحة، فكيف بالآتي بعد !؟

فإن الذي يعينني هنا بيان سبب شذوذ وخالفته لكافة علماء المصطلح في اشتراطهم الحفظ في الثقة على التفصيل الذي سبق بيانه، وأنه الجهل مقروناً بالعجب والغرور والتقليد الأعمى، مع الدفاع عن رأيه ومذهب مقلّده بحماس غريب؛ كأنه أتى بشيء لم تستطعه

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

الأوائل، مما ذكرني بالحديث الذي يرويه بعضهم: (حبك الشيء يعمي ويصم) <sup>(١)</sup>، وقول الشاعر:

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى      فصادف قلباً خاوياً فتمكّنا!

هذا هو الذي أصاب الأخ سليم-عافانا الله وإياه-؛ وإلا فكيف يعقل انحرافه عن جادة العلماء الذين وقفوا على مذهب مقلّده، ووهّنه، فينبزي هو بالرد عليهم بغير علم ولا كتاب منير، وإنما بشبهة عرضت له ظنها علماً، ثم بنى عليها علالي، وقصوراً، كما يأتي بيانه- إن شاء الله تعالى-!؟

لقد كان يكفيه إذا تبنى توثيق مقلّد أن يمضي عليه في تخريجاته وتصحيحاته، أما أن ينصب نفسه منصب العالم الحافظ النقاد، المتمكن من معرفة أقوال الحفاظ الذين تتابعوا على خلاف رأيه الذي استقاه من مذهب مقلّده، وقد أبانوا عما فيه من العكّر؛ فهو- والله- مما لا يستقيم في عقل عاقل يدري ما يخرج من فيه، أو يسيل به قلمه! ذلك لأن التقليد ليس علماً باتفاق العلماء فمن أراد الرد عليهم؛ وجب أن يكون رده بعلم؛ وإلا وسعه قوله - تعالى- ﴿إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، ولا يسأل من شذ عنهم وظهر خطؤه.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وإليك الآن البيان الموعود:

لقد عقد الرجل بحثاً في مقدمة طبعته لكتاب الهيثمي هذا (موارد الظمان) في أربع صفحات (٥٠/١ - ٥١) افتتحه بنقل أقوال الحفاظ الذين نسبوا ابن حبان إلى التساهل؛ كابن الصلاح، والعراقي، والعسقلاني، والسخاوي وغيرهم هذا في المتن، ثم أخذ في الرد عليهم في التعليق، فقال بعد أن حكى عن النووي أن الجمهور لا يحتج بمجهول العدالة<sup>(١)</sup>، وهو معروف العين برواية عدلين:

(ولكن؟ ما أكثر ما تصافح أعيننا عبارة: (ووثقه ابن حبان على عادته في توثيق المجاهيل!) قلت: وكأنه يغمز مني وربما من غيري - أيضاً! -؛ فهو من إنصافه وعدالته! لا يذكرني - في ما وقفت عليه من كلامه - إلا ناقداً، وأهلاً به حين يكون صواباً، ثم قال:

(وأقوال أخرى مثل قول الحفاظ ابن حجر... أبو سلمة الجهني، حدث عنه فضيل بن مرزوق، لا يُدرى من هو؟! وقد ذكره ابن حبان في (الثقات)... والحق أنه مجهول الحال..)

---

(١) قلت: يعني: من العدالة وغيرها. قاله الشيخ علي القاريء في حاشيته على (شرح النخبة) (ص ١٥٤).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وبعد التتبع وجدنا أن المجاهيل الذي يوثقهم ابن حبان- كما يزعم الكثير- فريقان:

الفريق الأول: وهم الذين لا يروى عنهم غير واحد، وهم الأهم.

والفريق الثاني: وهم الذين روى عنهم أكثر من واحد!!

**فأقول:** ابتداءً: أريد أن ألفت نظر القراء الألباء إلى أن هذا التقسيم يشمل المئات من رجال (ثقافت ابن حبان)، وأن بحث الناقد إنما يدور حولهم، وأنه لا يشمل من وثق منهم أو من غيرهم ممن يوثق بتوثيقهم من الحفاظ، فإذا انتبه القراء لهذا؛ تجلت لهم الحقيقة، فلننظر الآن ما فعل الرجل:

**أولاً:** لقد سمى روائياً تفرد بالرواية عنه ثقة- وهو عبد الرحمن بن نمر اليحصبي- وعنه الوليد بن مسلم، قال:

(وهو مع ذلك من رجال الشيخين)!!

قلت: في هذا التمثيل تضليل للقراء من ناحيتين:

الأولى: إيهامه إيّاهم أن الراوي المشار إليه احتج به الشيخان! وهذا كذب، وأرجو أن لا يكون قد تعمده، وإنما أتى من جهله أو تقمشه وقلة تحقيقه، ذلك لأنهما إنما أخرجاه له متابعةً، كما قال الحفاظ ابن حجر في (التهذيب) (٦/٢٨٨)، ولفظه:

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(لم يخرج له الشيخان سوى حديث واحد في الكسوف، وهو تابعة)!

والآخر: أنه من الثقات؛ وهذا خلاف الواقع- أيضاً-؛ فإنه مختلف فيه، فضعفه ابن معين ، وأبو حاتم، وابن عدي، ووثقه ابن البرقي، والذهلي، وإن مما لا شك فيه أن هؤلاء الأئمة الذين ضعفوه هم أقعد بهذا العلم، وأعرف وأشهر من هذين اللذين وثقاه، وإن كان تبعهما ابن حبان بقوله في (الثقات) (٨٢/٧)- لأن البحث إنما يدور حول تساهله-:

(من ثقات أهل الشام ومتقنيهم).

نعم؛ لا ينافي التضعيف المذكور قول أبي زرعة الدمشقي:

(حديثه عن الزهري مستوي).

لأنه يمكن أن يكون هنى حديثاً خاصاً مما وافق فيه الثقات؛ مثل حديث الكسوف المشار إليه فيما تقدم عن الحافظ.

ونحوه قول أبي أحمد الحاكم:

(مستقيم الحديث).

وقد أشار إلى عدم المنافاة المذكورة ابن عدي؛ مع تضعيفه لابن نمر هذا بقوله في \_الكامل)

(٢٩٣/٤):

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(له عن الزهري أحاديث مستقيمة، وهو في جملة من يكتب حديثه من الضعفاء)

وكان قد صدر ترجمته بقوله:

(هو ضعيف في الزهري).

ثم ساق له حدديه عن الزهري، عن عروة بن الزبير، أنه سمع مروان بن الحكم يقول: أخبرني بسرة.. أنها سمع رسول الله ﷺ يأمر بالوضوء من مس الذكر، والمرأة كذلك.

وتبعهم البيهقي، لكنه استظهر أنها من قول الزهري أدرجت في الحديث، واستدل برواية لابن نمير فيها ما استظهر، فمن شاء رجع إليه (١٣٢/١)، وقد كنت نبهت على ذلك في (صحيح أبي داود) (١٧٥)، وقد أخرج الحديث هو وغيره من أصحاب (السنن)، وغيرهم بدون هذه الزيادة المنكرة.

من أجل ما تقدم من أقوال الأئمة الجارحين لابن نمير، وتفرد الواحد بالرواية عنه، والنكارة التي وقعت له في حديث بسرة، كان هذا هو ملحظ الحفاظ المتأخرين حين أعرضوا عن قول من وثقه، أو صحح حديثه، فقال الذهبي في (الكاشف):

(قال أبو حاتم وغيره: ليس بقوي). وقال الحفاظ في (التقريب): (مجهول).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وما ذلك منهم إلا تحقيقاً لقاعدة: (الجرح المفسر مقدم على التعديل)، وأنه لا يحتج بالمجهول عند الجمهور، كما تقدم عن النووي.

فليت شعري؛ ما هو ملحظ الداراني في مخالفة هؤلاء الحفاظ جميعاً المتقدمين منهم والمتأخرين، المجرّحين منهم والمحققين؟! أهو شيء جهلوه، أو غفلوه، وعلمه هو أو اكتشفه هو؟!!

نعم؛ لقد بدا لنا ما هو؛ في هذا المثال الذي ضربه هو، أنه- باختصار- قلبه للحقائق، وإيهامه القراء أن (الشيخين) وثقا من ليس بثقة، واستكباره عن التسليم لأئمة ثقات شهدوا القمر بالأبصار!

ويمكن أن يضاف إلى ذلك شيء آخر، وهو لم سلّم له جدلاً بالمثال، وهو أن ابن نمر ثقة عند الشيخين؛ فذلك دليل آخر على جهله، ألا وهو قياسه توثيق ابن حبان على توثيق الشيخين؛ مما يذكرنا بقول الشاعر:

فأين الثريا من الثرى وأين معاوية من علي؟!!

وهو قياس باطل بداهة عند من يعرف مقادير الرجال، وينزل الناس منازلهم؛ فإن من المتفق



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

عليه الاعتداد بتوثيق الشيخين دون توثيق ابن حبان، وأن تصحيحهما أقوى من تصحيحه، وهذا أقل ما يمكن أن يقال (١).

وإذا فرغت من إبطال مثاله الأول؛ فلتتابع الرد عليه في أمثلته الأخرى، وبيان ما فيها:  
ثانياً: قال: (وقد انفرد البخاري في الرواية عن...).

قلت: فسمى أربعة منهم، ثم ذكر خامساً تفرد بالرواية عند مسلم، ثم قال في خمستهم:

(ولم يرو عن كل واحد منهم إلا واحد)!!

والجواب من وجوه:

**الأول:** أنه قياس، وهو باطل لما ذكرت آنفاً.

**الثاني:** أنهم قد وثقوا من غير ابن حبان.

**أما الأول منهم:** - وهو زيد بن رباح المدني-؛ فقد نقل هو عن الحافظ ابن حجر أنه ثقة

---

(١) قلت: إن من عناد الداراني: تصرّجه بأن ابن نمر هذا ثقة، وأن إسناد حديثه المتقدم عن بسرة صحيح! كما يأتي في التعليق على حديثها (٢١٤).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

والدارقطني، وابن عبد البر وغيرهما-، وقال الحافظ:

(فانتفت عنه الجهالة بتوثيق هؤلاء).

فالعجب من الداراني ينقل الحجة عليه، ثم يكابر ويغالط!

وأما الثاني- عمر بن محمد بن جبير بن مطعم-؛ فوثقه النسائي، ولذلك قال الذهبي في (الميزان):

(ما روى عنه في علمي سوى الزهري، لكن وثقه النسائي، وله حديث في (البخاري)...)

وكذلك جزم الحافظ في (التقريب) بأنه ثقة.

وأما الثالث- محمد بن الحكم المروزي-؛ فهو من شيوخ البخاري المعروفين لديه، وأثنى عليه الخلال فههماً، وحفظاً، وصحبة للإمام أحمد، ولذلك قال الحافظ: (ثقة فاضل).

وأما الرابع- الوليد بن عبد الرحمن بن حبيب الجارودي-؛ فوثقه الدارقطني أيضاً-، ولذلك قال الحافظ أيضاً: (ثقة).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وأما الخامس- جابر بن إسماعيل الحضرمي-؛ فهو وإن كنا لم نجد من صرح بتوثيقه كالذين قبله، قال ابن خزيمة في (صحيحه): (إنه ممن يحتج به).

كما نقله لداراني عن الحافظ، وأقره!

قلت: فهذه الأمثلة لا تفيده أيضاً؛ بل هي عليه؛ لأن جلها ممن وثقهم الأئمة، بل هي من مغالطاته أو جهالاته المكشوفة، ونحوهم المثال الثالث والخامس؛ فإن لهم وضعاً خاصاً ككونه شيخاً، أو صرح بأنه يحتج به، ونحو ذلك من العبارات المفيدة لكونه ثقة، وقد يكون في النوع ممن روى عنه جماعة فهؤلاء لهم حكم خاص، ولذلك نرى الحافظ الذهبي، والعسقلاني يوثقان من أمثالهم تارة، ويجهلان تارة، ولكل قاعدة شواذ<sup>(١)</sup>، وقد ذكرت رأيي في أمثال هؤلاء في بعض البحوث، ويأتي شيء من ذلك في نهاية هذا التحقيق- إن شاء الله تعالى-.

---

(١) قلت: ومن الأمثلة على ذلك: (زينب بنت كعب بن عجرة) رواية حديث (الفريضة) التي أمرها ﷺ أن تمكث في بيتها بعد وفاة زوجها... الآتي (١٣٣١، ١٣٣٢)؛ فهي ممن لم يرو عنها غير ثقتين، ولم يوثقها غير ابن حبان، ومع ذلك فقد صححت حديثها؛ لأنه صححه جمع من الحفاظ مثل محمد بن يحيى الذهلي، والترمذي، وابن الجارود، وابن حبان، والحاكم، والذهبي، وابن القيم، واحتج به الإمام أحمد، إلى كونها تابعة زوج أبي سعيد الخدري؛ قيل: إنها صحابية.

ومن أوهام الداراني: أنه صحح إسناد حديثها هناك دون أن يحقق أنها ثقة؛ ولو ينقل توثيق (مقلده) ابن حبان إياها!!

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ثم إن الأخ الداراني- هداه الله- زاد في المغالطة، وضرب الأمثلة الخارجة عن الموضوع، فذكر أسماء بعض الصحابة-رضي الله عنهم- ممن خرّج لهم الشيخان! ولم يرو عنهم إلا واحدا! نقل عن الإمام النووي! وابن الصلاح!

فأقول: لقد تجاهل الداراني- عفا الله عنه- حقيقة اتفق عليها أهل السنة، وهي أن الصحابة كلهم عدول بتعديل الله إياهم في آيات كثيرة وأحاديث شهيرة، فلا داعي للإطالة، فمن شاء راجع كتب المصطلح، فانظر مثلاً (فت المغيث) للحافظ السخاوي (١٠٠/٣ - ١٠٦).

فإن كان الأخ الداراني يعرف هذه الحقيق، ويؤمن بها؛ فإننا نقول له: إن قياسك غير الصحابة- من التابعين ومن بعدهم الذين هم بحاجة إلى أن يعدّلوا من بعض البشر- ، كيف صح في عقلك أن تقيسهم على الصحابة الذين عدّهم الله- تبارك وتعالى-؟! تالله إن هذا لمن أبطل قياس يقوله رجل يدري ما يخرج من فيه!

ثم إنني أسأله: لماذا نقل كلام الإمام النووي، ووضعه في هذا الموضوع الذي ليس له، وكنتم قوله الصريح المتعلق بالموضوع، والمخالف لما يرمي إليه الداراني من المغالطات؟!

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فقد سبق نقله عن الإمام أن مجهول العدالة ظاهراً وباطناً<sup>(١)</sup> لا يقبل عند الجمهور،

وهذا هو قوله في كتابه (التقريب)، وأيده فيه (٣١٧/١- التقريب) بقوله:

(قال الخطيب: المجهول عند أهل الحديث من لم يعرفه العلماء، ولا يعرف حديثه إلا من جهة واحد، وأقل ما يرفع الجاهلة راوية اثنين مشهورين).

قلت: فأورد عليه الإمام رد ابن الصلاح على الحديث بذكر أسماء بعض الصحابة الذين لم يرو عنهم إلا واحد، فرد عليه النووي رحمه الله تعالى بقوله:

(والصواب نقل الخطيب، ولا يصح الرد عليه بـ (مرادس)، و(ربيعه)؛ فإنهما صحابييان مشهوران، والصحابة كلهم عدول).

فأقول: لم كتّم الأخ الداراني؟! أليس هذا هو صنيع أهل الأهواء الذين ينقلون ما لهم، ويهملون ما هو عليهم؟! فكيف وهو قد فعل أسوأ من فعلهم، فقلب ما عليه، فجعله له؟! فاللهم هداك!

ثم ختم كلامه على هذا الفريق الأول بما يؤكد ما تقدم وصفه به من الحيدة عن الموضوع، والمغالطة- وغيرهما-، فقال:

---

(١) وهو المستور- كما قال السخاوي-: (من لم ينقل فيه جرح ولا تعديل، وكذا إذا نُقل، ولم يترجح أحدهما).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(قال أبو الحسن بن القطان ووافقه ابن حجر: إن زكاه أحد من أئمة الجرح والتعديل مع راوية واحد عنه قُبل؛ وإلاً فلا).

ونقل مثله عن (توضيح الأفكار) للإمام الصنعاني صاحب (سبل السلام).

فأقول:

هذا كسابقة؛ خارج عن الموضوع؛ لأن البحث إنما هو فيمن روى عنه واحد ولم يوثق، أو أنه وثقه ابن حبان فقط؛ لأن هذا قد أباح عن مذهبه وتساهله في التوثيق: أن العدل من لم يعرف بجرح؛ كما تقدم نقله، وليس من وثق كما في قول ابن القطان وغيره-، فيا لها من مغالطة مكشوفة! مما يجعلني أقول-لكثرة ما تكررت منه: لعلها منه بغير قصد، وإنما لجهله وقلة فهمه لهذا العلم؛ وإلا كيف يستدل بموافقة ابن حجر التي حكاها عنه، وهو الذي انتقد ابن حبان، ونسبه إلى التساهل ومخالفة الجمهور- كما تقدم-؟! فهو بهذه الموافقة لا يعني حتماً بالتركية ابن حبان التساهل؛ وإلا كان متناقضاً، وإنما المتناقض حقاً هذا الذي يركب رأسه، ويخالف تحقيقات الحفاظ، وسيأتي ما يؤكد تساهل ابن حبان من كلامه هو نفسه، زيادة على ما تقدم، عند البحث في (صحيح ابن حبان)، وشروطه فيه.

ثم تكلم الرجل عن الفريق الثاني، وهم الذين روى عنهم أكثر من واحد ولم يوثقهم غير ابن حبان، وذكر له بعض الأمثلة.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وليس ما ثبت زعمه إلا على النحو الذي تقدم في الفريق الأول الذي قبله، وإليك البيان مع الإيجاز قدر الإمكان؛ فإن أثقل شيء على النفس إعادة الرد على كلام غناء، لا غَنَاءَ فيه، فأقول:

أولاً: قياس ابن حبان المتساهل والمتناقض أيضاً على الشيخين اللذين لا يُعرفان بشيء من ذلك.

ثانياً: قوله: (.. ولم يوثقه غير ابن حبان) جهل - أو تجاهل - أن من احتج به الشيخان أو أحدهما هو توثيق له منهما، مثل من أخرج له ابن حبان في (صحيحه) ولم يذكره في (ثقافته)، فهو توثيق منه إياه، وقد مرت بي بعض الأمثلة في بعض تخريجاتي، فانظر مثلاً (الضعيفة) (٦٩٢٥).

وإن مما يدل على ما ذكرت قول الحافظ ابن حجر في (مقدمة فتح الباري) (٣٨٤):

(ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب (الصحيح) لأي راوٍ كان: مقتضٍ لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بـ (الصحيحين)، وهذا معنى لم يحصل لغيره من خرج عنه في (الصحيح)، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

إذا خرّج له في الأصول... (١) .

فهل جهل الرجل هذه الحقيقة التي عليها جمهور الأئمة، أم تجاهلها؟!!

أحلاهما مر!

ولننظر الآن في بعض الأمثلة التي ضربها، وزعم أنه لم يوثقهم غير ابن حبان.

فأول ما يُفجأنا به منهم: إسحاق بن إبراهيم بن محمد الصواف، فقد قال فيه

(٥٣/١):

(روى عنه جماعة، ولم يوثقه غير ابن حبان، ومن وثقه بعده؛ فقد تابعه، وهو من رجال

البخاري)!

هذا القول منه وحده يكفي لدماغه بالتجاهل، وقلبه للحقائق، فكيف إذا انضم إليه

غيره مما سبق ويأتي؟!!

١ - فقولُه: (جماعة) لقد تعمد كتم عددهم، وصفاتهم، وأسمائهم؛ لأنه لو فعل:

لظهر عند المبتدئين في هذا العلم بطلان تمثيلها بإسحاق هذا؛ فقد روى عنه

---

(١) وسبقه إلى هذا المعنى: ابن دقيق العيد في (الافتراح) (ص ٣٢٣ - ٣٢٩).



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

قراءة عشرين من الثقات الأثبات، وعلى رأسهم البخاري، مثل ابن الجنيد الخُتلي، وابن مَتَّوِيهِ الأصبهاني، وابن أبي عاصم، وأبي عَرُوبَةَ الحراني، وزكريا الساجي وغيرهم-! ممن ذكرهم الحافظ المزني في (تهذيبه).

٢- قوله فيه: (ومن وثقه بعده فقد تابعه...!) قُلْتُ متعمد منه للواقع؛ فإن ممن وثقه: البزار في (مسنده) كما في (التهذيبيين)، والبزار توفي سنة (٢٩٢)، وابن حبان سنة (٣٥٤)!!

٣- قوله: (وهو من رجال البخاري)! وجه القلب للحقيقة فيه: أن الحق أن يقول: (وهو من شيوخ البخاري) وذلك لأنه أفيد للقراء، ثم هو به يدفع عن نفسه دمه بأنه متجاهل! وهيئات هيئات!!

وثاني ما فاجأنا به من تلك الأمثلة: الوليد بن سريع، قال:

(روى مسلم له، ولم يوثقه غير ابن حبان)!

قلت: أقول في الجواب عن هذا المثال نحو ما تقدم في الذي قبله:

١- قد روى عنه عشرة أكثرهم ثقات، وإن مما لا شك فيه عند أهل العلم: أنه كلما كثر عدد الرواة عن الراوي؛ اطمأنت النفس إليه، وغلب على الظن استقامة حاله، ولذلك رأينا كثيراً ممن تفرد ابن حبان بتوثيقه، وثقه بعض الذين

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

نسبوه إلى التساهل، وفي الوقت نفيه صرحوا بجهالة كثير من ثقاته! كالحافظ الذهبي، وهذه حقيقة يشعر بها كل من مارس هذا العلم، وعرف أسباب التوثيق والتجريح، واختلاف مراتبهما، ولذلك قال السخاوي في (فت المغيث) (٢٩٨/١):

قال ابن رُشَيْد<sup>(١)</sup>: لا فرق في جهالة الحال بين راويه واحد أو اثنين؛ ما لم يصرح الواحد أو غيره بعدالته، نعم؛ كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوي حسن الظن به).

وقد ذكر السيوطي بعض الرواة من صرح بعضهم بجهالتهم، ونقل عن الذهبي أنه قال: (ليس بمجهول، روى عنه أربعة) أنظر (تدريب الراوي) (٣٢٠/١). فمن أجل ذلك رأينا الذهبي قال في (الكاشف):

(ثقة).

وقال الحافظ في (التقريب):

(صدوق).

---

(١) هو محمد بن عمر بن محمد السَّبَّيْتِي الأندلسي المالكي؛ توفي سنة (٧٢٢).

انظر (فتح المغيث) (٧٥/١)، و(شذرات الذهب) (٥٨/٦).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٢- لقد تجاهل في هذا المثال أنه تابعي، وفيهم أوردته ابن حبان من (الثقات) (٤٩١/٢)، مما لا شك فيه أيضاً أن التابعية صفة تضيفي على صاحبها مزية لا توجد في المتأخرين من الرواة<sup>(١)</sup>؛ لا سيما إذا كانوا ممن لم يرو عنه إلاً واحداً أو اثنين، وبخاصة إذا كان مغموزاً من ابن حبان نفسه بالجاهلة أو غيرها، كما سبق في بعض ما نقلت عنه من الأمثلة؛ فما أبعدُه عن العلم والإنصاف؛ من يريد بهذه الأمثلة أن يرد على العلماء الذين وصفوا- بحق- ابن حبان بالتساهل في التوثيق؟! مع الاختلاف الشاسع بينها وبين النوع المشار إليه من ثقات ابن حبان!

وأما الجواب عن الذي قرنه مع الوليد هذا- وهو عبد الله بن مسلم الأغر-؛ فيعرف مما تقدم؛ أي: أنه من رجال مسلم الذي لم يُرَمَّ بالتساهل، ولذلك قال الحافظ فيه:

(صدوق).

(والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه: حديثه صحيح)!

فأقول: هذا مما لا يفيد- أيضاً-؛ لأنه مشروط بشرطين:

---

(١) انظر التعليق لمتقدم (ص٣٩).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

١- أنه روى عن جماعة.

٢- أنه لم يأت بما ينكر عليه.

فمن كان له راوٍ أو راويان، أو حديث أو حديثان، فضلاً عما ليس له ولا حديث واحد- كما يقول ابن حبان في بعض ثقافته- فهؤلاء لا يمكن التحقق من سلامة حديثه من منكر، ولو من باب غلبة الظن؛ بخلاف ما إذا كانوا جماعة، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك فيما نقله السخاوي عن ابن رشيد، وهو على كل حال فيما سبق من قولي: (لكل قاعدة شواذ)، فقد يوجد في أمثال هؤلاء من يكون حديثه حسناً صحيحاً، وبخاصة إذا كان في (الصحيحين) أو أحدهما، حسب نسبة الرواة عنه قلة وكثرة؛ لأن اختلاف هذه النسبة تنتج في نفس الباحث اختلاف قوة الظن بالثقة بالراوي أو بحديثه، فقد يُحسِّن حديث بعضهم، وقد يصححه؛ بل قد يختلف رأي الحفاظ فيه؛ بل والحافظ الواحد في بعضه، فهذا حفص بن بغيل الذي نقل المردود عليه عن الذهبي أنه انقذ في (الميزان) (٥٥٦/١) على ابن القطان تجهيله إياه، وقال:

(.. وهذا شيء كثير ففي (الصحيحين) من هذا النمط خلق كثير مستورون ما ضعفهم أحد، ولا هم بمجاهيل).

وإنما الرجل كشاهد لزعمه الباطل، وقد عرفت من بعض الأمثلة المتقدمة، فقد روى عنه

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

أربعة، وهو مما فات ابن حبان، فلم يذكره في (ثقاته)، ولا عزاه إليه في (التهذيب)! والشاهد من كلام الذهبي أنه غلب على ظنه أن محله الصدق، فقال في (الكاشف):  
(صدوق).

وخالفه الحافظ، فقال في (التقريب):

ثم نقل الرجل عن الذهبي - أيضاً - (٦٦/٢) أنه قال في الزبير بن جنادة الهجري:

(ذكره ابن حبان في (الثقات)، وأخطأ من قال: فيه جهالة [ولو لا أن ابن الجوزي ذكره لما ذكرته])<sup>(١)</sup>

قلت: لقد أصاب الحافظ الذهبي وأخطأ! كما أخطأ الداراني في ذكره إياه كمثّل على مبتغاه!

أما إصابة الذهبي؛ فلأن الزبير هذا مثل الذي قبله؛ فقد روى عنه أربعة من الثقات، ووثقه غير ابن حبان، فقد قال ابن الجنيدي في (سؤلات ابن معين) (ص ١١٨):  
(سألت يحيى عن الزبير بن جنادة؟ فقال: شيخ خراساني ثقة، يحدث عنه أبو تميلة، وأبو الحسين العكلي)<sup>(٢)</sup>

---

(١) الزيادة من (الميزان).

(٢) قلت: اسمه (زيد بن الحباب).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ووثقه الحاكم أيضاً مع أبي تميلة هذا في حديث لهما في الإسراء، خرجته في (الصحيحة) (٣٤٨٧). وأما خطأ الذهبي؛ فهو أنه قال في (المغني): (فيه جهالة).

وأشار إلى ذلك بقوله في (الكاشف): (وُثق) <sup>(١)</sup>

وتبعه الحافظ في (التقريب) بقوله: (مستور).

قال الدكتور بشار في تعليقه على (تهذيب المزي) (٣٠٠/٩):

فكأنه ما وقف على توثيق ابن معين له).

قلت: هذا هو الظاهر؛ فإنه لم يذكر في (تهذيبه) هو (٣١٣/٣ - ٣١٤) تبعاً لأصله إلا توثيق ابن حبان والحاكم، إشارة منه إلى تساهلها في التوثيق، فقد أصابه والذهبي ما كان أصابني قديماً في تضعيفي لحديث الإسراء متبعاً إياهما على خطأهما قبل أن أقف على توثيق ابن معين المذكور إياه، فالحمد لله على هداه! الفضل في ذلك يعو إلى الدكتور بشار - بعد الله - سبحانه وتعالى -.

فهل خفي ذلك على الداراني أيضاً؛ و(تهذيب المزي) بين يديه؟! أم هو التجاهل والتعامي

---

(١) قلت: كثيراً ما رأيت الداراني ينقل هذا عن الذهبي حينما يترجم لبعض مجهولين؛ إما جهلاً بدلالاتها، أو تجاهلاً، أو لا مبالاةً بمخالفته! فإنه في سبيل ذلك يخالف بعض الحفاظ المتقدمين كابن المديني وغيره.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

عن النصوص لغاية في (نفس يعقوب)؟!

وأخيراً.. ختم الداراني بحثه بما نقله عن الحافظ ابن حجر أنه قال في (شرح النخبة) في مجهول العين:

(أنه لا يقبل حديثه إلا أن يوثقه غير من تفرد عنه على الأصح؛ إذا كان متأهلاً لذلك).

ففق عليه بقوله: (٥٣/١): (وهل فعل ابن حبان أكثر من هذا؟!).

فأقول: لقد أبا الرجل إلا أن يحتتم بحثه بمثل ما تقدم له فيه من الجهل<sup>(١)</sup> أو التجاهل والمغالطة، ذلك أن الخلاف ليس في ما قاله الحافظ من القبول بعامة، وإنما في قبول من وثقه ابن حبان بخاصة، وأنه متساهل في التوثيق أم لا؟ وأن الذين وصموه به؛ أنصفوه أم لا؟!

وإن من أقوى ما يؤكد أن ابن حبان لا يدخل في قوله: (إذا كان أهلاً...)  
أنه أعني: ابن حجر- من الذين رموه بالتساهل كما أسلفت.

---

(١) لعله يعذرني بهذه الكلمة- وبحق-؛ لأني رأيتها أطلقها على الحافظ الذهبي- يُطَّل-، كما سبق (ص ٣٥)؛  
و(على نفسها جنت براقش)!!

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وَكُنْتُ الداراني كلامه الصريح في ذلك - من تمام جهله أو تجاهله، كما ذكرت في أول هذه المقدمة.

وإنما يقف الرجل هذا الموقف ليتظاهر بأنه محقق وغير مقلد للحافظ، وليتخذهُ نُكَاةً له في تصحيح مئات الأحاديث الضعيفة والمنكرة التي تدور أسانيدُها على مجهولين ونحوهم، ممن وثقهم ابن حبان كما سألين ذلك- إن شاء الله تعالى- في مواضعها؛ استعلاءً منه على شهادة الحفاظ عليه بالتساهل، ولا أريد أن أعطف على ذلك، فأقول: وعلى الحقائق- أو أهمها- هنا- لعله يَرْعوي عن عجبه وغروره، ويعيد النظر في تلك الأحاديث التي صححها، ثم أختتم التلخيص بشهادة الحافظ السخاوي بالتساهل الذي أنكره الداراني، فأقول:

**سبب وصف ابن حبان بالتساهل في التوثيق يعود إلى سببين رئيسين:**

أحدهما: إغفاله ما اشترطه العلماء في الثقة علاوة على عدالته، إلا وهو الضبط والحفظ في الحديث الصحيح، والحسن.

وقد تجلّى هذا الإغفال في المئات من رواة (ثقاته) الذين لا يعرفون إلا برواية الواحد والأثنين، وبعضهم ممن صرح هو نفسه فيه بأنه لا يعرفه، وقدمت بعض الأمثلة.

**والآخر:** إخلاله بالشرط الذي وَضَعَهُ هو نفسه في أول كتابه، وذلك قوله في مقدمته:

(لا أذكر فيه إلا الثقات الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم). ثم أكد ذلك بقوله:

أن كل من يذكره فيه؛ فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره.



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ثم نقض ذلك كله نقضاً عجيباً في عشرات؛ بل مئات من الأمثلة المتضمنة أنواعاً من أسباب الجرح التي تنافي التوثيق، فأذكر الآن عباراته الدالة والصریحة بها، مستغنياً عن ذكر أسماء الذين جاءت في تراجمهم عنده، مع الإحالة على الصفحة التي ذكروا فيها تقدم لمن أراد التحقق منها:

- ١- لا يجوز الاحتجاج به (ص ١٧).
- ٢- ليس له غير هذا المنكر الباطل (١٨).
- ٣- لست أعرفه، وإنما ذكرته للمعرفة، لا للاعتماد على ما يرويه (وهذا نص هام جداً).
- ٤- أدخلته في (الضعفاء) = (١٩).
- ٥- يخطيء كثيراً.<sup>(١)</sup>
- ٦- كان ممن يخطيء
- ٧- روى عنه متهم!<sup>(٢)</sup>

---

(١) في الأصل: (رقم ٧)

(٢) وأما الذين يذكرهم برواية واحد من الضعفاء والمجهولين والمدلسين - خلافاً لشرطه-؛ فحدّث ولا حرج! وقد كشفت القناع عن الكثيرين منهم في (تيسير الانتفاع) ولكن لم يتيسر لي تتبعهم بعد، مثل: (إبراهيم بن جريج الرهاوي)، انظر (الضعيفة) (١٦٩٢)، وأحمد بن موسى المريني البصري)، انظر (الضعيفة) (٦٩٣١) وغيرهما.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

قلت: وتحت كل نوع من الأنواع عديد من الرواة، لو تتبعها باحث لازداد هولاً وعجباً من كثرة المخالفات لقواعده هو؛ فضلاً عن قواعد (مصطلح الحديث).

بعد هذا البيان الجامع الموجز أقول:

على الأخ الداراني أن يعود إلى رشده، ويتوب إلى ربه من غروره وعجبه، وأن يصلح موقفه مع الأئمة وحفاظ الأمة، وبخاصة من رمى منهم بالجهل، وأعظم من ذلك كله- وهو المقصود الأكبر من هذا الرد كله- أن يعيد النظر في تلك الأحاديث الضعيفة التي صححها، والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله!

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### سبب الأخطاء في (الثقات).

فإن قيل: لقد تبين خطأ ابن حبان-رحمه الله- وتساهله في كتابه (الثقات) تأصيلاً وتفريغاً، وصواب حكم الحفاظ عليه بأنه متساهل، وعجب الحفاظ منه، وتعصب الدافع عنه بغير علم، فما هو السبب الذي أوقعه في التساهل؟

فأقول وبالله التوفيق:

لا أجد سبباً أقطع به- بعد السبب العام الشامل للبشر قاطبة إلا الأنبياء- عليهم الصلاة والسلام-، وهو الذي أشار إليه الإمام مالك- رحمه الله- في قوله المعروف: (ما منا من أحد إلا ردُّ ورُدُّ عليه إلا صاحب هذا القبر، وأشار إلى قبر النبي ﷺ)-، اللهم إلا الاستعجال في التأليف، وعدم التكن من إعادة النظر فيه وتبييضه؛ بسبب مرض، أو تأخر في العمر، أو غير ذلك من الأسباب التي تختلف باختلاف الناس والظروف التي تحيط بهم. وقد وجدت بعض الحفاظ قد عللوا تساهل الحاكم في (المستدرک) بشيء مما ذكرت، فقال الحفاظ ابن حجر:

(وإنما للحاكم التساهل؛ لأنه سوّد الكتاب لينقحه، فأعجلته المنية)<sup>(١)</sup>.

(١) ذكره السيوطي في (التدريب) (١٠٦/١).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وقال السخاوي في (فتح المغيث) (٣٦/١):

(يقال: إن السبب في ذلك أنه صنفه في آخر عمره، وقد حصلت له غفلة وتغير، أو أنه لم يتيسر له تحريره وتنقيحه...).

ولَدَيَّ بالنسبة لابن حبان سببان آخران:

أحدهما: أنه أحاطت به بعض الفتن بسبب كلمة قالها في النبوة وغيرها، فهُجِر بسببها، وأُخرج من بلده (١)، وهذا مما لا يرتاب عاقل أنه يشغل البال، ولا يفسح للعالم أن يتقن الأعمال، وبخاصة ما كان منها علمية فكرية.

والآخر: أنه قد نص في مقدمة (الثقات) (١١/١) أن هذا (مختصر عن كتاب التاريخ الكبير) مثل كتابه الآخر: (الضعفاء والمجروحين)؛ فقد لاحظت أنه قد بقي في (ثقاته) عشرات المترجمين، هم بـ (التاريخ) أولى من (الثقات)، مثل أولئك الذين صرح بأنه لا يعرفهم (انظر ص ١٦) وما بعدها، وغيرها كثير وكثير، فانظر مثلاً الترجمتين الآتيتين، قال (٤٩١/٨):

---

(١) انظر (الميزان)، و(تاريخ الإسلام) (١١٣/٢٦).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

١- (عيسى بن زاذان الأيلي، من عباد البصريين، ما له حديث مسند؛ إنما له الرقائق والخطابات في العبادة).

٢- (عيسى بن جابان، من عباد أهل الكوفة؛ ممن حفظ لسانه، ليس يروي الأخبار، ولا يسمع الآثار؛ إنما يُحكى عنه الرقائق في التعبد).

ومثله كثير؛ مثل أويس القرني؛ فقد وصفه بالزهد والعبادة، ولم يذكر له رواية؛ بل صرح الذهبي أنه روى شيئاً!).

قلت: فهذه المجموعة من الأسباب هي السبب في بقاء تلك الأنواع من الأوهام والأخطاء في (الثقات)، وخلاصة ذلك أنه تركه مسودة، لم يُتَح له تنقيتها وتهذيبها؛ والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

هذا؛ ووفاءً بما وعدت في هذا الفصل، وإتماماً للفائدة؛ أقول:

قال الحافظ السخاوي في فصل (معرفة الثقات والضعفاء) من كتابه (فتح المغيـث) (٣/٣١٥) بعد أن ذكر كثيراً من المؤلفات والمصادر التي ألفت في (الضعفاء)، والتقط منها بعضهم الموضوعات، وبعضهم المدلسين، قال:

(وفي الثقات) لابن حبان، وهو أحلفها، لكنه يُدرج فيه من زالت جهالة عينه، بل ومن لم

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

يرو عنه إلا واحداً، ولم يظهر فيه جرح<sup>(١)</sup>، وذلك غير كافٍ في التوثيق عند الجمهور، وربما يذكر فيه من أدخله في (الضعفاء) إما سهواً أو غير ذلك، ونحوه تخريج الحاكم في (المستدرک) لجماعة وحكمه على الأسانيد الذين هم فيها بالصحة؛ مع ذكره إياهم في (الضعفاء)، وقطع بترك الرواية عنهم، والمنع من الاحتجاج بهم؛ لأنه ثبت عنده جرحهم).

وفي الختام أوجه إلى الأخ الداراني السؤال التالي:

لقد اتفق علماء الحديث على اشتراط الحفظ في الراوي، علاوةً على عدالته؛ خلافاً لابن حبان- كما تقدم تحقيقه-، فما موقفك من هذا الشرط؟

فإن قلت به- كما يقتضيه حسن الظن بك-؛ انهار كل ما سودته في تعليقاتك وتصحيحاتك؛ على أنها منهارة!

وإن كانت الأخرى- لا قدر الله-؛ سقط الكلام معك، وتجلي عنادك وتكبرك على الحق، وخالفت سبيل المؤمنين؛ بل وحديث سيد المرسلين القائل:

---

(١) قلت: بل وفيهم كثير ممن جرحهم ابن حبان نفسه؛ بمثل قوله: (بخطيء كثيراً) وأكثر منهم من يقول: (كان بخطيء).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(الكبر بطرُ الحقِّ وغمط الناس). وهو تمام قوله ﷺ : (لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر)!

﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [الذاريات: ٣٧]

سؤال وجوابه:

وهنا سؤال يطرح نفسه- كما يقولون اليوم:-

إذا كان الأمر كما تبين من تساهل ابن حبان في التوثيق؛ فما موقف المرء إذا وقف على راوٍ وثقه ابن حبان؟ وجوابي عليه كالتالي:

الناس في هذا العلم وغيره على ثلاثة أنواع:

- ١- علم مجتهد.
- ٢- طالب متبع.
- ٣- جاهل مقلد.

فالأول: يجتهد فيما اختلف فيه الناس؛ لأنه باستطاعته أن يعرف صوابه من خطئه.

والثاني: يتبع بعلمه وتقواه وصلاحه، ويحاول أن يتعرف به على الصواب ليكون على بصيرة من دينه، ولا يتنطع ويدعي العلم؛ كما فعل الداراني وغيره!!

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

والثالث: يقلد العالم، ويحاول أن يكون من النوع الثاني، وهذا كمبدأ عام؛ وإلا فمثله لا يحتاج أن يسأل مثل هذا السؤال الذي يترتب عليه تصحيح الحديث أو تضعيفه؛ كما هو ظاهر.

وإن من أولئك العلماء الذين لهم قدم راسخة في هذا المجال: العلامة المحقق عبد الرحمن المعلمي-رحمه الله-، وقد قسم توثيق ابن حبان إلى خمس درجات، فقال في كتابه القيم (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل)؛ بعد أن حقق في غير موضع من القول في التساهل (١/٤٣٧ - ٤٣٨ - مكتبة المعارف):

(والتحقيق أن توثيقه على درجات:

الأولى: أن يصرح به؛ كأن يقول: كان متقناً، أو مستقيماً الحديث، أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوه الذين جالسهم وهبرهم.

الثالثة: أن يكون معروفاً بكثرة الحديث؛ بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة.

الخامسة: ما دون ذلك.

فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة؛ بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم.



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

والثانية: قريب منها.

والثالثة: مقبولة.

والرابعة: صالحة.

والخامسة: لا يؤمن فيها الخلل، والله أعلم).

وقد كنت أثبت عليه ببعض ما يستحقه من الثناء على علمه وفضله في التعليق عليه، فقلت في التعليق عليه:

(قلت: هذا تفصيل دقيق يدل على معرفة المؤلف - رحمه الله تعالى -، وتمكنه من علم الجرح والتعديل، وهو مما لم أره لغيره، فجزاه الله خيراً...).

غير أن مؤلف كتاب (رواة الحديث...) من الطلاب المعاصرين لم يرق له التفصيل المذكور، ولا الثناء المزبور، فغمز منهما بقوله (ص ٦٩، ٧١):

(فيه نظر)!

ثم عقب عليه بثلاث صفحات بتقسيم المترجمين في (الثقات) إلى قسمين، والقسم الثاني إلى صنفين، ثم عدد كل صنف، ونوعية ألفاظه، وقال في تضاعيف ذلك:

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(ولذلك؛ فإنني أرى هذه الإطلاقات من فضيلة الشيخ اليماني رحمه الله عامة، وعائمة!

وما ذكره فضيلة الشيخ الألباني من أن كلام الشيخ المعلمي (تفصيل دقيق) غير دقيق! ولا

يفيد التحقيق العلمي شيئاً!

ثم ختم كلامه بأن جعل الرواة الذين ترجم ابن حبان ساكتاً عليهم على ثلاث درجات:

- ١- فمنهم الثقات وأهل الصدق.
- ٢- ومنهم رواية مرتبة الاعتبار.
- ٣- ومنهم الرواة الذين لا تنطبق عليهم شروط ابن حبان النقدية في القبول، وهؤلاء ذكرهم للمعرفة، والله أعلم!

قلت: هذا كلامه، وهو وإن كان لا يخلو من تحقيق ودراسة مفيدة- والحق يقال-؛ لكن ليس فيه ما يثبت نظرتة المزعومة في الدرجات الخمس، ونفي فائدتها، ووصفه بأنها (عامة وعائمة)! وليت شعري ما الفرق بينها وبين درجاته الثلاث التي ختم بحثه من حيث وصفه التي ختم بها بحثه من حيث وصفه المذكور؟! إنَّ أخشى ما أخشاه أن يكون غلب عليه شؤم المعاصرة، وحب التفوق، والظهور بعدم الاعتراف بالفضل الذوي الفضل بحثاً وعملاً، لا لفظاً ومسايرة! والله-عز وجل-قول: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ يَأْءَهُمْ﴾

[الشعرا: ١٨٣]

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وخلاصة جوابي عن السؤال: أنه يمكن للعالم أو طالب العلم أن يعتمد ابتداءً على من كان في (الثقات) من الدرجة الأولى والثانية عند الشيخ اليماني؛ دون البحث فيهم؛ إلا إذا كان هناك مخالف له من الحفاظ والنقاد المعروفين، وبخاصة إذا كانوا أقعد منه في علم الجرح والتعديل، والتوقف عن الاحتجاج بما بعدهما من الدرجات الثلاث إلا بعد البحث والنظر في القرائن التي تساعد على تبني أحد طريقي القبول أو الرد، مثل كثرة الرواة عنه، أو كونه من طبقة التابعين، أو غير ذلك من القرائن التي سبقت الإشارة إليها فيما سبق، وضرب بعض الأمثلة؛ حتى يلقي في الصدر الاطمئنان لروايته، وتحصل غلبة الظن بالعمل بما إن وجدت أولاً<sup>(١)</sup>.

من أجل هذه الخلاصة؛ قدمت هذه المقدمة الضافية التي أرجو من الله- تعالى- أن يكون قد نفضل عليّ فيها بالتحقيق والتوفيق، وهدائي فيها إلى أصح ما قيل في المسألة أعدلها؛ لتكون تمهيداً للخوض في تقويم (ثقات ابن حبان)، هذا (الصحيح) الذي منه استُخرج (موارد الظمآن)، فكان لا بد إذن من الخوض في التقويم المذكور، سائلاً المولى فيه التوفيق والسداد إلى أصح ما قيل فيه، إنه خير مسؤول.

---

(١) انظر في مقدمة (تمام المنة) (٢٥- ٢٦) على بعض الناشئين في هذا العلم، الذي لم يتفطن لهذا التفصيل؛ فنسبني بسبب تقويتي لبعض الأحاديث التي فيها من وثقه ابن حبان !! . انتهى.

قلت: انظر المقدمة في (الجزء الثاني ص ٨٥) من كتابنا - المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام الألباني رحمه الله الماتعة) ولقد تميزت هذه المقدمة بفوائد عزيزة لا سيما عن منهج ابن حبان في التوثيق، والجرح والتعديل).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

## الفصل الثاني:

تقويم (صحيح ابن حبان)

باديء بدء أقول وبالله التوفيق:

تختلف شخصيّة ابن حبان وتصرفه في كتابه هذا عن تصرفه في (ثقافته) تأصيلاً، ويتفق معه تفریباً؛ فهو في هذا متساهل كذلك، ومستقيم غير متساهل في هذا؛ بل هو متشدد وأكثر الباحثين الذين كتبوا حوله أثنوا عليه بعامّة، ومن تكلم فيه فتلميحاً وعلى استحياء! كالحافظ ابن حجر فضلاً عن غيره؛ فإنه بعد أن لخص شروط ابن حبان في (صحيحه) قال: (١)

(فإذا تقرر ذلك؛ عرفت أن الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صالحة للاحتجاج بها؛ لكونها دائرة بين الصحيح والحسن (٢)، ما لم يظهر في بعضها علة قاذحة).

وأما غيره من الباحثين - وأعني: بعض المعاصرين الذين لم يفرّقوا بين ما أصل وبين ما فرع - ؛ فاستثنوا منه الأخطاء التي لا ينجو منها عالم أو كاتب!

---

(١) (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/٢٩٠ - ٢٩١).

(٢) كذا الأصل! ولعله سقط من الناسخ أو منه قوله: (عنده) حتى لا يتعارض مع تصريحه بتساهل ابن حبان في التوثيق، كما تقدم نقله عنه!

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وقد سبق مني في أول المقدمة (ص ٥) نقل ثناء بعض الحفاظ على (صحيح ابن حبان)، وأهم سنّفوه بعد (الصحيحين)، و(صحيح ابن خزيمة)، مع بياني السبب في ذلك، كما نقلت عن آخرين منهم جرحه بأن فيه أوهاماً كثيرة، وأحاديث منكورة، ومثل هذا لا يقال: إنها أوهاام لا ينجو منها إنسان!

ولقد توسع الشيخ أحمد شاكر-رحمه الله في مقدمته (١/١١-١٥) في ذكر ما قاله الحفاظ فيه مدحاً، ونقداً، وذنباً تحت عنوان (صحيح ابن حبان) ومنزلته بين (الصحاح)، فمن شاء الوقوف عليها؛ فليرجع إليه.

### شروط ابن حبان في (صحيحه)

قال-رحمه الله تعالى- في مقدمته إياه<sup>(١)</sup>:

(وأما شرطنا في نقل ما أودعناه في كتابنا هذا من السنن؛ فإننا لم نحتجّ فيه إلاّ بمحدث اجتمع في كل شيخ من رواه خمسة أشياء:

**الأول:** العدالة في الدين بالستر الجميل.

---

(١) (ص١١٢- طبعة شاكر)، و(ص١٥١- طبعة المؤسسة)، و(٨٣- دار الكتب العلمية)، و(٣٨- موارد الظمان- تحقيق الداراني).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

والثالث: العقل بما يحدث من الحديث.

والرابع: العلم بما يُحِيل من معاني ما يروي.

والخامس: المتعَرِّي خبره عن التدليس.

فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس؛ احتججنا بحديثه، وبنينا الكتاب على روايته، وكل من تعرَّى عن خصلة من هذه الخصال الخمس؛ لم نحتجَّ به.

والعدالة في الإنسان: هو أن يكون أكثر أحواله طاعة لله؛ لأننا متى لم نجعل العدل إلَّا من لم يوجد منه معصية بحال؛ أدانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عدل؛ إذا الناس لا تخلو أحوالهم من ورود الشيطان فيها؛ بل العدل من كان ظاهراً أحواله طاعة الله، والذي يخالف العدل: من كان أكثر أحواله معصية الله.

وقد يكون العدل: الذي شهد له جيرانه وعدول بلده به، وهو غير صادق فيما يروي من الحديث؛ لأن هذا شيء ليس يعرفه إلَّا من صناعته الحديث، وليس كل معَدِّل يعرف صناعة الحديث؛ حتى يعدل العدل على الحقيقة في الرواية والدين معاً).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ثم شرح ابن حبان-رحمه الله- بقية الشروط الثلاثة من العقل، والعلم، والتدليس، وقد يعود إلى ذكر شيء منه فيما يأتي؛ فإن الذي يهمنا الآن: هو شرحه للشرط الأول والثاني، فأقول:

### إخلال ابن حبان بالوفاء بالشرط الأول والثاني:

قد لاحظت أن في شرح ابن حبان لشرطه الأول أمراً زائداً على تعريفه (العدل) في (ثقاته) بأنه: (من يعرف بجرح) كما تقدم (ص ١١)، ألا وهو قوله: (من كان ظاهر أحواله طاعة لله... ) وهذا يعني أنه معروف بالطاعة، وخلافه- وهو الفاسق- من كان أكثر أحواله معصية الله، فلم يكتف هنا بالتزام الأصل، والوقوف مع حسن الظن بالمسلم كما فعل هناك؛ بل إنه أضاف أن يكون معروفاً بغلبة الطاعة عليه التي لا تنافي الإكثار من المعصية، هذا الإكثار الذي يخرج به صاحبه من العدالة إلى الفسق.

وإن مما لا شك فيه: أن التفريق بين المكثّر من الطاعة، والمكثّر من المعصية يتطلب أمراً زائداً على حسن الظن، وهو البحث عن الراوي، وعن سلوكه، فإذا تبين أن الغالب عليه الطاعة؛ فهو العدل عند ابن حبان هنا.

وليس هذا فقط؛ بل إنه أضاف شيئاً آخر في العدل في الرواية على العدل في الشهادة؛ ألا وهو أن يكون صادقاً فيه لا يمكن إثباته لمجرد كونه مسلماً عدلاً، وإنما بالسبر لحديثه، والنظر

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

في رواياته، ومقابلتها بروايات الثقات، أو بتوثيق من يعرف صناعة الحديث؛ كما ألمح إليه في جملته الأخيرة التي ختمها مؤكداً ما ذكرت بقوله:

(في الرواية والدين معاً).

ولذلك قال الشيخ أحمد شاكر-رحمه الله- في تعليقه عليها:

(يريد ابن حبان أن التعديل للراوي يجب أن يكون من علماء الحديث الذين مارسوا صناعته، وعرفوا دقائق الرواية، ونقدوا الرواة على الميزان الصحيح في الجرح والتعديل، وأنه لا يكفي تعديل المعدّلين الذين كانوا في العصور السابقة يعدلون الشهود للقضاة؛ إذ ليس كل معدّل من هؤلاء يعرف صناعة الحديث...).

قلت: فقد التقى ابن حبان مع الجمهور في اشتراطهم في الراوي أن يكون معروفاً بالعدالة، وبالصدق في الرواية<sup>(١)</sup> على التفريق المتقدم بين راوي الحديث الصحيح، وراوي الحديث الحسن، وقد أكد ابن حبان ذلك بقوله مقدمة (الضعفاء والمجروحين) (٨/١): (وأقل ما يثبت به خبر الخاصة حتى تقوم به الحجة على أهل العلم: هو خبر الواحد الثقة في دينه، المعروف بالصدق في حديثه، العاقل بما يحدث به، العالم بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، المتعري عن التدليس...).

---

(١) انظر (فتح المغيث) (٧١/١)، و(تدريب الراوي) (٦٤/١).



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ولذلك قال ابن حبان في الشرط الثاني المتقدم:

(الصدق في الحديث بالشهرة فيه).

قلت: فهذا وما قبله يناقض كل المناقضة قوله في مقدمة (الثقات) (١٣/١):

(فكل من ذكرته في كتابي هذا؛ إذا تعرى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها<sup>(١)</sup>؛ فهو عدل يجوز الاحتجاج بخبره؛ لأن العدل من لم يُعرف منه الجرح ضد التعديل، فمن لم يعرف بجرح فهو عدل).

فإما أن يقال: إنه بنى كتابه (الثقات) على قاعد، و(صحيحه) على قاعدة أخرى مخالفة، فتناقض، وهو من الأسباب التي حملت بعض الحفاظ إلى وصفه بالتناقض، إضافة إلى التساهل.

وإما أن يقال: إنَّه تبين له خطؤه في القاعدة الأولى، فتراجع عنها إلى القاعدة الأخرى، وهذا به أولى؛ لأنه الصواب الموافق للجمهور؛ كما لا يخفى على أولى النهي.

---

(١) تقدم نقلها عنه (ص ١٢)؛ وهي خصال تتعلق بخبر الراوي؛ وليس بشخصه؛ خلافاً لما نقله الحافظ عنه، كما سبق بيانه هناك، وإن كان فيه تعريف العدل عنده في آخر كلامه.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ولعلّه يؤيد التراجع المذكور أن كثيراً من المترجمين في (ثقافته) لم يخرج لهم شيئاً في (صحيحه)، خلا مثلاً؛ فقد ترجم لسبعة ممن يسمّى (أدم)، ثلاثة منهم من المجاهيل، وترجم لسبعة عشر ممن يسمّى (أبان)، لم يخرج إلا خمسة منهم، وفي الآخرين مجاهيل، ومن لم أعرف، ومن قال هو فيه: (لا أدري من هو، ولا ابن من هو؟)؛ والأمثلة تكثر، فحسبنا ما ذكر.

وعلى كل حال؛ فلا يجوز الاعتماد على الموثق في (الثقات)؛ للأسباب التي سبق بيانها.

وهذا سبب آخر يمكن أن نضيفه إليها؛ ألا وهو أن ابن حبان نفسه لم يعتمد عليه اعتماداً كلياً، وإنما على الاختيار والانتقاء، وهو الشرط الذي كنت بينته ثمة في الفصل الأول:

(تقويم كتاب الثقات).

### الكلام على الشرط الثالث والرابع:

وأما الشرط الثالث والرابع؛ فقد سبق تعليقي عليه، وبيان أنه م، تشدد ابن حباب-رحمه الله-، وأنه نظري غير عملي، وأنه إذا حمل على أنه شرط كمال، وليس شرط كمال؛ فَنَجَمًا هو (ص ٢٧)، ونقلت رد ابن رجب عليه (ص ٢٩)، فمن شاء رجع إليها.

وحسبك دليلاً على ما قلت: أن ابن حبان نفسه لم يلتزمها في (صحيحه)، بله (ثقافته)، كيف وهو لم يلتزم الوفاء بما هو أيسر منهما؛ ألا وهما الشرط الأول والثاني كما يأتي تحقيقه

-إن شاء الله تبارك وتعالى-!؟

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وإن من العجائب التي لا يكاد ينتهي عجبها منها: تتابع بعض العلماء- فضلاً عن طلاب العلم-: على التصريح بأن ابن حبان (وفي بما اشترط)؛ مع انتقاد بعضهم لبعض ما اشترط، وليس منهم الشيخ أحمد شاكر-رحمه الله- الذي أعرفه منه اعتماده على توثيق ابن حبان؛ سماعاً مني له في لقائي إياه في المدينة النبوية منذ نحو نصف قرن من الزمان، وهي أول حجة لي، وفي تبعية لتخرجاته على (المسند)- وغيره-.

وإنما عجبني من ثنائه على وفائه بشروطه في (الصحيح)، مع مخالفة ذلك للواقع الذي لا يمكن لأحد انكاره؛ إلا من غافل غفلة لا ينجو منها إلا النبي المعصوم ﷺ، فقد قال بعد أن حكى أقوال الحفاظ في (الصحيح) من قادح ومادح، والتي سبقت الإشارة إليها في أول المقدمة، قال في ختامها (ص ٤١):

(ولكني أستطيع أن أجزم أو أرجح أن ابن حبان شرط لتصحيح الحديث في كتابه شروطاً دقيقة واضحة بينة، وأنه وفي بما اشترط، كما قال الحفاظ ابن حجر؛ إلا ما لا يخلو منه عالم أو كاتب..)<sup>(١)</sup>

قلت: وهذه غفلة عجيبة من مثل هذا الباحث المحقق، وما أوقعه فيها إلا حسن ظنه بابن

---

(١) وقلده الإمعة الداراني؛ فذكر معناه في مقدمة (الموارد) (٣٩/١) دون أن يشير إلى أنه أخذه منه! وذكر ابن حجر فيه أراه وهماً، كما يأتي بيانه قريباً.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

حبان، ووقوفه عند الشروط المذكورة دون أن يتحقق من التزام المؤلف إياها في كتابه عملياً، وأنا أعلل ذلك بأن الظروف لم تساعد على دراسة (الصحيح) كما ينبغي، وأنه لم يصدر منه إلا جزءاً فيه (١٣٨) حديثاً فقط، منها خمسة أحاديث ضعيفة في نقدي، لكن المهم في عمله فيه: أنه لم يكن في تعليقه عليه إلا مخرجاً مستعجلاً، غير ناقد؛ لذلك سكت عن كثير من أحاديثه، ورواؤه الضعفاء، وأوضح مثال على ذلك أنه مر على حديث بدء الوحي فيه رقم (٣٢)، ولم يعلق عليه بشيء ينبه القراء على النكارة التي وقعت في (صحيح ابن حبان)، لا تناسب مقامه - عليه الصلاة والسلام-؛ وهي بلفظ:

(وفتر الوحي فترة حتى حزن رسول الله ﷺ حزناً غداً منه مراراً لكي يتردى من رؤوس شواهد الجبال...).

بل إنه-رحمه الله- أوهم القراء أن الحديث صحيح بهذه الزيادة المنكرة لأنه لما خرج (١/١٧٤)؛ عزاه للبخاري، وأحمد، وفيه عندهما ما ينبه القراء على العلة، وهي قول الزهري:

(فيما بلغنا حزناً غداً...) إلخ.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فهي زيادة منقطعة، فهي لا تصح، كما كنت نبهت على ذلك في تعليق على كتابي (مختصر صحيح البخاري) (٥/١) (١)، فكان هو أولى بالتنبيه على ذلك، فقد تكلم كعادته على اختلاف النسخ والروايات في بعض الأحرف، وغير ذلك مما هو ثانوي بالنسبة لهذه الزيادة المنكرة، مثل شرحه لما فيه من غريب الحديث، حتى على لفظة (غدا) التي جاءت فيها!! فكان هذا كافياً لتنبيهه على وجوب التنبيه عليها، ولكنها العجلة في التخريج، أو الغفلة التي لا ينجو منها باحث.

وعلى العكس من ذلك؛ سكت عن بعض الأحاديث مكتفياً بتخريجها، وهي صحيحة؛ كحديث: (يا عثمان! إن الرهبانية لم تكتب علينا).  
والمقصود: أنه إذا كانت دراسته لـ (الصحيح) بهذا المقدار الهزيل من التحقيق والتدقيق؛ فهو لا يستطيع بداهة أن يصدر حكماً عادلاً عليه، لا إفراد فيه ولا تفريط، وفي ظني أن

---

(١) قلت: في الطبعة التي عندي \_ مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض - الطبعة الشرعية الوحيدة، (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م) (١٧/١)؛ قال الإمام الألباني في (الحاشية) رقم (١١): قلت: القائل: (فيما بلغنا) هو ابن شهاب الزهري، وهو راوي أصل الحديث عن عروة بن الزبير عن عائشة/ فقله هذا يشعر بأن الزيادة ليست على شرط (الصحيح)، لأنها من بلاغات الزهري، فليست موصولة، كما قال الحافظ في (الفتح)، فتنبه. وانظر كتابي (دفاع عن الحديث النبوي والسيرة) (ص ٤٠ - ٤٢) ففيه بيان شاف كاف. انتهى.

قلت: (مقدمة- دفاع عن الحديث النبي والسيرة في الرد على جهالات الدكتور البوطي - فقه السيرة- تقدم في (٢/٢٥٥).  
(ت).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

الذي شجعه على ذلك الإفراط في الثناء: ما ذكره عن الحافظ من الوفاء بالشروط، وفي ذلك خطأ من ناحيتين:

**الأولى:** عزو ذلك إلى الحافظ؛ فيني لم أره مصرحاً به في طبعة (التدريب) التي عندي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

**والأخرى-** هي المقصودة بالذات-: أن هذه الشروط التي وضعها ابن حبان لـ (صحيحه) قد اختلطت في ذهن الشيخ أحمد بالشروط التي ذكرها في (ثقاته)، وقد مضى بيان ما فيها من التساهل في (الفصل الأول) بياناً شافياً، وتأكيد ذلك في هذا الفصل أيضاً، والفرق بين هذه وتلك فرق شاسع؛ بل هو كالفرق بين الليل والنهار، والحق والباطل.

وجماع ذلك عدالته وموقفته للجماهير في الشرط الأول، والثاني، والخامس، وشدوذ عنهم في الثالث والرابع- كما تقدم-، وكذلك شدوذ عنهم في التساهل.

فيغلب على ظني- والله أعلم- أن الشيخ أحمد يعني بجملة الوفاء شروطاً (الثقات) ويؤيدني في ذلك أمران:

**الأول:** أنه نقل في الصفحة- التي قبل صفحة الجملة- عن السخاوي أنه ذكر عند القول بأن ابن حبان يداي الحاكم في التساهل:

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(وذلك يقتضي النظر في أحاديثه أيضاً؛ لأنه غير متقيد بالمعدّلين؛ بل ربما يخرج للمجهولين، لا سيما ومذهبه إدراج الحسن في الصحيح، مع أن شيخنا [يريد: الحافظ ابن حجر] قد نازع في نسبه إلى التساهل إلا من هذه الحيثية، وعبارته إن كانت باعتبار وجدان الحسن في كتابه؛ فهي مشاخة في (الاصطلاح)؛ لأنه يسميه صحيحاً، وإن كانت باعتبار خفة شروطه<sup>(١)</sup> ... فإنه لا يُشأخ في ذلك).

ثم قال الشيخ أحمد في الصفحة التي بعدها:

(ونقل السيوطي في (تدريب الراوي) كلام الحافظ ابن حجر بنحوه ما نقله السخاوي، ولكنه لم يذكر قائله، وزاد بعد الكلام على شرط ابن حبان: وهذا دون شرط الحاكم؛ حيث شرط أن يخرج عن رواه خرج لمثلهم الشيخان في (الصحيح)، فالحاصل أن ابن حبان وفي بالتزام شروطه، ولم يوف الحاكم).

قلت: فأنت إذا جمعت أطراف ما نقله الشيخ أحمد عن السخاوي من كلام ابن حجر، ثم

---

(١) تمام كلامه: (فإنه يخرج في (الصحيح) ما كان راويه ثقة... إلخ؛ فاختصرته؛ لأنه الشاهد منه قد ذكرته، ولأن تمامه قد تقدم (ص ١٢).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

عن السيوطي؛ وجدت ذلك كله يدور على شروطه التي ذكرها في تعديله لرجال (ثقاته) التي أجمعوا على نسبته إلى التساهل من أجلها، ولذلك قال في مطلع كلامه:  
(لأنه غير متقيد بالمعدّلين).

وابن حبان في شروط (صحيحه) قد قيد نفسه بهم في الشرط الأول، والثاني - كما تقدم - ، ولا ينافي ذلك قوله عن الحافظ: (قد نازع في نسبته إلى التساهل...)؛ لأنه إنما يعني أنه غير متساهل في نفسه... بخلاف الحاكم الذي أخل بالوفاء بشرطه برواته فيما قالوا، ولي في ذلك نظر ليس هذا وقت بيانه<sup>(١)</sup>، ولذلك جعل السيوطي شرط ابن حبان دون شرط الحاكم في شرطه أن يكونوا (خرّج لثلاثهم الشيخان)! فالحاكم متشدد في الشرط، متساهل في التطبيق، بخلاف ابن حبان، فإنّه متساهل في الشرط، ملتزم في التطبيق عندهم، وباختصار أقول: لا منافاة بين قولي الحافظ، فإنّ ابن حبان غير متساهل في نفيه، متساهل عند ناقديه!

---

(١) فراجع له كلام الحافظ في (النكت) (٣١٧/١).



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

على أنني أرى أن الحافظ-رحمه الله- تساهل مع ابن حبان في منازعته في نسبته إلى التساهل.. لأن ابن حبان- مع تساهله المقطوع به عند الحافظ وغيره- لم يُوفِّ بشرطه المتساهل؛ لأنه لم يقف عند إخراجه لغير المعدلين فقط! بل أخرج للضعفاء والمجهولين عنده، والذين قال فيهم: (يخطيء كثيراً).

وغيرهم كما تقدم تحقيقه بضرب الأمثلة التي لا تقبل المناقشة.

**والخلاصة:** أن ما نقله الشيخ أحمد عن الحافظ يدل على أن الشيخ أراد بجملة الوفاء بالشروط شروطه في (الثقات).

هذا هو الأمر الأول الذي يؤيد ذلك.

والأمر الآخر: أن من شروطه في (صحيحه) الشرط الثالث:

(العقل بما يحدّث من الحديث).

والشرط الرابع: (العلم بما يحيل من معاني ما يروي).

فقد أثبتنا فيما تقدم (ص ٢٧) بطلان هذين الشرطين، ومخالفتهما لعموم نصوص الشريعة الأمر بالتبليغ، فلا داعي للتكرار.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وذكرنا هناك ما يلزم من هذين الشرطين من سد باب الاحتجاج بأحاديث الثقات من كلام الحافظ ابن رجب الحنبلي، فراجعه إن شئت (ص ٢٩)، ولهذا لم يأت لهما ذكر مطلقاً في كتب علم (المصطلح) متوناً وشروحاً! ومن الغرائب أن الحافظ أشار في (النكت) إلى شرط ابن حبان كونه عالماً بما يحيل المعنى (١/٢٩٠)، ومر عليه دون أن يعلق عليه بكلمة تشعر على الأقل ببطالانه وخطورته!

إذا عرفت هذا؛ فإن مجرد تصور هذين الشرطين يغني العاقل المنصف أن يخطر في باله أن الشيخ أحمد شاكر أرادهما بكلامه المتقدم، وأن ابن حبان وقيّ بهما، وذلك لتعسر تحقيقهما، إن لم أقل: لتعذر ذلك واستحالة، كيف وابن حبان لم يستطع الوفاء بالعدالة على تعريفه إياها في (الثقات)؛ بلّغ على تعريفه المناقض لها في (الصحيح)؛ كما سيأتي بعض الأمثلة على ذلك.

ولما تبينّ تعسر- بل تعذر- تحقيق ذلك لبعض المعاصرين- ممن لهم مشاركة في هذا العلم الشريف على تفاوت بينهم معرفة وتحقيقاً-؛ كان لهم موقف مختلف، أحدهما أسوأ من الآخر، ولكل منهما تعليق على كتابنا (الموارد):

أما الأول؛ فهو الشيخ شعيب الأرناؤوط في مقدمته على (الإحسان)؛ فإنه- في ظني الحسن به- قد تبين له تعسر أن تعذر تحقيق الأمر المشار إليه، فقد لواه إلى الشرط المتيسر! ذلك لما حكى (١/٣٥) الشروط الخمسة؛ فإنه بديل أن يتكلم على تعنت ابن حبان في الشرطين

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

المشار إليهما؛ أدار كلامه على تعنته في جرحه لبعض الثقات، ثم تكلم على ما وصف به من التساهل في التوثيق، ثم انتهى إلى القول (ص ٣٩):

(إن غابة ما في الأمر: أن ابن حبان يوثق مستور الحال)<sup>(١)</sup>

ثم قال (ص ٤١) مقلداً لغيره ممن تقدم ذكره.

(فالحاصل: أن ابن حبان وفي بالتزام شروطه، ولم يوف الحاكم)!

وأما الآخر؛ فهو الأخ سليم الداراني المعلق على طبعته للكتاب - (موارد الظمان) -؛ فقد نقل أيضاً في مقدمتها (ص ٣٨) الشروط الخمسة، ثم أتبعه بنقل آخر من (صحيح ابن حبان)، بيّن فيه اختياره رواية (صحيحه) شيخاً شيخاً، جاء فيه:

فمن صح عندنا منهم أنه عدل احتججنا به، وقبلنا ما رواه، وأدخلناه في كتابنا هذا، ومن صح عندما أنه غير عدل بالاعتبار الذي وصفنا؛ لم نحتجّ بن، وأدخلناه في (كتاب المجروحين من المحدثين). ثم أتبع الداراني ذلك بقوله

(فابن حبان يعتد بهذه الشروط الآنفة الذكر في كل شيخ من رواية السند، ومن ثم يحكم على الحديث بالصحة، ويدرجه في كتابه هذا)!

---

(١) قلت: قد عرفت أن هذا التقصير وغفلة عن توثيقه للمجاهيل والضعفاء، أيضاً؛ كما تقدم تحقيقه بالأمثلة الكثيرة

القاطعة في (الفصل الأول) فتذكر!

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ثم أضاف إلى ذلك وصفه إياها بقوله:

(وهي شروط دقيقة تتطلب جهداً كبيراً، ويقظة تامة، وإحاطة واسعة؛ قد التزمها ووفى بها في عامة أدرجه في (صحيحه) هذا من الأحاديث)!!

قلت: هذا من الأدلة الكثيرة على أنه إمعة لا تحقيق عنده، وأنه إنما يجتر ما عند غيره، وأنه يهرف بما لا يعرف؛ بل بما هو باطل له قرنان!

ولست أدري- والله- كيف استقام في ذهن هذا الرجل العاقل شهادته لابن حبان بأنه وفي بهذه الشروط الخمسة، وهو يعلم أن شرطه في (الثقات) يخالف أكثرها كما تقدم بيانه؟!

ومنها قوله: (العدل من لم يعرف بجرح)، ثم تبناه الرجل في كل تخريجاته؛ مهما كان المخالفون له علماء وعدداً، فما من حديث فيه مجهول وثقه ابن حبان، وخالفه الحفاظ؛ إلا عارضهم بشعاره: (وثقه ابن حبان)! غير مبالٍ بالمخالفين من الحفاظ؛ تنصيماً لا تأصيلاً فقط؛ بل وربما رامهم بالجهل؛ فانظر- مثلاً- إلى قوله في ترجمته لـ (سمرة بن سهم القرشي الأسدي) (١٤٤/٨):

(ترجمه البخاري في (الكبير) (١٧٩/٤)، ولم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً، وتبعه على ذلك

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) (١٥٦/٤)، وقال ابن المديني: (مجهول) لا أعرف روى عنه غير أبي وائل، وقال الذهبي في (الميزان) (١٣٤/٢): (تابعي لا يعرف، فلا حجة فيمن ليس بمعروف العدالة، ولا انتفت عنه الجهالة)، ثم أورد الجزء الأول من كلامه في (المعني)، وأما في (الكاشف)؛ فقد قال: (وثق)، ووثقه ابن حبان (٣٤٠/٤)، وانظر مقدمتنا لهذا الكتاب<sup>(١)</sup>!

وقال في ترجمة (هانيء الكوفي) (١٧٨/٧):

(ترجمه البخاري في (الكبير) (٢٢٩/٨)، ولم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً، وتبعه على ذلك ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)، وذكره ابن حبان في (ثقاته) (٥٠٩/٥)، وقال العجلي (٤٥٥): (كوفي، تابعي، ثقة)، وقال النسائي: (ليس به بأس)، وصحح الحاكم حديثه، ووقفه الهيثمي، فهل بعد هذا يضره جهل من جهله؟!)

ليس مقصودي الآن بيان ما هاتين الترجمتين من الجهل، وقلة المعرفة بهذا العلم، وإنما هو بيتن أن ابن حبان لم يوف بشروطه المذكورة في (صحيحه) بشهادة هذا الهائم به في بعضها.

أما بالنسبة للجمهور؛ فواضح مما سبق، ومما ذكره من قول الذهبي:

---

(١) يشير إلى ما سبق ذكره منها! فانظر ردنا عليه إن شئت.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(لا يعرف، فلا حجة فيمن ليس بمعروف العدالة...) إلخ.

وأما بالنسبة لابن حبان في شروطه الخمسة، ومقلّده الداراني؛ فلأنه لا يمكن معرفة العدالة في الدين بالستر الجميل، والصدق في الحديث بالشهرة فيه، وبالأولى التحقق من عقله وعلمه، وعلى الشرح الذي شرحه ابن حبان نفسه؛ لا يمكن معرفة هذا كله في مثل هاتين الترميتين؛ إلا عند من لا يعقل، أو كابر.

ويؤكد هذا الهائم في بعض هؤلاء المجهولين بقوله: (ولم أر فيه جرحاً) <sup>(١)</sup>، فهذا منه تصريح بأنه لم يعرف عدالته في الدين، بله الصدق في الحديث، فهل يتذكر؟

وزيادة في الفائدة؛ لا بأس من الإتيان ببعض الأمثلة استعجالاً بالخير؛ وإن فهي من الكثرة بحيث يصعب إحصاؤها، وسننبه على الكثير الطيب منها في أبوابها ومواطنها من الكتابين من (الصحيح)، و(الضعيف)- إن شاء الله تعالى-:

---

(١) انظر التعليق على الحديث الآتي برقم (٦٢٤).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

تحقيق إخلال ابن حبان بالوفاء بشروطه الخمسة:

أما إخلاله بالشروط الأول والثاني؛ فمن الأمثلة على ذلك:

أولاً: حديث إياس بن خليفة، عن رافع بن خديج: أن علياً أمر عماراً أن يسأل رسول الله ﷺ عن المذي... الحديث الآتي برقم (٢٣٩- الصحيح)، فإياس هذا- مع جهالته خالف الثقات الذين رووه في (الصحيحين): أن علياً أمر المقدار كما سترى هناك، فأين شرط العدالة في الدين والصدق في الحديث والشهرة فيه!؟

لقد تجاهل هذا كله الهائم- وغيره-، ثم تكلف تأويله خلافاً للأصول، كما سترى في التعليق هناك.

ثانياً: حديث محمد بن الأشعث، عن عائشة، قالت:

كان النبي ﷺ لا يمس من وجهي شيئاً وأنا صائمة، ويأتي برقم (٩٠٤- الضعيف)، فابن الأشعث هذا- مع جهالته- اضطرب في متنه، فرواه هكذا تارة، وعلى العكس تارة أخرى بلفظ: كان لا يمتنع من وجهي وأنا صائمة.

وهذا هو الصحيح المحفوظ عن عائشة كما سيأتي هناك، فهو حديث منكر، ومع ذلك قواه الداراني- وغيره-، وهو شاهد قوي لقول الذهبي في (صحيح ابن حبان):

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(فيه من الأقوال، والتأصيلات البعيدة، والأحاديث المنكرة عجائب) (١).

ثالثاً: حديث عبد الله بن نُجَيْي، عن أبيه سمعت علياً يحدث عن النبي ﷺ، أنه قال:

(لا تدخل الملائكة بيتاً فيه... جنب).

ذكرت فيما يأتي (١٤٨٤ - الضعيف) أنه منكر بذكر (الجنب)، وهو الذي يقتضيه قول ابن حبان في ترجمة نجى هذا من (ثقاته) (٤٨٠/٥):

(لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد) (٢)

فأين الوفاء بشرطه الذي قال في مقدمة (ثقاته) - كما تقدم (ص ١٢) ل-:

(ولا أذكر في هذا الكتاب إلا الثقات الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم)؟!!

ومع هذا كله؛ فقد جوّد الداراني إسناده محتجاً كعادته بقوله: (وثقه ابن حبان)! ولكنه كنتم قوله المذكور: (يعجبني..)! ثم جاء بتخليطات عجيبة - كما سترى -.

---

(١) تقدم (ص ٩).

(٢) انظر (ص ٢٠)؛ فهناك بعض النماذج الأخرى، وتفصيل جيد له فيمن يقول فيهم هذا القول من (ثقاته).



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

رابعاً: حديث قصة الملكين (هاروت) و(ماروت)، وشربهما الخمر، وقتلهما الصبي، وزناهما بـ (الزهرة)، الآتي برقم (١٧١٧- الضعيف)؛ فهو - مع كونه باطلاً لمخالفته للقرآن، وفي إسناده من قال فيه ابن حبان: (يخطيء ويخالف)! - وقد خالفه الثقات الذين أوقفوه؛ فقد سَوَّدَ به ابن حبان (صحيحه)، واغتر به إبعته على ما هي عادته؛ فجَوَّدَ إسناده، وخالف الحفاظ الذين استنكروه- كما سيأتي هناك بيانه-.

... والأمثلة على هذه الأنواع كثيرة جداً؛ كما سترها في أماكنها على ما سبقت الإشارة إليه، لكن مما ينبغي التنبيه عليه بهذه المناسبة: أنها على نوعين:

أحدهما: منكر أو باطل من أصله، كهذا المثال، ومحل هذا النوع في (الضعيف).

والآخر: يكون أصله صحيحاً، لكن وقع فيه شذوذ من ثقة، أو نكارة من ضعيف، كالأمثلة التي قبل هذا، فحمله- على الغالب- في (الصحيح)؛ مع التنبيه على موضع الشذوذ والنكارة، وهذا مما لم يُعَنَّ ابن حبان بالتنبيه عليه، وقلده في ذلك المعلقون على (المواد) وبخاصة الأخ الداراني، حتى ليكاد الوقف على تحريجاته يجزم بأنه لا يعرف هذا النوع من علوم الحديث: (الشاذ)، و(المنكر)، كما سترى ذلك يقيناً- إن شاء الله تعالى- عند التعليق على الكثير منها!

أخي القارىء! إذا تيقنت مما سبق من البيان والتحقيق إخلال ابن حبان-رحمه الله- بالشرط

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

الأول والثاني من شروطه الخمسة، وعدم وفائه بهما؛ فلست - والحالُ هذه - بحاجة إلى تنبيهك إلى أنه قد أخل بالشرط الثالث والرابع: العقل بما يحدث، والعلم بالمعنى من باب أولى؛ لأنهما شرطان نظريان، لم يقل بهما أحد من أهل العلم؛ بل القول بهما مخالف للكتاب والسنة كما سبق بيانه (ص ٢٦-٢٩)؛ بل جرى عمل المحثين جميعاً على خلافه، وأول مخالف له إنما هو قائله!!

### إخلاله بالشرط الخامس:

ولقد أخل ابن حبان بالشرط الخامس أيضاً، وهو قوله:

(... المتعري خبره عن التدليس).

وهو شرط متفق عليه بين علماء الحديث دون خلاف أعلمه؛ على تفصيل لهم معروف في علم المصطلح، وأنواع ذكرها فيه، ومع ذلك؛ فقد أخرج ابن حبان في (صحيحه) للكثير من المدلسين عند غيره؛ كأبي الزبير المكي مثلاً، فقد أكثر عنه:

١- حبيب بن أبي ثابت، ومن أحاديثه برقم (٦٥٥ - الضعيف)، وأعله الداراني

(٣٩٥ / ٢) بعننته!

٢- ومنهم الحسن البصري، وقد أكثر ابن حبان من التخريج له عن بعض التابعين

والصحابية، وعامتها معننة، ولكن غالبها عن التابعين، وقد مشاها العلماء،

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وبعضها عن بعض الصحابة، منهم من سمع منه، ومنهم من لم يسمع منه، والكثير منها صحيح لغيره، والأخ الداراني- مع تعصبه لابن حبان، وتقليده المعروف إياه؛ لم يسعه إلا أن يصفه بالتدليس، وأن يرد كثيراً من أحاديثه، ويضعفها بالنعنة؛ إلا أنه كان في ذلك مضطرباً أشد الاضطراب، فتارة يضعف، وتارة يصحح؛ دون أن يذكر سبباً وجيهاً للتصحيح، مما يؤكد لي أنه لا ينطلق في ذلك من ثوابت وقواعد مستقرة في ذاكرته؛ حتى أصبحت جزءاً من حياته العلمية، كلا، وإنما هو يرتجل ارتجالاً كيفما اتفق، أو وافق الهوى أو المذهب!

وقد شايعه في بعض ذلك: الشيخ شعيب- أو المعلق على (الإحسان)، والمذنب على أحاديث (موارده)! - فانظر على سبيل المثال الأحاديث الآتية في (ضعيف الموارد) (٣٣٥، ٤٤٨، ٨١٦، ٩١٥)، وهذا الأخير منها هو من حديث الحسن، عن أبي بكر، ومع ذلك قال فيه: (إسناده صحيح)! وليس ذلك لأن الحسن صرح بالتحديث- ولو في مصدر آخر، أو لشواهد تقويه، كما سيأتي بيانه في التعليق عليه؛ وإنما على قول شعيب (٢٢٤/٨)؛ لأن البخاري روى له عدة أحاديث في (صحيحه) ليس فيها التصريح بالسماع! وعلى قول الداراني (٢٢١/٣)، لأن البخاري أخرج له بالنعنة حديثاً في الغسل (٢٩١)، ومسلم في الحيض (٣٤٨)، وفي الإمارة (١٨٥٤)، وأنت إذا رجعت إلى هذه الأحاديث الثلاثة وجدتها من رواية الحسن عن بعض التابعين، عن أبي هريرة، وأم سلمة! فهذا غير ما نحن فيه؛ لأن روايته عن التابعين غير روايته عن الصحابة: كما تقدمت الإشارة

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

إلى ذلك، ومع ذلك؛ فقد رأيت الداراني قد اختلف موقفه هذا تجاه حديث آخر، هو أيضاً من حديث الحسن عن أبي بكرة؛ سيأتي - إن شاء الله- في (الصحيح) برقم (٣٧٢) مرموزاً له بـ (صحيح لغيره)، فقد أعله بقوله (٦٧/٢):

(الحسن موصوف بالتدليس...!)

ثم نقل عن بعضهم أنه لم يسمع من أبي بكرة وهذا النفي باطل؛ لثبوت تصريحه بسماعه منه في (صحيح البخاري) (٢٧٠٤) لحديث: (إن ابني هذا سيد...)، وكذا صرح بالسماع في (مسند الحميدي) أيضاً (٨١١/٢- تحقيق الداراني) نفسه، ولذلك أثبتته- أعني: التصريح - الداراني في بعض تعليقاته الأخرى على (الموارد) كالحديثين (١٥٣٠، ٢٢٣٢)، وهذا سيأتي - إن شاء الله- في (صحيح الموارد).

وأما الذي قبله؛ ففي (الضعيف)؛ لنكارة في متنه، لا يتنبه لمثلها الداراني وأمثاله.

وإذا علمت هذا؛ فلعل الأقرب أن لا أقول: إنه تجاهل هذه الحقائق، وإنما أقول:

إنه نسيها! لأن الرجل مثل (القمع) لا يحفظ الأحاديث النبوية، ولا القواعد العلمية، وما يتعلق بها من التراجم وغيرها، فهو لا يستحضر منها ما يلزمه منها؛ لحداثة عهده بها، فما يرمه اليوم ينقضه غداً، فهو حطّاب نقّال، ليس عنده خلفية علمية تساعد على التحقيق والتدقيق، والثبات على الصواب، والأمثلة كثيرة جداً- كما ستري-، وهذا المثال يكفي الآن، وتأتي قريباً نماذج أخرى.

وبهذه المناسبة أقول: إنه لا يعلم الفرق بين تدليس الشيوخ، وتدليس التسوية، فيحمل هذا

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

على ذلك، فعل ذلك في غير ما حديث، مثل الآتي في (الضعيف) برقم (٢٠٩٠)، فانظر تعليقي عليه.

أما الشيخ شعيب- أو المعلق على (الإحسان)!-؛ فكان موقفاً في هذا الحديث؛ فإنه أعله بالنعنة، ولكنه قال (٥/٦): (حديث صحيح بطرقه وشواهده)!!

وبمناسبة ذكر أبي الزبير المعروف بالتدليس- كما سبقت الإشارة إليه آنفاً-، فإن من تحافت الداراني وجهله: أنه- مع تضعيفه لحديث حبيب بن أبي ثابت؛ لتدليسه، واضطرابه في تدليس الحسن البصري؛ مع أنه من رجال الشيخين-: أراه سادراً في تصحيح أحاديث أبي الزبير المعننة عن جابر، بدعوى أن مسلماً احتج بها! وهذا خلاف ما عليه العلماء من التفريق بين ما رواه الليث بن سعد، فهي صحيحة عنه، وبين ما رواه غيره عنه، كما هو معروف عنه في التراجم.

أليس كان الأولى- بناءً على دعواه المزعومة- أن يحتج بعننة حبيب هذا وأمثاله من الموصوفين بالتدليس؟! فعلى ماذا يدل هذا التهافت والتناقض؟!

﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: ٤٠]

نعم؛ لقد عاد الرجل إلى الاحتجاج-أيضاً- ببعض رجال الشيخين المدلسين وعنعتهم، مثل أبي إسحاق السبيعي- كما سترى في ترجمته الآتية بعد ترجمتين- إن شاء الله تعالى-، وقد خالف في ذلك أيضاً العلماء الذين احتجوا بحديثه دون تدليسه! ثم يدريني لعن لم يستقر على ذلك؛ فإن من المستحيل ملاحقة أوهام من لا ينطلق فيما يكتب عن علم

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وثوابت، فلنتظر.

٣- ومن المدلسين عند ابن حبان: عبد الجليل بن عطية، وقد روى له حديثاً واحداً بالنعنة، لكني وجدت تصريحه في بعض المصادر، فأوردته في (الصحيح) كما سيأتي برقم (٢٣٧٠).

وأما هاويه (الداراني)، والمتعصب لـ(ثقاته)؛ فقد كان موقفه من هذا التدليس عجيباً، فقد رفضه رفضاً باتاً بدعوى أنه لم يسبقه أحد! وهذا محض الجهل؛ لما هو مقرر عند أهل العلم والعقل: أن من علم حجة على من لم يعلم، وليت شعري أليس كان الأولى بهذا الرجل أن يقبل هذا من ابن حبان، وأن يرفض توثيقه للمجاهيل؛ لأنه خالف بذلك الحفاظ تأصيلاً وتفريعاً؛ بل وخالف نفسه بنفسه في شرطه الأول والثاني كما سبق تحقيقه؟! بلى؛ إنه الواجب، وصدق الله ﴿فِيَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج:٤٦]

وأعجب من ذلك: أنه ذكر الرفض المتقدم في صاحب الترجمة التالية، ثم تناقض موقفه من حديثية، فتوقف في أولهما، وقوى الآخر! هناك حكي التدليس فتوقف؛ وهنا حكاة أيضاً لكنه جوده!!

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٤- ومنهم: عبيدة بن الأسود، روى له حديثين بالنعنة، أحدهما يأتي في (الضعيف) برقم (٢٧٧) لنعنته، والآخر في (الصحيح) (٩٦٣)؛ لأني وجدت تحديثه في مصدر من مصادر التخريج: كما بينته هناك.

وأما الأخ الداراني؛ فتناقض، في الأول توقف كما سبق، والظاهر أنه للتدليس الذي حكاه؛ خلافاً للشيخ شعيب- أو المعلق على (الإحسان)؛ فإنه تجاهل التدليس، وحسّن الإسناد، وعليه حسّن الحديث في (موارده).

وعكس هذا في الحديث الآخر؛ فإنه ضعفه، لا للتدليس- وقد حكاه هنا!-، وإنما لأسباب أخرى، وفاتته بعض الشواهد التي تقويه.

وشد الداراني، فقال:

(إسناده جيد)! وهنا حكى عبارة ابن حبان في رميّه إياه بالتدليس، ثم رفضه كما تقدم.

٥- ومنهم: عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي، وقد أكثر من الرواية له، فبلغت أحاديثه عنده نحو خمسين ومائة (١٥٠)، غالبها عنه عن بعض التابعين، عن الصحابة، وسائرهما عنهم مباشرة، أكثرها معنونة، فهو في ذلك شبيه الحسن البصري المتقدم برقم (٢)، وقد وجدنا لبعضها من الشواهد ما يقويه، فأوردته في (الصحيح) مميزاً لهذا النوع عما كان صحيحاً لذاته بقولي: (صحيح لغيره)، وسأذكر له مثلاً له عما قريب إن شاء الله تعالى.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ومن المهم هنا الإشارة إلى غرائب من أحاديثه المعنونة، والتي لم أجد لها ما يشهد لها، فأوردتها في (الضعيف)، منها ذوات الأرقام التالية: (١٧٨١، ٢٢٢٧، ٢٢٥٥، ٢٤١٠، ٢٤٥٨، ٢٥٨٢).

ومن الغرائب: أن المعلقين الأربعة تجاهلوا عننته وتدليسه فيها، فأجمعوا على تقويتها تحسیناً وتصحيحاً! اللهم إلا في بعضها لسبب غير التدليس، كما ستري ذلك في التعليق عليها في مواضعها المشار إليها- إن شاء الله تعالى-.

فهل كان ذلك عن جهل منهم، أو نسيان، أو تعلق بما يدل على الحدائث مما سبقت الإشارة إليه؟! كل ذلك ممكن إلا الأول، فالذي رماه بالتدليس هو ابن حبان، وكتابه بين أيديهم، فضلاً عم ترجمه وذكره في المدلسين، كما هو معلوم عند المشتغلين بهذا العلم الشريف، ولهذا فإني أستبعد أن يكون الأخ الداراني رفض قول ابن حبان هذا كما رفضه في عبد الجليل بن عطية المتقدم قريباً برقم (٣)، لا سيما وقد رأيتَه قد أعل الحديث الآتي في (الصحيح) برقم (١٩٥٣)، وهو من رواية أبي إسحاق عن البراء بقوله (٦/٢٣٤):

(رجاله ثقات؛ إلا أنه منقطع...).



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ثم نقل عن شعبة أنه قال:

(لم يسمع هذا الحديث أبو إسحاق عن البراء).

قلت: وهذا هو التدليس عند من يفهم.

وبهذه المناسبة أقول:

إن من أغرب ما رأيت لهذا الرجل من التخييط والتخليط والتضليل - وهذا أقل ما يمكن أن يقال فيه-: ما فعله في حديث البراء الآتي في (الصحيح) برقم (١٣٧٣)، وهو من رواية شعبة، عن أبي إسحاق السبيعي، عن البراء ذلك أنه قال في التعليق عليه (٣٤٠/٤):

(إسناده صحيح، شعبة قديم السماع من أبي إسحاق السبيعي).

قلت: السماع صحيح معروف لا شك فيه، وليته التزمه في كل أحاديث أبي إسحاق التي صححها؛ بل إنه له في ذلك تخليطاً آخر، وهو زعمه في غير ما مواضع: أن إسرائيل بن

يونس بن أبي إسحاق قديم السماع من جده أبي إسحاق (٤٤٦/١، ٥١/٨)، وهذا من سوء فهمه؛ لوصف بعض الحفاظ إياه بأنه أحفظ لحديث جده من غيره، فهذا شيء آخر يتعلق به هو، والاختلاط يتعلق بجده، فهو حافظ لحديثه؛ ولو حدث به في الاختلاط، وقد ذكر أحمد أنه سمع منه بأخرة.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

والمقصود هنا أن قوله: (إسناده صحيح) غير صحيح، وذلك لأنه أوقف نظره عند ظاهر رواية شعبة هذه، وهي معروفة الصحة عند العلماء؛ لأنه شعبة بالإضافة أنه سمع من أبي إسحاق قبل الاختلاط؛ فإن من دقته وتحفظه في الرواية عنه لا يروي إلا ما صرح بالسماع، فلو لم يكن بين يدي الرجل إلا هذه الرواية لعذرناه؛ بل وكنا معه على الجادة، ولكن الرجل لم يتق الله - تعالى -، ولم يؤدِّ الأمانة العلمية، ذلك لأنه بعد أن خرَّج الحديث من رواية جماعة من المصنِّفين - منخم أبو يعلى - قال:

(وهناك استوفينا تخرجه)!

فلما رجعت إلى حيث أشار إليه من (مسند أبي يعلى) (٤/٢٦٥-٢٦٦)؛ وجدت الحجة التي تدمغه، ذلك لأن أبا يعلى-رحمه الله- أداءً منه للأمانة العلمية قد ساق الحديث من طريقين عن شعبة برقمين (١٧١٩، ١٧٢٠)، الطريق الأولى هي ما أشير إليها آنفاً أنها في (الصحيح)، وهي التي عناها بجملة الاستيفاء المزعومة؛ فإنه لم يستوف ما هناك فضلاً عن أن يزيد عليها كما أوهم بها، بل إنه نقص منها جملة سماع أبي إسحاق! والخطب في هذا سهل، فقد علمت أنه لا فائدة منها هناك، اللهم إلا التضييل عن العلة الحقيقية التي كتمها الرجل، ألا وهي الانقطاع بين أبي إسحاق والبراء، ولقد وددت- يشهد الله؛ من باب (التمس لأخيك عذراً) - أن أقول- كما قلت في غيره-: لعله غفل عن هذا؛ فإن الغفلة

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

لا ينجو منها باحث، أو كاتب، وهي بالنسبة لرواية شعبة في (الصحيح) واردة، ولكنه مع الأسف لم يدع لذلك مجالاً في كل من تخريجه، أما هنا في (الموارد)؛ فلأنه أحال إلى الطريق الأولى ذات الرقم (١٧١٩) الظاهر الصحة، ولم يقرن معه الرقم الآخر (١٧٢٠) المشير إلى الطريق الأخرى الكاشفة عن العلة! وبخاصة أنها جاءت في رأس الوجه الآخر من الصحيفة الذي قد لا يتنبه له البعض إلاً بمنبه، كذكر الرقم الآخر!

لا بأس! لِنَقُلْ: إنَّه غفل عنه! ولكن بماذا يمكن الإجابة عن فعلته في تعليقه على (أبي يعلى)؛ فإنه بعد أن صحح إسناد الطريق الأولى؛ أعرض عن العلة الصريحة في الطريق الأخرى، وفيها ما نصه:

(قال شعبة: قلت: أسمعته من البراء؟ قال: لا)؟!

لقد طاح احتمال غفلته عنه بتعليقه عليه بقوله (٢٦٦/٣):

(رجالہ ثقات، وانظر الحديث السابق)!!

لقد كان من واجبه- والحالة هذه- أن يتدارك خطأ تصحيح إسناد الحديث السابق؛ بأن يرجع إليه، ويعله بالانقطاع الصريح فيه، كما فعل بمحدث (الصحيح) الذي أشرت إليه آنفاً (ص ٩١)، لكنه لم يفعل، وتجاهل النص كأن لم يكن، فصنيع من هذا؟!!

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ولقد شاركه في هذا التجاهل: الشيخ شعيب- مع الأسف-؛ فإنه قال في تعليقه على (الإحسان) (١٧٣/١٢):

(إسناده صحيح على شرط الشيخين، لكن جاء عند أبي يعلى بإثر الحديث: قال شعبة: قلت: أسمعته من البراء؟ قال: لا!!)

فجمَعَ بين النقيضين! فكان ينبغي عقب التصحيح المذكور بمثل قوله: (لولا أنه منقطع...); دفعاً لظاهرة التناقض! ولكني أخشى أن لا يكون التعبير المذكور من شعيب نفسه، وإنما هو من قبيل ما يقال: (له الإسم ولغيره الرسم)!

نعم، الحدث صحيح لغيره كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وهي مخرجة في (الصحيحة) برقم (٣٤٩٦).

٦- ومنهم: المغيرة بن مقسم الضبي، فقد أخرج له نحو عشرين حديثاً معنعناً عنده كلها؛ سوى حديث واحد صرح فيه بالسماع، وثانٍ قد توبع فيه، وثالث رواه عن أبيه- وهو مجهول-.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

والمقصود هنا: بيان أن له في كتابنا (الموارد) سبعة أحاديث كلها معنعة، أحدها مما استدرسته أنا على الهيثمي، وقد استطعت والحمد لله أن أنقذ من الضعف بالشواهد خمسة منها، فأوردتها في (الصحيح)، هذه أرقامها (١٠٣٥، ١٢٧١، ١٣٣٦، ١٤٢١، ٢٠٦٠).

وأما الآخرا؛ فهما في (الضعيف) رقم أحدهما فيه (١٥٢٣)، وحسنه بعضهم، وأما الآخر- وهو المستدرک؛- فسيأتي في (٥- المواقيت/١٢٢-باب) - بإذن الله تعالى-.

وإن مما يحسن التنبيه عليه هنا: أن الأخ الداراني جرى في تخريجه لهذه الأحاديث- باستثناء المستدرک طبعاً المشار إليه آنفاً- على تجاهل تدليس المغيرة، سوى الحديث (١٥٢٣)، فقد ضعفه هنا في (المورد)، وأحال في تخريجه على (مسند أبي يعلى) (٣٨٧/٨-٣٨٨)، وهناك أعله بقوله:

(ومغيرة كثير التدليس عن إبراهيم).

وخالف شعيب، فحسنه هنا، وفي (الإحسان) (٣٣٥/١٣)؛ زاعماً أن المغيرة قد تابعه شبك الضبي! ومع أن هذا زُمي بالتدليس أيضاً؛ فقد تجاهل الشيخ شعيب الاضطراب في إسناده، وجهالة (هني بن نيرة) فوقه، كما كنت بينت ذلك مفصلاً في (الضعيفة) (١٢٣٢)، وهذا قُلٌّ مِنْ جُلٍّ من تخبيطاتهم وتخليطاتهم التي لا يلتزمون فيها قواعد هذا العلم الشريف.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وهناك مدلسون آخرون كنت فرزت أسماءهم في آخر كتابي (تيسير الانتفاع) - يسر الله نشره- بلغ عددهم نحو الثلاثين، وإنما ذكرت من تقدم ذكره منهم؛ لأنه أخرج لهم في (صحيحه) أحاديث كثيرة بالنعنة، ووقع بعضها في كتابنا (الموارد)، الأمر الذي أحوجني إلى نقدها، وتمييز ما صح منها بالمتابعات والشواهد، وما لم يصح بسبب النعنة والتفرد.

وإن فيما أشرنا إليه من أحاديث هؤلاء المدلسين- ولو مما صح منه-: ما يكفي لبينا أن ابن حبان-رحمه الله- قد أحل أيضاً بالشرط الخامس الذي وضعه لرواة حديث (صحيحه) بقوله المتقدم: (المعتري خبره عن التدليس)!

كما أحل بشروطه الأخرى على ما سبق بيانه بما لا تراه في كتاب آخر- إن شاء الله تعالى-.

وبذلك يزداد القراء علماً بتساهله الذي رماه به أجلة الحفاظ والعارفين به، واستنكف عن الاعتراف به بعض من يدعي العلم، ويتهم الحفاظ بالجهل، ويتبينون أن تساهله لم يقف عند توثيق المجهولين في (ثقافته)، كما هو معلوم عند جمهور طلاب العلم؛ بل إنه تعداه إلى إخلاله بتحقيق شروطه الخمسة التي اشترطها لرواة (صحيحه)، خلافاً لمن صرح من المتأخرين أنه وفي بها، كالشيخ أحمد شاکر-رحمه الله- ومن قلده-؛ كالشيخ شعيب، والأخ

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

الداراني؛ غفلوا عن هذه الحقيقة، وترتب من وراء ذلك- من الأوهام والتصحيح للأحاديث الضعيفة، والروايات المنكرة- ما يتعذر الإحاطة بها، وقد يسر الله أثناء طبعي لـ (صحيح الموارد)، و(ضعيف الموارد) التنبيه على الكثير منها كما سيرى القراء الكرام- إن شاء الله تعالى-، وقد ذكرت آنفاً نماذج منها، أداءً للأمانة، ونصحاً للأمة، وتذكيراً لأمثالي من طلاب العلم.

**فهذا الحق ليس به خفاءً فدعني عن بُنيّاتِ الطريقِ**

ذلك؛ وما دمنا لا نزال في تقويم (صحيح ابن حبان)؛ فإن هناك أنواعاً أخرى وقعت فيه منافية للصحة، وفيها بعض الموضوعات، وذلك كان من تمام هذا الفصل الكلام عنها- ولو موجزاً-، فأقول:

يمكن حصرها فيما يأتي:

**الأول: الأحاديث الشاذة.**

**الثاني: الأحاديث المنكرة.**

**الثالث: الأحاديث الضعيفة والواهية.**

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

١- أما النوع الأول؛ فأحاديثه كثيرة، ومن المعلوم أن الشا: هو رواه الثقة مخالفاً من هو أوثق منه، أو أكثر عدداً، وهذا يعني أن إسناده يكون ظاهر الصحة، ولذلك فلا يظهر الشذوذ والمخالفة إلا بتتبع الطرق، وإمعان النظر في متونها، وهذا ما لا يتيسر أحياناً لبعض الحفاظ النقاد المتقدمين، فضلاً عن بعض الكتاب المعاصرين المتعلقين بهذا العلم، الذين لا يعلمون منه إلا ظاهراً من القول، ولا ينظرون فيه إلى أبعد من أرنية أنوفهم، كما سترى جلياً في عشرات الأحاديث الآتية في (الصحيح)، و(الضعيف).

ثم إن الشذوذ غالباً ما يقع في المتن، وتارة يقع في السند، وقد يجتمعان، والشذوذ في المتن يكون عادة في بعض أجزائه أو ألفاظه، وهذا يعني أن أصل الحديث صحيح، لكن أحد رواه الثقات شد وخالف، فوقع حديثه الخطأ، كما في الحديث الآتي في (الضعيف) برقم (٩٤٨) بلفظ:

(صيام ثلاثة أيام من كل شهر: صيام الدهر وقيامه).

فقوله: (وقيامه) شاذة، والمحفوظ في هذا الحديث وغيره بلفظ: (وإفطاره).

وتأتي له أمثلة أخرى فيه الأرقام التالية (٩٥١، ١٣٠٥، ١٣٦٤، [١٨٥/٢-٥٩٩٠]، [٢٦٩-٧٠٤٩] و[٢٧٠-٦٩٥٩]).

وهذا النوع كثير جداً في الكتاب الآخر (صحيح الموارد)، ولذلك لم أوثرها بـ (الضعف) من أجل كلمة أخطأ فيها الراوي، لكنني نبهت على ذلك تحت كل حديث منها، وأول ما يبادرك الحديث (٢٨)، وفيه:



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(لا يقبل الله من عبد توبة أشرك بعد إسلامه).

والصحيح: (عملاً) مكان: (توبة).

وقد غفل عنه- وعن أكثر هذا النوع من الأحاديث الشاذة-: المعلقون الأربعة على (الموارد)، حتى لكأنهم لم يقرؤا شيئاً عنه في كتب المصطلح، حتى ولا في تعريف الحديث الصحيح الذي جاء فيه:

وقد يكون الشذوذ بزيادة في المتن، مثاله حديث (٦٠٨): (صلاة الليل مثنى مثنى... زاد في آخره (وسجدتين قبل الصبح)!

وصححه المعلقون الأربعة!

ومثله الحديث (٥٨٠)، وصححه الشيخ شعيب!

وغيرهما كثير مما سيأتي التنبيه عليها في مواضعها- إن شاء الله تعالى-.

٢- وأما النوع الثاني، وهي الأحاديث المنكرة؛ فهي أكثر، ويقال في المنكر ما تقدم في الشاذ؛ إلا أن المخالف يكون ضعيفاً؛ أي: أنه مع ضعفه يكون قد خالف غيره، وقد تكون النكارة في المتن، ولو لم يخالف، والأول أكثر، وهو موزع في (الصحيح)، و(الضعيف)؛ لأن أصله يكون صحيحاً لذاته، بخلاف الآخر فهو خاص بالضعيف، وهذا يعني أن الحديث قد يكون من أصله منكرًا، بخلاف الأول، ولهذا

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

أمثله كثيرة سيأتي التنبيه عليها في محالها- إن شاء الله تعالى-، ولكني أستعجل ببعض الأمثلة:

**الأول:** حديث أبي هريرة الآتي في الكتابين برقم (٢٢):

**(أفضل الأعمال عند الله- تعالى-: إيمان لا شك فيه، وغزو لا غلول فيه، وحج مبرور)،**  
قال أبو هريرة: حجة مبرورة تكفر خطايا سنة.

**قلت:** فجملة (وغزو لا غلول فيه)، وقول أبي هريرة؛ موقوف؛ منكر لا يصح، حتى ولا لغيره، وأصل الحديث في (الصحيحين) دون هاتين الزيادتين.

وإن من غرائب الشيخ شعيب، وأخطائه الفاحشة: أنه صحح الحديث لغيره في تعليقه عليه هنا في (الموارد)؛ لشواهد خرَّجها في تعليقه على (احسان) ولم يسق ألفاظها، وليس فيها أي شاهد! وزاد ضعفاً على إِبَّالَةٍ: فَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ! ثم تراجع عنه هنا! وأما الأخ الداراني؛ فلم يكن أسعد منه في تعليقه على الحديث، فوافقه على الاستشهاد بما لا شهادة فيه! وزا عليه الاستشهاد بحديث (الصحيحين)! وأن إسناد حديث الباب حسن! ظلمات بعضها فوق بعض!!!

وسترى الرد مفصلاً فيما يأتي من التعليق على الحديث- بإذن الله تعالى-، ومن أراد الوقوف عليها؛ فليتبعتها في فهرس الأبواب والمواضيع.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

الثاني: الآتي في (الصحيح) (٢٩٩- عن ابن عمر في سؤال النبي جبريل- عليه السلام- عن شر البقاع؟ فقال لا أدري حتى أسأل ميكائيل!)  
فدكر ميكائيل- عليه السلام- هنا منكر؛ لضعف إسناده وتعريه من شاهد يقويه، بخلاف أصله، ولقد غفل عن هذه الحقيقة أولئك المعلقون الأربعة، فحسنوا الحديث بهذه الزيادة المنكرة؛ مستشهدين بالشواهد الخالية منها!!

الثالث: حديث عائشة الآتي في (الصحيح) أيضاً (٣٩٢) في النهي عن التخلف عن الصف الأول: (حتى يخلفهم الله في النار).  
فهذه الزيادة كالتي في الحديث قبله منكرة أيضاً، ومع ذلك صححها المشار إليهم آنفاً، مستشهدين بحديث لمسلم ليس فيه الزيادة!!

الرابع: حديث أبي هريرة الآتي في (الضعيف) (٤١٠) في الترهيب عن المرور بين يدي المصلي: (لكان أن يقف مائة عام) فدكر (المائة) فيه منكر، مخالف لحديث (الصحيحين)! ومع ذلك حسنه الداراني، واستشهد له بـ (الصحيحين)!! وسبقه إلى بعض ذلك غيره!  
الخامس- وهو من أغرب الأمثلة-: حديث سهل بن سعد الآتي في آخر (الضعيف) (٢٤٠٤) بلفظ: ما رأيت رسول الله ﷺ شاهراً يديه يدعو على منبر ولا غيره... فإنه- مع ضعف إسناده- مخالف للأحاديث الصحيحة في (الصحيحين) وغيرهما، وبعضها في (صحيح ابن حبان) كالحديثين الآتين في (صحيح الموارد) (٦٠١، ٦٠٤)! مع هذا كله صححه ابن حبان! وتبعه ظلُّه الداراني، فحسن إسناده، ثم استشهد له بشاهدين ليس

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فيهما النفي المذكور! وتابعه في بعضه الشيخ شعيب، فقال:

(صحيح بشواهده)! ثم أشار إلى الشاهدين اللذين ذكرهما الداراني!

وبالجملة؛ فالأمثلة كثيرة جداً، وما ذكرته كافٍ لإثبات تساهل ابن حبان في تخريجه الأحاديث الشاذة والمنكرة، وقد مضت أمثلة أخرى (ص ٨٣)، فمن رغب في جمعها، أو الوقف عليها يبسر؛ فليراجع (الفهرس) كما سبق.

**الثالث:** الأحاديث الضعيفة، والواهية (١)

---

(١) هذا ما تمّ نقله من خطِّ شيخنا الإمام- رحمه الله-؛ فإنَّه لم يُكمل المقدمة- تغمده الله برحمته، وأعظم له الأجر والمثوبة-.



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### من فوائد المقدمة:

#### (موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان)

مؤلفه الحافظ الهيثمي-رحمه الله تعالى-قد استصفى فيه الأحاديث الزائدة على أحاديث (الصحيحين) من كتاب (صحيح ابن حبان) -رحمه الله-.

٢-قد تفنن المؤلف-رحمه الله - في ترتيبه بترتيبه ترتيباً غريباً بقصد حسن، وهو حضُّ طلاب العلم على حفظه كما يحفظون القرآن الكريم؛ لتسهيل الرجوع إليه عند الحاجة! ترتيباً فريداً لم يُسبق إليه، سماه: (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقلها)

٣-ولهذا الترتيب الغريب- غير المطروق- تتابع العلماء على التصريح بعسر الانتفاع به، كالحافظ الذهبي، والحافظ العسقلاني، والإمام السيوطي، والشيخ أحمد شاكر-رحمهم الله جميعاً-.

٤-جاء بعد ابن حبان الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بلبان الفارسي فرتبه على الأبواب الفقهية. ثم جاء بعده الحافظ الهيثمي في تيسير الانتفاع بكتابه (موارد الظمان) فرتبه- أيضاً على الأبواب الفقهية؛ ولكنه لم يلتزم فيما ما التزمه بن بلبان من المحافظة على كتب وأبواب أصله، وإنما ترجم لأحاديث بما اداه إليه اجتهاده من الكتب والأبواب.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٥- المعروف عند أهل العلم أن للفرع حكم الأصل إيماناً وكفراً، وصحة وضعفاً ما لم يعرض للفرع عارض يخرج عن أصله، ويلحقه بنقيضه، كما يشير إلى ذلك قول النبي ﷺ : (ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه، كما تنتج البهيمة، هل تجدون فيها جدعاء؟! حتى تكونا أنتم تجدعوها)، متفقٌ عليه، واللفظ للبخاري.

٦- لقد صنفه بعض الحفاظ في المرتبة الثالثة من بين الكتب التي تلتزم مؤلفوها الصحة، فقالوا:

١- (الصحيحان).

٢- (صحيح ابن خزيمة).

٣- (صحيح ابن حبان)، انظر مقدمة الشيخ أحمد شاکر عليه (١٤/١١/١).

وهذا ما رجحه الإمام الألباني - رحمه الله -

٧- وقال الحفاظ ابن كثير - فيه وفي (صحيح ابن خزيمة) :-

(هما خير من (المستدرک) بكثير، وأنظف أسانيدَ ومتوناً): (اختصار علوم الحديث)

(١٠٩/١) (الباعث الحثيث).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٨- الحديث المنكر بما تفرد به الضعيف، سواءً خالف أو لم يخالف- كما هو مذهب أحمد وغيره-.

٩- [قاعدة ابن حبان في تساهله في قبول الرواية]

١٠- أعرف الحفاظ بالرجال بعد الحفاظ الذهبي؛ ألا وهو الحفاظ أحمد بن حجر العسقلاني-رحمه الله-؛ فإنه قال في مقدمة كتابه (لسان الميزان) (١٤/١):

قال ابن حبان: (من كان منكراً لحديث على قلته؛ لا يجوز تعديله إلا بعد السبر، ولو كان ممن يروي المناكير، ووافق الثقات في الأخبار؛ لكان عدلاً مقبولاً الرواية، إذ الناس في أحوالهم على الصلاح والعدالة؛ حتى يتبين منم ما يوجب القدح، هذا حكم المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء، فهم متروكون على الأحوال كلها).

قال الحفاظ عقبه:

(قلت: وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان؛ من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه؛ كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه: مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهو مسلك ابن حبان في (كتاب الثقات) الذي ألفه؛ فإنه يذكر خلقاً ممن نص عليهم أبو حاتم- وغيره- على أنهم مجهولون، وكان عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره، وقد أفصح ابن حبان بقاعدته، فقال:

(العدل من لم يعرف فيه الجرح؛ إذا التجريح ضد التعديل، فمن لم يجرح؛ فهو عدل حتى يتبين جرحه؛ إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم)

هكذا نقله الحافظ شمس الدين ابن عبد الهادي في (الصارم المنكي)، وقيد تصرف في عبارة ابن حبان؛ لكنه أتى بمقصده، وسياق بعض كلامه في (أيوب)- آخر مذكور في حرف الألف-.

١١- قال الخطيب: أقل ما يرتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم؛ إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما).

١٢- من شروط رواية الثقة: أن لا تكثر المناكير في رواياته، ولذلك فرقوا بين من قيل فيه: (يروي المناكير)، وبين من قيل فيه: (منكر الحديث)، فهذا ضعيف بخلاف الأول. وهذا التفريق أمر معروف في علم المصطلح.



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

١٣- إخلال ابن حبان في ثقاته بشرط الصدق:

أما من أخلَّ بشرطه فيهم؛ فهم على قسمين:

الأول: المجهولين الذين صرح بأنه لا يعرفهم.

ومن الأمثلة:

المثال الأول: (حميد بن علي بن هارون القيسي)، ذكر له بعض المناكير، ثم قال: فلا يجوز الاحتجاج به بعد روايته مثل هذه الأشياء عن هؤلاء الثقات، وهذا شيخ ليس يعرفه كبير أحد).

ومثله كثير وكثير جداً ممن يقول فيهم عبارته التقليديه: (لا أعرفه)، ويزيد تارة: (ولا أعرف أباه).

المثال الآخر: (عبد الله بن أبي يعلى الأنصاري)، قال:

(مجهول، لا أعلم له شيئاً غير هذا الحرف المنكر الذي يشهد إجماع المسلمين قاطبة ببطلانه).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

الأول: قال (٤٧٢/٥):

(نافع)، شيخ، جهدت جهدي، فلم أقف على (نافع) هذا؛ من هو؟!

والآخر: (فزع شهيد القادسية)، قال: (٣٢٦/٧):

(لست أعرفه، ولا أعرف أباه، وإنما ذكرته للمعرفة، لا للاعتماد على ما يرويه)!

قال الإمام الألباني- رحمه الله -: هذا منه نص هام جداً جداً، وشهادة منه- لا أقوى منها- على أن كتابه (الثقات) ليس خاصاً بهم، وإنما هو لمعرفتهم، ومعرفة غيرهم من الجاهولين، والضعفاء ونحوهم-؛ فهو يبطل إبطالاً لا مرد له كُليته المتقدمة:

أن كل من ذكره في كتابه (الثقات) صدوق، يجوز الاحتجاج بخبره! ومثله في الدلالة على إبطاله قوله المتقدم في ترجمة (حميد بن علي القيسي).

غير أن هذا النص زاد عليه أنه أعلمنا أنه يذكر هؤلاء للمعرفة، لا على أنهم من الثقات الذين يحتج بخبرهم عنده.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

القسم الآخر ممن أخل بشرطه: من صرح هو بضعفه، أو بما يعنيه، أو يؤدي إليه:

١- (مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام)، قال في آخر ترجمته :

(وقد أدخلته في (الضعفاء) وهو ممن أستخير الله فيه).

٢- (مالك بن سليمان بن مرة النهشلي الهروي)، قال فيه:

(يخطيء كثيراً، على أنه من جملة الضعفاء أدخل - إن شاء الله-، وهو ممن أستخير الله فيه).

وهم ممن أستخير الله فيه).

وقد فعل، فأدخلهما في (الضعفاء).

وأما ما في معناه؛ فهو على أنواع:

الأول: من قال فيه: يخطيء كثيراً، وهم نحو عشرة، غير (مالك بن سليمان) المتقدم، وبعضهم في (الصحيحين)، فضلاً عن (صحيحه) هو، وسأورد منهم اثنين، هما بالضعفاء أولى:

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

أحدهما: (ربيعة بن سيف المعافري)، قال فيه: (كان يخطيء كثيراً)

ومع ذلك أخرج له في (صحيحه) حديث: (لو بلغت معهم الكدى؛ ما رأيت الجنة حتى يراها جدك؛ أو أهلك!).

قال الإمام الألباني -رحمه الله -:

وهو منكر كما حققته في (ضعيف أبي داود) (٥٦٠)

والآخر: (يزيد بن درهم العجمي)، قال فيه:

(يخطيء كثيراً).

وقد ضعفه المغيرة وغيره؛ كما في (تيسير الانتفاع) وغيره.

ومثل هذا النوع من الرواة؛ قد أورد منهم عدداً وفيراً في كتابه الآخر (الضعفاء) أذكر اثنين

منهم على سبيل المثال:

أحدهما: (أصبغ بن زيد الوراق الواسطي): (يخطيء كثيراً، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

والآخر: (بشر بن ميمون أبو صيفي الواسطي)، قال:

(يخطيء كثيراً، حتى خرج عن حد الاحتجاج بع إذا انفرد).

بل إنه قد يقول مثل هذا بيمن وصفه بالخطاء دون الكثرة فيه، مثل:

٣- (إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس المدني)، قال:

(كان يخطيء، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد).

٤- (أيمن بن نابل المكي)، قال:

(كان يخطيء، ويتفرد بما لا يتابع عليه، وكان ابن معين حسن الرأي فيه، والذي عندي:

تَنكُّبُ حديثه عند الاحتجاج- إلا ما وافق الثقات- أولى من الاحتجاج به).

قال الإمام الألباني-رحمه الله -: وهذا النوع الأخير كثيراً جداً في (ثقافته)؛ بحيث إنه من

الصعب حصره، وهو- فضلاً عن الذي قبله، وهو الموصوف بكثرة الخطاء- كلاهما ممن

نص في كتابه على أنهم من المجروحين عنده، فقد ذكر في (مقدمته) (١/٦٢) أن الجرح في

الضعفاء على عشرين نوعاً، ثم فصل القول في كل نوع منها تفصيلاً، والذي يهمنا هنا

قوله- تحت (النوع الثالث عشر) -:

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(منهم من كثر خطؤه وفحش، وكاد أن يقلب صوابه، فاستحق الترك من أجله، وإن كان ثقة في نفسه، صدوقاً في روايته؛ لأن العدل إذا ظهر عليه أكثر أمارات الجرح؛ استحق الترك، كما أن من ظهر عليه أكثر علامات التعديل؛ استحق العدالة)!

وقال تحت عنوان: (أجناس من أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها):

(الجنس الأول: من كان يخطيء الخطاء اليسير.. فهؤلاء ليسوا عندي بالضعفاء على الإطلاق حتى يحتج بشيء من أخبارهم؛ بل الذي عندي أن لا يحتج بأخبارهم إذا انفردوا، فأما ما وافقوا الثقات في الروايات؛ فلا يجب إسقاط أخبارهم، فكل من يجيء من هذا الجنس في هذا الكتاب؛ فإني أقول بعقب ذكره: لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد).

وأكد هذا المعنى في ترجمة (عبد الله بن الحسين بن عطاء بن يسار)، فقال: (١٦/٢):

(كان ممن يخطيء فيما يروي، فلم يكثر خطؤه حتى استحق الترك، ولا سلك سنن الثقات حتى يدخل في جملة الأثبات، فالإنصاف في أمره أن يترك ما لم يوافق الثقات من حديثه، والاعتبار بما وافق الثقات).

قلت: ومن تأمل جلياً في هذه الأمثلة من كلام ابن حبان-رحمه الله تعالى-؛ ظهر له أمران ظاهران جداً:

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

١٤- قاعدة ابن حبان: (العدل من لم يعرف بجرح)!!

قال الإمام الألباني -رحمه الله-: فأورد فيه [كتابه الثقات] جمهوراً كبيراً ممن جرحهم هو نفسه فضلاً عن غيره، مما أغنانا هو من الاستشهاد بأقوالهم فيهم!! على أنه لا ينبغي أن يفوتي التنبيه أنه خالف جمهور المحدثين أيضاً بإخلاله في القاعدة المذكورة بشرط الحفظ والضبط في العدل، كما هو مقرر في كافة كتب المصطلح وغيرها، فقال شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله- في (الفتاوى) (٤٥/١٨):

(الخطأ في الخبر يقع من الراوي إما عمداً، أو سهواً، ولهذا اشترط في الراوي (العدالة)؛ لأن من تعمد الكذب، و(الحفظ، والتقيظ)؛ لأن من السهو...).

١٥- خبر الآحاد:

وقد لخص الحافظ ابن حجر ما في (المصطلح) بأوجز عبارة، فقال في رسالته النافعة الهامة:  
(نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر):

(وخبر الآحاد بنقل (عدل)، (تام الضبط)، متصل السند، غير معلل، ولا شاذ؛ هو الصحيح لذاته، وتتفاوت رتبته بتفاوت هذه الأوصاف، ومن ثمَّ قُدِّم (صحيح البخاري)، ثم (مسلم)، ثم شرطهما، فإنَّ خف الضبط؛ فالحسن لذاته وبكثرة الطرق يصحح).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

قال الإمام الألباني-رحمه الله-: قلت: وهذا التعريف للحسن لذاته: هو الذي عرّفه به ابن دحية، وهو أحسن ما عرّف به، كما قال الحافظ في (نكته) وهو الذي جريت عليه في كل تخريجاتي، والحمد لله.

١٦- من القواعد الحديثة التي ذكرها الإمام الحافظ ابن حبان في (كتابه) والتي خالف فيها جمهور المحدثين قوله: (الجنس الرابع: الثقة الحافظ، إذا حدث من حفظه، وليس بفقيه؛ لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره...).

ثم هو مخالفته لما عليه العلماء في (المصطلح)؛ حيث لم يذكروا هذا الشرط؛ فإنه مخالف لصريح قوله- عليه الصلاة والسلام-:

(نضر الله امرأً سمع منا حديثاً، فبلغه غيره، فربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه..) الحديث، رواه المصنف من حديث زيد بن ثابت، وابن مسعود كما سيأتي في أول (٢ العلم)، وترجم له بما يرد عليه.

كما هو مخالف لعمومات النصوص الآمرة بالتبليغ لقوله ﷺ:

(بلغوا عني ولو آية... ) الحديث متفق عليه.



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وقوله: (وليبلغ الشاهد الغائب) ونحو ذلك.

فليس هناك شرط في (العدل) إلا ما يشترط في الشاهد، وإلا الحفظ والضبط، على ما تقدم.

١- أن مجهول العدالة ظاهراً وباطناً لا يقبل عند الجمهور، وهو المستور- كما قال السخاوي-: (من لم ينقل فيه جرح ولا تعديل، وكذا إذا نُقلا، ولم يترجح أحدهما).

قال الإمام الألباني-رحمه الله -: فأورد عليه الإمام رد ابن الصلاح على الحديث بذكر أسماء بعض الصحابة الذين لم يرو عنهم إلا واحد، فرد عليه النووي رحمه الله تعالى بقوله:

(والصواب نقل الخطيب، ولا يصح الرد عليه بـ (مرادس)، و(ربيعة)؛ فإنهما صحابيَان مشهوران، والصحابة كلهم عدول).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٢- من احتج به الشيخان أو أحدهما من الرواة هو توثيق له منهما.

٣- قال الحافظ ابن حجر في (مقدمة فتح الباري) (٣٨٤):

(ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب (الصحيح) لأي راوٍ كان: مقتضى عدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بـ (الصحيحين)، وهذا معنى لم يحصل لغيره من خرج عنه في (الصحيح)، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خرج له في الأصول...) انتهى.

وسبقه إلى هذا المعنى: ابن دقيق العيد في (الاقتراح) (ص ٣٢٣ - ٣٢٩).

١٧- الإمام الألباني- رحمه الله - يعترف بالفضل بعد الله تعالى للدكتور بشار عواد؛ في تصحيحه لما أخطأ فيه الذهبي، وتبعه ابن حجر في (تضعيف الزبير بن جنادة في حديث الإسراء).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

قال الإمام الألباني-رحمه الله- وأما خطأ الذهبي؛ فهو أنه قال في (المغني):

(فيه جهالة). وأشار إلى ذلك بقوله في (الكاشف):

(وُثِق)

وتبعه الحافظ في (التقريب)

بقوله: (مستور).

قال الدكتور بشار في تعليقه على (تهذيب المزني) (٣٠٠/٩):

فكأنه ما وقف على توثيق ابن معين له).

قلت: هذا هو الظاهر؛ فإنه لم يذكر في (تهذيبه) هو (٣١٣/٣ - ٣١٤) تبعاً لأصله إلا توثيق ابن حبان والحاكم، إشارة منه إلى تساهلها في التوثيق، فقد أصابه والذهبي ما كان أصابني قديماً في تضعيفي لحديث الإسراء متبعاً إياهما على خطأهما قبل أن أقف على توثيق ابن معين المذكور إياه، فالحمد لله على هداه! الفضل في ذلك يعو إلى الدكتور بشار- بعد الله - سبحانه وتعالى-.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

١٨- سبب وصف ابن حبان بالتساهل في التوثيق يعود إلى سببين رئيسين:

أحدهما: إغفاله ما اشترطه العلماء في الثقة علاوة على عدالته، إلا وهو الضبط والحفظ في الحديث الصحيح، والحسن.

وقد تجلّى هذا الإغفال في المئات من رواة (ثقاته) الذين لا يعرفون إلا برواية الواحد والإثنين، وبعضهم ممن صرح هو نفسه فيه بأنه لا يعرفه، وقدمت بعض الأمثلة.

والآخر: إخلاله بالشرط الذي وَضَعَهُ هو نفسه في أول كتابه، وذلك قوله في مقدمته:

(لا أذكر فيه إلا الثقات الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم). ثم أكد ذلك بقوله:

أن كل من يذكره فيه؛ فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره.

١٩- سبب الأخطاء في (الثقات) لابن حبان.

فإن قيل: لقد تبين خطأ ابن حبان-رحمه الله- وتساهله في كتابه (الثقات) تأصيلاً وتفريعاً، وصواب حكم الحفاظ عليه بأنه متساهل، وعجب الحفاظ منه، وتعصب الدافع عنه بغير علم، فما هو السبب الذي أوقعه في التساهل؟

١- عللوا العلماء تساهل الحاكم في (المستدرک) بشيء مما ذكرت، فقال الحفاظ ابن

حجر:

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(وإنما للحاكم التساهل؛ لأنه سوّد الكتاب لينقحه، فأعجلته المنية).

٢- وقال السخاوي في (فتح المغيث) (٣٦/١):

(يقال: إن السبب في ذلك أنه صنفه في آخر عمره، وقد حصلت له غفلة وتغير، أو أنه لم يتيسر له تحريره وتنقيحه...).

٣- وقال الإمام الألباني-رحمه الله - ولَدَيَّ بالنسبة لابن حبان سببان آخران:

أحدهما: أنه أحاطت به بعض الفتن بسبب كلمة قالها في النبوة وغيرها، فهُجِر بسببها، وأُخرج من بلده<sup>(١)</sup>، وهذا مما لا يرتاب عاقل أنه يشغل البال، ولا يفسح للعالم أن يتقن الأعمال، وبخاصة ما كان منها علمية فكرية.

والآخر: أنه قد نص في مقدمة (الثقات) أن هذا (مختصر عن كتاب التاريخ الكبير) مثل كتابه الآخر: (الضعفاء والمجروحين)؛ فقد لاحظت أنه قد بقي في (ثقاته) عشرات المترجمين، هم بـ (التاريخ) أولى من (الثقات)، مثل أولئك الذين صرح بأنه لا يعرفهم، وما بعدها، وغيرها كثير وكثير.

١- (عيسى بن زاذان الأيلي، من عباد البصريين، ما له حديث مسند؛ إنما له الرقائق

والخطابات في العبادة).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٢- (عيسى بن جابان، من عباد أهل الكوفة؛ ممن حفظ لسانه، ليس يروي الأخبار، ولا يسمع الآثار؛ إنما يُحكى عنه الرقائق في التعبد).

ومثله كثير؛ مثل أويس القرني؛ فقد وصفه بالزهد والعبادة، ولم يذكر له رواية؛ بل صرح الذهبي أنه روى شيئاً!).

قال الإمام الألباني-رحمه الله -: فهذه المجموعة من الأسباب هي السبب في بقاء تلك الأنواع من الأوهام والأخطاء في (الثقات)، وخلاصة ذلك أنه تركه مسودة، لم يُتَح له تنقيتها وتحذيرها؛ والله- سبحانه وتعالى- أعلم.

٢٠- العلامة، عبد الرحمن المعلمي -رحمه الله- أفضل من بين منهج ابن حبان في التوثيق:

قال الإمام الألباني- رحمه الله:-

وإن من أولئك العلماء الذين لهم قدم راسخة في هذا المجال: العلامة المحقق عبد الرحمن المعلمي-رحمه الله-، وقد قسم توثيق ابن حبان إلى خمس درجات، فقال في كتابه القيم (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل)؛ بعد أن حقق في غير موضع من القول في التساهل (١/٤٣٧ - ٤٣٨ - مكتبة المعارف):

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(والتحقيق أن توثيقه على درجات:

الأولى: أن يصرح به؛ كأن يقول: كان متقناً، أو مستقيماً الحديث، أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوه الذين جالسهم وهيرهم.

الثالثة: أن يكون معروفاً بكثرة الحديث؛ بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الرجل معرفة جيدة.

الخامسة: ما دون ذلك.

فالأولى: لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة؛ بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم.

والثانية: قريب منها.

والثالثة: مقبولة.

والرابعة: صالحة.

والخامسة: لا يؤمن فيها الخلل، والله أعلم).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وقد كنت أثبتت عليه ببعض ما يستحقه من الثناء على علمه وفضله في التعليق عليه، فقلت في التعليق عليه:

(قلت: هذا تفصيل دقيق يدل على معرفة المؤلف- رحمه الله تعالى-، وتمكنه من علم الجرح والتعديل، وهو مما لم أره لغيره، فجزاه الله خيراً...).

٢١- ابن حبان في شروط (صحيحه) قد قيد نفسه بهم في الشرط الأول، والثاني؛ ولا ينافي ذلك قوله عن الحافظ: (قد نازع في نسبته إلى التساهل...); لأنه إنما يعني أنه غير متساهل في نفسه... بخلاف الحاكم الذي أخل بالوفاء بشرطه برواياته فيما قالوا، ولي في ذلك نظر ليس هذا وقت بيانه، ولذلك جعل السيوطي شرط ابن حبان دون شرط الحاكم في شرطه أن يكونوا (خرَجَ لمثلهم الشيخان)!

فالحاكم متشدد في الشرط، متساهل في التطبيق، بخلاف ابن حبان، فإنه متساهل في الشرط، ملتزم في التطبيق عندهم.

٢٢- قال الإمام الألباني-رحمه الله-: وباختصار أقول: لا منافاة بين قولي الحافظ، فإن ابن حبان غير متساهل في نفسه، متساهل عند ناقديه!

٢٣- وقال الإمام الألباني-رحمه الله-: وإن فيما أشرنا إليه من أحاديث هؤلاء المدلسين- ولو مما صح منه-: ما يكفي لبينا أن ابن حبان-رحمه الله- قد أخل أيضاً بالشرط الخامس



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

الذي وضعه لرواة حديث (صحيحه) بقوله المتقدم: (المعتري خبره عن التدليس)! كما أخل بشروطه الأخرى على ما سبق بيانه بما لا تراه في كتاب آخر- إن شاء الله تعالى-.

وبذلك يزداد القراء علماً بتساهله الذي رماه به أجلة الحفاظ والعارفين به، واستنكف عن الاعتراف به بعض من يدعي العلم، ويتهم الحفاظ بالجهل، ويتبينون أن تساهله لم يقف عند توثيق المجهولين في (ثقافته)، كما هو معلوم عند جمهور طلاب العلم؛ بل إنه تعداه إلى إخلاله بتحقيق شروطه الخمسة التي اشترطها لرواة (صحيحه)، خلافاً لمن صرح من المتأخرين أنه وفي بها، كالشيخ أحمد شاكر-رحمه الله- ومن قلده-؛ كالشيخ شعيب.

٢٤- هناك أنواعاً أخرى وقعت فيه منافية للصحة، وفيها بعض الموضوعات؛ يمكن حصرها فيما يأتي: الأول: الأحاديث الشاذة.

الثاني: الأحاديث المنكرة. الثالث: الأحاديث الضعيفة والواهية.

أما النوع الأول؛ فأحاديثه كثيرة، ومن المعلوم أن الشاذ: هو رواه الثقة مخالفاً من هو أوثق منه، أو أكثر عدداً، وهذا يعني أن إسناده يكون ظاهر الصحة، ولذلك فلا يظهر الشذوذ والمخالفة إلا بتتبع الطرق، وإمعان النظر في متونها، وهذا ما لا يتيسر أحياناً لبعض الحفاظ النقاد المتقدمين، فضلاً عن بعض الكتاب المعاصرين المتعلقين بهذا العلم، ثم إن الشذوذ غالباً ما يقع في المتن، وتارة يقع في السند، وقد يجتمعان، والشذوذ في المتن يكون عادة في بعض أجزاءه أو ألفاظه، وهذا يعني أن أصل الحديث صحيح، لكن أحد رواه الثقات شذ وخالف، فوقع حديثه الخطأ، كما في الحديث الآتي في (الضعيف) بلفظ:

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(صيام ثلاثة أيام من كل شهر: صيام الدهر وقيامه).

فقوله: (وقيامه) شاذة، والمحفوظ في هذا الحديث وغيره بلفظ: (وإفطاره).

قال الإمام الألباني-رحمه الله-: وهذا النوع كثير جداً في الكتاب الآخر (صحيح الموارد)، ولذلك لم أوثرها بـ (الضعف) من أجل كلمة أخطأ فيها الراوي، لكنني نبهت على ذلك تحت كل حديث منها...:

(لا يقبل الله من عبد توبة أشرك بعد إسلامه).

والصحيح: (عملاً) مكان: (توبة).

وقد يكون الشذوذ بزيادة في المتن، مثاله حديث: (صلاة الليل مثنى مثنى... زاد في آخره (وسجدتين قبل الصبح)!

وأما النوع الثاني، وهي الأحاديث المنكرة؛ فهي أكثر، ويقال في المنكر ما تقدم في الشاذ؛ إلا أن المخالف يكون ضعيفاً؛ أي: أنه مع ضعفه يكون قد خالف غيره، وقد تكون النكارة في المتن، ولو لم يخالف، والأول أكثر؛ لأن أصله يكون صحيحاً لذاته، بخلاف الآخر فهو خاص بالضعيف، وهذا يعني أن الحديث قد يكون من أصله منكرًا، بخلاف الأول، ومن الأمثلة:

الأول: حديث أبي هريرة

(أفضل الأعمال عند الله- تعالى-: إيمان لا شك فيه، وغزو لا غلول فيه، وحج مبرور)،

قال أبو هريرة: حجة مبرورة تكفر خطايا سنة.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فجملة (وغزو لا غلول فيه)، وقول أبي هريرة؛ موقوف؛ منكر لا يصح، حتى ولا لغيره، وأصل الحديث في (الصحيحين) دون هاتين الزيادتين.

**الثاني:** عن ابن عمر في سؤال النبي جبريل - عليه السلام - عن شر البقاع؟ فقال لا أدري حتى أسأل ميكائيل!

فذكر ميكائيل - عليه السلام - هنا منكر؛ لضعف إسناده وتعريه من شاهد يقويه، بخلاف أصله.

**الثالث:** حديث عائشة في النهي عن التخلف عن الصف الأول: (حتى يخلفهم الله في النار).

فهذه الزيادة كالتي في الحديث قبله منكرة أيضاً.

**الرابع:** حديث أبي هريرة، في الترهيب عن المرور بين يدي المصلي: (لكان أن يقف مائة عام) فذكر (المائة) فيه منكر، مخالف لحديث (الصحيحين).

**الخامس -** حديث سهل بن سعد بلفظ: ما رأيت رسول الله ﷺ شاهراً يديه يدعو على منبر ولا غيره...، فإنه - مع ضعف إسناده - مخالف للأحاديث الصحيحة في (الصحيحين) وغيرهما، وبعضها في (صحيح ابن حبان).

**الثالث:** الأحاديث الضعيفة، والواهية.



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### [٣٦] صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾

[آل عمران: ١٠٢] ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١] ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا {٧٠} يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهُ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا {٧١} ﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١]

أما بعد... فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وبعد، فإن كتاب (الجامع الصغير من حديث البشير النذير) للحافظ السيوطي، من أجمع كتب الحديث مادة وأغزرها فائدة، وأقربها تناولاً، وأسهلها ترتيباً، فلا غرابة أن سارت به الركبان، وتداولته أيدي العلماء والطلاب في كل زمان ومكان، على اختلاف درجاتهم، وتباين مشاربهم، وتباعد اختصاصاتهم، فلا يكاد يستغني عنه المحدث، فضلاً عن الفقيه والخطيب، بله الأديب، ولذلك تعددت طبعاته، وكثر شراحه. ولكنه مع ذلك فقد ظهر لكل ذي معرفة بالحديث، واطلاع واسع عليه مع دراسة واعية له، مقرونة بالتدقيق والتحقيق، أن فيه نقصاً من ثلاثة وجوه:

- ١- قد فاته قسم كبير من الأحاديث، حتى ما كان منها في الكتب الستة، ولذلك فإن الباحث لا يجد فيه بغيته من الحديث في كثير من الأحيان.
- ٢- أن أحاديثه لم ترتب ترتيباً دقيقاً، وإن كان نص في (المقدمة). (أنه رتبه على حروف المعجم، مراعيّاً أول الحديث فما بعده) فإنه لم يلتزم ذلك، فتأمل الأحاديث الآتية على سبيل المثال:

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٣- (آخر من يدخل الجنة رجل....) (١)

٤- (آخر قرية من قرى الإسلام....) (٢)

٥- آخر من يحشر راعيان من مزينة.. (٣)

٦- آخر ما أدرك الناس من كلام... (٤)

فكأنه أراد بقوله: (أول الحديث فما بعده) الحرف الأول من كل حديث والثاني فقط، دون ما بعده، فإنه لم يلتزمه أيضاً، فقد ذكر أحاديث (إنَّ) المشددة قبل أحاديث (إنَّ) المخففة، ثم ذكر (أنتم) قبل (انبسطوا) ويتجلى مثل هذا الإخلال بالترتيب في مواطن عديدة، منها

---

(١) انظر طبعتنا هذه ((صحيح الجامع) رقم ٤

(٢) انظر في طبعتنا (ضعيف الجامع) رقم ٤

(٣) انظر في (صحيح الجامع الصغير) رقم ٣

(٤) انظر في (صحيح الجامع الصغير) رقم ٢

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(باب كان، وهي الشمائل الشريفة)، فإنه ابتداءً بحديث (٦٤٧٠- كان أبيض مليحاً...) (١)  
وهكذا تسلسل الترتيب بدقة إلى الحديث (٦٤٩٩- كان وجهه مثل الشمس...) (٢)  
ثم بدأ بالإخلال به فقال بعده مباشرة (٦٥٠٠- كان أبغض الخلق إليه الكذب...) (٣)  
(٦٥٠١- كان أحب الألوان...) (٤) ويستمر الترتيب هكذا إلى فصل (كان إذا...) (٥)  
ولهذا التشويش في الترتيب، فإن الباحث يضيع عليه وقت غير قليل في التفتيش عن الحديث فيه.

٣- أنه وقع فيه ألوف من الأحاديث الضعيفة والمنكرة، وفيها مئات من الموضوعات والباطلة.  
ولذلك كله، كان لا بد لأهل العلم من أن يتداركوا هذه الأمور الثلاثة، ليتم الانتفاع  
ب(الجامع)، ويسلم القارئ من الأخذ بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وإشاعتها بين

---

(١) انظر في (صحيح الجامع الصغير) رقم ٤٦٢٢.

(٢) انظر في (صحيح الجامع الصغير) رقم ٤٨٣٧.

(٣) انظر في (صحيح الجامع الصغير) رقم ٤٦١٨.

(٤) انظر في (صحيح الجامع الصغير) رقم ٤٦٢٣.

(٥) وقد تكلف المناوي- غفر الله لنا وله- في توجيه هذا الإخلال بما لا يخفى على العاقل. فلا داعي لنقل كلامه،  
والرد عليه. انتهى قلت: أراد المناوي بالمعجم، الحروف المعجمة، وهو خلاف عمل المؤلف السيوطي- رحمه الله- (ت).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

الناس، وذلك إنما يكون:

- ١- باستدراك قسم كبير من الأحاديث التي فاتته.
- ٢- ترتيبها بعد مزجها مع أحاديث (الجامع) ترتيباً دقيقاً على حروف المعجم.
- ٣- تمييز الصحيح من أحاديثه، عن ضعيفه وموضوعه.

أما الأمر الأول، فقد قام به السيوطي نفسه رحمه الله، فوضع ذيلاً عليه سماه: (الزيادة على الجامع الصغير) ولكنه لم يتح له أن يضمها إليه، ويضع كل حديث في مكانه المناسب منه. وأما الأمر الثاني: فقد قام به الشيخ يوسف النبهاني، فإنه ضم (الزيادة) إلى (الجامع)، ومزج أحدهما بالآخر، ورتبهما ترتيباً لا بأس به، وسماه: (الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير)، وبذلك زال ما كان يشكوه الباحثون من العناء، وضياح الوقت في التفتيش عن الحديث، وتوفر لهم مادة جديدة من الحديث، تكاد تبلغ نصف مادة الأصل: (الجامع). الأمر الثالث- وهو أهم الأمور كلها- فلم يقم به أحد- فيما علمت، اللهم إلا العلامة المناوي في كتابه (في القدير، شرح الجامع الصغير)، فإنه أطل النفس في نقد أحاديث (الجامع)، وبيان مرتبتها في الصحة والضعف، ولكنه لم يستوعب بالنقد جميع أحاديثه، زد على ذلك أنه خاص بـ(الجامع)<sup>(١)</sup>

---

(١) والزيادة التي لم يتعرض لها قاربت نصف الكتاب، وهناك بعض الكتب تعرضت لحال أحاديث الجامع الصغير ولكن كلاهما كان لأحاديث قليلة العدد، ومن غير التزام في تمييز الصحيح من الضعيف، وبذلك يبقى هذا الكتاب فريداً في بابه جزى الله أستاذنا الألباني كل خير.



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ومن المخطوطان التي وقفت عليها في مكتبة الحرم المكي في آخر سنة (١٣٨٢)

كتاب (إتحاف الناقد البصير بخصوص الجامع الصغير)، تأليف علي بن أحمد باصيرين قال في المقدمة:

(هذا ما اشدت إليه حاجة المحدثين... من جمع صحيح أحاديث (الجامع الصغير) بعد تجريدها عن الحسن، وعمّا لا يحتاج به مطلقاً، أو إلّا في فضائل الأعمال، ولا ينسب إلّا مقيداً إلى البشير النذير).

قلت: وقد راجعت الصفحات منه، فرأيت أنه أورد أحاديث في حسنها نظر فضلاً عن صحتها، كحديث (أحبوا الله لما يغذوكم من نعمه...<sup>(١)</sup>)، و(أحبوا الفقراء وجالسوهم...<sup>(٢)</sup>)، و(رحم الله المتخللين من أمتي...<sup>(٣)</sup>)

(١) (ضعيف الجامع الصغير) رقم ١٧٦.

(٢) (ضعيف الجامع الصغير) رقم ١٧٥.

(٣) (ضعيف الجامع الصغير) رقم ٣١٠٠.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ومن العجب أنه أورد فيه بعض الأحاديث المرسلة عن الحسن البصري وغيره، مثل: (صلوا من الليل ولو أربعاً...) (١)، و(على النساء ما على الرجال...) (٢).

ثم رأيت في آخر حرف الميم ما نصه:

(خاتمة في الحسن من حرف الميم). ثم ساق فيها أحاديث منها:

(ما طلع النجم صباحاً قط...) (٣)

(من الحمق أن أذكر عند الرجل فلا يصلي عليّ) (عب) عن قتادة مرسلًا!

(من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ) (٤)

(من لم يرض بقضائي...) (٥)

(لا يقبل إيمان بلا عمل، ولا عمل بلا إيمان) (٦)

---

(١) (ضعيف الجامع الصغير) رقم ٣٤٨٧.

(٢) (ضعيف الجامع الصغير) رقم ٣٧٣٧.

(٣) (ضعيف الجامع الصغير) رقم ٥٠٩٨.

(٤) (ضعيف الجامع الصغير) رقم ٥٧٤٨.

(٥) (ضعيف الجامع الصغير) رقم ٥٨٥٤.

(٦) (ضعيف الجامع الصغير) رقم ٦٣٧٦.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فتبين لي من هذه الأمثلة أن مؤلفه حاطب ليل، لا دراية عنده في هذا العلم الشريف؛ فلا ينبغي الركون إليه، أو الاعتماد عليه، ولعله اغتر برموز (الجامع)، فما كان بجانبه حرف (ص) صححه، وما كان بجانبه حرف (ح) حسنه)، وما كان بجانبه حرف (ض) ضعفه، ولم يعلم- كغيره من عامة المتأخرين- أن هذه الرموز لا يوثق بها، لو جوه يأتي بيانها قريباً إن شاء الله تعالى.

وأما (الزيادة على الجامع الصغير)، فلم يتعرض لنقد أحاديثها أحد فيما علمت. وإن كان السيوطي قد نص في مقدمتها أن رموزها رموز (الجامع). ومن الغريب أن المكتبة الظاهرية نسخة جيدة منها نص ناسخها في آخرها عن نسخة مقابلة بنسخة المؤلف، ومع ذلك فإنه لا رموز فيها!

ولذلك فقد كان خطر في البال، منذ أمد بعيد، أن أتولى أنا القيام بهذا الأمر الأخير، غير أنني لم أبادر إلى ذلك، بل تركت العقل مدة من الزمن يفكر فيه، وفي النهج الذي ينبغي أن أسلكه، إلى أن انشرح القلب، وقوي العزم، على إخراجه من ميدان الفكر، إلى عالم الوجود، بعد أن يسر الله تبارك وتعالى الأسباب، ومكنني من الوقوف على طرق الأحاديث الواردة في (الفتح الكبير)، وذلك بالرجوع إلى مصادرها الأساسية غالباً، أو التي تنقل عنها، وهذا في بعض الأحيان، ولذلك فلم يفتني معرفة حال إسناد أي حديث ورد فيه إلا نادراً و

﴿ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾

[يوسف: ٣٨].

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ولست بحاجة إلى القول: بأن تحقيق هذا المشروع ليحتاج إلى جهد جهيد، وزمن مديد، كما لا يخفى على من تعاطى صناعة التخرّيج، مقروناً بالتصحيح والتضعيف، ولكنّ الله تبارك وتعالى تفضل عليّ، فيسره لي بأمرين:

**الأول:** أنه ألهمني منذ أمد قريب، أن أتخذ (الفتح الكبير) كفهرس لي، فكنت كلما خرجت حديثاً وحققت القول فيه تصحيحاً أو تضعيفاً في كتاب أو تعليق ما، نقلت خلاصة الحكم عليه منه إلى (الفتح) وذكرت معه مصدره، فنبهني هذا النقل لشيء هام، طالما كنت غافلاً عنه، وهو أن كثيراً من أحاديث (الفتح) قد صحح أو ضعف بطريقي هذه الإحالة على تخرّيجاتي وتحقيقاتي. فتساءلت: فلماذا لا أرجع جميع ما خرجت من كتب لغيري، أو ألفت لنفسي، أو علقت؟ ففعلت، فوجدت أن نحو ثلث الكتاب إن لم أقل نصفه قد تمّ تحقيقه، بدون أي جهد كبير، أو وقت كثير.

فكان هذا الأمر مما يسر الله لي به تحقيق هذا المشروع.

والأمر الآخر: أنني كنت جمعت منذ أكثر من عشر سنوات ألوف الأحاديث في أكثر من أربعين مجلداً معزوة إلى مصادرها الكثيرة، نقلتها بخطي من مئات المخطوطات المحفوظة في عدة مكتبات معروفة، مثل المكتبة الظاهرية بدمشق، ومكتبة الأوقاف الإسلامية بحلب، والمكتبة المحمدية في المسجد النبوي، ومكتبة عارق حكمة في المدينة المنورة، وغيرها من المكتبات التي حوت من نفائس الكتب الحديثية، والفوائد والأجزاء والسير والتاريخ، مما لم

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

يطبع شيء منها حتى الآن، فكنت كلما أعياني البحث عن إسناد حديث مما في (الجامع الصغير) أو (زيادته)، ورجعت إلى هذه المجلدات - وهي مرتبة على الحروف - وجدت الحديث فيها مع إسناده مع نفس المصدر الذي عزاه السيوطي إليه، أو غيره فسهل عليّ بذلك تحقيق الكلام عليه، ومعرفة صحته من ضعفه، ونادراً ما كنت لا أجده، ففي هذه الحالة أضطر إلى الاعتماد على غيري فيه.

فلما اتضح لي تيسر الأمر، وبدت جلياً تباشيره، وجدتني مندفعاً بحماسة بالغة، ونشاط قل نظيره إلى الاستمرار في تخريج الكتاب (الجامع الصغير وزيادته) على هذه الطريقة. ولكن لما كان التخريج بها يتطلب زمناً طويلاً حتى يتم تحقيق الكتاب كما لا يخفى، اتفقت مع الأخ الفاضل: زهير الشاويش صاحب المكتب الإسلامي، على البدء بنشره تبعاً في أجزاء صغيرة، كل جزء في نحو خمس كراريس، فكلما تمها عندي جزء للطبع، وبقيت فيه أحاديث لم تحقق بواسطة الطريقة المذكورة، سارعت إلى تحقيقها بتخريجها في (سلسلة الأحاديث الضعيفة) أو (سلسلة الأحاديث الصحيحة)، وهكذا حتى يتم إخراج هذا المشروع إلى الناس بإذن الله تبارك وتعالى.

وقد رأيت أن يكون تحقيقي للكتاب بأوجز طريق، وذلك بأني كتبت تحت كل حديث مرتبته من الصحة والضعف، وجعلتها خمسة مراتب:

صحيح، حسن، ضعيف، ضعيف جداً، موضوع.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وذيلت المرتبة بذكر المصدر الذي حققت فيه الكلام على حديث، ونقلت منه المرتبة. والكلام المشار إليه، قد يكون مبسوطاً، وقد يكون مختصراً، حسب المصدر الذي حقق الحديث فيه، مثل (السلسلتين) و(إرواء الغليل)، و(غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، للشيخ الفاضل يوسف القرضاوي) ونحوها.

وقد يكون تعليقاً، أو نحوه، مما لا يتسع المجال لإطالة التخريج فيه، مثل (تخريج مشكاة المصابيح)<sup>(١)</sup> و(تخريج العقيدة الطحاوية)<sup>(٢)</sup> و(تخريج الكلم الطيب)<sup>(٣)</sup> وغيرها.

---

(١) طبعت مع (المشكاة) في ثلاثة أجزاء، مع فهرس هجائي في المكتب الإسلامي. ١هـ.

ستأتي المقدمة إن شاء الله تعالى برقم (٥٤) في الجزء الرابع من هذه السلسلة المباركة (ت).

(٢) التي طبعت باسم (شرح العقيدة الطحاوية) في المكتب الإسلامي، وقد عملت لأحاديثها فهرساً على الحروف الهجائية. ١هـ.

قلت: تقدمت مقدمة العقيدة الطحاوية (برقم ٣٤). والحمد لله على منه وفضله. (ت)

(٣) طبع باسم (الكلم الطيب) ثم اقترحت على استاذنا افراد الصحيح منه، وطبعته باسم (صحيح الكلم الطيب) والتخريج الذي ذكره استاذنا هنا يشمل القسمين. ١هـ.

قلت: تقدمت مقدمة (صحيح الكلم الطيب) طبع - مكتبة المعارف لصاحبها سعد الراشد الرياض، ولقد ذكر فيها الإمام الألباني - بعض الأمور التي حدثت لهذا الكتاب من سرقة وتغيير. وهي في الجزء (١/٤١٩).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

والمهم أن أي مصدر عزوت الحديث إليه من تألفي، فلا يكون الحديث فيه قد صحح أو ضعف إلا بعد دراسة إسناده، وتحقيق القول فيه بفضل الله ورحمته.

وقد يكون المصدر الذي أحيل عليه تحت الحديث الواحد، أكثر من مصدر واحد، وما ذلك إلا لتنويع المصادر وتسهيلاً لمن قد يجب البسط في المعرفة، فقد يسر له أحدها دون غيره، أو لأن الحديث جاء بعدة ألفاظ، فخرج بعضها في مكان، وبعضها في مكان آخر، وفي أحدهما أو كليهما من الفائدة ما قد لا يوجد فائدة في المكان الآخر، ففي العزو إلى أكثر من مصدر قوة للتخريج كما هو ظاهر.

ولاحظت أن السيوطي رحمه الله تعالى قد قصر في تخريج بعض الأحاديث، وخصوصاً في (زيادة الجامع) فقد يعزوه لغير (الصحيحين)، وهو فيهما، أو في أحدهما. وتارة يعزوه إلى من لم يلتزم الصحة من المصنفين، وقد أخرجه بعض من التزمها، مثل ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم. أو يعزوه إلى من هو أنزل طبقة، وأقل شهرة، وقد رواه من هو أعلى وأشهر، مثل الإمام أحمد رحمه الله تعالى.

ولذلك فقد رأيت أن أستدرك عليه ما أمكنني من ذلك، بنفس طريقة السيوطي، أعني الرمز فيمن رمز له، والتصريح فيمن صرح له.

أجعل ذلك عقب بيان درجة الحديث من الصحة أو الحسن، مثاله الحديث الآتي:

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٦٨٨-٣٠٨ - (إذا صليتم الجمعة فصلوا بعدها أربعاً). (صحيح) (د، هـ) عن أبي هريرة. صحيح أبي داود (١٠٣٦)، الإرواء ٦١٨: م فأنت ترى أنه عزاه لأبي داود وابن ماجه، دون مسلم فاستدركته عليه، والأمثلة على ذلك كثيرة، وليس غرضي الآن استقصاؤها، وإنما غرضي توضيح هذا الاصطلاح الذي جريت عليه في الكتاب.

وكان صاحب (الفتح الكبير) قد ميز أحاديث (زيادة الجامع الصغير) عن أحاديث الأصل: (الجامع) بأن كتب أمامها حرف (ز)، فرأى الأخ زهير - بارك الله فيه . أن يطبع مكانه رقم الحديث المتسلسل عن يسار فاستحسن ذلك لأن به تتحقق فائدة أخرى غير تمييز أحاديث (الزيادة) عن أحاديث الأصل. ألا وهي تحديد عدد أحاديثها أيضاً... تحديداً دقيقاً، وبذلك نتحقق من صواب أو خطأ قول من ادعى أن عددها (٤٤٤٠) حديثاً، كما ذكره صاحب (الفتح) في مقدمته الآتية، وبطرح عددها من مجموع أحاديث الكتاب نتحقق أيضاً من صحة قول النبهي الآتي أن عدد أحاديث الأصل نحو عشرة آلاف حديث يزيد قليلاً نحو العشرة، وأن المجموع (٤٥٠, ١٤) حديثاً<sup>(١)</sup>

---

(١) كتب شيخنا هذا قبل أن تكتمل الطبعة الأولى، وقبل أن نتأكد بأن عدد الأحاديث هو (١٤٧٠٠) منها أحاديث الزيادة (٤٣٤٧) وإذا كان هناك من خطأ لاختلاف النسخ أو سهو في الترقيم فلا يتجاوز الأحاديث العشر وانر مقدمتي الصفحة (١٠).



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وإذا انتهى طبه الكتاب بإذن الله تعالى، فسأضع له فهرساً عاماً شاملاً لجميع أحاديثه، مرتباً على الأبواب الفقهية، مع ترتيب هذه الأبواب على حروف المعجم<sup>(١)</sup>، كما صنعت بأحاديث المجلد الأول من (سلسلة الأحاديث الضعيفة).

والله تعالى وحده هو المسؤول أن ييسر لنا ذلك، بمنه وتوفيقه.

وقد يقول قائل: لم هذا الاهتمام البالغ، بتحقيق أحاديث (الجامع الصغير وزيادته) وبيان درجاتها، والسيوطي نفسه قد قام بذلك أحسن القيام، كما قد عرف ذلك الخاص والعام، وذلك برمزه في آخر الحديث بما يستحقه من صحة، أو حسن، أو ضعف، وقد وثق بذلك العلماء من بعده، فتراهم إذا نقلوا منه حديثاً، أتبعوه بقولهم: (رمز له السيوطي بالصحة). أو (... بالحسن). أو (... بالضعف).

---

(١) وهذا الذي عملته في هذه الطبعة، فإني رتبت الأحاديث على هذا الصنع الذي أرادته شيخنا. واعتمدت على ما ذكره عن كل حديث في (إرواء الغليل) و(سلسلة الأحاديث الصحيحة والضعيفة) وباقي كتبه. انتهى.

قلت: هذا العمل قام به أخص تلاميذ الإمام الألباني، وهو عمل شيخنا المحدث العلامة/ علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الأثري الحلبي - رحمه الله الله تعالى - حيث رتبه على الأبواب الفقهية، كما نشر عنه تلميذه المقرَّب له الأخ الشيخ/ علي بن محمد أبو هنية المقدسي - حفظه الله تعالى -.



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

على أنه كان ينبغي له (يعني السيوطي) أن يعقب كل حديث بالإشارة لحاله بلفظ (صحيح)، أو (حسن)، أو (ضعيف) في كل حديث، فلو فعل ذلك كان أنفع وأصنع، ولم يزد الكتاب به إلا وريقات لا يطول بها.

وأما ما يوجد في بعض النسخ من الرمز إلى (الصحيح) و(الحسن) و(الضعيف) بصورة رأس صاد، وحاء، وضاد، فلا ينبغي الوثوق به، لغلبة تحريف النساخ، على أنه وقع له ذلك في بعض دون بعض، كما رأيته بخطه، فكان ذكر كتابه (صحيح) أو (حسن) أو (ضعيف) في كل حديث.

قال الحافظ العلائي: على من ذكر حديثاً اشتمل سنده على من فيه ضعف، أن يوضح حاله خروجاً عن عهده، وبراءة من ضعفه).

قلت: هذا كله كلام المناوي، ومنه تعلم مبلغ خطأ الذين يصححون الأحاديث ويضعفونها اعتماداً منهم على رموز (الجامع)!

ويوضح لك ذلك ويؤكد الأمر الآتي، وهو:

**[الجواب الثاني]:** أن بعض رموز أحاديث الكتاب، قد أصابها السقط من الناسخ، فلم تذكر أصلاً، خلافاً لنسخة المؤلف.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وبعض أحاديثه على العكس من ذلك، وقد وقع الرمز لها خلافاً لنسخته! فمن الرامز؟!  
يحتمل أن يكون مقصوداً من بعضهم، الله أعلم بنيتهم.

ويحتمل أن يكون سهواً من بعض النساخ، وسوا كان هذا أو ذاك، فذلك مما يضعف الثقة  
بها من حيث هي رموز وضعها المصنف السيوطي نفسه.

ويمكن أن نلخص من هذين الأمرين ثلاث علل:

الأولى: طرء التحريف عليها.

الثانية: سقوط بعضها من قلم الناسخ.

الثالث: ثبوت كون بعضها زيادة من غير المؤلف.

ويوضح لك ذلك ويؤكد الأمر الآتي، وهو:

[الجواب الثاني]: أن بعض رموز أحاديث الكتاب، قد أصابها السقط من الناسخ، فلم  
تذكر أصلاً، خلافاً لنسخة المؤلف.

وبعض أحاديثه على العكس من ذلك، وقد وقع الرمز لها خلافاً لنسخته! فمن الرامز؟!  
يحتمل أن يكون مقصوداً من بعضهم، الله أعلم بنيتهم.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ويحتمل أن يكون سهواً من بعض النساخ، وسوا كان هذا أو ذاك، فذلك مما يضعف الثقة بها من حيث هي رموز وضعها المصنف السيوطي نفسه.

ويمكن أن نلخص من هذين الأمرين ثلاث علة:

الأولى: طرء التحريف عليها.

الثانية: سقوط بعضها من قلم الناسخ.

الثالث: ثبوت كون بعضها زيادة من غير المؤلف.

وإن مما شك فيه، أن علة واحدة من هذه العلة، لهي كافية لرفع الثقة برموز الكتاب فكيف بها وهي مجمعة!

ولنضرب لكل واحدة منها بعض الأمثلة، ليكون القارئ الكريم على بصيرة مما نقول وبينه.

أولاً: أمثلة التحريف: الحديث الأول: (آخر من يحشر راعيان...) (١).

رمز له بـ (ص) في أكثر من نسخة من (الجامع) حتى النسخة التي عليها شرح المناوي! ومع ذلك فالمناوي يقول فيه: (رمز المؤلف لحسنه...).

---

(١) (صحيح الجامع الصغير) رقم ٣٠٣.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ثم أخذ يناقشه في ذلك، ويبين أن الصواب أنه صحيح، وهو كما قال.

**الحديث الثاني:** (آية الكرسي ريع القرآن) (١).

رمز له بـ (ض) حتى في نسخة المناوي، ولكن هذا يخبر بخلاف ذلك فيقول في شرحه المذكور:

(وقد حسنه المؤلف، ولعله لاعتضاده).

قلت: والصواب أنه ضعيف، لأننا لم نجد ما يعضده.

**الحديث الثالث:** (اجعلوا أئمتكم خياركم...) (٢).

رمز له بالضعف، حتى في نسخة المناوي، أما هذا فقد قال:

(رمز المصنف لحسنه، وليس كما قال...).

---

(١) صحيح الجامع الصغير رقم ٢٠.

(٢) صحيح الجامع الصغير رقم ١٥٠.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ثانياً: أمثلة السقط.

الحديث الأول: (آخر قرية من قرى الإسلام خراباً المدينة...) (١).

لم يرمز له بشيء، حتى ولا في نسخة المناوي، ولكنه يقو في شرحه:

(رمز المصنف لضعفه)!

الحديث الثاني: (أبغض الخلق إلى الله من آمن ثم كفر) (٢).

لم يرمز له بشيء كذلك، ولكن المناوي يقول:

(رمز المؤلف لحسنه)!

الحديث الثالث: (اتركوا الحبشة ما تركوكم...) (٣).

لم يرمز له بشيء أيضاً، وقال المناوي: (رمز المصنف لصحته...)!)

---

(١) صحيح الجامع الصغير رقم ٣.

(٢) صحيح الجامع الصغير رقم ٤٥.

(٣) صحيح الجامع الصغير رقم ٩٠.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ثالثاً: أمثلة الزيادة:

الحديث الأول: (ابن آدم عندك ما يكفيك...) (١).

رمز له بـ (ص) في نسخة المناوي وغيرها، ولكن المناوي يقول في شرحه عليه: (سكت عليه)!

قلت: وهو موضوع.

الحديث الثاني: (اجعلوا بينكم وبين الحرام سترًا...) (٢).

رمز له بـ (ص) حتى في نسخة المناوي، أما هذا فقد قال:

(لم يرمز المصنف له بشيء وسها من زعم أنه رمز لحسنه)!

الحديث الثالث: (إذا أراد الله بقوم قحطاً، نادى منادٍ...) (٣).

رمز له بـ (ص) حتى في نسخة المناوي، لكن هذا لم يذكر شيئاً من ذلك في شرحه مما يشعرنا أنه لم يكن في نسخته. وهذا- أعني عدم الرمز له بالصحة- هو اللائق لأنه هو

---

(١) صحيح الجامع الصغير رقم ٥٠.

(٢) صحيح الجامع الصغير رقم ١٥٢.

(٣) صحيح الجامع الصغير رقم ٤٤٥.



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

المناسب لما نص عليه المؤلف السيوطي في مقدمة (الجامع الكبير): أن العزو لابن النجار ونحوه مشعر بالضعف عنده، كما يأتي (ص ٣٠)، وهذا الحديث عنده من رواية ابن النجار، فيبعد والحالة هذه أن يرمز له بالصحة.

**فإن قيل:** إن هذا التحقيق ليدل دلالة قاطعة على أن رموز (الجامع) و(زيادته) لا يجوز الثقة بها، والاعتماد عليها كما قلت، ولكن ما هو سبب هذا الاختلاف الكثير والاضطراب الشديد في رموز الكتاب، فإن مثله غير معروف في نسخ غيره من الكتب العلمية؟.

**فأقول:** - والعلم عند الله- إن السبب إنما هو اشتهار الكتاب لغزارة مادته، وسهولة ترتيبه- على ما فيه مما سبق بيانه- الأمر الذي استدعى أن تتكاثر أيدي النساخ على نسخه، مع تبياهم في العلم والثقافة، وإعراضهم عن العناية بمقابلة النسخة المنسوخة بأصل المؤلف إن نقلوا عنه، أو بتساهلهم في النسخ عن أصل غير مقابل بأصله، خلافاً لما هو المقرر في علم مصطلح الحديث الشريف. وهذا الإخلال، مما يكثر وقوعه في النساخ المتأخرين، ولذلك نجد منسوخات الكثيرين منهم غير مقابلة بالأصل ولا مصححة عليه، بخلاف النساخ القدامى، فقد كان له عناية تامة بالمقابلة، لا سيما وفيهم كبار العلماء، أمثال الحافظ ضياء الدين المقدسي، والحافظ ابن عساكر الدمشقي، والحافظ المزني، وغيرهم.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

[الجواب الثالث] <sup>(١)</sup>: أنه لو سلمنا جدلاً أن الرموز لم يطرأ عليها ما ذكرنا من التحريف والسقط والزيادة، فلا ينبغي الوثوق بها أيضاً؛ لأن الرموز نفيه—أي السيوطي—معروف بتساهله في التصحيح والتحسين من جهة، وبأنه ليس من أهل النقد والدقة في من جهة أخرى، وكتاب المناوي الذي شرحه به هذا الكتاب: (الجامع الصغير) من أكبر الأدلة على ما ذكرت؛ فإن الأحاديث التي رمز لها السيوطي بالصحة والحسن، وهي في نقد المناوي وغيره من الأئمة النقاد- ضعيفة مما يفسر إحصاءه. أكثر من تحصر، ولست أرى فائدة كبرى في ضرب الأمثلة على ذلك، فمن شاء الاطلاع على المئات منها فليراجع كتابنا (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)، أو يراجع الأرقام الآتية من (شرح المناوي على الجامع الصغير):

المجلد الأول: (٥٣، ٦٢، ٢٣١، ٤٨٦، ٥٠٧، ٦٦٨، ٦٩٨، ٦٩٦، ٧٢٨، ٨٤٠، ٨٤٧، ٨٧١، ٩١٩، ٩٢٤، ٩٢٦، ٩٣٤، ٩٥٠، ٩٦٠، ١٠٠٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠٣٢، ١٠٦٠، ١٠٧١).

المجلد الثاني: (١٢٢٢، ١٢٣٤، ١٢٦٢، ١٢٦٧، ١٣٦٣، ١٣٩٧، ١٣٩٩، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤١٢، ١٤٥٢).

(١) في الأصل (الأمر الثالث) وجعلتها جواباً لتناسب مع ما سبق.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

المجلد الثالث: (٤١٤١، ٤٢٤٤، ٤٢٨٢، ٤٢٨٣، ٤٢٨٧، ٤٣٠٥، ٤٣٢١، ٤٣٣٦، ٤٣٤٥).

المجلد الرابع: (٤٣٨٥، ٤٤١٢، ٤٤٣٢، ٤٥١١، ٤٥١٥، ٤٦٤٢، ٤٦٧٤، ٤٦٧٨، ٤٦٨٢، ٤٦٨٧، ٤٧٠١، ٤٧٠٢، ٤٧٠٣، ٤٧٠٤، ٤٧٠٥، ٤٧٤٩، ٤٧٦٧، ٤٧٧٧، ٤٧٨٥، ٤٧٩٢، ٤٧٩٦، ٤٨٠١، ٤٨٨١، ٤٩٩٩، ٥٠٠٢، ٥٠٠٣، ٥٠٠٥، ٥٠٠٦، ٥٠٢٤، ٥٠٥٨، ٥٠٦٨، ٥١٣٣، ٥١٣٤، ٥٢٦٠، ٥٢٦١، ٥٢٩٩، ٥٣٠٧، ٥٣٨٩، ٥٤١٧، ٥٤٧٥، ٥٤٨٠، ٥٥٧٧، ٥٨٩٢، ٥٩٩٧، ٦٠٢١، ٦٠٣٩، ٦٠٦٨، ٦٠٩٣).

المجلد الخامس: (٦٢٥٦، ٦٢٧١، ٦٢٦٧، ٦٢٩٣، ٦٢٩٩، ٦٣٠٠، ٦٣١٥، ٦٣١٨، ٦٣٧١، ٦٣٧٣، ٦٣٩٦، ٦٥٤١، ٦٥٦٥، ٦٥٩٦، ٦٦١٣، ٦٦٢٣، ٦٦٣٠، ٦٦٣٧، ٦٣٣٨، ٦٦٥١، ٦٦٧١، ٦٦٨٣، ٦٦٨٦، ٦٦٨٧، ٦٦٩٦، ٦٧٣٥، ٦٧٩١، ٦٨٤٦، ٦٨٦٤، ٦٨٨٠، ٦٨٨١، ٦٩٨١، ٦٩٨٢، ٦٩٨٥، ٦٩٩٧، ٧٠٠٣، ٧٠٤٠، ٧٠٦٩، ٧٠٧٢، ٧١٥٦، ٧٠٨٦، ٧١٩٦، ٧٢٠٨، ٧٢٢٣، ٧٢٧١، ٧٢٧٨، ٧٣٩٦، ٧٣٩٧، ٧٤٨٥، ٧٦٣٦، ٧٧٠٣، ٧٧٦٤، ٧٧٦٩، ٧٧٨١، ٧٥٦، ٧٨١١، ٧٨١٢، ٧٨١٩، ٧٨٢٠، ٧٩٣٠، ٧٩٨٢، ٨٠٤٩، ٨١٤٠، ٨١٦٠).

المجلد السادس: (٨٢٧٣، ٨٣٨٥، ٨٤٠٠، ٨٤٣٩، ٨٤٦٣، ٨٤٩٨، ٨٧٦٨، ٨٩٠٠، ٩٠٠٣، ٩٢٤٩، ٩٣٣٥، ٩٥٥٨، ٩٨٧٥، ٩٨٧٨).

تلك هي أرقام بعض الأحاديث التي قواها السيوطي وانتقدها عليه المناوي، وأما الأحاديث التي سكت عليها وهي ضعيفة، فحدث عن البحر ولا حرج! بل إن بعضها قد ضعفها

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

مخرجها الذي عزاه السيوطي إليه ولم يحك هو كلامه أصلاً مثل الحديث (٤٣٣٨) -  
(ذهاب البصر مغفرة للذنوب...) (١) (عد خط) عن ابن مسعود). قال المناوي:  
(قضية صنيع المصنف أن مخرجه سكت عليه، والأمر بخلافه، بل تعقبه ابن عدي بقوله:  
(هذا منكر المتن والإسناد، وهارون بن عنتر لا يحتج به، وداود بن الزبيران ليس بشيء  
اهـ. ولهذا حكم ابن الجوزي بوضعه، وتبعه على ذلك المؤلف في (مختصر الموضوعات).  
ومثل الحديث (٤٣٦٧) - (رأس العقل بعد الإيمان بالله التودد إلى الناس، وأهل التودد في  
الدنيا له درجة في الجنة..) (٢) (هب عن أنس).

قال المناوي:

(ظاهر صنيع المصنف أن مخرجه البيهقي، خرج ساكتاً عليه، والأمر بخلافه، فإنه تعقبه بما  
نصه:

هذا إسناد ضعيف، والحمل فيه على العسكري أو العمي اهـ).  
وهناك أمثلة أخرى كثيرة، وفيما ذكرنا مقنع لأهل الفهم والإنصاف (٣).

(١) انظر (ضعيف الجامع الصغير) رقم ٣٠٥٧.

(٢) انظر (ضعيف الجامع الصغير) رقم ٣٠٧٢.

(٣) قال المناوي تحت الحديث (٢٣١٤): (وكثيراً ما يقع للمصنف عزو الحديث لمخرجه، ويكون مخرجه قد عقبه بما  
يقدم في سنده، فيحذف المصنف ذلك، ويقتصر عزوه له، وذلك من سوء التصرف).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ولكن لا بد من أن نذكر حقيقة أخرى تؤكد ما سبق بيانه من تساهل السيوطي وقلة تحقيقه، وهي تتجلى في قوله في أول كتابه: (الجامع الصغير): (وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب).

فقد تبين للمحققين النقاد، أنه لم يصنه عما زعم! فقال المناوي في (شرحه):

(ثم إن ما ذكره من صونه عن ذلك غالبيّ أو ادعائيّ، وإلّا فكثيراً ما وقع له أنه لم يصرف إلى النقد الاهتمام، فسقط فيما التزم الصون عنه في هذا المقام، كما ستره موضحاً في مواضعه، لكن العصمة لغير الأنبياء متعذرة، والغفلة على البشر شاملة منتشرة، وقد أعطى الحفظ حقه وأدى من تأدية الفرض مستحقه، ﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ﴾ [الرعد: ١٧]

قلت: والإنصاف يقتضينا أن نقول: إن ما وقع في (الجامع) من الأحاديث الواهية والموضوعة لم يكن من أجل أن السيوطي لم يكن من أهل النقد والتحقيق فقط، بل الظاهر أنه جرى في تأليفه على القاعدة المعروفة عند المحدثين، وهي قولهم (قَمِّشْ، ثم فتش). فقمش وجمع ما شاء له الجمع، ثم لم يتيسر له التفتيش والتحقيق في كل أحاديث الكتاب، وإلّا فالظن به أنه لو فعل ذلك لم تقع فيه تلك الأحاديث الواهية فضلاً عن الموضوعة. ويشهد لهذا أن قسماً كبيراً منها قد حكم هو نفسه عليها بالوضع في غير (الجامع الصغير)، مثل

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

كتابه (ذيل الأحاديث الموضوعة)، وقسماً آخر منها تابع هو ابن الجوزي على حكمه عليها بالوضع في (الآلآء المصنوعة) وغيرها، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، فراجع الأرقام الآتية في كتابنا (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة):

١٢، ١٩، ٢٨، ٥٤، ٨٩، ١٠٩، ١١٢، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٨٥، ١٨٦،  
١٩٠، ١٩٢، ١٩٣، ٢٢٢، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٧٠، ٣١٨، ٣٣٠، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠،  
٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٩٦، ٤١٧، ٤٧١.

وأيضاً فقد أورد فيه أحاديث جماعة من الكذابين وفيهم طائفة من المشهورين بالكذب والوضع، فلو أنه فتش وحقق لم يخف عليه ذلك إن شاء الله تعالى. ومن الأمثلة على ذلك الأحاديث: (٢٢١، ٢٢٤، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٧٨، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٦، ٤٠٨، ٤٧٧، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٩٤) من كتابنا المذكور (١).

---

(١) أثناء اعداد الطبعة الأولى، سألت شيخنا الألباني عن كلام له حول هذا الموضوع (نقل السيوطي أحاديث في الجامع الصغير: انفرد بها وضاع أو كذاب خلافاً لما قال في مقدمته للجامع الصغير من حديث البشير النذير)

فتذكر أن له في هذا كلاماً ولكن لا يدري أين هو.. فذكرت له ما اطلعت عليه- قبل صلتي به- وعل ذكرني لهذا الآن يعين العثور على ما كتب الشيخ في أوائل الستينات من القرن الهجري الماضي، وأوائل الأربعينات من هذا القرن الميلادي. رأيت نسخة من (الجامع الصغير) في مكتبة عامة بدمشق وعليها إهداء من الشيخ ناصر إلى المكتبة نفسها، ولفت نظري

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

هذا ولعله لما ذكرنا من التحقيق في رموز (الجامع وزيادته)، وأنه لا يجوز الثقة بها، والاعتماد عليها أعرض عنها صاحب (الفتح)، فلم يذكر فيه شيئاً منها أصلاً.

\*\*\*

ذكرت فيما تقدم أنني إذا لم أقف على سند الحديث فيما وقفت عليه من المصادر المخطوطة- فضلاً عن المطبوعة- ففي هذه الحالة أضطر إلى الاعتماد على غيري في معرفة الصحيح والضعيف، فأزيد هذا بياناً فأقول:

---

في أولها كلام يقدر بأربع صفحات في الرد على الإمام السيوطي حول دعواه خلو كتابه من أحاديث الوضّاعين والكذابين.. ولما كنت يومها مقتنعاً ببعض الشيء بأن إمامة السابقين تمنع الاعتراض عليهم، وأن من واجب أبناء عصرنا- المقلدين- التسليم للسابقين، كبر ذلك في نفسي وأعدت النظر في القول الصواب، وراجعت الأحاديث التي أشار إليها الألباني- فوجدت الخطأ عند السيوطي- ولكن هيبة الأقدمين ما زالت ماثلة أمام عيني.. وبعد ذلك سألت بعض أفاضل العلماء ومنهم أستاذي الشيخ محمد الفقيه المصري، والشيخ محمد سعيد الحافظ، وهما سلفيان، فقالا:

بأن الحق مع الألباني. وسألت عالماً فترك موضوع السؤال. وجعل يحقق معي عن معرفتي بـ (الوهابية) الذين لا يجبون النبي ﷺ، ولا عمل لهم سوى نقد العلماء، واحتقار الأولياء، وإلى آخر النغمة المعروفة..- وبقيّة القصة ذكرتها في (ذكريات محكية)

وظهر أن الشيخ ناصر وهب الكتاب من غير أن يتنبه إلى نقل ما كتبه على هذه النسخة، فكلفت من يبحث عن هذه النسخة، ولكن من غير جدوى- وأرجو ممن تقع تحت يده هذه النسخة أن يتكرم فيسوّر الصفحات التي بخط الشيخ ناصر في نقد (الجامع الصغير) ويرسلها للمؤلف أو يتكرم فيرسل صورة عنها إليّ. فالذي ما زال عالماً بذهني من كلام الشيخ لم أجدّه في هذه المقدمة، ولا في باقي كتبه. وهو كلام نفيس نافع، إن شاء الله.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فمن اعتمد عليهم في ذلك:

- ١- الحافظ المنذري في (الترغيب والترهيب) (١).
- ٢- الحافظ العراقي في (المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار).
- ٣- الحافظ نور الدين الهيثمي في (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد).
- ٤- الحافظ السيوطي نفسه في كتابه (الجامع الكبير) الذي سماه (جمع الجوامع)، فإنه أكثر فيه من النقل عن مصادر غير قليلة لم يتيسر لي الاطلاع عليها بعد في جملة ألوف المخطوطات التي وقفت عليها، وقد نص في المقدمة على قاعدة له في معرفة ضعف الأحاديث التي عزاها إلى بعض المصادر المشار إليها، فقال: (وكل ما عزی لهؤلاء الأربعة (يعني:

---

(١) ثم يسر لشيخنا العمل في (الترغيب والترهيب) ففصله إلى (صحيح الترغيب والترهيب) وقد طبعنا الجزء الأول منه، وإلى (ضعيف الترغيب والترهيب) يسر الله إتمامه.  
كما أنه أتم تفصيل (سنن ابن ماجه) إلى صحيح وضعيف، بطلب من الدكتور محمد الأحمد الرشيد مدير عام (مكتب التربية العربي لدول الخليج) جزاه الله كل خير، وقد تم طبعها بإشرافي، .. ويتبعهما كذلك سنن (الترمذي، والنسائي، و(أبي داود).

قلت: جميع ما ذكر لهذه المؤلفات الماتعة، لقد تم إعادة طباعتها في مكتبة المعارف بالرياض - لصاحبها سعد الراشد - رحمه الله - بعناية فضيلة الشيخ المحدث العلامة/ أبو عبيدة مشهور حسن آل سلمان- حفظه الله وبارك في عمره. (ت)



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

- ١- العقيلي في (الضعفاء).
- ٢- وابن عدي في (الكامل).
- ٣- والخطيب في (التاريخ) أو في غيره.
- ٤- وابن عساكر في (تاريخه).
- ٥- أو للحكيم الترمذي في (نوادير الأصول).
- ٦- أو للحاكم في (تاريخه).
- ٧- أو لابن النجار في (تاريخه).
- ٨- أو للدليمي في (مسند الفردوس)، فهو ضعيف، فيستغنى بالعمزو إليها، أو إلى بعضها عن بيان ضعفه).

قلت: وعلى هذا، فكل حديث سيرد في الكتاب معزواً إلى شيء من هذه المصادر الثمانية، ولم يتيسر لي الوقوف على أسانيدھا في غيرها من المصادر، أو فيها بواسطة ما، فأكتفي في هذه الحالة على الإحالة على (المقدمة)، وأعني بما نقلته آنفاً من مقدمة

(جمع الجوامع) (١)

وأما المصادر الثلاث التي قبله، فالعمزو إليها بأسمائها الصريحة.

---

(١) وهذا تجده في (ضعيف الجامع الصغير).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وأما ما لم أجده في شيء من المصادر إطلاقاً، فإن كان مرسلًا، فهو ضعيف، لأن المرسل من أقسام الحديث الضعيف، كما تقرر في (علم المصطلح).

وأما إن كان موصولاً، ووجدت من بيّن حاله، اعتمدت عليه في ذلك، فإن لم أجد- وهذا نادر جداً- بيضت للحديث، فلا أذكر له مرتبة، ولا أحيل فيه إلى مصدر، وإنما أضع مكانهما أداة الإستفهام (؟) ولكني اعتبرته في حكم الضعيف، وذلك لأمرين..

**الأول:** أنه الوصف الملازم لمثل هذه الأحاديث، كما تبين لي ذلك بالإستقراء؛ فمن النادر جداً، أن يثبت سند حديث من هذا النوع بعد تيسر الوقوف عليه.

**والآخر:** أنه لا يجوز اعتباره صحيحاً مع فقدان إسناده، لأن الصحة فرع الإسناد كما لا يخفى، وإذ الأمر كذلك، فهو في حكم الضعيف من الوجهة العمليّة. وهذا ظاهر لا يخفى على طالب العلم إن شاء الله تعالى.

وأما الحديث المعز ل (الصحيحين) أو أحدهما، فإنه لما كان الأصل فيه الصحة، فقد استغنيت في الغالب عن تقصد تخريجه، والإحالة إلى مصدره، اللهم إلا في بعض الأحوال النادرة، ولا سيما إذا كان في عزو السوطي إليهما أو أحدهما شيء من الخطأ، فلا بد لي حينئذ من تخريجه للتحقق من الخطأ المشار إليه، ثم الإحالة عليه باعتباره مصدرًا أو من حيث هو مصدر لمن أراد التثبت مما ذكرنا. مثل الحديث الآتي: (أبغوتي الضعفاء...)<sup>(١)</sup>.

(١) هو في (صحيح الجامع الصغير) برقم ٤١.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فإنه عزاه لمسلم، وبعد تخريجه، وتحقيق الكلام عليه تبين أن عزوه إليه وهم من أوهامه رحمه الله تعالى.

\*\*\*

هذا، وقد كانت النية متجهة إلى طبع كتاب (الفتح الكبير) على ما هو عليه من اختلاط الأحاديث الصحيحة والضعيفة فيه، مع تحقيقي لها وتميز صحيحها من ضعيفها على النحو الذي سبق بيانه (ص ١٨ - ١٩).

ثم بدا لي ما هو خير من ذلك إن شاء الله تعالى، وهو أن يطبع على قسمين، كل قسم في كتاب.

**الأول:** خاص بالحديث الثابت المحتج بع عند العلماء، وهو يشمل الصحيح، والحسن منه. **والآخر:** خاص بما لا يحتج به منه، وهو يشمل الضعيف والضعيف جداً، والموضوع.

**وسميت الأول:** (صحيح الجامع الصغير وزيادته).

**وسميت الثاني:** (ضعيف الجامع الصغير وزيادته).

وإنما اخترت ذلك، لأنه يساعد القراء مساعدة كبرى على حفظ تمييز الثابت من الضعيف من الحديث، وذلك لأنه بمجرد أن يتذكر الكتاب الذي قرأ الحديث فيه أمكنه أن يعرف مرتبته في الجملة، إن كان في الأول منهما، فهو ثابت وإن كان في الآخر فهو ضعيف. بخلاف ما لو طبع على ما هو عليه، إذن للز القارئ أن يحفظ مرتبة كل حديث، وهذا

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

من الصعوبة بمكان لا يخفى على أحد. وقد أمرنا ﷺ ، بالنسبة أمراً عاماً، فوجب عليّ اختيار ما فيه التيسير على الناس إذا أرادوا أن يميزوا حديثه ﷺ ، الثابت عنه من غيره. وقدوتي في ذلك الأئمة السابقون الذين ألفوا لنا في (الصحيح): كالبخاري، ومسلم، وابن خزيمة، وابن حبان وغيرهم. والذين ألفوا في (الضعيفة) و(الموضوعة) أمثال: ابن الجوزي، وابن طاهر المقدسي، والشوكاني، والفتني وسواهم، رحمهم الله تعالى، وحشرنا في زمرة، تحت لواء سيد ولد آدم، نبينا محمد ﷺ .

\*\*\*

ولما كان صاحب (الفتح الكبير) قد قدم له بمقدمة ضافية، أودعها ستاً من الفوائد وافية، وختمه بكلمة جيدة بقلم الشيخ محمد حبيب الشنقيطي<sup>(١)</sup> عليه الرحمة، عرّف فيها ب(زيادة الجامع الصغير)، فقد رأيت أن ألحق ذلك كله بما سبق، مع التعليق عليه بما يلزم، إتماماً للفائدة، والله تعالى هو الموفق، لا إله إلا هو، عليه توكلت، وإليه أنيب.

### محمد ناصر الدين الألباني

---

(١) هو محمد حبيب الله عبد الله بن أحمد الشنقيطي، ولد ب (نواكشوط موريتانيا) ١٢٩٥ هـ ١٨٧٨ م، وتوفي بالقاهرة في (٨ صفر ١٣٦٣ هـ ١٩٤٤ م) وله اشتغال بالأدب والحديث على طريقة أهل بلاده التي اشتهر أهلها بالحفظ النادر.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### تنبيه

يقول محمد ناصر الدين: كان هذا التعريف في آخر (الفتح الكبير) فرأيت أن يطبع هنا، لأنه أشد صلة بالمقدمة، وأقرب إلى الانتفاع به. وقد جاء في آخر ما يحسن التنبيه عليه، وذلك في موضعين منه.

**الأول:** قوله في الحافظ السيوطي:

(ولا شك في أنه تحرى فيهما الصحة والحسن غاية جهده... ولا شك أنه لم يذكر فيهما ما كان شديد الضعف).

**فأقول:** هذا الكلام إنما يبعث عليه حسن الظن بالسيوطي رحمه الله تعالى، وعدم العلم بحقيقة كتابيه، لا سيما الأول منهما، وأما فيهما من الأحاديث الواهية والموضوعة، وإلا فقل لي بربك كيف يمكن لعارف بحقيقة ذلك أن ينفي وجود الموضوع فيهما، فضلاً عن (شديد الضعف) والسيوطي نفسه قد حكم على بعضها بالوضع كما سبق بيانه، وكما ستقف عليه مفصلاً في عشرات بل مئات الأمثلة في الكتاب الآخر إن شاء الله تعالى.

**والآخر:** قوله: (مع أن الضعيف يعمل به عند المحدثين، والأصوليين في فضائل الأعمال مقررة في محلها).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فهذا لنا عليه مؤخذتان:

**الأولى:** أن كثيراً من الناس يفهمون من مثل هذا الإطلاق، أن العمل المذكور لا خلاف فيه عند العلماء، وليس كذلك، بل فيه خلاف معروف، كما هو مبسوط في كتب مصطلح الحديث، مثل (قواعد الحديث) لعلامة الشيخ جمال الدين القاسمي رحمه الله تعالى، فقد حكى فيه (ص ١١٣) عن جماعة من الأئمة أنهم لا يرون العمل بالحديث الضعيف مطلقاً، كابن معين والبخاري ومسلم وأبي بكر ابن العربي الفقيه وغيرهم<sup>(١)</sup>، ومنهم ابن حزم، فقال في (الملل والنحل): (وما نقل أهل المشرق والمغرب، أو كافة كافة، أو ثقة ثقة، حتى يبلغ إلى النبي ﷺ، إلا أن الطريق رجلاً مجروحاً بكذب، أو غفلة، أو مجهول الحال، فهذا يقول به بعض المسلمين، ولا يحل عندنا القول به، ولا تصديقه، ولا الأخذ بشيء منه).

قلت: وقال الحافظ ابن رجب في (شرح الترمذي) (ق ١١٢/٢): (وظاهر ما ذكره مسلم في مقدمة كتابه، (سعي الصحيح) يقتضي أنه لا تروى أحاديث الترغيب والترهيب، إلاّ عمن تروى عنه الأحكام).

قلت: وهذا الذي أدين الله به، وأدعو الناس إليه، أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقاً، لا في الفضائل والمستحبات، ولا غيرهما.

---

(١) قد تقدم هذا كله في مقدمة (صحيح الترغيب والترهيب للحافظ المنذري) رقم (٥) في الجزء الأول. (ت)

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ذلك لأن الحديث الضعيف، إنما يفيد الظن المرجوح بلا خلاف أعرفه بين العلماء، وإذا كان كذلك، فكيف يقال بجواز العمل به، والله عز وجل قد ذمه في غير آية من كتابه، فقال تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨]، وقال: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [النجم: ٢٣]، وقال رسول الله ﷺ: (إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث)<sup>(١)</sup> أخرجه البخاري ومسلم.

واعلم أنه ليس لدى المخالفين لهذا الذي اخترته أي دليل من الكتاب والسنة، وقد انتصر لهم بعض العلماء المتأخرين في كتابه الأجوبة الفاضلة) في فصل عقده المسألة (٣٦ - ٥٩)، ومع ذلك فإنه لم يستطع أن يذكر لهم، ولا دليلاً واحداً يصلح للحجة! اللهم إلا بعض العبارات، نقلها عن بعضهم، ولا تنفق في سوق البحث والنزاع، مع ما في بعضها من تعارض، مثل قوله: (ص ٤١) عن ابن الهمام:

(الاستحباب يثبت بالضعيف غير الموضوع)!

ثم نقل (ص ٥٥ - ٥٦) عن المحقق جلال الدين ادواني أنه قال:

(اتفقوا على أن الحديث الضعيف لا يثبت به الأحكام الخمسة الشرعية، ومنا الاستحباب). قلت: وهذا هو الصواب، لما تقدم من النهي عن العمل بالظن الذي يفيد الحديث الضعيف، ويؤيده قول شيخ الإسلام ابن تيمية في (القاعدة الجليلة في التوسل والوسيلة)<sup>(٢)</sup> (ولا يجوز أن يعتم في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة،

(١) انظر (صحيح الجامع) رقم ٢٦٧٩.

(٢) ص ٨٢، طبع المكتب الإسلامي، وعليها تخریجات استاذنا الألباني.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

لكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء، جوزوا أن يروى في فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت، إذا لم يعلم أنه كذب، وذلك أن العمل إذا علم أنه مشروع بدليل شرعي، وروى في فضله حديث لا يعلم أنه كذب، جاز أن يكون الثواب حقاً، ولم يقل أحد من الأئمة أنه يجوز أن يجعل الشيء واجباً أو مستحباً بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع).

ثم قال [شيخ الإسلام ابن تيمية]

(وما كان أحمد بن حنبل، ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث في الشريعة، ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح، ولا حسن، فقد غلط عليه (١) .

وقال العلامة أحمد شاكر في (الباعث الحثيث) (ص ١٠١) (٢):

(وأما ما قاله أحمد، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن المبارك: (إذا روينا في الحلال والحرام شددنا، وإذا روينا في الفضائل ونحو تساهلنا)، فإنما يريدون به، فيما أرجح، والله أعلم- أن التساهل إنما هو الأخذ بالحديث الحسن الذي لم يصل إلى درجة الصحة، فإن الاصطلاح في التفرقة بين الصحيح والحسن، لم يكن في عصرهم مستقراً واضحاً، بل كان أكثر المتقدمين لا يصف الحديث بالصحة أو بالضعف فقط).

(١) ص ٨٢، طبع المكتب الإسلامي، وعليها تحريجات استاذنا الألباني.

(٢) في شرحه لمختصر الباعث الحثيث، وأصله للعلامة ابن كثير (زهير)



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

**قلت:** وعندي وجه آخر في ذلك: وهو أن يحمل تساهلهم المذكور على رواياتهم إياها مقرونة بأسانيدها- كما هي عادتهم . هذه الأسانيد التي بها يمكن معرفة أحاديثها، فيكون ذكر السند مغنياً عن التصريح بالضعف، وأما أن يرويها بدون أسانيدها، كما هي طريقة الخلف، ودون بيان ضعفها، كما صنيع جمهورهم، فهم أجلّ وأتقى لله عز وجل من أن يفعلون ذلك، والله تعالى أعلم.

**والمؤاخذة الأخرى:** هي أنه كان عليه أن يبين الشروط التي أشار إليها، ما دام أنه في صدد تقرّيب كتاب حوى مئات الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ليكون القراء على بينة من الأمر إذا ما اختاروا العمل بقوله المذكور، فإنهم إذا لم يعرفوها عملوا بكل حديث قرأوه، أو سمعوا به، فوقعوا في مخالفته من حيث لا يشعرون! ولذلك فإني أرى لزاماً عليّ بهذه المناسبة، أن أسجل هنا تلك الشروط من مصدر موثوق، ليرى مبلغ بعد الناس عن التزامها، الأمر الذي أدى بهم توسيع دائرة التشريع والتكليف بالأحاديث الواهية والموضوعة.

**قال الحافظ السخاوي في (القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع) (١).**

سمعت شيخنا مراراً يقول: يعني الحافظ ابن حجر العسقلاني) - وكتبه لي بخطه- إن شرائط العمل بالضعيف ثلاثة:

**الأول:** متفق عليه، أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفراد من الكذابين، والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

**الثاني:** أن يكون متدرجاً تحت أصل عام، فيخرج ما يبتدع بحيث لا يكون له أصل أصلاً.

**الثالث:** أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا ينسب إلى النبي ﷺ، ما لم يقله. قال:

**والأخيران عن ابن عبد السلام، وعن صاحبه ابن دقيق العيد.**

**والأول نقل العلائي الإتفاق عليه) (١)**

---

(١) قلت: وأذكر أنني قرأت مثله في أول رسالة الحافظ ابن حجر (تبيين العجب فيما ورد في فضل رجب)، وكنت أود أن أنقله منها، ولكني لم أظلمها الآن مع الأسف.

يقول زهير: والكلام الذي أشار إليه شيخنا الألباني من كلام الحافظ ابن رجب، وجدته ضمن مجموع مخطوط عندي فيه أرضه، وأرجو أنني نقلته صواباً، والكلام هو:

(ولكن اشتهر أن أهل العلم يسمحون في إيراد الأحاديث في الفضائل، وإن كان فيها ضعف ما لم تكن موضوعة.

[ وعلى الهامش ما أظنه: (أو شديد الضعف)]

وينبغي مع ذلك اشتراط أن يعتقد العامل كون ذلك الحديث ضعيفاً، وأن لا يُشهر ذلك، لئلا يعمل المرء بحديث ضعيف فيشعر ما ليس بشرع، أو يراه بعض الجهال فيظن أنه سنة صحيحة.

وقد صرح بذلك أبو محمد ابن عبد السلام وغيره، وليحذر المرء من دخوله تحت قوله ﷺ: (من حدث عني بحيث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين). فكيف بمن عمل به؟! ولا فرق بين العمل بالحديث في الأحكام أو في الفضائل، إذا الكل شرع). انتهى.

قلت: تقدم شروط شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني في (مقدمة الترغيب والترهيب) رقم (٥). (ت)

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

**قلت:** وهذه شروط دقيقة وهامة جداً، لو التزمها العاملون بالأحاديث الضعيفة، لكانت النتيجة أن تضيق دائرة العمل بها، أو تلغى من أصلها، وبيانه من ثلاثة وجوه:

**الأول:** يدل الشرط الأول على وجوب معرفة حال الحديث الذي يريد أحدهم أن يعمل به، لكي يتجنب العمل به إذا كان شديد الضعف.

وهذه المعرفة مما يصعب الوقوف عليها من جماهير الناس، وفي كل حديث ضعيف يريدون العمل به، لقلّة العلماء بالحديث، لا سيما في العصر الحاضر، وأعني أهل التحقيق الذين لا يحدثون الناس إلا بما ثبت من الحديث عن رسول الله ﷺ، وينبهونهم على الأحاديث الضعيفة، ويحذرونهم منها، بل إن هؤلاء هم أقل من القليل. فالله المستعان.

من أجل ذلك تجد المبتلين بالعمل بالأحاديث الضعيفة، قد خالفوا هذا الشرط مخالفة صريحة، فإن أحدهم- ولو كان من أهل العلم بغير الحديث- لا يكاد يقف على حديث في فضائل الأعمال، وإلا ويبادر إلى العمل به دون أن يعرف سلامته من (الضعف الشديد) فإذا قيض له من ينهيه إلى ضعفه، ركن فوراً إلى القاعدة المزعومة عندهم: (يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال)، فإذا كر بهذا الشرط، سكت ولم ينس بنت شفة!

ولا أريد أن أذهب بعيداً في ضرب الأمثلة على ما قلت، فهذا هو العلامة أبو الحسنات اللكنوي ينقل في كتابه السابقة (الأجوبة) (ص ٣٧) عن العلامة الشيخ علي القاري أنه

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

قال في حديث: (أفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة، فهو أفضل من سبعين حجة).  
رواه رزين):

(أمّا ما ذكره بعض المحدثين في إسناد هذا الحديث أنه ضعيف فعلى تقدير صحته لا يضر المقصود، فإن الحديث معتبر في فضائل الأعمال)! وأقره اللكنوي.

فتأمل أيها القارئ الكريم، كيف أخلّ هذان الفاضلان بالشرط المذكور، فإنهما حتماً لم يقفوا إلى إسناد الحديث المزبور، وإلا لبينا حاله، ولم يسلكا في الجواب عنه طريق الجدل: (فعلى تقدير صحته). أي صحة القول بضعفه! وأنى لها ذلك، والعلامة المحقق ابن القيم قد قال عنه في (زاد المعاد) (١٧/١):

(باطل لا أصل له عن رسول الله ﷺ، ولا أحد من الصحابة والتابعين).

ونحو ذلك ما نقله الفاضل المذكور (ص ٢٦) عن (شرح المواهب) للزرقاني: أخرج الحاكم و... عن علي مرفوعاً: (إذا كتبتُم الحديث فاكتبوه بإسناده، فإن يك حقاً كنتم شركاء الأجر، وإن يك باطلاً كان وزره عليه). فإن هذا الحديث موضوع أيضاً، كما حققته في (سلسلة الأحاديث الضعيفة)، رقم (٨٢٢). ومع ذلك فقد سكت عليه الفاضل المشار إليه، وذلك لأنه في فضائل الأعمال! وهو من أعظم الأسباب المشجعة على نشر الأحاديث الضعيفة والموضوعة والعمل بها، كيف لا وهو يقول: (فإن يك حقاً كنتم شركاء الأجر، وإن يكن باطلاً كان وزره عليه)! يعني وزره على ناقله، وهذا خلاف ما عليه أهل العلم أنه لا يجوز رواية الحديث الموضوع إلا مع بيان وضعه، وكذلك الحديث الضعيف عن أهل التحقيق

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

منهم كابن حبان وغيره على ما بينته في مقدمة (سلسلة الأحاديث الضعيفة)، وقد قال العلامة أحمد محمد شاكر بعد أن ذكر الشروط الثلاثة المتقدمة (١):

(والذي أراه أن بيان الضعف في الحديث الضعيف واجب في كل حال، لأن ترك البيان يوهم المطلع عليه أنه حديث صحيح، خصوصاً إذا كان الناقل له من علماء الحديث الذي يرجع إلى قولهم في ذلك، وأنه لا فرق بين الأحكام، وبين فضائل الأعمال ونحوها، في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة، بل لا حجة لأحد إلا بما صح عن رسول الله ﷺ، من حديث صحيح أو حسن).

**قلت:** والخلاصة أن التزام هذا الشرط يؤدي عملياً، إلى ترك العمل بما لم يثبت من الحديث، لصعوبة معرفة الضعف الشديد على جماهير الناس، فهو في النتيجة يجعل القول بهذا الشرط يكاد يلتقي مع القول الذي اخترناه. هو المراد.

**ثانياً:** أنه يلزم من الشرط الثاني: (أن يكون الحديث الضعيف مندرجاً تحت أصل عام...) أن العمل في الحقيقة ليس بالحديث الضعيف، وإنما بالأصل العام، والعمل به وارد، وجد الحديث الضعيف أو لم يوجد، ولا عكس، أعني العمل بالحديث الضعيف بهذا الشرط، شكلي غير حقيقي. وهو المراد.

**ثالثاً:** إن الشرط الثالث مع الشرط الأول في ضرورة معرفة ضعف الحديث، لكي لا يعتقد

---

(١) مختصر الباعث الحثيث الصفحة ١٠١

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ثبوته. وقد عرفت أن الجماهير الذين يعملون في الفضائل بالأحاديث الضعيفة لا يعرفون ضعفها، وهذا خلاف المراد.

**وجملة القول:** إننا ننصح إخواننا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، أن يدعوا العمل بالأحاديث الضعيفة مطلقاً، وأن يوجهوا همتهم إلى العمل بما ثبت منها عن النبي ﷺ، ففيها ما يغني عن الضعيفة. وفي ذلك منجاة من الوقوع في الكذب على رسول الله ﷺ إلى هذا بقوله: (كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع).<sup>(١)</sup>

وعليه أقول: كفى بالمرء ضلالاً أن يعمل بكل ما سمع! . وتحقيقاً مني للنصح المذكور، صنفت، ولا أزال أصنف من الكتب ما به يستعين القراء على تمييز الصحيح من الضعيف، والطيب من الخبيث مما يدور على ألسنة الناس، أو سجل بطون الكتب من الحديث. ومن ذلك هذا الكتابان اللذان نحن في صدد التقديم لهما:

١- (صحيح الجامع الصغير وزيادته).

٢- ضعيف الجامع الصغير وزيادته).

فالله أسأل، أن يضع لهما وسائر مؤلفاتي القبول في الأرض، وأن يرفع ثوابهما إليه في السماء، ويدخره لي إلى يوم الدين، ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩] - دمشق ٢٨ ذي القعدة ١٣٨٨ هـ.

محمد ناصر الدين الألباني

(١) رواه مسلم في مقدمة (صحيحه).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### من فوائد المقدمة:

١- كتاب (الجامع الصغير من حديث البشير النذير) للحافظ السيوطي، من أجمع كتب الحديث مادة وأغزرها فائدة، وأقربها تناولاً، وأسهلها ترتيباً، فلا غرابة أن سارت به الركبان، وتداولته أيدي العلماء والطلاب في كل زمان ومكان، على اختلاف درجاتهم، وتباين مشاربهم، وتباعد اختصاصاتهم، فلا يكاد يستغني عنه المحدث، فضلاً عن الفقيه والخطيب، بله الأديب، ولذلك تعددت طبعاته، وكثر شراحه.

٢- ولكنه مع ذلك فقد ظهر لكل ذي معرفة بالحديث، واطلاع واسع عليه مع دراسة واعية له، مقرونة بالتدقيق والتحقيق، أن فيه نقصاً من ثلاثة وجوه:

١- قد فاته قسم كبير من الأحاديث، حتى ما كان منها في الكتب الستة، ولذلك فإن الباحث لا يجد فيه بغيته من الحديث في كثير من الأحيان.

٢- أن أحاديثه لم ترتب ترتيباً دقيقاً، وإن كان نص في (المقدمة). (أنه رتبته على حروف المعجم، مراعيًا أول الحديث فما بعده) فإنه لم يلتزم ذلك.

٣- ألفاظ الحديث (باب كان، وهي الشمائل الشريفة)

٤- أنه وقع فيه ألوف من الأحاديث الضعيفة والمنكرة، وفيها مئات من الموضوعة والباطلة.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ولذلك كله، كان لا بد لأهل العلم من أن يتداركوا هذه الأمور الثلاثة، ليتم الانتفاع بـ(الجامع)، ويسلم القارىء من الأخذ بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وإشاعتها بين الناس، وذلك إنما يكون:

٥- باستدراك قسم كبير من الأحاديث التي فاتته.

٦- ترتيبها بعد مزجها مع أحاديث (الجامع) ترتيباً دقيقاً على حروف المعجم.

٧- تمييز الصحيح من أحاديثه، عن ضعيفه وموضوعه.

أما الأمر الأول، فقد قام به السيوطي نفسه رحمه الله، فوضع ذيلاً عليه سماه: (الزيادة على الجامع الصغير) ولكنه لم يتح له أن يضمها إليه، ويضع كل حديث في مكانه المناسب منه.

وأما الأمر الثاني: فقد قام به الشيخ يوسف النبهاني، فإنه ضم (الزيادة) إلى (الجامع)، ومزج أحدهما بالآخر، ورتبهما ترتيباً لا بأس به، وسماه: (الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير)، وبذلك زال ما كان يشكوه الباحثون من العناء، وضياح الوقت في التفتيش عن الحديث، وتوفر لهم مادة جديدة من الحديث، تكاد تبلغ نصف مادة الأصل: (الجامع).

الأمر الثالث- وهو أهم الأمور كلها- فلم يبق به أحد- فيما علمت، اللهم إلا العلامة المناوي في كتابه (في القدير، شرح الجامع الصغير)، فإنه أطل النفس في نقد أحاديث

٨- عدم الاعتماد على رموز (الجامع الصغير) أو تصحيح، أو تحسين، أو تضعيف، وذلك لما يتخللها بعض الأخطاء الحديثية، وكذلك خطأ من بعض النساخ.



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

## [٣٧] صحيح سنن أبي داود.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله تعالى على رسولنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين؛  
أما بعد:

فقد اشتهر بين المشتغلين بعلم السنّة أنّ الأحاديث الواردة في (سنن أبي داود) وسكت عنها، ولم يتكلم بشيء من الجرح عليها؛ أنّها صالحة للاحتجاج بها والاعتماد عليها، والسبب في ذلك هو أبو داود نفسه رحمه الله، حيث وردت عنه جمل وعبارات يستفاد هذا من ظاهرها، بل بعضها نص في ذلك، وقد اجتمع لديّ منها أربع عبارات أنا ذكرها الآن، ثم أتكلم عليها بما ظهر لي من الحق فيها، وأدعم ذلك ببعض النقول عن بعض الأئمة الفحول، وهي هذه:

(١) قال أبو داود في رسالته المشهورة<sup>(١)</sup> إلى أهل مكة:

(وليس في كتاب (السنن) الذي صنفته رجل متروك الحديث، وإذا كان فيه حديث منكر

---

(١) يوجد منها نسخة خطية في المكتبة الظاهرية تحت رقم (٣٤٨-حديث) وروى قسماً منها الحافظ الحازمي في (شروط الأئمة الخمسة) (ص٥٣-٥٥)، وفي النسخة المشار إليها جملة فيما نقلناه عنها لي المراد منها، وهي: (فقد بينته؛ و[منه ما لا يصح سنده] ما لم أذكر فيه..) إلخ ولم أجد من ذكرها أيضاً فيما نقلوه من الرسالة؛ فتأمل.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

بينت أنه منكر، وليس على نحو في الباب غيره)، ثم قال: (وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض).

(٢) وعنه أنه قال:

(كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث؛ انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب- يعني: كتاب (السنن)- جمعت فيه أربعة آلاف حديث، ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه<sup>(١)</sup>).

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في ترجمة أبي داود من (تاريخه) (٥٧/٩) قال: (حدثني أبو بكر محمد بن علي بن إبراهيم القاري الدينوري- بلفظه- قال: سمعت أبا الحسين محمد بن عبد الله بن الحسن الفرضي: سمعت أبا بكر بداسة يقول: سمعت أبا داود يقول: ... فذكره.

وهذا إسناد صحيح: أبو بكر محمد بن علي القاري وأبو الحسين محمد بن عبد الله الفرضي ثقتان ترجمهما الخطيب في (تاريخه) فقال في الأول منهما (١٠٦/٣):

(كتبت عنه شيئاً يسيراً، وكان رجلاً صالحاً ورعاً، كتب معنا الحديث، مات سنة (٤٤٩). وقال في الآخر (٤٧٢/٥): (كان ثقة، وانتهى إليه قسمة الفرائض والموارث، فلم يكن في وقته أعلم بذلك منه، وصنف فيه كتباً اشتهرت ... مات سنة (٤٠٢)).

وأما أبو بكر بن داسة؛ فهو أحد رواة (السنن) عن أبي داود رحمه الله.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(٣) ويروى عنه أنه قال: (وما سكتُ عنه؛ فهو حسن) (١)

فالرواية الأخيرة- إن صحت- صريحة فيما اشتهر من الاحتجاج بما سكت عنه، أما الروايتان قبلها؛ فلا تتعرضان لهذه المسألة ببيان، غير أن الثانية قد تشعر بما أفادته هذه الأخيرة؛ لأنَّ ما يشبه الصحيح ويقاربه إنما هو الحسن، وما يتكلم عليه ويُعلمه ليس منه كما لا يخفى.

وأما الرواية الأولى فمفهوم قوله: (وهن شديد)؛ أنه لا يبين ما فيه وهن غير شديد، وحينئذ ينبغي التوفيق بين هذا المفهوم إذا كان مراداً، وبين صريح قوله: (ما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح):

فإما أن يقال: إنَّ هذا المفهوم لا اعتداد به؛ لمخالفته لهذا المنطوق! وهذا عندنا- هنا- ضعيف مرجوح، وذلك لإمكان التوفيق بينهما، وهو أن يقال: إن الصالح عند أبي داود يشمل الحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه، وعليه فلا تعارض بين المنطوق والمفهوم، وهذا الذي تظمن إليه النفس، وينشرح له الصدر بعد طول تفكير وتدبر، وهو الذي جنح

---

(١) أوردهما ابن كثير في (اختصار علوم الحديث ص ٣٠) هكذا بصيغة التمريض (ويروى) والثالث ذكره ابن الصلاح أيضاً.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

إليه الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله حيث قال <sup>(١)</sup>: (ولفظ (صالح) في كلامه؛ أعم من أن يكون للاحتجاج أو للاعتبار، فما ارتقى إلى الحسن ثم إلى الصحيح؛ فهو بالمعنى الأول (الاحتجاج)، وما عداهما؛ فهو المعنى الثاني (الاعتبار)، وما قصر عن ذلك فهو ما فيه وهن شديد).

---

(١) نقله الشيخ منصور علي ناصف في (التاج الجامع للأصول) (ص٧) ثم أتبعه بقوله: (وسأتبع ذلك في بيان درجة ما رواه بقولي: بسند صالح).

قلت: وعلى ذلك جرى في كتابه هذا، فكلما ذكر فيه: (رواه أبو داود)؛ علق عليه في التعليق بقوله: (بسند صالح) ، وقد سبقه إلى هذا بعض المتقدمين كما قال الحافظ العراقي في (شرح المقدمة) لابن الصلاح ما نصه (ص٣٩):

(وهكذا رأيت الحافظ أبا عبد الله بن المؤفق يفعل في كتابه (تُعبية النقاد)؛ يقول في الحديث الذي سكت عليه أبو داود: (هذا حديث صالح...)) !!

وهذا عمل منهما غير صالح؛ لما ذكرنا في الأصل. وليت صاحب (التاج) اقتصر على هذا، ولكنه لم يفعل؛ بل هو يسكت عن أحاديث يعزوها إلى أبي داود، وقد صرح هو بتضعيفها في (سنن)! انظر الحديث رقم (...،...،...) وله في هذا الكتاب خطبات كثيرة أخرى قد بينتها في كتابي (نقد التاج) مفصلاً؛ وأجملتها في مقدمته؛ وعندني منه نقد الأول منه فقط، ولما يتسَّنَّ لي نشره بعد.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وهذا التحقيق بديع من الحفاظ رحمه الله؛ والنقد العلمي الحديثي الصحيح يشهد بوجود هذه الأنواع الأربعة في (السنن)، ومنها أحاديث واهية السند ظاهرة الضعف يسكت عليها أبو داود، حتى إن النووي رحمه الله يقول في بعضها (١):

(وإنما لم يصرح أبو داود بضعفه لأنه ظاهر).

وقال المنذري في مقدمة كتابه (الترغيب والترهيب) (١/٨):

(وأئبته على كثير مما حضرني حال الإملاء مما تساهل أبو داود رحمه الله في السكوت عن تضعيفه)، ثم قال:

(وكل حديث عزوته إلى أبي داود وسكت عنه؛ فهو كما ذكره أبو داود، ولا ينزل عن درجة الحسن، وقد يكون على شرط الشيخين أو أحدهما) (٢).

---

(١) هو الحديث الأول من أحاديث (أبي داود) الضعيفة، فراجع في كتابنا.

(٢) نقل الشيخ علي القاري في (المرفأة) (٢٢/١) عن المنذري أنه قال: (ما سكت عليه لا ينزل عن درجة الحسن)، فهذا إن كان من مصدر آخر فلا كلام، وإن كان اختصر كلامه الذي نقلناه عن (الترغيب)؛ فهو اختصار مخل؛ نه أطلق، بينما هو في الأصل مقيد.

(ثم إن في قول المنذري رحمه الله: (على كثير) إشارة إلى أنه لم ينبه على كل ما تساهل فيه أبو داود رحمه الله، وهو كذلك كما بينته في كتابي (التعليق الرغيب على الترغيب والترهيب). ومن الأمثلة في ذلك حديث ابن عمر (٣١ رقم ٣) علي (ص ٩١ رقم ٢) من الطبعة المنيرية).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وعلى هذا؛ فليس يظهر صواباً قول الحافظ ابن الصلاح في (المقدمة) - بعد أن ذكر الروايات الثلاث الأوّل - ما نصه: (فعلى هذا؛ ما وجدناه في كتابه المذكوراً مطلقاً وليس في واحد من (الصحيحين) ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن؛ عرفناه بنه من الحسن عند أبي داود، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره؛ ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به على ما سبق) (١) .

---

(١) في هذا الكلام إشارة إلى ما نقله العراقي وغيره عنه - أعني: ابن الصلاح - أنه لا يجوز للمتأخرين الإقدام على الحكم بصحة حديث لم صححه أحد من المتقدمين؛ لأن هذا اجتهاد؛ وهو - بزعمه - قد انقطع منذ قرون، كما زعموا مثل ذلك في الفقه أيضاً!

وليت شعري لم أَلَف هو وغيره في أصول الحديث؟! ولم أَلَفوا في أصول الفقه؟! ألتسلية والفرجة وتضييع الوقت؟! أم للعمل بمقتضاها وربط الفروع بأصولها؟! وهذا يستلزم الاجتهاد الذي أنكروه؟! ونحمد الله تعالى أننا لا نُعَدِّمُ في كل عصر من علماء يردون أمثال هذه الزلات من مثل هذا العالم، وقد رد عليه الحافظ ابن حجر، وشيخه العراقي في شرحه عليه وغيرهما كالسيوطي في (ألفيته).

فقال بعد أن ذكر رأي ابن الصلاح في أحاديث المستدرک:

جرباً على امتناع أن يصححا في عصرنا كما إليه جنحا

وغيره جوزه وهو الأبر فاحكم هنا بما له أدى النظر

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

قلت: الروايات عن أبي داود بكتابه (السنن) كثيرة جداً، ويوجد في بعضها من الكلام- بل والأحاديث- ما ليس في الأخرى، ولأبي عبيد الآجري عنه أسئلة- في الجرح والتعديل- كتاب مفيد، ومن ذلك أحاديث الرجال قد ذكرها في (سنن) فقوله: (وما سكت عليه فهو حسن)؛ مما ينبغي التنبيه عليه والتقيط له).

وقال المناوي في (الفيض)- بعد أن نقل عن أبي داود الرواية الأولى:-

(قال الذهبي: قد وثق، فإنه بين الضعيف الظاهر<sup>(١)</sup> وسكت عن المحتمل، فما سكت عنه لا يكون حسناً عنده ولا بد- كما زعمه ابن الصلاح وغيره-؛ بل قد يكون فيه ضعف. وهذا قد سبقه إليه ابن منده حيث قال... (قلت: فذكر ما نقلناه عنه آنفاً ثم قال). قال ابن عبد الهادي: هذا رد على من يقول: إن ما سكت عليه أبو داود يحتج به ومحكوم عليه بأنه حسن عنده، والذي يظهر أن ما سكت عنه- وليس في (الصحيحين)- ينقسم إلى صحيح محتج به، وضعيف غير محتج به بمفرده، ومتوسط بينهما، فما في (سننه) ستة أقسام أو ثمانية:

---

(١) كذا! وقد علمت مما سبق أنه سكت عن أشياء ظاهرة الضعف، فلو قال: (الشديد الضعف)؛ لكان أقرب.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

صحيح لذاته، صحيح لغيره بلا وهن فيهما، ما به وهن شديد، ما به وهن غير شديد، وهذان قسمان: ما له جابر، وما لا جابر له، وما قبلهما قسمان: ما بين وهنه، وما لم يبين وهنه).

قلت: وهذا تقسيم صحيح أيضاً.

فظهر بهذا البيان أنه ليس كل ما سكت عنه أبو داود حسناً صالحاً للاحتجاج به عنه. وأما أن الأمر كذلك عنده غيره؛ فمما لا مناقشة فيه؛ حتى عند القائلين بالقول المرجوح، وفي كلام ابن صلاح السابق إشارة إلى ذلك، وعلى هذا جرى عمل المحققين من الأئمة فضعفوا كثيراً من الأحاديث التي سكت عليها أبو داود في (سننه) كالحافظ المنذري والنووي والزيلعي والعراقي والعسقلاني وغيرهم، كما ستقف على كلماتهم في ذلك إن شاء الله تعالى في الكتاب المستقل بالأحاديث من (السنن) إن شاء الله (\*)

---

(\*) هذا ما كتبه الشيخ رحمه الله في مقدمته لهذا الكتاب، ولو قدر له إتمامها لزداد وأفاد، قدر الله وما شاء فعل، ولا حول ولا قوة إلا بالله. (الناشر).



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### من فوائد المقدمة:

١- اشتهر بين المشتغلين بعلم السنّة أنّ الأحاديث الواردة في (سنن أبي داود) وسكت عنها، ولم يتكلم بشيء من الجرح عليها؛ أنّها صالحة للاحتجاج بها والاعتماد عليها، والسبب في ذلك هو أبو داود نفسه رحمه الله، حيث وردت عنه جمل وعبارات يستفاد هذا من ظاهرها، بل بعضها نص في ذلك.

٢- قال أبو داود في رسالته المشهورة إلى أهل مكة:

(وليس في كتاب (السنن) الذي صنفته رجل متروك الحديث، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر، وليس على نحو في الباب غيره)، ثم قال: (وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض).

٣- وعنه أنه قال: (كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث؛ انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب - يعني: كتاب (السنن) - جمعت فيه أربعة آلاف حديث، ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٤- قال الذهبي-رحمه الله-: قد وثق، فإنه بين الضعيف الظاهر وسكت عن المحتمل، فما سكت عنه لا يكون حسناً عنده ولا بد- كما زعمه ابن الصلاح وغيره-؛ بل قد يكون فيه ضعف. وهذا قد سبقه إليه ابن منده حيث قال... (قلت: فذكر ما نقلناه عنه آنفاً ثم قال).

٥- قال ابن عبد الهادي: هذا رد على من يقول: إن ما سكت عليه أبو داود يحتج به ومحكوم عليه بأنه حسن عنده، والذي يظهر أن ما سكت عنه- وليس في (الصحيحين)- ينقسم إلى صحيح محتج به، وضعيف غير محتج به بمفرده، ومتوسط بينهما، فما في (سننه) ستة أقسام أو ثمانية: صحيح لذاته، صحيح لغيره بلا وهن فيهما، ما به وهن شديد، ما به وهن غير شديد، وهذان قسمان: ما له جابر، وما لا جابر له، وما قبلهما قسمان: ما بين وهنه، وما لم يبين وهنه).

٦- قال الإمام الألباني-رحمه الله-: وهذا تقسيم صحيح أيضاً.

فظهر بهذا البيان أنه ليس كل ما سكت عنه أبو داود حسناً صالحاً للاحتجاج به عنه. وأما أن الأمر كذلك عنده غيره؛ فمما لا مناقشة فيه؛ حتى عند القائلين بالقول المرجوح، وفي كلام ابن صلاح السابق إشارة إلى ذلك، وعلى هذا جرى عمل المحققين من الأئمة فضعفوا كثيراً من الأحاديث التي سكت عليها أبو داود في (سننه) كالحافظ المنذري والنووي والزيلعي والعسقلاني وغيرهم...

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### [٣٨] صحيح وضعيف الأدب المفرد للبخاري.

إِنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يُضلل الله فلا هاديَّ له.

وأشهدُ أ، لا إله إلا الله، وحده لا شريك له.

وأشهدُ أنَّ محمداً عبده ورسوله.

أما بعد؛ فإنَّ من أعظم ما منَّ الله تعالى به عليّ، ووفَّقني إليه- وله الفضل والثناء والحمد- مشروعِي الهام الذي مضى عليّ أكثر من أربعين سنة، وأنا أعمل فيه بكلِّ جدِّ ونشاطٍ لا يعرف الكَلَل أو الملل، ألا وهو: (تقريب السنَّة بين يدي الأُمَّة) الخاص بحذف أسانيد كتب السنَّة، وتمييز صحيحها من ضعيفها، وقد صدر من ذلك حتى الآن: (مختصر صحيح البخاري) المجلد الأول والثاني، والثالث تحت الطبع، وتحقيق (مختصر صحيح مسلم) للحافظ المنذري، وقد طبع عدة طبعات آخرها طبعة المكتبة الإسلامية، و(صحيح الجامع الصغير) و(ضعيف الجامع الصغير) و(صحيح الترغيب والترهيب)، و(صحيح سنن أبي داود)، وبقية السنن الأربعة: (صحيح الترمذي)، و(صحيح النسائي)، (صحيح ابن ماجه)، و(ضعيف سنن أبي داود) وضعيف بقية السنن الأربعة، على ما أصابها من القائم على طبعها من

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

التبديل والتغيير وسوء التصرف بما لا مجال الآن لشرحه، مما حملنا على النظر فيها، وتقويم ما أفسده منها، بع أ، انتقل حق طبعها ونشرها إليّ، بناء على الانفاق القائم بيني وبين مكتب التربية العربي الخليجي، وذلك إعداداً لطبعها طبعة جديدة فريدة ومنقّحة بإذن الله تبارك وتعالى.

ومن ذلك المشروع العظيم: (صحيح الأدب المفرد) للإمام البخاري و(ضعيف الأدب المفرد) له رحمه الله تعالى.

ويعود تاريخ اهتمامي بهذا الكتاب الفريد (الأدب المفرد) إلى ما قبل عشرين سنة أو يزيد، من يوم قررت أن ألقى منه دروساً على طائفة من النساء المتجلببات، وكما هي عادي في أن لا أقدم إلى الناس إلا ما صحَّ من الحديث عن رسول الله ﷺ، فقد كان لا بد لي من تحضير الدرس، وتمييز ما صحَّ منه إليهنّ، تجاوباً مع حديث نبيّ الله ﷺ: (الدين النصيحة)، قالوا: لمن؟ قال: (لله، ولكتابه، ولنبيّه، ولأئمة المسلمين وعامتهم). رواه مسلم وغيره، وهو مخرج في (الإرواء) (٢٦)، و(غاية المرام) (٢٣٢).

ثم جرت أمور حالت دون الاستمرار في تدريسه، غير أنني استمررت في التمييز المشار إليه متفرقة حتى انتهيت منه بتاريخ ٨ جمادي الأولى سنة (١٣٩٤) وأنا في دمشق.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ثم هاجرت إلى عمّان، فأعدت النظر في ذلك كله، ونقحته، وفرزت منه ما ضُغِف في جز لطيف، وما سَخَّ في مجلد طريف، واضفت إلى كل منهما، تعليقات مفيدة، وفوائد فريدة، حديثة، وفقهية، ولغوية استفدت بعضها من كتاب (فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد) للشيخ فضل الله الجليلاني، وهو شرحٌ جيد لهذا الكتاب العظيم.

هذا، ومن المعروف عند أهل العلم أنّ كتاب البخاري هذا هو غير كتابه هو ضمن كتابه (المسند الصحيح) بعنوان (كتاب الأدب)، هكذا مطلقاً دون قيد أو وصف، فقوله: (المفرد) صفة كاشفة مميزة له عن (أدب صحيحة)، لغزارة مادته، فقد بلغت فيه الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة (١٣٢٢) بترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، بينما بلغ عدد أحاديث (أدب صحيحة) (٢٥٦) بترقيمه أيضاً، وبعضها مكرر، ولم أر! فيه من الآثار الموقوفة شيئاً، إلا ما قد يأتي عرضاً، في بعض الأحاديث المرفوعة، وهذا كلها، قد يأتي عرضاً، في بعض الأحاديث المرفوع، وهذه كلها، قد أسندها في (١٢٨) باباً، وعدد أبواب (الأدب المفرد) (٦٤٤) باباً، وبعد فرز الأحاديث والآثار الضعيفة صار عددها في هذا الصحيح (٥٦٥) باباً، و(٩٩٨) حديثاً وأثراً، وفي (الضعيفة) (١٨٧) باباً، و(٢١٥) حديثاً وأثراً.

وبهذا البيان يتجلى للقراء الكرام أهمية (الأدب المفرد) من جهة غزارة مادته أولاً، وكثرة ما فيه من الأحاديث الصحيحة، وقلة الضعيفة ثانياً، أي بنسبة ثلاثة أرباع مقابل ربع تقريباً،

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

كما تبين أهمية تمييز الصحيح من الضعيف منه ثالثاً، فيكون العاملون بأدابه على بصيرة من دينهم كما قال تعالى: ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [يوسف: ١٠٨]

ولتمام الفائدة أذكر هنا كلمة طيبة كتبها العلامة عبد الرحمن اليماني المعلمي رحمه الله في التعريف بقدر كتاب البخاري هذا، قال رحمه الله (١):

(قد أكثر العارفون بالإسلام الملخصون له تقرير أن كل ما وقع فيه المسلمون من الضعف والخَوَر والتخاذل وغير ذلك من وجوه الانحطاط إنما كان لبعدهم عن حقيقة الإسلام، وأرى أن ذلك يرجع إلى أمور:

**الأول:** التباس ما ليس بما هو منه.

**الثاني:** ضعف اليقين بما هو من الدين.

**الثالث:** عدم العمل بأحكام الدين.

وأرى أن معرفة الآداب النبوية الصحيحة؛ في العبادات والمعاملات، والإقامة والسفر، والمعاشرة والوحدة، والحركة والسكون، واليقظة والنوم، والأكل والشرب، والكلام والصمت، وغير ذلك مما يعرض للإنسان في حياته، مع تحري العمل بها كما يتيسر، هو الدواء الوحيد لتلك الأمراض، فإن كثيراً من تلك الآداب سهل على النفس، فإذا عمل الإنسان بما يسهل عليه منها تاركاً لما يخالفها لم يلبث إن شاء الله تعالى أن يرغب في الازدياد، فعسى أن لا تمضي عليه مدة إلا وقد أصبح قدوةً لغيره في ذلك، وبالاكتفاء بذلك الهدى القويم، والتخلق بذلك الخلق العظيم- ولو إلى حد ما- يستنير القلب، وينشرح الصدر، وتطمئن النفس،

(١) من مقدمة (فضل الله الصمد) (١٧/١).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

فيرسخ اليقين، ويصلح العمل، وإذا كثر السالكون في هذا السبيل لم تلبث الأمراض أن تزول إن شاء الله.

ومن أبسط مجموعات كتب السنة في الأدب النبوي كتاب (الأدب المفرد) للإمام محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله، والإمام البخاري كالشمس في رابعة النار شهرةً، وإلى مؤلفاته المنتهى في الجودة والصحة، وكتابه هذا - أعني (الأدب المفرد) - هو بعد كتابه (الجامع الصحيح) أولى كتبه بأن يعتنى به يريد اتباع السنة، فإنه جمع بأوعى، مع التحري والتوقّي والتنبية على الدقائق، ولكن الأمة - لسوء حظها - قصّرت في حقّ هذا الكتاب، فنسّخه المخطوطة عزيزة جداً، وقد طبع مراراً، ولكن قريباً من العدم؛ لأنها مشحونة بالأغلاط الكثيرة في الأسانيد والمتون، اغلاط لا يهتدي إلى صوابها إلاّ الراسخون).

وأقول: هذا كلام جيد متين من رجل خبير بهذا العلم الشريف، يعرف قد كتب السنة وفضلها، وتأثيرها في توحيد الأمة إلى ما يسعدها في دنياها وأخرها، وأن العمل بما فيها من الأحكام والآداب الصحيحة هو الدواء الوحيد لما أصابها من الذل والهوان، كما قال ﷺ: (إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذلاً؛ لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم) (١).

(١) (الأحاديث الصحيحة) (١١).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وإذا كان من المقطوع به ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ [آل عمران: ١٨] ، وأنه لا يمكن فهمه كما أراد الله، إلا بواسطة رسول الله، وأنه لا طريق لنا إليه إلا بمعرفة سنته، ولا سبيل إليها إلا بعلم الحديث، لذلك فمن الواجب على المسلمين حكماً ومحكومين، دعاة ومدعوين ، أن يؤمنوا معنا أنه لا سبيل لنا إلى تحقيق ما ندعو إليه من تحقيق الأمن والعدل، وإقامة حكم الله في الأرض، إلا بالدعوة إلى السنة والعمل بها، وتربية المسلمين عليها، لا على الأحكام الأرضية، والقوانين الوضعية، والآراء الشخصية، والمناهج الحزبية، فإن ذلك كله مما يزيد الأمة تفرقاً وابتعاداً عن الهدف المنشود، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣٠﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [الروم: ٣٠-٣١] ، ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [يوسف: ١٠٨]

وإذا الأمر كذلك، فإنني أحمد الله تعالى على ما وفقني إليه منذ نحو ستين سنة من الدعوة إلى السنة تأليفاً وتدريساً وإحياءاً لكثير مما درس منها إهمالاً وجهلاً، كما يشهد بذلك واقع العالم الإسلامي بصحته العلمية المباركة، التي أرجو أن يقتن بها تربية إسلامية سلفية صحيحة من أفاضل العلماء القائمين بهذه الدعوة المباركة.

وإن من ذلك التوفيق الإلهي أن يسر لي أخيراً العناية بكتاب البخاري هذا (الأدب المفرد) وتمييز صحيحه من ضعيفه، كما كان يسر لي من قبل تقريب كتابه العظيم (الجامع الصحيح) إلى الأمة، وتسهيل الانتفاع به بحذف أسانيده ومكرراته، مع الاحتفاظ بكل أحاديثه وزيادات متونه وفوائده ومعلقاته، بأسلوب علمي دقيق نادر، كما هو مبين في



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

مقدمة مختصر (الجامع الصحيح) الذي صار لنا من بعده قدوة تحري الصحيح والآثار، و(صحيح) هذا الذي بين يديك أيها القارئ من الأدلة على ذلك، فله الحمد والشكر والمنة.

ولقد كان سبقني إلى خدمته الشيخ فضل الله الجيلاي بشرحه إياه كما تقدم، وبالكلام على أسانيده وامتونه وتخريج أحاديثه المرفوعة، ولذلك أثنى عليه الشيخ المعلمي في تمام كلمته المتقدمة، وهو أهلٌ لذلك، ولكني لم أرَ من الفائدة ذكره، فإنه يبدو لي لم يُتَّخَ له دراسته من كل جوانبه دراسة دقيقة، وإلا لأشار - ولو سريعة- إلى ما وقع له فيه من الأوهام، وبخاصة فيما يتعلق بتخريج الأحاديث كما سيأتي في التعليق عليها، فقد وقعت له أخطاء عجيبة، تدل على أنه لم يكن حافظاً عارفاً بهذا العلم وأصوله، فهو بالإضافة إلى أنه سكت عن أحاديث كثيرة لم يبين مراتبها من الصحة أو الضعف، فإنه وقعت له أوهام فاحشة، شارك في الكثير منها محمد فؤاد عبد الباقي؛ محقق الأصل الذي اعتمده في مشروع التمييز هذا من الطبعة السلفية سنة (١٣٧٥هـ)، وإليك بعض الأمثلة من أنواع مختلفة:

**الأول:** الحديث رقم الأصل (١٩٦) عزاه للبخاري وليس عنده قوله فيه: (تقول امرأتك: أنفق عليّ أو طلقني..). وهو في البخاري موقوف على أبي هريرة! ولذلك أوردته في (ضعيف الأدب المفرد)، وأوردته دون هذه الزيادة في (صحيح الأدب المفرد)، وفيه أمثلة كثيرة، فانظر الأرقام فيه: (٣٥٣، ٣٩٨، ٤٠٢، ٥٠٠، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥٤٦، ٦٠٣، ٦٤٧، ٧٢١، ٧٢٨، ٧٣٩، ٧٧٣، ٨٠٠، ٨٢٥، ٨٤٥، ٩١٨، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥١) وغيرها.

**الثاني:** الحديث (٣٥٢) عزاه لغير الشيخين وهو عندهما، فانظر إن شئت (٢٦٠، ٥٠٧، ٦٦١).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وهناك نماذج أخرى من الأوهام، كأن يعزو الحديث لمن روى طرفاً منه، مثل الحديث (١٩٦)، (٥٩٥)، أو يكون الحديث موقوفاً، فيعزوه إلى من رواه مرفوعاً، ويكون رفعه ضعيفاً مثل (٢٠٨)، وقد يعزوه إلى من لم يروه مطلقاً، وإنما روى عن صحابي حديثاً آخر له، مثل (٩٠٢)، أو أن يعزوه إلى جمع لم يروه أحد منهم مثل (٩١٨)! وقد يكون العزو صحيحاً؛ لكنه عنده من فعله ﷺ، وهو في كتابنا من قوله ﷺ مثل الحديث (٩٢٤).

وثمة أوهام في اللغة والتحقيق، أختار لك نماذج منها لأهميتها:

**الأول: في الحديث (٧٧٥/٦٠٠)** سقط من إسناده اسم صحابي الحديث، وصار التابعي الراوي عنه صحابياً يماشي رسول الله ﷺ! ومحمد فؤاد عبد الباقي سبقه إلى هذا الوهم وغيره مما يأتي.

**الثاني: الحديث (٧٤٥/٩٦٣)** عن عُثَيِّ بنِ ضَمْرَةَ قال: رأيت عند أبي رجلاً.. خرجه الشيخ الجيلاني من رواية جمع عن عُثَيِّ، ظناً منه أن ضمرة هو صحابي الحديث، وأن قوله فيه: (أبي) إنما يعني والده! وقد سبقه إلى هذا الوهم، محمد فؤاد عبد الباقي فقال مشيراً إلى ضمرة والد عُثَيِّ: ليس لهذا الصحابي ذكر عندي!

وإنما هو أُبَيُّ بن كعب الصحابي المعروف، ومن الغريب أن الجيلاني عزاه لـ (مسند أحمد)، وهو إنما رواه في مسند أُبَيِّ بن كعب! للطحاوي، وقد صرح بأنه أُبَيُّ بن كعب في (مشكل الآثار) (٢٣٧/٤)، وهذا مما يدل على أنه ينقل التخريج من بعض كتب التخريج، ولا يرجع إلى الأصول!

**الرابع: الحديث (٧٦٦/٩٩١)** (حق المسلم... ست...) وقع في الأصل (خمس) وكذلك نسخة الشارح الجيلاني، وهو خطأ جلي دراية ورواية، فانظر التعليق هناك.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

**الخامس:** الحديث (٨٠٩ / ١٠٥٤) - عن أم صُبَيْيَّة.. تحرفت على محمد فؤاد عبد الباقي والشارح إلى (أم حبيبة) فلم يعرفها ولذلك لم يُخَرِّج الأول حديثها، ولم يترجم الشارح لها خلافاً لعادته، مع أنه عزاه لأبي داود وابن ماجه، وهو عندهما- كغيرهما- عن أم صُبَيْيَّة، وهذا يؤكد ما ذكرته آنفاً أنه لا يرجع إلى الأصول!

**السادس:** الحديث (١٢٠٢/٩١٧) فيه: (ربُّ كلِّ شيء ومليكه) وقع في الأصل (والشارح): (...بكفيك) مكان (ومليكه)! فمن الغرابة بمكان أن يخفى ذلك على الشيخ الجيلاني، فإن هذا الدعاء معروفٌ مُخَرِّجٌ في عديد من كتب السنة المشهورة، وذكرت هناك- كما ستري- خمسة عشر مصدراً!!

وبقية الأوهام يأتي التنبيه عليها في مواضعها، فمن شاء راجع الأرقام التالية من هذا (الصحيح):

(٢٢٩، ٣٠٦، ٣١٠، ٣٢٠، ٣٥٣، ٣٤١، ٣٨٧، ٤٠٥، ٤٤١، ٤٦٨، ٤٩٥، ٥٠٠، ٥٤٣، ٥٧٥، ٥٧٦، ٦٢٠، ٦٨١، ٦٧٨، ٦٩١، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٣٨، ٧٥٣، ٧٦٩، ٨٠٧، ٨٢١، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٧٩، ٨٩٨، ٩٣٨).

ومما تقدم من الأمثلة- ومما سيأتي تحقيق الكلام عليه من الأمثلة الأخرى المشار إلى أقامها- يتبين للقراء الكرام أنّ الله تعالى قد وفَّقني لخدمة هذا الكتاب ليس فقط من جهة ما وجَّهت إليه همتي من تمييز صحيحه من ضعيفه، وإنما أيضاً من جهة ضبط كثير من نصوصه ورجاله، وتصحيح كثير من أخطاء رواته ونُسَخاه، وقد عجز عن القيام بها من صرف عنايته الخاصة سنين عديدة إلى (تحقيق كلماته أسانيد ومتوناً حتى أقامها على الصواب) في حدود استطاعته.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وعلى الرغم من تلك الأخطاء المتنوعة التي تبينت لي في (شرح الشيخ الجبلاي)؛ أثناء تبييض (صحيح الأدب المفرد) و(ضعيفه)، فقد حمدت له أنه لم يخض فيما لا يحسنه من التصحيح والتضعيف، وإن كان تكلم في بعض الرواة، وما ذلك إلا لعلمه بصعوبته إلا الراسخين في هذا العلم المتخصصين فيه، وهذا هو السبب في قلة من عُرف م، العلماء المتأخرين بنقد الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً، بخلاف ما عليه كثير من الطلبة اليوم، الذي استسهلوا هذا العلم ولم يُقدِّروه حق قدره، ولم يتنبهوا للسبب الذي ذكرته من ترك العلماء الخوض فيه، فكثير من أَلَّف فيه وكتب، فكثرت أخطاؤهم جداً وتنوعت، بحيث صار من العسير تُتَّعها وبيان زيفها، والأمثلة على ذلك من الكثرة بحيث لا يمكن إحصاؤها، ويجد القراء نماذج منها في كتبي التي تطبع مجدداً.

ولكن لا بأس بهذه المناسبة أن أذكر مثالين جديدين لكتابين صدرتا حديثاً:  
أحدهما بعنوان: (صحيح الأدب المفرد) بقلم محمد حسيني عفيفي، نشر (دار الخاني- الرياض- الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).

وأنا لم أسمع بالعفيفي هذا، ولا أستبعد أن يكون اسماً مستعاراً! ولا أعرف صاحب الدار المذكورة، ومن الممكن أن يكون هو الأمر لأحد المستأجرين عنده بوضع هذا الكتاب لتشغيل موظفي الدار، غير مبالٍ بجهله، واعتدائه على حديث رسول الله ﷺ؛ في سبيل إرضاء أمره، فقد ذكر في مقدمته (ص ٨) ما نصه:

(قمت باختيار الأحاديث الصحيحة فيه، وتخللتها عشرة أحاديث حسنة...!)  
كذا قال! فلم يذكر على أي قاعدة ومنهاج كان هذا الاختيار، أهو على قواعد علم الحديث، والجرح والتعديل، وهذا عنه بعيد جداً، لكثرة الأحاديث الضعيفة الواردة فيه كما

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

يأتي، أو أنه اعتمد في ذلك على بعض العلماء المحدثين، وعليه فإنه كان ينبغي أن يسميهم ويذكر مؤلفاتهم التي اعتمد عليها، وهذا ما لم يفعله، أو أنه اعتمد على رأيه الخاص فصَحَّح ما وافق جهله أو ذوقه أو هواه، وهذه هي الطامة الكبرى، لأنها طريقة غير إسلامية كما لا يخفى على أولي النهي.

لقد اختار من كتاب (الأدب المفرد) نحو خمسمائة حديث، أي قريب من نصف عدد (صحيح) هذا، وحذف أسانيدھا دون أي تحريج أو تعليق، الأمر الذي لا يعجز عن مثله أي طالب صغير! ومع ذلك، فقد وقع فيه طاماتٌ تدل على أنه جاهلٌ مُتَشَبِّعٌ بما لم يُعطَ، ولا بأس من الإشارة إلى ما تيسر لي الوقوف عليه منها:

أولاً: فيه نحو عشرين حديثاً ضعيفاً يناقض ما ادعاه من الصحة، وسأشير إليها في مقدمة (ضعيف الأدب المفرد) إن شاء الله تعالى.

ثانياً: أورد فيه (ص ١٠٤) حديث: (حق المسلم.. ست..) بلفظ (خمس) وهو خطأ مزدوج كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في ذكر أوهام الشيخ الجليلاني (ص ١١).

ثالثاً: وفي (ص ٨٤) وقع في نفس الوهم الذي وقع فيه الجليلاني وابن عبد الباقي الذي صار فيه التابعي صحابياً! (انظر الحديث الأول ص ١٠).

رابعاً: (ص ١١٩) فيه (بكفيك) مكان (ومليكه)! نفس الخطأ الذي وقع فيه المذكوران آنفاً، انظر الحديث السادس (ص ١١).

خامساً: لم يذكر الحديث المتفق على صحته بلفظ (الفطرة خمس: الختان... إلخ، وإنما ذكره (ص ١٢٣) بلفظ

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

: (السواك) مكان (الختان) وهو منكر كما تَبَّهت عليه تحت اللفظ الأول الآتي برقم (١٢٩٢/٩٨٠)، وأوردته في (الضعيف) باللفظ الآخر (١٢٥٧/١١٩).

سادساً: قال (ص ١٢٤): (عن أبي بريدة عن أبيه، عن النبي ﷺ...)  
فذكر الحديث الآتي (١٢٧١/٩٦٤)، وأبو بريدة هذا لا وجود له في الرواة، وإنما أتى من جهله بتراجم الرجال، وتقليده للمطبوعات غير المحققة؛ فإنه وقع كذلك في (الأدب المفرد) بتحقيق ابن عبد الباقي رقم (١٢٧١)، وهو خطأ، والصواب: (ابن بريدة)، وهو سليمان بن بريد كما هو مُصَرَّحٌ به في رواية مسلم وغيره، وبُريدة هو ابن الحُصَيْب، صحابي معروف، ثم ما فائدة ابتدائه الحديث من عند (ابن بريدة)؟ ألا حَذَفَ أداة النسبة (ابن) وابتدأ من عند (بريدة)؟ لأنَّ هذا هو طريق الاختصار للسند لو كان يعلم!؟

سابعاً: لما ذكر (ص ٦٢) حديث أبي أسماء الآتي (٥٢١/٤٠٦)، ذكر الطرف الأول منه وهو موقوف، ولم يذكر تمامه الصريح في الرفع، وإنما أتبع الموقوف بقوله:  
(وروى مرفوعاً إلى النَّبي)!

وهذا فيه آفات وجهالات:

الأولى: تصرفه في متن الحديث تصرفاً سيئاً أضاع القراء فائدته، وهي رفع إلى النَّبي صرفه في متن الحديث تصرفاً سيئاً أضاع القراء فائدته، وهي رفع إلى النَّبي ﷺ، فماذا كان عليه لو ساقه بتمامه، وهو: (قلت لأبي قلابة: عم حدثه أبو أسماء؟ قال: عن ثوبان، عن رسول الله ﷺ).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

الثانية: أنه بذاك الاختصار المِخْل، أوهم القراء أن الحديث مقطوع موقوف على أبي أسماء، وهذا تابعي، فلو أنه رفعه إلى النبي ﷺ لصار مراسلاً، والرسول من أقسام الحديث الضعيف عند المحدثين، فكيف وهو موقوف فيما ساقه هذا المعتدي على حديث رسول الله ﷺ؟! الثالثة: أن قوله: (وروى مرفوعاً...) فيه إشارة إلى أن الحديث ضعيف، لأن صيغة (روي) من صيغ التمريض عندهم، والواقع أنه صحيح، رواه مسلم في (صحيحه) فهل هو على عل بهذا كله؟

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم  
ثامناً: لقد أوهم القراء بأن ما لم يورده من الحديث في كتابه؛ كله ضعيف، وهو مما يُكذِّبه الواقع، فهناك أحاديث أخرى صحيحة كثيرة لم يذكرها لجهله بها، أو لتجاهله إياها- وأحلاهما مر- مثل حديث أنس في كراهة النبي القيام له (٧٢٨/٩٤٦): (من تعزَّر بعزاء الجاهلية...)، وغيره كثير، مثل حديث ابن عباس: (الهدي الصالح، و... جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة) (رقم ٦١١ / ٧٩١)، وهو إذ لم يورد هذا في كتابه أورد (ص ٨٥) بديله، وهو مما لا يصح من حديث ابن عباس المذكور بلفظ: (سبعين) مكان خمسة وعشرين!) انظر (ضعيف الأدب) (٦٩ / ٤٦٨).

وليس هذا فقط، بل إنه كرَّر هذا الضعيف في كتابه، فذكره في الصفحة (٥٧) أيضاً، كما كرَّر أحاديث أخرى في الصفحة الواحدة، مثل حديث أبي هريرة (ص ٢٦)، وحديث سُويد بن مُقَرِّن (ص ٢٨)، إلى غير ذلك من الأمور والعلل الخفية التي لا يعرفها إلا أهل الاختصاص في هذا العلم الشريف، كما زيادة (أما وأبيك) في الحديث الصحيح الذي

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

أورده (٨٤ - ٨٥) فإنها زيادة شاذة، فمن كان عن تلك الأمور الجلية الظاهرة أعشى، فهو عن مثل هذه العلل الخفية أعمى ﴿ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ﴾ [النور: ٤٠]

وإنَّ مما يدلُّ على جهل الرجل، وأنَّه تولى عملاً لا يحسنه، وأنَّ الغاية تجارية محضة وليست علمية نافعة، فهرسه الذي وضعه لكتابه، فقد عنون له بقوله:  
(فهرس أوائل الأحاديث والآثار)!

وهذا كذب مكشوف؛ لأنَّ كتابه ليس فيه شيء من الآثار التي في أصله (الأدب المفرد)، وهي فيه مئات! هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فقد جرى العرف العام بين المؤلفين تسييراً على القارئ والمراجعين أن يضعوا أرقاماً متسلسلة لأحاديث الكتاب في أوائلها، وأما هذا، فلم يفعل ذلك، وإنما وضع في آخرها أحاديث أصل (الأدب المفرد)! ثم أعاد ذلك في آخر أطرافها في فهرسه! - ففي أوَّل الفهرس - على سبيل المثال هذا الطرف: (أمين، أمين، أمين ٦٤٦)، فهذا الرقم الأصل! فإذا أراد القارئ الرجوع إلى الحديث فعليه أن يتتبع أرقام أواخر الأحاديث وليس أوائلها، فهل هذا فِعْلٌ سَيِّئٌ أم رافضيٌّ؟!

هذا آخر الكلام على الكتاب الأول من المثالين الجديدين المشار إليهما فيما تقدم.  
وأما المثال الآخر، فهو (كتاب الأدب المفرد) في طبعة جديدة بتحقيق وتخريج وتعليق فلاح عبد الرحمن عبد الله، الجزء الأول، الطبعة الأولى (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) مطبعة الحوادر-بغداد..

لم أسمع أيضاً بهذا المحقق، ولم أفق على غير هذا الجزء، وهو أكثر من مائتي صفحة،



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وأحاديثه إلى رقم (١٤٨)، ومقدمته فقط في (٧٢) صفحة، وغالبها نقلٌ، لا فائدة من التحدُّث عنه، وإنما الغرض النَّصْحُ له ولأمثاله ممن تزَيَّبوا قبل أن يتحصروا، ولقرائهم الذين قد يظنُّون أنَّ على كلِّ عظم لحمًا، وفي كلِّ كتاب علمًا، ولا يعلمون أنَّ كثير من الدسم سُمًّا!

لقد وجدت في تعليقات هذا الرجل أخطاءً عجيبة، وهي وإن كانت قليلة في عددها، فإنَّها كبيرة في حجمها، تدلُّ دلالة قاطعة أنَّه ليس أهلاً لمثل ما ذكر هو عن نفسه من التحقيق والتخريج والتعليق! أقول مع أنني رأيت كثير النفل عني، والاستفادة من كتيبي، ولعله هو الذي أهدى إليَّ الجزء المذكور، وإنما قلت: (ولعله) لأنَّ توقيعه تحت إهدائه غير مقروء، إلَّا أنَّ ذلك لا يمنعني أن أصدع بلحق الذي أعتقده وإن كان ثيلاً كما وصية النَّبي ﷺ لأبي ذر، قال:

(وأمرني أن أقول الحق وإن كان مُرًّا).

وإليك البيان:

أولاً: ساق (ص ٣٩ - ٤٠) أثراً من طريق أبي الخير قال:

(سألنا عقبة بن عامر...) إلخ، وقال عقبة:

(إسناده صحيح إلى أبي أخير واسمه زهير بن حرب)!

كذا قال: وهذا جهلٌ لا يُطاق، فإنَّ أبا الخير هذا تابعيٌّ كما ترى، وزهير بن حرب ولد

سنة (١٦٠)، وعقبة مات في حدود الستين! فكيف يمكن أن يسأله؟!

ثم إنَّ زهيراً كنيته أبو خيثمة! فالتبست عليه كنيته أبي الخير، وهذا تابعي معروف اسمه مرثد

بن عبد الله اليزبي، كثير الروية مع سهولة معرفة من هو أبو الخير من كتب الرجال، كيف

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ينتصب لمثل هذا العلم الذي انصرف عنه كبار العلماء لصعوبته، فصلى الله على محمدٍ الذي أخبر أنّ من أشرط السّعة أن يتكلم الرُّويضة!

ثانياً: قال (ص ٥٣):

(وإسرائيل سمع أبا إسحاق قبل اختلاطه)!

فأقول: العكس هو الصواب من أقوال النقاد من الحفاظ، فقد ذكره أحمد وابن معين والعجلي فيمن سمع من عمرو بعد الاختلاط، ولا ينفي ذلك أنّ الشيخين أخرجاه له روايته عن جده، لأنّه من المحتمل أنّهما لم يقفا على قول أحمد المذكور وغيره، أو رفقا، ولكنهما انتقيا من حديثه ما وافق الثقات، لأنّه كان حافظاً، وبالجملة فلا يُرَدُّ بإخراجهما لحديثه عنه قول من أثبت روايته عن جده في اختلاطه، لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ، ومن علم حجة على من لم يعلم.

ثالثاً: ضعّف إسناد أثر ابن عباس الآتي (برقم ٤) وهو من رواية زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عنه بقوله (ص ٧٩):

(زيد بن أسلم ثقة مدلس وقدد عنعن).

قلت: كذا قال - هده الله - وذلك من جهله بهذا العلم وحداثته فيه، فإني لا أعلم أحداً من أهل العلم قديماً وحديثاً أعلّ حديثاً لزيد عن غير صحابي بالتدليس كما فعل هذا الحَدّث! نعم، قد زُمي بالتدليس، لكن عن بعض الصحابة، ولذلك أورده الحافظ ابن حجر في المرتبة الأولى من طبقات المدلسين، وهي التي خصّها به (من لم يوصف بذلك إلا نادراً كيحيى بن سعيد الأنصاري)، وقد اتفقوا على الاحتجاج بعننة هؤلاء، ولذلك قال الذهبي في (ميزانه).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(تناكد ابن علي بذكره في (الكامل) فإنَّه ثقة حجة).

هذا فيما إذا روى عمَّن لقيهم من الصحابة بالعنينة، فكيف وروايته هنا عن عطاء بن يسار وهو تابعيٌّ مثله؟! فاللَّهم هداك.

رابعاً: حسن (ص ٨٢) إسناد الأثر الآتي في الكتاب برقم (٨/٦) من طريق طيسلة بن مياس، وذكر عن ابن معين أنَّه وثَّقه، وهذا يقتضي أنَّ إسناده صحيح، وهذا ما فعلته أنا كما ستري، وفعله هو في مكان آخر (ص ١٠٤ رقم ٣١)، حيث روى المؤلف هناك من الطريق المذكور قطعة من الأثر المشار إليه، وهي بلفظ:

(بكاء الوالدين من العقوق والكبائر).

فَلِمَ كان هذا التناقضُ في إسناده واحد، وأثر واحد، وفي كتب واحد؟

والجواب: إنما هي الحداثة فيما أظن والجهل بهذا العلم، أو على الأقل عدم التمرُّس فيه، وغلبة التقليد عليه، فإنَّه حين حسن أخذ بجملة الحافظ الذي نقل عنه تخريجه إياه ساكتاً عليه دون أن يُصرَّح بصحته، والسيوطي الذي نقل عنه أنَّه حسن إسناده؛ فقلَّده، فلما بَعَدَ عهده به، واستقلَّ بالحُكم عليه وُفِّق للصواب!

(تنبيه): (مياس) لقب، واسمه علي، وفرق المزي بين طيسلة بن مياس) و(طيسلة بن علي)، ورجَّح الحافظ أنَّهما واحد، وهو الصواب كما بينته في (الصحيحة) (٢٨٩٨) من المجلد السادس - وهو وشيك الصدور إن شاء الله<sup>(١)</sup> - إلا أنَّ الحافظ مع ترجيحه المذكور، فقد قصَّر في حق طيسلة حين قال فيه: (مقبول) كما تراه مبيناً هناك، ولعلَّ هذا هو سبب

(١) وقد طبع - بعد - بحمد الله.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

تقصير السيوطي في اقتصاره في (الدر المنثور) (١٤٦/٢) على تحسين إسناده الذي حال بين (فلاح) وبين تصحيحه في الموضوع الأوّل، والله سبحانه وتعالى أعلم.

خامساً: قال في حديث عمر الآتي (٧٢/٥٣):

(إسناده ضعيف، ورجاله ثقات).

ثم تكلم على أكثر رواته بما يناه في تضعيفه لإسناده! ولم كان عنده علم لبين العلة التي منعت من تقيته مع ثقة رجاله، كما هو معروف عند العالمين بهذا الفن، إنّه لم يصنع شيئاً من ذلك بل إنّه أتبعه بذكر شاهد له مرفوع حسنّ سنده، وأشار إلى شواهد أخرى!

(استدراك وتنبية آخر):

أما الاستدراك:

فقد وقفت في آخر مراحل الكتاب على طبعين جديدتين لأصله: (الأدب المفرد)، فرأيت من تمام الفائدة أن أتكلم عليهما بكلمتين موجزتين:

الأولى: طبعة دار البشائر الإسلامية في بيروت طبع تحت عنوان الكتاب:

(خرج أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، صنيع فهارسه رمزي سعد الدين دمشقية) وعلى رأس لصفحة الثانية: (طبع هذا الكتاب بالتعاون مع المطبعة السلفية ومكبتها بالقاهرة، ويأذن خاص من صاحبها الأستاذ قصي محب الدين الخطيب).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

تحت ذلك: (طبعة الثالثة منقحة سنة ١٤٠٩).

وبعد ذلك مقدمة في صفحة واحدة يبدو أنَّها للأستاذ قصي، ذكر فيها أنه اقتبس من شرح السيد فضل الله الجليلاني زوائد التخريج قال:

(فأضفنا إلى ما كان في طبعتنا السابقة، مع زيادة عناية منا بتعيين مراجع التخريج أكثر مما ورد في الشرح).

فبياناً للحقيقة أقول:

إنَّ هذه الطبعة الثالثة لا تختلف عن سابقتها- مع الأسف . من حيث كثرة الأوهام العلمية والتحقيقية في شيء، بل هي طبق الأصل إلَّا في تلك الزوائد في التخريج كما تقدم نصه بذلك، غير أنه قد حذف منه قول محمد فؤاد عبد الباقي في كثير من أحاديثه:

(ليس شيء من الكتب الستة).

فكنت أحب له أن ينص على ذلك أيضاً، كما تقتضيه الأمانة العلمية، ولكنه على العكس من ذلك طبع مكانها على الغالب تخارج عزها للشيخ الجليلاني، إلَّا أنه لم يفعل ذلك دائماً، فقد رأيتُه عز الحديث (٣٩/٣٠) لأبي داود فقط، وهو في (صحيح البخاري) وهذا خطأ لا يُعْتَفَرُ في فن التخريج فلا يجوز إذن أن ينسب إلى ابن عبد الباقي، ولا سيما وقد

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وقع هو في مثله كثيراً كما تقدم بيانه، واشرت إلى بعض أمثله في المقدمة! أفلا يكفيه ذلك!؟

وإنما قلت: (على الغالب) لأني عثرت له مثالين آخرين نادرين:

أحدهما: أنه في الحديث (٣٤/٢٦) لما حذف الأسناد عبارة المحقق المشار إليها، بيض للحديث ولم يخرج مع كونه في (صحيح مسلم) كما سيأتي التنصيص عليه عقب عبارته هناك، فأوهم الأستاذ قراء طبعته الجديدة، عن المحقق خلاف واقعة الطبعة الأولى!

والآخر: أنه لما حذفها أيضاً من تحت الحديث (٢٤٥/١٨٤) في الموضعين المشار إليهما بالرقم هناك، خرج بعزوه للإمام أحمد فيهما تبعاً للشيخ الجيلاني، فوقع في أربعة أخطاء:

الأول: إنه لم بعزه للجيلاني.

والثاني: أنه أوهم أنه للمحقق.

والثالث: أنه زاد على الجيلاني وأوهم أنه له أيضاً فقال: (وإسناده صحيح)! وقد يومهم للمحقق أيضاً!

والرابع: أن إسناده غير صحيح لأن فيه -الموضعين- ليث ابن أبي سليم، وهو ضعيف عن العلماء الحفاظ، كالعراقي والهيثمي والعسقلاني وغيرهم، وشذ عنهم الشيخ أحمد شاكر رحمه الله فصحه في تعليقه على (المسند)، وهو عمدة الأستاذ قصي في التصحيح المذكور، فكان عليه أن ينبه على هذا كله بطريقة أو بأخرى حتى يحتمل خطأ غيره، ولا يحمله على غيره، والله المستعان.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وأما الطبعة الجديدة الأخرى، فهي لدار (عالم الكتب) البيروتية، لسنة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، وهي مع الأسف الشديد أسوأ الطبعات التي وقفت عليها لهذا الكتاب، فإنَّها مسروقة بقضها وقضيضها من الطبعة السلفية الأولى بكل ما فيها من الأخطاء التي ستأتي الإشارة إليها في أماكنها، وسبق بيان بعضها، حتى التخريجات التي فيها أخذت من الطبعة السلفية، وإن كانت ناقصة عنها، لأنَّ الغاية التي يرمي إليها الناشر، إمَّا هي إظهار طبعته بمظهر الطبعة المحققة المخرجة! مضاربة منه للطبعة الشرعية، وليس خدمة للعلم والقراء، ولقد أعجبني حقاً أنَّ الناشر لم يتجرأ أن يطبع على الغلاف: (طبعة محققة) ترويحاً لبضاعته كما هي عادة أمثاله من المتاجرين بجهود الآخرين! فكأنه كان يشعر في قرارة نفسه بأنَّ عمله غير شرعي، ولكن كيف يلتقي هذا مع فعلته الأخرى، وهي أنَّه طبع عليه ما نصه:

(ترتيب وتقديم كمال يوسف الحوت)!

فإنَّ قوله: (ترتيب) زور وكذب مكشوف لا يحتاج إلى بيان، فقد عرفت مما سبق أنَّ طبعته هي مسروقة عن الطبعة السلفية، وهي - كغيرها من الطبعات الأخرى - لا تزال على الترتيب الذي تركه عليه الإمام البخاري رحمه الله، وليس فيها شيء جديد سوى ترقيم الأبواب والأحاديث على الطريقة المتبعة اليوم.

وأما التقديم الذي أشار إليه، فليس فيه إلاَّ التمهيد للكذب المذكور وهو بتوقيع كما يوسف الحوت: قال:

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(ولطالما خطر في الخاطر أنّ أرتب كتاب (الأدب المفرد) فشمرت عن ساعد العزم، وبذلك الجهد لإبراز هذا العمل واضحاً خالياً عن التعقيد والإيهام)!

كذا قال هداه الله، فقد ذكر في صنيعه هذا بالقول المعروف: (أسمع جعجعة ولا أرى طحناً)، فحسبه قوله ﷺ :

(المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور)، ولا حول ولا قوّة إلا بالله.

وأما التّنبية:

فقد ذكرتُ من ذلك تحت الحديث (٣٠٨/٣٩٩-١١٥) أنّني استدركت زيادة (أبي أيوب الأنصاري) من (شرح الشيخ الجيلاني)، فأقول الآن: أنّها ثابتة في الطبعة الهندية أيضاً، كما أنّها في (كتاب الاستئذان) من (صحيح البخاري) رقم (٦٢٣٧)، وقد عزاه هناك المحقق محمد فؤاد عبد الباقي إلى (كتاب الأدب) من (الصحيح) وكان أولى أن يعزوه إلى (الاستئذان) لأنّ لفظه فيه مطابق للفظه هناك.

وقد سبق أن نوّهت هناك بورود الحديث في مكان آخر، خلافاً لما جريت عليه في هذا (الصحيح)، ذاكراً السبب في ذلك.



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فأقول الآن:

لقد عزاه الشارح في هذا المكان من (شرحه) (٤٩٩/١) لـ (أدب الصحيح) و(الاستئذان) معاً ولفظه في (الأدب) مطابق للفظه في الموضع الآخر، وكجاري عادته لم يبنه للفرق بين لفظي الموضعين ولا للمطابقة المذكورة، ولا بأس عليه في ذلك، ولكن لما كان في سند اللفظ الأول عبد الله بن صالح- وفيه الكلام المعروف، فقد كان الأولى به أن يدعمه برواية (استئذان الصحيح) لأنه فيه شيخ آخر، وقد نبهت أنا لضرورة هذا الدعم حين رأيت الجيلاني قال بعد ما عزاه لـ (الأدب والاستئذان):

(وقد مر موقوفاً في الباي ١٨٩)!

يعني رواية عبد الله بن صالح باللفظ الأول، وهذا وهم محض، لأنه مرفوع هناك، كما هو في الكتابين اللذين أشار إليهما من (الصحيح) فاقتضى ذلك كله الاستدراك والتنبيه، والله من وراء القصد.



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### منهجي في هذا الكتاب

أولاً: حذف الأسانيد إلا اسم الصحابي، وما لا بدّ منه أحياناً ممن هو دون ÷ ممن له علاقة بالحديث؛ أو بمناسبة، كما ترى في الحديث الأول مثلاً من هذا (الصحيح).

ثانياً: حذف المكررات من الأحاديث؛ إلا ما كان منها أتمّ وأكمل فائدةً، فنُثبته فيه، ونضمّ إليه الزيادات التي قد توجد في الأحاديث الأخرى المهملة، على النحو الذي كنت جريت عليه في كتابي (مختصر البخاري)، كما هو مبين في مقدمته (ص و)، ومثاله الحديث (٢٠٦/١٥١)، وقد أشدُّ عن هذه القاعدة، لفائدة أراها في تكرار الحديث كما سترى في الحديث (٨٣٠/٦٣٩) و (١١٩٥ / ٩١٤)، أو لغير ذلك من سهوٍ أو نحوه.

ثالثاً: وقد أبقيت الأبواب التي خلّت من الأحاديث بسبب الحذف المذكور، وأشارت تحتها إلى مواضع أحاديثها في الأبواب الأخرى.

رابعاً: احتفظت فيه بتخریجات محمد فؤاد عبد الباقي التي وضعها تحت الأحاديث في الطبعة السلفية لمحّب الدين الخطيب رحمه الله، التي ذكر على الوجه الأول منها أنّه هو الذي (هو الذي حَقَّق نصوصه، ورقّم أبوابه وأحاديثه، وعلّق عليه).

وذلك لأنّ هذه التخریجات لها قيمتها كما لا يخفى، حتى يقول فيها: (ليس في شيء من الكتب الستة) ونحوه، وإن كان قد وقع له فيها أوهام كثيرة، لأنّه لم يكن عاراً بفن التخریج، فضلاً عن علم الجرح والتعديل، ومصطلح الحديث، فهو - رحمه الله - لا يزيد على ما وصفه الأستاذ الزركلي رحمه الله في كتابه (الأعلام) بقوله: (٣٣٣/٦):

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(عالم بتنسيق الأحاديث ووضع الفهارس لها، والآيات القرآن الكريم)<sup>(١)</sup>.  
ولذلك فقد تعقبه في كثير مما ظهر لي من تلك الأوهام، دون أن أتقصّد تتبّع عثراته،  
وجعلت تلك التخريجات بين معكوفتين [ ]؛ ورمزت إلى لفظ الكتاب فيها بـ(ك)، وإلى  
الباب بـ(ب)، وإلى الكتب الستة بالرموز المعروفة (خ، م، د، ن، جه).  
خامساً: وقدمت بين يدي تخريجاته مرتبة الحديث من صحّة أو ضعف، فإنّ مما لا يخفى  
على العلماء، أن تخريج الحديث وسيلة لمعرفة مرتبته، فإذا وقف المخرّج عند التخريج، ولم  
يتعدّه إلى بيان ثمرته من الصحة أو الضعف، فلا فائدة تُذكر منه بالنسبة للمتن، وما مثله  
عندي إلا كمن يتوضأ ولا يصلي! ولذلك جريت في كل مؤلفاتي وتعليقاتي على استثمار  
تخريجي والوصول به إلى غايته وهي التنصيص على مرتبة الحديث، فإذا كان مُخرّجاً في شيء  
من كتبي أو تعليقاتي أحلت على بعضها، تيسيراً لمن قد يريد التوسّع في معرفة المرتبة.  
سادساً: والتزمت - ما استطعت - في هذا (الصحيح) تمييز ما كان ثابتاً لذاته، عما كان  
ثابتاً لغيره، ففي الأول أقول: (صحيح الإسناد) أو (حسن الإسناد) وفي الآخر أقول:  
(صحيح لغيره) وهذا في حالة كونه غير مُحالٍ إلى تخريج، لأنه - والحالة هذه - يكون البيان  
واضحاً.

وقد تبيّنتُ هذا التمييز أخيراً في هذا الكتاب لأنّه أقوى في بيان الواقع، ولو استقبلت من  
أمري ما استدبرت، لصنع ذلك في مؤلفاتي الأخرى من (الصحيح) مل (صحيح الجامع)،  
و(صحيح الترغيب) و(صحيح السنن الأربعة)، فلعله يتييسر لي إعادة النظر في أحاديثها،

(١) ومن غرائب ما جاء في ترجمته أنّه كان مترجماً في البنك الفرنسي! وأنه كان صائم الدهر! وهو في صورته الشمسية  
حليق اللحية! موفور الشارب، وفي عنقه الكرافيت! عفا الله عنه.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

واستدراك هذا التمييز فيها، فإنَّه بالإضافة إلى ما ذكرت من أنه أقوى في البيان، فهو أقطع للقليل والقال، فقد يقف بعض من لا علم عنده على علة في إسناد حديث من تلك الأحاديث المصححة لغيرها، فيتوهم أنه خطأ، فيُشكك عليه الأمر. وقد يتخذ سبباً للغمز والمز، والاتهام بالجهل، وبخاصة إذا كان في قلبه مَرَضٌ والعياذ بالله، كذاك السقاف وأمثاله ممن يفسدون في الأرض ولا يُصلحون، الذين نَصَبُوا أَنْفُسَهُمْ لَتَتَّبِعَ عَثْرَاتِ الْأَبْرِيَاءِ، كفى الله المؤمنين شرَّهم.

سابعاً: وهناك أحاديث فيها بعضُ الجُمَلِ أو الألفاظ لا تثبت أمام النقد العلمي، فهي بهذا الاعتبار تصلح أن تُودَع في الكتاب الآخر: (ضعيف الأدب المفرد)، ولكنها بالنظر إلى أصلها، فهي بهذا (الصحيح) أولى، ولهذا فإنِّي أُورده فيه، ثم في (الضعيف) مقتصرأً منه في كل منهما بما يليق به كحديث أبي هريرة الآتي برقم (١٩٦/١٤٤)، فقد حذف منه الجملة المستنكرة، وأوردتها مع طرفه الأول في (الضعيف) (١٩٦/٣٦).

وقد تكون الجملة مما لا فائدة -تذكر- فيها، فأستغني عن ذكر الحديث في (الضعيف) من أجلها، كما في الحديث (٧٠٢/٥٤٣).

وقد تكون جملة تامة لا ارتباط لها بتمام الحديث فأوردها في (الضعيف) مشيراً إلى أنَّ تمامه صحيح، كما تراه في هذا برقم (٨١٤/٦٢٩)، وفي (الضعيف) برقم (٨١٤/١٢٨).

وقد يكون للحديث روايتان في إحداهما قصة لا تصح، لا توجد في الأخرى، فأوردها في (الضعيف) وأورد الأولى في (الصحيح) مثل حديث عائشة في ابن العشرة (٩٨٩/١٣١١) و(٣٣٨/٥٤).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وربما كان الحديث بإسنادين عن صحابيَّين في قضية واحدة للنبي ﷺ، وفي أحدهما اسم عَلمٍ مخالف له في الأخرى ويكون الأول هو المحفوظ فأورده في (الصحيح) (٨٢١/٦٣٥)، والآخر غير محفوظ فأورده في (الضعيف) (٢٣٢/١٣٨) والقضية واحدة، فيرجى الانتباه لهذه الفروق، حتى تكون على بينة من أحاديث رسول الله ﷺ، فلا ننسب إليه ما لم يقل، فنقع - لا سمح الله - في مخالفة أحاديثه الكثيرة التي منها قوله ﷺ:

(إياكم وكثرة الحديث عني؛ من قال عليّ فلا يقولنَّ إلَّا حقًّا أو صدقًا فمن قال عليّ ما لم أقل؛ فليتبوأ مقعده من النار) رواه ابن أبي شيبة وغيره، وهو مُخرَج في (الصحيحة) (١٧٥٣)، وانظر كتابي (صفة صلاة النبي ﷺ) (ص ٤١ - الطبعة الجديدة).

والحقيقة أنّ هذا الحديث وما في معناه هو الذي حملني منذ أول شبابي حتى شيخوختي على أن أُفرِّغَ جلّ وقتي ونشاطي لخدمة أحاديث رسول الله ﷺ، وتمييز صحيحها من ضعيفها، وما يتفرَّع من ذلك من الفقه المصفي، نصحاً لله، ولكتابه، ولرسوله، وللأئمة المسلمين وعامتهم، فنفع الله بذلك مَنْ شاء من عباده المؤمنين، وظهر أثره في العالم الإسلامي - وربما في العالم الغربي - ظهوراً لا يُنكره إلَّا أعشى حاسد، أو أعمى حاقد.

فأسألُ الله تبارك وتعالى بأسمائه الحسنَى، وصفاته العليا، أن يزيدني من فضله، وأن يجعله خالصاً لوجهه، وأن يتقبَّلَه مني، ويدخِر لي أجره إلى ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿ [الشعراء: ٨٨-٨٩]

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلَّا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

أبو عبد الرحمن

عمان/٥ شوال ١٤١٣ هـ

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### من فوائد المقدمة:

١- المعروف عند أهل العلم أنّ كتاب البخاري هذا هو غير كتابه هو ضمن كتابه (المسند الصحيح) بعنوان (كتاب الأدب)، هكذا مطلقاً دون قيد أو وصف، فقوله: (المفرد) صفة كاشفة مميزة له عن (أدب صحيحة)، لغزارة مادته، فقد بلغت فيه الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة (١٣٢٢) بترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، بينما بلغ عدد أحاديث (أدب صحيحة) (٢٥٦) بترقيمه أيضاً، وبعضها مكرر، ولم أر! فيه من الآثار الموقوفة شيئاً، إلا ما قد يأتي عرضاً، في بعض الأحاديث المرفوعة، وهذا كلها، قد يأتي عرضاً، في بعض الأحاديث المرفوع، وهذه كلها، قد أسندها في (١٢٨) باباً، وعدد أبواب (الأدب المفرد) (٦٤٤) باباً، وبعد فرز الأحاديث والآثار الضعيفة صار عددها في هذا الصحيح (٥٦٥) باباً، و(٩٩٨) حديثاً وأثراً، وفي (الضعيفة) (١٨٧) باباً، و(٢١٥) حديثاً وأثراً.

وبهذا البيان يتجلى للقراء الكرام أهمية (الأدب المفرد) من جهة غزارة مادته أولاً، وكثرة ما فيه من الأحاديث الصحيحة، وقلة الضعيفة ثانياً، أي بنسبة ثلاثة أرباع مقابل ربع تقريباً، كما تبين أهمية تمييز الصحيح من الضعيف منه ثالثاً، فيكون العاملون بأدابه على بصيرة من دينهم كما قال تعالى: ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي

وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [يوسف: ١٠٨]

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٢- قال العلامة عبد الرحمن اليماني المَعْلَمي رحمه الله في التعريف بِقَدْر كتاب

البخاري هذا، قال رحمه الله:

(قد أكثر العارفون بالإسلام الملخصون له تقرير أن كل ما وقع فيه المسلمون من الضعف والخبور والتخاذل وغير ذلك من وجوه الانحطاط إنما كان لبعدهم عن حقيقة الإسلام، وأرى أن ذلك يرجع إلى أمور:

**الأول:** التباس ما ليس بما هو منه.

**الثاني:** ضعف اليقين بما هو من الدين.

**الثالث:** عدم العمل بأحكام الدين.

٣- أهمية كتاب (الأدب المفرد) للإمام البخاري رحمه الله:

قال الإمام الألباني- رحمه الله - وأرى أن معرفة الآداب النبوية الصحيحة؛ في العبادات والمعاملات، والإقامة والسفر، والمعاشرة والوحدة، والحركة والسكون، واليقظة والنوم، والأكل والشرب، والكلام والصمت، وغير ذلك مما يعرض للإنسان في حياته، مع تحري العمل بما كما يتيسر، هو الدواء الوحيد لتلك الأمراض، فإن كثيراً من تلك الآداب سهل على النفس، فإذا عمل الإنسان بما يسهل عليه منها تاركاً لما يخالفها لم يلبث إن شاء الله تعالى أن يرغب في الازدياد، فعسى أن لا تمضي عليه مدة إلا وقد أصبح قدوةً لغيره في ذلك، وبالاهتداء بذلك المهدي القويم، والتخلق بذلك الخلق العظيم- ولو إلى حد ما- يستتير القلب، وينشرح الصدر، وتطمئن النفس، فيرسخ اليقين، ويصلح العمل، وإذا كثرت السالكون في هذا السبيل لم تلبث الأمراض أن تزول إن شاء الله.

٤- من حفظ حجة على من لم يحفظ، ومن علم حجة على من لم يعلم.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٥- لقد سبق الإمام الألباني في شرح وتخريج الأدب المفرد الشيخ فضل الله الجيلاني بشرح (الأدب المفرد) وبالكلام على أسانيده وامتونه وتخريج أحاديثه المرفوعة، ولذلك أثنى عليه الشيخ المعلمي، وهو أهلٌ لذلك.

قال الإمام الألباني- رحمه الله -: ولكني لم أرَ من الفائدة ذكره، فإنه يبدو لي لم يُنَّحَ له دراستُه من كل جوانبه دراسة دقيقة، وإلا لأشار - ولو سريعة- إلى ما وقع له فيه من الأوهام، وبخاصة فيما يتعلق بتخريج الأحاديث كما سيأتي في التعليق عليها، فقد وقعت له أخطاء عجيبة، تدل على أنه لم يكن حافظاً عارفاً بهذا العلم وأصوله، فهو بالإضافة إلى أنه سكت عن أحاديث كثيرة لم يبين مراتبها من الصحة أو الضعف، فإنه وقعت له أوهام فاحشة، شارك في الكثير منها محمد فؤاد عبد الباقي؛ محقق الأصل (...).

- ثم بيَّن الإمام الألباني هذه الأخطاء والأوهام عن شرحه وعن شروح بعض المحققين المعاصرين؛ فهي مقدمة مفيدة؛ لم أر من تقدم في هذا الموضوع الهام عن الأدب المفرد بهذه الفوائد النافعة - رحمه الله تعالى-.





من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

[٣٩] صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الجديدة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه، ومن اهتدى بهديه، وصلى بصلاته إلى يوم الدين، ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ آتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩]

أما بعد، فهذه طبعة جديدة لكتابي: (صفة صلاة النبي ﷺ)، قد أعدت النظر فيها بعد أن مضى على الطبعة العاشرة منه نحو عشر سنوات، لم يتيسر لي ذلك إلا في هذه الساعة، وقد كانت طُبعت سنة (١٤٠١هـ)، ثم جرى المكتب الإسلامي عليها في كل الطبعات التي تلتها، بعضها تصويراً بـ (الأفست)، وبعضها صفاً من جديد، وفيها أخطاء مطبعية كثيرة، ليس يهمنا الآن التنبيه على الكثير منها، وحسبنا التنبيه على خطأ واحد لأهميته من جهة، ولأنه وقع في زيادة لم تكن في الطبعات السابقة، فذهبت فائدتها لقلة أو جهل من يشرف على تصحيح التجارب في المكتب الإسلامي، فإنه الآن ليس كما كنا نعهده قبل عشر سنوات! تلك الفائدة والزيادة؛ هي قولي الآتي (١٨٠) في آخر التنبيه تحت (القنوت في الوتر): (ثم استدركت فقلت: ...). إلخ.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وقع قولي هذا في كل الطبعات المشار إليها فوق التنبيه المشار إليه لا تحته! وأيضاً فقد سقط منه قولي في أوله: (ثم استدركت فقلت:)! ففسد المعنى، وضاعت الفائدة.

ومثل هذا الخطأ وغيره مما سيأتي ذكره كان من الدواعي إلى أن لا أتعاون مع المكتب الإسلامي في طبع كتيبي ونشرها بعد هجري من دمشق إلى عمان؛ إلا قليلاً. ثم أمسكت عن ذلك بالكلية حينما بلغ السيل الزبى!

وأسوأ من ذلك الخطأ أنه سقط من آخر الدعاء الآتي برقم ٩ (ص ٩٤) من (أدعية الاستفتاح) جملة: ([ولا حول ولا قوة إلا بك]). ومن الغرائب أن هذه الجملة ثابتة في الطبعات التي قبل العاشرة إلى الخامسة! فقد سقطت من كل الطبعات المشار إليها: العاشرة فما بعدها! وهذا إن دل على شيء- كما يقولون اليوم- فإنما يدل على قلة العناية أو الدقة في المقابلة والتصحيح والتحقيق الطبيعي؛ كما لا يخفى على أهل هذه الصنعة، وما ذاك إلا لغلبة الجشع التجاري على الناشر، أو افتقاده من يعينه على ذلك، أقول هذا إنصافاً له، وإن كان ذلك لا يعفيه من المسؤولية لظهور أصابع تلاعبه ببعض كتيبي وتحقيقات التي جدد طبعها في غيابي عنها، فتصرف فيها كما لو كانت من تأليفه أو تحقيقاته! يعلم ذلك كل من تتبع ما جدّ منها وقابلها بما قبلها من المطبوعات منها.

ولا أريد أن أذهب بالقراء الكرام بعيداً في ضرب الأمثلة على ما قلت، فالكلام الآن على طبعته الرابعة عشرة من هذا الكتاب، وربما يكون قد أصدر بعدها طبعة الرابعة عشرة من

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

هذا الكتاب، وربما يكون قد أصدر بعدها طبعة أو طبعات أخرى استعجالاً بالخير! فقد استغل صاحبنا القديم هجريتي إلى عمان، وعدم تمكني من الإشراف على تصحيح تجارب كتبي، فحشر في التعليق عليها- دون علمي وإذني طبعاً- ما شاء له هواه النفسي وجشعه التجاري، مع استحلاله الكذب والتزوير، صدِّق أو لا تصدق، فهذا هو الواقع، ما له من دافع، انطلاقاً منه من القاعدة المادية: (الغاية تبرر الوسيلة)! والآن أذكر بعض الأمثلة التي وقعت له في الطبعة المشار إليها في كتابي هذا:

أولاً: علق زهير الشاويش على قولي الآتي في هذا الكتاب (ص ٢٦) تعليقاً على حديث هناك: (وقد خرجته في (صحيح أبي داود) (٤٥١ و ١٢٧٦)؛ علق على تعليقي هذا بقوله (ص ١٢-١٤):

[هذا الكتاب من مشروع تقريب السنة بين يدي الأمة، الذي يقوم أستاذنا على عمله، وسيكون الرابع من سلسلة السنن الأربع التي صدر منها (صحيح سنن ابن ماجه) في مجلدين.. وقد دلّس على أحدهم وأخبرني أن الأول من (صحيح أبي داود) قد طبع في عمان، ثم ظهر عدم صحة ذلك]. الناشر!

فأقول: إن هذا الخبر- وهو قوله: (وسيكون الرابع... إلخ) - هو كذاك الخبر الذي قال فيه: إنه قد دلّس عليّ...! وأقول:

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فمن هو الذي دّلس عليه هذا؟! وهو خلاف الواقع أيضاً! فإن الرجل يعلم- كما يعلم كل من اطلع على أسلوبه في هذه السلسلة- أنها كلها ليس لي فيها تخريج، وإنما فيها بيان مرتبة الحديث فقط من صحة أو ضعف ونحوه، فأين هذا من ذلك؛ ومن قولي المذكور: (وقد خرجته في (صحيح أبي داود)...؟! وبخاصة أنه لم يتم بعد! وقد كنت بدأت به منذ عشرات السنين، ولما أنته منه بعد؛ لأني أعمل فيه على نوبات متفرقات.

فيا أيها القراء الكرام! أليس في هذا التعليق أكبر دليل على أن ناشره هو الذي يدلّس على نفسه، ثم على الناس، ثم يرمي به غيره؟ ومثله كثير وكثير، كمثل ما فعل في طبعة سنة (١٤٠٠هـ) لكتاب (الحلال والحرام) للشيخ القرضاوي، فقد طبع تحته زوراً:

(تخريج المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني).

وليس لي في هذه الطبعة، ولا في غيرها من طبعات هذا الكتاب (الحلال والحرام) ولا حرف واحد،<sup>(١)</sup> فلما راجعته في ذلك في مكتبته في (الحازمية- بيروت) - وذلك قبل أكثر من عشر سنين- أجاب بقوله غير مبالٍ: (خطأ من بعض الموظفين!) ﴿فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ﴾ [يوسف: ٧٧]

(١) قلت: ستأتي الطبعة الشرعية التي حققها الإمام الألباني وهي (الطبعة الرابعة) (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) (ت).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

والقارئ اللبيب ليس بحاجة أن نشرح له لماذا فعل هذا وأمثاله، فالحر تكفيه الإشارة.

ثانياً: لقد طبع الرجل على هذه الطبعة من (صفة لصلاة) (الرابعة عشر!) ما نصه: (حقوق الطبع محفوظة)، وهذا أقرب إلى الحق؛ لأنه يمكن أن يفسر بأنه يعني للمؤلف، فيقال: (... محفوظة للمؤلف)، وهذا هو الحق الذي يعرفه جيداً طابع ذلك النص، لكن المعرفة بالشيء لا تعني الإيمان به! فليُنظر: هل آمن به صاحبنا القديم، أو لا؟ ذلك ما ستكشف عنه الأيام بعد هذه الطبعة الجديدة، فقد أعطيت حق طبعها لغيره! والمقصود أن هذا النص قد جرى عليه الناشر من الطبعة العاشرة فصاعداً، وأمت فيما تحتها إلى الطبعة الخامسة فقد كان زاد عليه زيادة باطلة قصيرة هكذا: (حقوق الطبع محفوظة للناشر)! والحق أن يقال: (للمؤلف) كما تقدم آنفاً. وقد زاد مثل هذه الزيادة في كثير من كتبي التي عندي شهادات وكشوفات بختمه وتوقيعه أنها لي، ولما راجعته في ذلك أجاب بما معناه: إنما فعلت ذلك كي لا يتجرأ لصوص الكتب على سرقة الكتاب الذي ليس عليه: (..محفوظة للناشر)! كما كنت بينت ذلك في مقدمتي للطبعة الثامنة لرسالتي (صحيح الكلم الطيب) من منشورات مكتبة المعارف. وما كان يخطر في بالي في ذلك الزمان- لثقتي به يومئذٍ، وسبحان مقلب القلوب!- أن يأتي يومٌ يستغل فيه هذه الزيادة الباطلة مً، طبعها شهادةً لنفسه في كتابي

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(آداب الزفاف) الذي تنازلت عنه لصهري نظام سكبها صاحب المكتبة الإسلامية، فطبعها طبعة جيدة أنيقة، وقدمت لها مقدمة جديدة في (٧٢) صفحة، فغار صاحبنا من مزاحمة غيره له في طبع شيء من كتبي بإذني، فسطا على هذه الطبعة، فصوّرها بالأفست، ومسحها في قالب تجاري بعد أن اعتدى أيضاً على مؤلفها، فحذف من طبعته المقدمة المشار إليها بمرمتها!! وفيها فوائد جديدة هامة تتعلق ببعض المسائل الواردة فيه، والتي انتقدها بعض الحاقدين، فحسر القراء بذلك ما هم بحاجة ماسة إلى معرفته، كما أنه وقع في طبعته اضطرابات عجيبة في الصفحات التي فيها إحالة على صفحات متقدمة، وذلك بسبب حذفه لتلك المقدمة، فأوقع القراء في إرباكات بحيث لا يمكنهم أن يعرفوا الصفحات المحال عليها، مما يلغي الفائدة العلمية المرجوة منها، ويثبت أنه ما طبع هذه الطبعة إلا إصراراً على الباطل، ولو أراد أن يخدمه لوفق على الأقل بين إحالات صفحاته!

وكذلك فعل في طبعة مكتبة المعارف لـ (صحيح الكلم الطيب)، فسطا عليها وطبعها، وحذف مقدمتها، ووضع لها مقدمة من عنده؛ حشاها زوراً وميناً لعلّي أتفرغ لبيان مفصلاً في مناسبة أخرى بإذنه تعالى.

**ثالثاً:** يتلاعب كثيراً بتواريخ طبعات الكتاب ومقدماته التي وضعها المؤلف، ثم ينسب كل ذلك إلى المؤلف! ومن الواضح جداً أن مثل هذا التصرف لا يصدر م مُتَّقٍ لربه، مخلص في عمله: ويشهد لما قلته ما يأتي:

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

لقد وجدته جعل مقدمة الطبعة الخامسة (سنة ١٣٨٩هـ) لكل الطبعات التي نشرها من بعدها باسم مقدمة كذا، ومقدمة كذا، إلخ، وبين يديّ الآن طبعتان من الحجم الصغير، مصورتان عن الطبعة الخامسة، وثلاث طبعات من الحجم الكبير، وكلها طبع بين يديها (مقدمة الطبعة الخامسة)، ولكنه حذف منها لفظة: (الخامسة) وطبع مكانها في إحدى الطبعتين الصغيرتين: (الطبعة الثامنة)! وفي الأخرى: (الطبعة التاسعة)! وستر فعلته هنا بأنه لم يضع لهما عنواناً، ولكن سرعان ما سينكشف أمره عندما يجاوز هذا التبديل في مقدمة الطبعة الثامنة، ليجد القارئ بعد عدة سطور ما يناقض ذلك، ونصه:

(.. وقبل هذه الطبعة الخامسة بنحو سنة...!)

وقد تنبه هو لهذه التناقض في الطبعة التاسعة، فحذف من هذه الجملة لفظة (الخامسة)، فصارت هكذا: (وقبل هذه الطبعة بنحو سنة...)! ولكنه لم يشعر بأنه وقع في طامة أخرى إذا لاحظنا تاريخ طبع رسالة الشيخ التويجري المذكور في سياق الكلام وهو سنة (١٣٨٧هـ)، وتاريخ الطبعة الثامنة (١٣٩٤هـ)، فالفرق سبع سنوات! ولا شك أن هذا الفرق أكثر إذا عرفنا تأخر تاريخ الطبعة التاسعة! والله المستعان.

رابعاً: ومن ذلك أنه كان يتصرف في طبع الكتاب حذفاً كما لو كان هو المؤلف له. وقد توسع في ذلك في كثير من كتبي بعد هجري من دمشق إلى عمان، كما لاحظ ذلك كثير من أذكىاء القراء، ولما كانوا يسألونني عن السبب؟ كنت أجيبهم بقولي: (خلا له الجو، فلا

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

رقيب ولا حسيب)! فأساء لي بذلك إساءة بالغة لا يعرف قدرها إلا الله تبارك وتعالى، ومن ذلك أنه رفع من مقدمة هذا الكتاب (صفة الصلاة) تاريخ تأليفه وهو (٦/٣/١٣٧٠هـ)، والله أعلم بما كان يرمي ويمهد له بذلك! وعلق عليه حواشي كثيرة، لا فقه فيها ولا علم بما كان يرمي ويمهد له بذلك، والأهواء الشخصية، وفي الكثير منها دعاية لمطبوعاته ومنشوراته. وبعضها زور وتدليس لا يصدر بمن يخشى الله؛ كما تقدم فيما قاله في (صحيح أبي داود)؛ فانظر فقرة: (أولاً).

**خامساً:** ومن آخر ما طلع به علينا من أفاعيله وتجبره، وتجنیه وتدخله في شؤوني الخاصة أنه قدم إليّ إنذاراً عدلياً بواسطة كاتب عدل عمان المحترم بتاريخ ١٤٠٩/٩/٢١هـ الموافق ١٩٨٩/٤/٢٨م، وأتبعه بإنذار ثانٍ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٣م، ينكر عليّ تنازلي عن كتابي هذا (صفة الصلاة) وعن كتابي (مختصر صحيح مسلم للمندري) لبعض الناشرين، وقد ضمن إنذاره هذا عجائب من الادعاءات الباطلة التي لا مناسبة الآن لذكرها؛ راجياً أن لا يضطرنا استمراره على تجبره وتجنیه أن نكشف القناع عنها للناس، لكن مما لا بد من ذكره هنا ادعاؤه أن الأول محصورٌ حق طبعه وتوزيعه للمكتب الإسلامي، وهذا باطل لا يستطيع هو أن ينكره، لأسباب كثيرة هو يعرفها؛ قد نضطر إلى الكشف عنها، ونحوه الكتاب الثاني؛ فإنه ليس له فيه أي حق، سوى ما كنت أذنت له سابقاً بطبعه ونشره، ثم رفعت هذا الإذن عنه كما شرحت ذلك في جوابي على إنذاره المشار إليهما، فكل ما يطبعه الآن من كتيبي هي طبعات غير شرعية، وسيعلم القراء شيئاً من التفاصيل في ما يتعلق بكتابي



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(مختصر صحيح مسلم للمنزري) في مقدمتي لطبعته الجديدة إن شاء الله تعالى التي ستصدر قريباً بإذنه عز وجل.

هذا؛ وقد صدر أخيراً الرابع من السلسلة المتقدمة في كلامه تحت عنوان (صحيح سنن أبي داود باختصار السند) وهو على شاكلة ما قبله منها، ليس لي فيها كلها من العمل سوى ذكر مرتبة الحديث، وبعض المصادر التي فيها الكلام عليها، إحالة عليها، إلا أن هذا الرابع منها يختلف عن سائرهما، فإن القسم الأكبر من أحاديثه- وهو يشمل نحو ثلثي الكتاب . لم أُجل فيه على شيء من تلك المصادر؛ اكتفاءً بكتابي الأول (صحيح أبي داود) كما تراه منصوصاً عليه في مقدمة الكتاب الرابع (ص ٥).

والآن.. أليس يصح لقائل أن يقول: فمن هو المدلس أيها الناشر!؟

من أجل ذلك، فقد صفيت كل التعليقات التي كان المكتب الإسلامي ألحقها بكتابي هذا، وقد كلفنا ذلك جهداً ووقتاً، نسأل الله تعالى أن يعوضنا خيراً.

ومن أفاعيل ذاك الرجل- والشيء بالشيء يذكر- أنه تصرف في مقدمتي لهذا الكتاب المشار إليه آنفاً: (الرابع من السلسلة) تصرفاً سيئاً جداً، لا يُقدّر عليه من عنده أدنى شعور بالأمانة العلمية والالتزامات الأدبية، فقد حذف منها نحو عشر صفحات لم يطبعها؛ وذلك

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

لأن فيها بعض الاقتراحات والنصائح التي تتعلق بتحسين نشر الكتب الثلاثة بعد الكتاب الأول طباعة، ألا هو المسمى بـ (صحيح سنن ابن ماجه)، وذكر نماذج من الأمثلة مما وقع له فيه من الأخطاء العلمية في اختصاره أسانيده، وتصرفاته المخلة بعمله، وتعليقاته المخالفة للسنن الصحيحة، فكتّم كل ذلك عن القراء ولم ينشره، وما نشره من المقدمة تصرف فيه أيضاً بالنقص منها الزيادة عليها، فما رأي القراء الكرام في هذا الرجل وأفاعيله؟!

ولقد سأله بعضهم عن فعلته هذه؟! فأجاب: (هذا الذي جاءني من المقدمة)! فمن هو الفاعل! وهل كان بغير علمه؟!

ومن اعتدائه على العلم وفن التخريج- لأنه ليس من أهله- أنني كنت ذكرت في آخر مقدمتي المذكورة حديثين هما: (الدال على الخير كفاعله) و (من لا يشكر الناس لا يشكر الله). فعلق على الثاني منهما بقوله: الحديث في (مسلم) و (صحيح أبي داود) ..و) إلخ.

فَبِعَضِّ النظر عن تدخله فيما لا يحق له. فإن عزوه إياه لمسلم خطأ محض، ولا ذكر له في كل المصادر التي ذكرها في كل تعليقه، والغريب أنه لم يخرج الحديث الأول!

ومن ذاك أنه أضاف بجهل بالغ على حديث في (صحيح الجامع) (رقم ١٠٠٤ - طبعته الجديدة المشوهة):

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(أشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل).

فألحق هو بآخره: [وكل نعيم لا محالة زائل]. وعلق المسكين عليه بقوله- وهو يظن بأنه أحسن!-

(ما بين القوسين زيادة منها (كذا؛ ولعلها محرفة من (منا) إن لم تكن مقصودة منه تضليلاً!) والبين في ديوان لبيد بن ربيعة العامري) (ص ١٣٢).

قلت: وهذه الزيادة باطلة لا أصل لها في شيء من طرق الحديث الثابتة في (الصحيحين) والترمذي وابن ماجه وأحمد والبيهقي وغيرهم. فقد كذب المسكين على رسول الله ﷺ حين ألحق بحديثه ما ليس منه عند جميع مخرجه، وبالتالي كذب عليهم جميعاً؛ سواء كانوا ممن كان السيوطي عزاه إليهم أو غيرهم، وبالتالي كذب على السيوطي نفسه مؤلف الأصل: (الجامع الصغير) وعلى مرتبه الشيخ النبھاني، وأخيراً كذب عليّ أنا كما لا يخفى على أحد، وله من مثل هذه الاعتداءات على كتيبي الشيء الكثير والكثير جداً بحيث لا يمكن إحصاؤه، وفيما تقدم كفاية، ومعدرة إلى القراء الكرام من هذا الاستطراد، فإنه نفثة الصدور، فهل من ناصح شفيق ينصح الرجل بأن يتوب إلى الله عز وجل من ظلمه لمن يزعم أنه شيخه! فقد كنت أنذرت مراراً لهذه الأسباب وغيرها- مما لا يحسن ذكره هنا- أن يرفع يده عن كتيبي التي كنت أذنت له بطبعها، وأن ينتهي عن إعادة طبع شيء منها، وهو مع ذلك

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

لا يستجيب، ويستمر في ظلمه وبغيه! فهل من ناصح له لعله ينتهي عن ذلك، أم أن الأمر

كما قال الشاعر:

لا ترجع الأنفس عن غيِّها ما لم يكن لها منها رادع؟

\* \* \*

هذا؛ وسيأتي في الكتاب في بحث وضع اليدين ما نصه:

(تنبيه): وضعهما على الصدر هو الذي ثبت في السنة، وخلافه إما ضعيف أو لا أصل له...).

فلم يَرُقْ ذلك لأحد المنتحلين لمذهب الحنفية، والمتعصبين له ولو على خلاف السنة، فإنه نقل في تعليقه على (العواصم والقواصم) لابن الوزير اليماني الشطر الأول من التنبيه المذكور، ثم عقب عليه بقوله (٨/٣):

(وفيه ما فيه كذا)، قال الإمام ابن القيم في (بدائع الفوائد) (٩١/٣): واختلف في موضع الوضع... ثم ذكر ابن القيم عن الإمام أحمد أنه يضع فوق السرة أو عليها أو تحتها، كل ذلك واسع عنده).

هذا ما شغب به ذلك المتعصب على السنة الصحيحة، فجعل تخبير الإمام أحمد رحمه الله في موضع الوضع دليلاً على أن وضعهما على الصدر لم يثبت في السنة!! ولو كان محباً

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

للسنة غيراً عليها- كما يغار على مذهبه أن ينسب إليه ما لم يصح- ومنصفاً في تعقبه؛  
لرد ما أنكره من قولي بنقده للأحاديث التي اعتمدت عليها في إثبات هذه السنة، وقد

أشرت إلى مخرجها هناك، ولكنه يعلم أنه لو فعل لانفضح أمره، وانكشف تعصبه على  
السنة! كيف لا، وهو قد قوى أحدها؛ لكن في مكان بعيد عن المكان الأول الذي غمز  
فيه من ثبوتها كما سبق؛ تعمية وتضليلاً للقراء! فقد ذكر (١/١٠/٣) من رواية الترمذي  
وأحمد حديث قبيصة بن هُلب عن أبيه قال:

(كان رسول الله ﷺ يأخذه شماله بيمينه). وقال عقبه:

(وقال الترمذي: حديث حسن، وهو كما قال. وزاد أحمد في روايته: يضع هذه على  
صدره).

وهناك أحاديث أخرى منها حديثان ذكرهما هو؛ أحدهما رسل طاوس قال:

(كان رسول الله ﷺ يضع يده اليمنى على يده اليسرى، ثم يشد بهما على صدره وهو في  
الصلاة).

وأعله بسليمان بن موسى الدمشقي، فقال (٩/٣):

(فيه لين، وخلط قبل موته بقليل، ثم هو مرسل).

وأقول: المرسل عند الحنفية حجة، وكذلك عند غيرهم إذا جاء موصولاً، أو طرق أخرى  
كما هو الشأن هنا، وقوله: (فيه لين...) هو عبارة الحافظ في (التقريب)، لكنه حذف  
منها ما يدل على فضل سليمان هذا، وأنه خير مما ذكر! ونصها فيه:

(صدوق فقيه، في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل؟).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

قلت: فمثله حسن الحديث في أسوأ الاحتمالات، وصحيح في الشواهد والمتابعات، وقد قال فيه ابن عدي بعد أن ذكر أقوال الأئمة فيه، وساق له أحاديث من مفاريدِه: (وهو فقيه راوٍ، حدّث عنه الثقات، وهو أحد علماء الشام، وقد روى أحاديث ينفرد بها ولا يرويها غيره، وهو عندي ثبت صدوق).

والحديث الآخر خرّجه المذكور (٨/٣) من رواية الطبراني (٣٢٥/٣٠) والحاكم (٥٣٧/٢) والبيهقي (٢٩١/٢ و ٣٠ - ٣١) من طريق حماد بن سلمة عن عاصم الجحدري عن عقبه بن ظبيان عن علي رضي الله عنه ﴿فصلٌ لربك وانحر﴾ . قال: هو وضع يمينك على شمالك في الصلاة. وقال عقبه:

(وعاصم الجحدري هو ابن الحجاج أبو الجشتر المقرئ لم يوثقه غير ابن حبان وكذا عقبه بن ظبيان. وقال ابن الترمذي (٣٠/٢): في سنده ومتمته اضطراب).

وأقول: هذا الحديث وإن تكلم المومى إليه في إسناده- ويأتي بيانه ما فيه- فإنه يصلح شاهداً لأحاديث الصدر، لو أن الرجل ساق الحديث بالرواية الأتم، ولا يبعد أن الحامل له على ذلك هو الانتصار لزعمه المتقدم! (فيه ما فيه)، ويظهر ذلك لكل قارئ إذا لاحظ معي ما يأتي من أمور:

**الأول:** أن الرواية التي ساقها هي للحاكم، آثرها بالذكر لاختصارها، وأعرض عن لفظ رواية الطبري والبيهقي لأنها أتم، وفيها الشاهد بلفظ:

(على صدره)!

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

أخرجها من أربعة طرق عن حماد بن سلمة به، أحدها عند البخاري أيضاً في (التاريخ الكبير) (٤٣٧/٢/٣) وهي عن موسى بن إسماعيل عن حماد. ومن طريق موسى فقط أخرجها الحاكم دون الزيادة! فهي غريبة، فهل يجوز إثارة بالذکر دون رواية الجماعة من جهة، وفيها زيادة على الرواية الغريبة من جهة أخرى لولا الهوى والعصبية المذهبية!

**الثاني:** أنه زعم أن عاصماً الجحدري لم يوثقه غير ابن حبان!

**قلت:** وهذا القول منه باطل، وما أظنه خفي عليه قول ابن أبي حاتم في ترجمته عاصم هذا (٣٤٩/٣):

(روى عنه حماد بن سلمة ويزيد بن أبي الجعد، ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال: عاصم الجحدري ثقة).

**قلك:** وقد روى عنه آخرون؛ أحدهما ثقة كما حققته في كتابي (تيسير انتفاع الخلان بـ ثقات ابن حبان). يسر الله إتمامه.

**الثالث:** أقر المشار إليه ابن التركماني على قوله: (في منته اضطراب).

**قلت:** وهو مردود؛ لأن شرط الحديث المضطرب أن تكون وجوه الاضطراب فيه متساوية القوة لا يمكن ترجيح وجه منها على وجه، وليس الأمر كذلك هنا، لاتفاق الجماعة على رواية الزيادة كما تقدم، فرواية الحاكم التي ليس فيها الزيادة مرجوحة كما هو ظاهر.

وأما الاضطراب في السند فهو مسلّم، فلا حاجة لإطالة الكلام ببيانه، ولكن ذلك مما لا يمنع من الاستشهاد به كما فعلنا؛ لأنه ليس شديد الضعف كما هو ظاهر.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

والله سبحانه أعلم.

وثمة حديث رابع من حديث وائل بن حجر أعله المومى إليه بالشذوذ (٧/٣)، ولكنه تعامى

عن كونه بمعنى الحديث الذي قبله عن وائل أيضاً مرفوعاً بلفظ:

(ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد).

وقد اعترف بصحة إسناده (٧/٣)، فلو أنه حاول يوماً ما أن يحقق هذا النص الصحيح في

نفسه عملياً- وذلك بوضع اليمنى على الكف اليسرى والرسغ والساعد، دون أي تكلف-

لوجد نفسه قد وضعهما على الصدر! ولعرف أنه يخالفه هو ومن على شاكلته من الحنفية

حين يضعون أيديهم تحت السرة، وقريباً من العورة!

وبمعنى حديث وائل هذا حديث سهل بن سعد قال:

(كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة). رواه

البخاري وغيره. وقد كنت أشرت إلى هذا المعنى في الحديث؛ لأنه يخشى منه على مذهبه،

ولذلك يراه الناس لا يهتم بالتباعد السنة في الصلاة، فضلاً عن غيرها، وإنما هم التخريج

فقط. هداانا الله تعالى وإياه.

\*\*\*



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وقد كنت وقفت على رسالة صغيرة للشيخ عبد الله العُماري، أسماها (القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع)! لا تتجاوز صفحاتها أربعاً وعشرين صفحة من الحجم الصغير! تعرض فيها للرد عليّ في بعض ما كنت رددت عليه بالحق، وبالتالي هي أحسن؛ ما وقع له من أخطاء حديثية في تعليقاته على رسالة الشيخ العلامة العز بن عبد السلام: (بداية السؤل في تفضيل الرسول) <sup>(١)</sup>؛ التي حققتها من بعده وعلقت عليها تعليقات مفيدة بينت في بعضها جهل الشيخ العُماري بهذا العلم، وتقصيره في تخريج الأحاديث، وبيان مراتبها صحةً أو ضعفاً، وتقليده للترمذي في التحسين لعجزه عن التحقيق، وتجويده لبعض الأحاديث الضعيفة، فألف هو رسالته المذكورة تشفياً وانتقاماً بالباطل، والتي يليق بها أن تسمى بـ (القول المقنع) لكثرة ما فيها من السباب والشتائم والنبز بالألقاب مع البهت والافتراء؛ مما كنت بينت بعض ذلك في مقدمة المجلد الثالث من الأحاديث الضعيفة، (ص ٨ - ٤٤) <sup>(٢)</sup>، ومن ذلك إنكاره جواز ذكر الصحابة مع النبي ﷺ في الصلاة عليه ﷺ في الخطب وافتتاحيات الكتب، موافقة منه للشيعة، إن لم يكن تزلفاً منه إليهم! ومثله استحبابه زيادة لفظة (سيدنا) في الصلوات الإبراهيمية خلافاً للتعليم النيوي الآتي في الكتاب

(١) والحمد لله تعالى قد أدرجتها ضمن هذه المقدمات وهي في بداية الجزء الثاني. واستخرجت منها إحدى عشرة

فائدة، تفرع منها فوائد عدة (ت).

(٢) تقدم مقدمته في الجزء الثاني ضمن هذه المقدمات. (ت).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(ص ١٦٤)، فهو بديل أن يتخذ هذا التعليم الكامل الذي لا يجوز الاستدراك عليه حجة لخلاف ما ذهب إليه، اتخذه حجة لتدعيم ما ذهب إليه من الإنكار لما أشرت إليه آنفاً، كما كنت شرحت في المقدمة المذكورة، ﴿ ذَلِكَ هُوَ الصَّلَاةُ الْبَعِيدُ ﴾! [الحج: ١٢] - إبراهيم: ١٢] وكان مما تعرض لإنكاره عليّ في ذلك (الثول المقذع) وشغب به عليّ وسبني إلى قلة الفهم، والضعف في الاستنباط؛ ما سيأتي في الكتاب (ص ١٦١) من حمل قول ابن مسعود في التشهد:

(فلما قُبِضَ (يعني: النبي ﷺ) قلنا: السلام على النبي)؛ أن هذا كان بتوقيف منه ﷺ، فسود العُماري خمس صفحات (ص ١٣-١٨) ليثبت بزعمه من وجوه كثيرة أن ذلك كان اجتهاداً من ابن مسعود ومن وافقه!! ولما كانت هذه المقدمة لا تتسع لمناقشتها واحدة واحدة، فلا بد من إيجاز الكلام عليها ببيان يجتثها من أصولها كلها، ويجعلها هباءً منثوراً بإذنه تعالى، وفي الوقت نفسه فيه فائدة هادية إن شاء الله لكل حريص اتباع الحق، وإيثاره على ما وجد عليه الآباء، أو الجمهور من الناس، فأقول:

من الواضح جداً أنه لا يعقل أن يتوجه من كان دون الصحابة علماً ونقىً وخوفاً من الله تعالى، وإيماناً بقوله تعالى في حق نبيه ﷺ ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٣-٤] - لا يعقل أبداً أن يتوجه إلى تعليم من تعاليمه ﷺ كقوله: (السلام عليك أيها النبي) فيغيره، فيجعله: (السلام على النبي)، أو تعليمه ﷺ السلام على القبور: (السلام عليكم أهل الديار...) فيجعله: (السلام على أهل القبور..)، فكيف يعقل أن يرتكب مثل هذا التغيير أصحاب النبي ﷺ، وبخاصة منهم عبد الله بن مسعود الذي اشتهر

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

من بينهم بشدة محاربتة للبدع مهما كان نوعها، وقصة إنكاره على الذين كانوا يجتمعون في المسجد حلقات، وفي وسط كل حلقة رجل يقول لمن حوله: سبحوا كذا، كبروا كذا.. إلخ، وأمَام كل واحد منهم حصى يعد به التسبيح والتكبير.. إلخ، أشهر من أن تذكر (انظر ردي على الشيخ الحبشي)، وقوله ﷺ: (اتبعوا ولا تبدعوا؛ فقد كفيتم، عليكم بالأمر العتيق). ونحو ذلك مما هو ماثور عنه، ومذكور في محله، وبخاصة أنه ثبت عنه ﷺ أنه كان يأخذ على أصحابه الألف والواو في التشهد إذا علمهم، كما رواه ابن أبي شيبه (١/٢٩٤)، والطحاوي (١/١٥٧) بسند صحيح عنه.

ثم إن الصحابة الذين هم على علم بتعليم النبي ﷺ صيغة السلام عليه في التشهد قد قالوا بعد أن مات: (السلام على النبي)؛ كما رواه عبد الرزاق بسنده الصحيح عن عطاء بن أبي رباح كما قال الحافظ ابن حجر على ما سيأتي في الكتاب (١٦٢).

ولما كان مثل هذا النص قاصمة ظهر العُماري ومن كان على شاكلته من أهل الأهواء، فقد كابر على عادته وأعله بقوله (ص ١٤):

(عن عنة ابن جريج كما في (مصنف عبد الرزاق) (ج ٢ ص ٢٠٤)، وابن جريج مدلس، فلا يقبل ما عنعنه).

والجواب من وجهين:

**الأول:** نعم؛ ابن جريج مدلس، ولكن قد صح عنه أنه قال: (إذا قلتُ: قال عطاء، فأنا سمعته منه، وإن لم أقل: (سمعتُ)). فإذا قيل: في قوله: (عطاء) أنه كقوله: (قال عطاء)،

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فلا يضر عدم تصريحه بالسمع كما هو الظاهر، ولعل هذا من الأعذار في إخراج الشيخين لحديثه المنع عن عطاء.

والآخر: أن الغماري تجاهل - كما هي عادته في طمس الحقائق - عن ابن جريج قال في رواية الحافظ عن عبد الرزاق: (أخبرني عطاء)، فزالت شبهة تدليسه، ولذلك صححه الحافظ، فكان على الغماري إما أ يسلم بهذا كله، وإما أن يجيب عن ذلك بما يدفع التصحيح، ولكنه لم يصنع شيئاً من ذلك، بل لجأ إلى المثل العامي (الهرب نصف الشجاعة)! والظاهر أن العننة في (المصنف) هي من الأخطاء الكثيرة التي وقعت في أصله؛ كما يبدو لمن يدقق في تعليقات محققه الشيخ الأعظمي عليه. ومن الغرائب أن محققه علق عليه بقوله: (كنز العمال ٤/٤٦٦٨). كذا قال/ ولم يزد. وذلك هو التحقيق! وبالرجوع إلى هذا الرقم وجدت الأثر فيه كما في (الفتح): (عن ابن جريج: أخبرني عطاء..). من رواية عبد الرزاق، فكان على الأعظمي أن ينبه على هذه الفائدة ليسد الطرق على من قد يستغل هذه العننة كما فع الغماري! ولكن ما يدريني؟ لعل الأعظمي تعمد ذلك لأنه خلاف مذهبه! ويشترك مع الغماري في اتباع الهوى والإعراض عن الحجة والدليل عند مخالفة المذهب! ثم رجعت إلى (الجامع الكبير) للسيوطي الذي هو أصل (الكنز) فوجدته مطابقاً له. وبذلك ثبت هذا الأثر، وقامت الحجة على الغماري المغمور بالهوى والعياذ بالله تعالى.

ومن كبره وبطره للحق - وحكمه معروف عند أهل الحديث! - أنني لما أيدت قول ابن مسعود وأنه بتوقيف منه ﷺ بأثر عائشة أنها كانت تعلمهم التشهد في الصلاة: (السلام على النبي) كما يأتي معزواً لمصدرين مخطوطين ما رأهما الغماري ولا في المنام! لم يزد على قوله (ص ١٥):

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(وهذا الكلام يدل على جهل عريض (!) وقد أعرب بعزو أثر عائشة إلى (السراج) و (الخلص) خلص الله الألباني من جهله، مع أنه في (مصنف ابن أبي شيبة) و(مصنف عبد الرزاق).

قلت: فليتأمل القارئ وقاحة هذا المغمور؛ كيف يرمين بالجهل لمجرد أن جئته من مصدرين لا يعرفهما، ثم يخرس عن الجواب عن التأييد الذي كان الواجب عليه أن يقبله، ويخضع للحق الذي معي، أو يجيب عنه بجواب علمي إن كان عنده؟! وهيئات هيئات؛ إذ لو كان وقع مثل هذه الجهالة التي يترفع عنها حتى السوقة! فالله المستعان. ومن خبائثه وتدليساته على قرائه قوله (ص ١٥):

(روى الطبراني بإسناد صحيح عن الشعبي قال: كان ابن مسعود يقول بعد (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته): (السلام علينا من ربنا)

[قال:]

فهذه الجملة زادها ابن مسعود اجتهاداً منه، فكذلك تغيير صيغة السلام من الخطاب إلى الغيبة اجتهاداً (!) منه).

قلت: والجواب من ستة وجوه:

الأول: أن يقال: أثبت العرض ثم انقش، فإن هذا الأثر لا يصح عن ابن مسعود رضي الله عنه! بل هو محكي عنه كما يأتي، وقولك: (بإسناد صحيح عن الشعبي) فيه تدليس خبيث على عامة القراء الذين لا ينتبهون لما في قولك هذا التدليس، فهلا قلت: إسناده صحيح عن ابن مسعود؟! لم تقل ذلك لأنك تعلم - إن شاء الله - أن الشعبي - واسمه عامر بن شراحبيل - لم يسمع من ابن مسعود كما قال ابن أبي حاتم والدارقطني والحاكم والمزي والعلائي وابن حجر وغيرهم، وهذا هو السر في اقتصار الهيثمى في (مجمع الزوائد) (١٤٣/٢) بعد أن

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

عزاه للطبراني (وهو فيه ٢٧٦/٩ (٩١٨٤):

(ورجاله رجال الصحيح).

فلم يصححه؛ لأن القول منه ومن غيره لا يعني أنه صحيح؛ كما نبهت عليه في غير ما موضع من كتيبي<sup>(١)</sup>، لهذا لجأت إلى التدليس على القراء، ولم تقل: (إسناده صحيح عن ابن مسعود)، ولو فعلت لانفضحت.

**الثاني:** هب دلاً أنه صح عن ابن مسعود؛ فهذا يفيدك لو كان وحده في سلام الغيبة فيكون اجتهاداً منه، فأين أنت من سائر الصحابة الذين وفقوه وفيهم السيدة عائشة؟ أفكلهم اجتهدوا وتجرؤوا على تغيير النص؟! وأنت وحدك عرفت النص ولزمته؟! مع أنك خالفت نصوصاً كثيرة منها زيادتك (السيادة) في الصلاة الإبراهيمية كما تقدم. لا شك أن الذي يملك على مثل هذا التناقض إنما هو الهوى! والله المستعان.

**الثالث:** هب أنهم كلهم اجتهدوا، أفكلهم أخطأوا، وأنت ومن على شاكلتك أصابوا؟! **الرابع:** قولك: (فهذه الجملة زادها..). خطأ محض؛ لأن الجملة- عند البلاغيين والنوحيين- كل كلام اشتمل على مسند ومسند إليه، وهنا لا شيء من ذلك سوى (من ربنا)، فهل هذه جملة عند العلامة الغماري الذي رشح نفسه، بل فرض نفسه مجدد هذا القرن في

(١) تقدم قول الإمام الألباني-رحمه الله- في (مقدمة الترغيب والترهيب)، و(تمام المنة). فأنظره فإن فيه فوائد - على حسب ظني- لا تجده في مكان آخر. والله أعلم. في (الجزء الأول من هذه المقدمات).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

بعض رسائله الأخيرة؟! أم هو من باب التدليس أيضاً على القراء، وإيهامهم أن ابن مسعود زاد في التشهد جملة تامة! وحاشاه من أن يزيد في تعليمه ﷺ ولو حرفاً واحداً، كيف وهو ينكره على أصحابه كما سبق؟!!

**الخامس:** لا شك أن هذه الزيادة منكورة لا يجوز نسبتها إلى ابن مسعود ﷺ لما تقدم بيانه من انقطاع إسنادها، ولمنافاتها لما عرف عنه من الحرص على الاتباع، ونهيه الشديد عن الابتداء، ومن ذلك إنكاره على من زاد في التشهد: (وحده لا شريك له) كما سيأتي. وقوله رضي الله عنه: (اقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة).

**السادس:** ذكر الغماري أن البيهقي روى في (سننه) عن عائشة قال: هذه تشهد النبي ﷺ: التحيات.. إلى آخر. ونقل عن النووي أنه قال: (إسناده جيد، وهو يفيد أن تشهد النبي ﷺ مثل تشهدنا، وهي فائدة حسنة).

وأقول: أما إسناده جيد؛ فليس بجيد، لأن فيه صالح بن محمد بن صالح التمام، وهو غير معروف العدالة، أورده البخاري في (التاريخ) (٢/٢/٢٩١)، وساق إسناداً من روايته عن أبيه عن سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد عن أبيه: قال النبي في سعد بن معاد، قال البخاري:

(وخالفه شعبة عن سعد عن أبي أمامة بن سهل عن أبي سعد عن النبي ﷺ.. وهذا أصح).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، على أن المخالفة المرجوحة تتردد بينه وبين أبيه محمد بن صالح، وهو ثقة؛ في حفظه كلام، فيمكن أن تكون المخالفة منه، ويمكن أن تكون من ابنه صالح، وعلى كل حال فهو مجهول لا ينبغي تجويد إسناد مثله، وبخاصة أن الحافظ ابن حجر قد أعلّ حديث عائشة بالوقف تبعاً للدارقطني. فانظر (التلخيص) (٣/٥١٤).

وقال النووي: (.. مثل تشهدنا)؛ يعني: تشهد الشافعية الذي اختاروه من رواية ابن عباس، وليس كما قال؛ لأن تشهدهم فيه (المباركات)، وهذا غير موجود في حديث عائشة هذا، بل كحديث ابن مسعود بالحرف الواحد.

نعم؛ قبل هذه الرواية عند البيهقي رواية أخرى عن عائشة موقوفه فيها (الزكيات) مكان (المباركات)، وفيها أيضاً: (السلام على النبي) بصيغة الغيبة! ففيها ردّ لشغب الغماري ومراوغته لو كان فيه بقية من إنصاف واعتراف بالحق.

ومما ذكرنا يتبين للقراء تدليس آخر للشيخ الغماري، إذ لا علاقة لكلام النووي بما نحن فيه، لأن النووي رحمه الله - على ما في كلامه من الخطأ - لم يكن في صدد ترجيح لفظ: (السلام عليك) في (التشهد) على لفظ (السلام على النبي)، كما يلبس الغماري على قرائه؛ وإنما هو في صدد ترجيح تشهد ابن عباس على تشهد ابن مسعود، والأمر عندي في هذا واسع، فبأي صيغة الثابتة عن النبي ﷺ تشهد المصلي فقد أصاب السنة، وإن كان تشهد ابن مسعود أصحّ رواية باتفاق العلماء؛ لاتفاق الرواة له على روايته بلفظ واحد دون زيادة حرف أو نقص، ومن ذلك تفصيله ﷺ بين ما كان الصحابة يقولون في حال حياته في



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

السلام عليه بلفظ الخطاب، وما كانوا يقولونه بعد وفاته بلفظ الغيبة؛ بتوقيف منه ﷺ إياهم، ولذلك كانت السيدة عائشة تعلمهم التشهد بلفظ الغيبة كما تقدم.

ولهذه المسألة ونحوها مما لا يمكن معرفة الصواب فيها إلا بالرجوع إلى ما كان عليه السلف الصالح، وبخاصة أصحاب النبي ﷺ منهم؛ نلح دائماً في دروسنا ومحاضراتنا أنه لا يكفي إذا دعونا الناس إلى العمل بالكتاب والسنة أن نقتصر على هذا فقد في الدعوة، بل لا بد من أن نضم إلى ذلك جملة: (على منهج السلف الصالح) أو نحوها؛ لقيام الأدلة الشرعية على ذلك، وهي مذكورة في غير هذا الموضوع. لا بد من ذلك، وخصوصاً في هذا العصر، حيث صارت الدعوة إلى الكتاب والسنة موضة العصر الحاضر، ودعوة كل الجماعات الإسلامية، والدعاة الإسلاميين- على ما بينهم من اختلافات أساسية أو فرعية- وقد يكون فيهم من هو من أعداء السنة عملياً، ومن يزعم أن لدعوة إليها يفرق الصف! عياداً بالله منهم.

أسأل الله تعالى أن يحينا على السنة وأن يميتنا عليها، متبعين لمن أثنى الله تبارك وتعالى عليهم بقوله: ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ١٠٠] وأن يجعلنا ممن قال فيهم: ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [الحشر: ١٠]

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وختاماً أسأله عز وجل أن ينفع بهذه الطبعة الجديدة لـ (صفة الصلاة) إخواني المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها بأكثر مما نفع بها بسابقتها، إنه سميع مجيب.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.<sup>(١)</sup>

عمان ١٧ شعبان سنة ١٤١٠ هـ

### وكتب

#### محمد ناصر الدين الألباني

(١) هذا، وأنا أستعد لوضع فهرس الكتاب، وقفت على جزء صغير بعنوان: (رسالة في الرفع والضم في الصلاة) تأليف أحمد بن مسعود السيبي، وهو من الإباضية المعروفين بانحرافهم عن السنة، ولا أدل على ذلك من هذه الرسالة التي قدّمت لها (المديرية العامة للشؤون الإسلامية بوزارة العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية)، يعني الإباضية، ولو لا ذلك لم آبه لهذه الرسالة، لأن مؤلفها مجهول، غير معروف بالعم والنصح للمسلمين، وبرهاني على ذلك زعمه أن أحاديث الرفع والقبض كلها ضعيفة أو موضوعة (ص ١٤)، وهو يعلم من (نبيل الأوطار) للشوكاني أنها متواترة، وأن بعضها أخرجها (الصحيحان) كما سترى في موضعه من الكتاب، ولكنه خبيث النقد والنقل، يطعن في الأحاديث الصحيحة ورواتها من الأئمة بأوهى الأسباب، والأمثلة فيها كثيرة، والمجال ضيق، فلأقتصر على مثال واحد كدليل على غيره، لقد أعلّ الصحاحين عن ابن عمر في رفع اليدين بقوله (ص ١٨):

(فيه الزهري، قال الذهبي في (الميزان): إنه كان يدلّس!)

وفيه نقلة خيانية علمية، لأن تمام كلام الذهبي: (في النادر) فحذفها الإباضي تضليلاً لقراءته، لأن النادر لا حكم له هنا كما لا يخفى على العلماء. ثم إنه تجاهل منزلة الإمام الزهري عند المسلمين، هذا المنزلة التي لخصها الحافظ من (التهذيب) في (التقريب)، فقال: (الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه) كما تجاهل تصريح الزهري بالتحديث في (صحيح البخاري) (رقم ٧٣٦) وغيره. ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧]!

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة العاشرة (١)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه العُزْرِ الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فهذه هي الطبعة العاشرة من كتابنا (صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها) في ثوب جديد قشِب، رأى ناشره الفاضل الأخ زهير الشاويش أن يطالع به القراء الكرام في حلة زاهية حديثة، بعد أن تتابع من لا خلاق له - من الناشرين الجشعين - على سرقة وطبعه، والإضرار بمؤلفه وناشره؛ طمعاً منهم في الربح المادي الذي ليس من كدِّهم، ولا من كدِّ أبيهم، غير مبالين بمعنى قوله ﷺ :

(لا يحل مل امرئٍ إلا بطيب نفس منه) (٢)، وقوله ﷺ حجة الوداع: ( إن دماءكم

وأموالكم [وأعراضكم] حرام عليكم؛ كحرم يومكم هذا، في بلدكم هذا...) (٣)

(١) كان الأصل وهو الطبعة (الرابعة عشرة): (تقديم) وذلك من تفننات المكتب الإسلامي، إيهاماً منه للقراء

وتشجيعاً لهم على الشراء، فإذا قرأ أسطراً فوجئ في السطر الرابع بقولي: (.. فهذه هي الطبعة العاشرة)!

فوضعت العنوان المناسب لها. وهي طبعت سنة (١٤٠٠هـ)، فلعل هذا التاريخ كان في آخرها، ثم حذفها الناشر لمصلحة رآها كما حذف تواريخ المقدمات كلها فأعدتها إليها مستعيناً على ذلك بالطبعات السابقة.

(٢) (صحيح الجامع وزيادته) (٧٥٣٩).

(٣) (المصدر نفسه (٢٠٦٤)).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وغير ذلك من الأحاديث التي تصون حقوق الناس وأموالهم، لو كان هناك خلق رادع، أو حكم قائم عادل؛ فقديمًا قال بعض السلف: (إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن).  
ومما يؤسف له؛ أن يكون حق التأليف والنشر مصوناً عند الكفار الغربيين، ضائعاً في بلاد الإسلام والمسلمين. والله المستعان.

ثم إن هذه الطبعة لا تخلو من زيادات كثيرة طيبة، وفوائد جمة لم ترد في الطبعة السابقة، يظهر ذلك لكل من قابل بينهما؛ مثل نص القاضي عياض المالكي عن أن السنة وضع اليدين عند النحر في القيام في الصلاة (٨٨)، وقول الإمام أحمد بشرعية الاستعاذة ب (أعوذ بالله السميع العليم..) (ص٩٦) مما هو مهجور عند عامة المصلين، أو على الأقل غير معروف عندهم، ومثل الصلاة على النبي ﷺ في آخر قنوت الوتر في خلافة عمر رضي الله عنه (ص١٨٠). إلى غير ذلك من الزيادات والفوائد.

وقد رأيت الاحتفاظ في هذه الطبعة على مقدمة الطبعة الخامسة؛ لما فيها من البحث والتحقيق في بعض المسائل التي ناقشها بعض الفضلاء، وكنت أحلت عليها في بعض تعليقات الكتاب. والله تعالى أسأل أن ينفع بها إخواننا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها أكثر مما نفع بسابقتها، وأن يفرج عنا ما أهنأنا وأغمننا إنه سميح مجيب.  
وصلى الله على محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الخامسة (١)

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

وصلاة الله وسلاكه عليه، وعلى آله وصحبه وإخوانه أجمعين إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فهذه هي الطبعة الخامسة لكتابي (صفة صلاة النبي ﷺ)، نقدمها إلى القراء الكرام في العالم الإسلامي بعد أن نفذت نسخة من الطبعة التي قبلها، واستمر الطلب عليها حيثياً.

وهي كسابقتها لا تخلو من مزيد من التعديلات والتنقيحات، وفوائد مهمات، أستفيدها من مطالعاتي المستمرة في كتب الحديث المخطوطة والمصورة منها، وما يجتد من مطبوعاتها، فأرى لزاماً عليّ أن لا أحرم قرائي الأعراء منها؛ ليكونوا معي في طريق الاستزادة من العلم، فإن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ [الإسراء: ٨٥]، قد أعدنا إليها (مصادر الكتاب) التي كنا رأينا رفعها من الطبعة السابقة، وقد بلغ عددها في هذه الطبعة مائة وخمسين مصدراً ونيفاً.

(١) وقع في الطبعة العاشرة فما بعدها من طبعات المكتب: (السابعة) ولم يكن ذلك خطأ مطبعياً، بل عن مكر

مقصود كما تقدم بيانه في المقدمة (ص ٨)

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ولأول مرة- وقبل البعة الخامسة بنحو سنة- وقفت على رسالة صغيرة في (٥٧) صفحة من القياس الصغير بعنوان: (التنبيهات على رسالة الألباني في الصلاة) تأليف الشيخ حمود بن عبد الله التويجري الحنبلي النجدي، طبعت في الرياض سنة ١٣٨٧، يعني: في السنة التي صدرت فيها الطبعة الرابعة من كتابي هذا.

فلما فرغت من قراءتها بكل إخلاص وتجرد؛ تبين لي أنه ناقشني فيها في ثلاث عشرة مسألة، أربع منها ليست من صلب الكتاب، وإنما هي من حواشيه، فكتبت ردّاً على رسالته مبسطاً، يبلغ لو قدر له أن يطبع نحو ثلاثة أضعافها، تجلي لي فيه أن الشيخ حفظه الله متعصب لمذهبه الحنبلي؛ بل للمشهور عند المتأخرين منه، وأنه ليس طويل الباع في المعرفة بعلم الحديث الشريف وطرقه وعلله ورجاله، ولذلك لم يكن الصواب حليفه في كل ما ناقشني فيه من مسائل الكتاب الأخرى؛ التي هي من صلب موضوعه، ولا تتسع هذه المقدمة لبيان ذلك فضلاً؛ فإن محله الرد المشار إليه، ولكن لا بأس من الإتيان بمسألة واحدة منها على سبيل المثال؛ ليأخذ القارئ الكريم فكرة عن طريقه معالجة الشيخ لها، ومبلغ علمه بالسنة:

لقد ذهب في (رسالته) (ص ١٤ - ١٧) إلى أن قول ابن عباس في الحديث الثابت عنه: (السنة أن يقرأ في الجنازة بفاتحة الكتاب)، زاد في رواية: (وسورة)- ذهب إلى أن هذه

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

الزيادة التي أوردتها في الكتاب (ص ١٠٣- الطبعة الرابعة) زيادة ضعيفة لا تثبت؛ لشذوذها وتفرد الهيثم بن أيوب- وهو ثقة- بها دون سائر الثقات الذين رووا الحديث بدونها. هكذا قال الشيخ هداانا الله وإياه، ولكن الحقيقة أنه قد تابع الهيثم بن أيوب على هذه الزيادة أربعة من الثقات الأثبات، فإليك أسماءهم مع التريج باختصار:

**الأول:** سليمان بن داود الهاشمي.

أخرجه ابن الجارود في (المنتقى) رقم (٥٣٧).

**الثاني:** إبراهيم بن زياد الخياط البغداد.

أخرجه ابن الجارود أيضاً (٥٣٧).

**الثالث:** محرز بن عون الهلالي.

أخرجه أبو يعلى الموصلي في (مسنده) (ق ٤١٤/٢).

**الرابع:** إبراهيم بن حمزة الزبيري.

أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) (٣٨/٤).

وكل هذه المتابعات صحيحة الأسانيد، وقد صرح بتصحيح الثالثة منها الإمام النووي في (المجموع) (٢٣٤/٥)، وأقره الحافظ العسقلاني في (التلخيص الحبير).

فقد اتفق هؤلاء الثقات الأربعة- وخامسهم الهيثم بن أيوب- على إثبات زيادة سورة في الحديث، فماذا نقول عن الشيخ وقد ضعفها بدعوى تفرد الهيثم بها؟ الجواب ندعه للقارىء

اللييب!

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وليس هذا فقط؛ فقد جاءت الزيادة من طريق أخرى عن ابن عباس، فإن الأولى التي عليها مدار رواية أولئك الثقات؛ إنما يرويها طلحة بن عبد الله ابن عوف عن ابن عباس، وأما الأخرى فهي من طريق زيد بن طلحة التيمي قال: سمعت ابن عباس.. فذكر الحديث مع الزيادة.

أخرجه عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مریم في (ما أسند سفيان بن سعيد الثوري) (٢/٤٠/١)، وابن الجارود في (المنتقى) (٥٣٦) بإسناد صحيح أيضاً.

ويشهد للزيادة- ويزيده قوة- قوله عليه الصلاة والسلام: (لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد)، والصلاة على الجنابة قطعاً، فهي تدخل في عموم الحديث، وبه استدل أصحاب الشيخ: الحنابلة وغيرهم على وجوب قراءة الفاتحة في صلاة الجنابة، فهو بقوله: (فما زاد) يدل أيضاً على مشروعية قراءة السورة بعد الفاتحة في الجنابة، وهذا مما ذكره الشوكاني في (نيل الأوطار) (٥٣/٤)، ولا بد أن الشيخ قد وقف عليه، لكنه لم يحتج إليه؛ لأنه خلاف مذهبه! والله أعلم.

وهكذا يبدو أن الجمود على المذهب والدفاع عنه وحمایته- ولو على خلاف السنة- هو الداء العضال المتمكن من قلوب الناس في البلاد الإسلامية؛ إلا من عصم الله، وقليل ما هم.

وختاماً؛ لا بد لي من أن أشكر فضيلة الشيخ التويجري على اهتمامه بالكتاب، وحرصه على نصح القراء والطلاب، ومحاولته الكشف عن أخطاء الكتاب- حسب رأيه- وإلا فهو



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

مخطيء في كل ذلك؛ إلا ما سبقت الإشارة إليه من المسائل الأربع، وارى أن من تمام الشكر أن أعترف بإصابتته الحق فيها، وأني رجعت إلى رأيه فيها، وهي:

أولاً: تفسير المأثم والمغرم في دعاء التشهد بالذنوب والمعاصي، على أنني قد سبق أن رجعت عنه في الطبعة الثالثة الصادرة سنة ١٣٨١)؛ أي: قبل صدور رسالة الشيخ بست سنين! ثانياً: قولي في مقدمة (الطبعة الثانية) من الكتاب في الصلاة: (إنها أعظم ركن من أركان الإسلام)؛ قال الشيخ:

(لا بد من تقييد ذلك بما بعد الشهادتين)، وأنا لا أخالفه فيما قال؛ لأنه من باب: (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك)، وإن كنت عَينْتُ أنها أعظم في الأركان العملية، على أن المقدمة المشار إليها لم نَعُدْ إلى نشرها مرة أخرى! والقيد المذكور قد جاء صريحاً في آخر فصل: (شبهات وجواهب)، فلتقر عين الشيخ الفاضل بها.

ثالثاً: عدلت عن قولي في تفسير جملة (والشر ليس إليك) في دعاء التوجه: (لأنه - أعني: الشر - ليس من فعله تعالى) إلى قولي: (لأنه ليس في فعله تعالى شر) تحقيقاً لرغبة الشيخ، وإن كنت لا أشعر بكبير فرق بين العبارتين، وقد ناقشته طويلاً في الرد الذي سبقت الإشارة إليه.

رابعاً: صححت ما جاء في نقلي عن (البدائع) تعليقاً على رفع اليدين في السجود بلفظ: (ابن الأثرم)، فالظاهر أن الصواب: (الأثرم)؛ كما ذكره الشيخ احتمالاً، وهو أبو بكر بن محمد بن هانيء الطائي. والله أعلم.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

هذا، ولعل الله تبارك وتعالى ييسر لنا نشر الرد على الشيخ التويجري، فإن فيه تفصيل القول والأدلة على كثير من المسائل الواردة في الكتاب، وبخاصة (رسالة الصلاة) للإمام أحمد؛ التي طالما نبهنا في آخر الطبعات السابقة على (أنه لا تصح نسبتها إلى الإمام أحمد) بل قال الحافظ الذهبي فيها:

(أخشى أن تكون موضوعة).

والله تبارك وتعالى أسأل أن يكتب لهذه الطبعة ذيوماً وانتشاراً أكثر من ذي قبل، وأن يجزي الأستاذ زهير الشاويش - صاحب المكتب الإسلامي - خيراً، ويكتب لي وله الأجر والثواب، إنه خير مسؤول.

وإليك الآن مقدمة الكتاب التي **جمعت فوائد هامة**؛ من بيان السبب الباعث على تأليفه، ومنهجته العلمي الدقيق الفريد في نوعه وغير ذلك من الفوائد، وكنت كتبتها بتاريخ ١٣/٦/١٣٧٠هـ؛ مع فصل هام تحت عنوان: (شبهات وجوابها) كنت ألحقته بها بتاريخ ٢٠/٥/١٣٨١هـ، وقد نفع الله بها خلقاً كثيراً من عباده الصالحين، وحشرنا الله تبارك وتعالى في زمرةهم، تحت لواء نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

دمشق: ٢٨/١٠/١٣٨٩هـ

محمد ناصر الدين الألباني

## بسم الله الرحمن الرحيم

### مُقَدِّمَةُ الْكِتَابِ الْأُولَى

الحمد لله الذي فرض الصلاة على عباده، وأمرهم بإقامتها وحسن أدائها، وعَلَّقَ النجاح والفلاح بالخشوع فيها، وجعلها فرقاناً بين الإيمان والكفر، وناهية عن الفحشاء والمنكر. والصلاة والسلام على نبينا محمد المخاطب بقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، فقام ﷺ بهذه الوظيفة حق القيام، وكانت الصلاة من أعظم ما بينه للناس قولاً وفعلاً؛ حتى إنه صلى مرة على المنبر؛ يقوم عليه ويركع، ثم قال لهم:

(إنما صنعتُ هذا لتأتموا بي ولتَعَلَّمُوا صلاتي) <sup>(١)</sup>، وأوجب علينا الاقتداء به فيها فقال: (صلوك ا رأيتموني أصلي) <sup>(٢)</sup>، وبَشَّرَ من صلاحها كصلاته أن له عند الله عهداً أن يدخله الجنة، فقال:

(خمس صلوات افترضهن الله عز وجل، من أحسن وضوءهن، وصلأهن لوقتتهن، وأتم ركوعهن وسجودهن وخشوعهن؛ كان له على الله عهداً أن يغفر له، ومن لم يفعل؛ فليس له على الله عهد؛ إن شاء غفر له، وإن شاء عذبه) <sup>(٣)</sup> - وعلى آله وصحبه الأتقياء البررة،

(١) البخاري ومسلم، وسيأتي في القيام بتمامه.

(٢) البخاري ومسلم وأحمد، وهو مخرج في (إرواء الغليل) تحت الحديث (٢١٣).

(٣) قلت: وهو حديث صحيح صححه غير واحد من الأئمة، وقد خرجته في (صحيح أبي داود) (٤٥١ و ١٢٧٦).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

الذين نقلوا إلينا عبادته ﷺ وصلاته وأفعاله، وجعلوها - وحدها - لهم مذهباً وقدوة، وعلى من حذا حذوهم، وسلك سبيلهم إلى يوم الدين.

وبعد؛ فإني لمّا انتهيت من قراءة (كتاب الصلاة) من (الترغيب والترهيب) للحافظ المنذري - رحمه الله - وتدريسه على بعض إخواننا السلفيين - وذلك منذ أربع سنين - تبين لنا جميعاً ما للصلاة من المنزلة والمكانة في الإسلام، وما لمن أقامها وأحسن أداءها من الأجر والفضل والإكرام، وأن ذلك يختلف - زيادة ونقصاً - بنسبة قربها أو بعدها من صلاة النبي ﷺ؛ كما أشار إلى ذلك بقوله:

(إن العبد ليصلي الصلاة ما يُكْتَبُ له منها إلا عَشْرُهَا، تُسْعُهَا، ثَمْنُهَا، سُبْعُهَا، سُدْسُهَا، خُمْسُهَا، رُبْعُهَا، ثُلُثُهَا، نِصْفُهَا) <sup>(١)</sup>، ولذلك فإني نبهت الإخوان إلى أنه لا يمكننا أدائها حق الأداء - أو قريباً منه - إلا إذا علمنا صفة صلاة النبي ﷺ مُفَصَّلَةً، وما فيها من: (واجبات، وآداب، وهيئات، وأدعية وأذكار، ثم حرصنا على تطبيق ذلك عملياً، فحينئذ نرجو أن تكون صلاتنا تنهاننا عن الفحشاء والمنكر، وأن يكتب لنا ما ورد فيها من الثواب والأجر.

ولما كان معرفة ذلك على التفصيل يتعذر على أكثر الناس - حتى على كثير من العلماء - لتقيدهم بمذهب معين، وقد عَلِمَ كل مشغول بخدمة السنة المطهرة جمعاً وتفصيلاً؛ أن في كل مذهب من المذاهب سُنَنًا لا توجد في المذاهب الأخرى، وفيها جميعها ما لا يصح نسبته

---

(١) صحيح. رواه ابن المبارك في (الزهد) (٢٠١/٢١/١٠) وأبو داود والنسائي بسند جيد، وقد خرجته في (الصحيح) المذكور (٧٦١).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

إلى النبي ﷺ من الأقوال والأفعال، وأكثر ما يوجد ذلك في كتب المتأخرين (١) وكبيراً ما نراهم يجزمون بعزو ذلك إلى النبي ﷺ (٢)! ولذلك وضع علماء الحديث - جزاهم الله خيراً -

(١) قال أبو الحسنات اللكنوي في كتابه (النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير) بعد أن ذكر مراتب كتب الفقه الحنفي، وما يعتمد عليه وما لا يعتمد - قال (١٢٢-١٢٣): (كل ما ذكرنا من ترتيب المصنفات إنما هو بحسب المسائل الفقهية، وأما بحسب ما فيها من الأحاديث النبوية فلا، فكم من كتاب معتمد-اعتمد عليه أجهُ الفقهاء- مملوء من الأحاديث الموضوعية؟! ولا سيما الفتاوى؛ فقد وضح لنا بتوسيع النظر أن أصحابها وإن كانوا من الكاملين؛ لكنهم في نقل الأخبار من المتساهلين).

قلت: ومن هذه الأحاديث الموضوعية؛ بل الباطلة - التي وردت في بعض كتب الأجلة - حديث: (من قضى صلوات من الفرائض في آخر جمعة من رمضان كان ذلك جابراً لكل صلاة فاتته في عمره إلى سبعين سنة)؛ قال اللكنوي-رحمه الله- في (الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعية) بعد أن ساق الحديث (ص ٣١٥):

قال علي القاري في (موضوعاته الصغرى) و(الكبرى): باطل قطعاً؛ لأنه مناقض للإجماع، على أ، شيئاً من العبادات لا يقوم مقام فائتة سنوات، ثم لا عبرة بنقل صاحب (النهاية) ولا بقية شراح (الهداية)؛ لأنهم ليسوا من المحدثين، ولا أسندوا الحديث إلى أحد من المخرجين. وذكره الشوكاني في (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية) بنحو هذا اللفظ وقال: (هذا موضوع بلا شك، ولم أجده في شيء من الكتب التي جمع مصنفوها فيها الأحاديث الموضوعية، ولكنه اشتهر عند جماعة من المتفقهة بمدينة (صنعاء) في عصرنا هذا، وصار كثير منهم يفعلون ذلك، ولا أدري من وضعه لهم؟ فقيح الله الكذابين). انتهى (الصفحة ٥٤).

ثم قال اللكنوي: (وقد ألفت لإثبات وضع الحديث - الذي يوجد في كتب الأوراد والوظائف بألفاظ مختلفة، مختصرة ومطولة بالدلائل العقلية والنقلية - رسالة مسماة: (ردع الإخوان عن محدثات آخر جمعة من رمضان)، وأدرجت فيها فوائد تنشط بما الأذهان، وتصغي إليها الأذان، فلنطالع، فإنها نفيسة في بابها رفيعة الشأن). ◀◀

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

بعزو ذلك إلى النبي ﷺ<sup>(١)</sup>! ولذلك وضع علماء الحديث- جزاهم الله خيراً- على بعض ما اشتهر منها كتب التخريجات التي تبين حال كل حديث مما ورد فيها من صحة أو ضعف أو وضع؛ ككتاب (العناية بمعرفة أحاديث الهداية)، و(الطرق والوسائل في تخريج أحاديث خلاصة الدلائل)؛ كلاهما للشيخ عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي، و(نصب الراية لأحاديث الهداية) للحافظ الزيلعي، ومختصره (الدراية) للحافظ ابن حجر العسقلاني، و

---

◀ قلت: وورود مثل هذا الحديث الباطل في كتب الفقه؛ مما يسقط الثقة بما فيها من الأحاديث التي لا يعزونها إلى كتاب معتبر من كتب الحديث، وفي كلام علي القاري إشارة إلى هذا المعنى، فالواجب على المسلم أن يأخذ الحديث عن أهله المختصين به قديماً قالوا: (أهل مكة أدرى بشعابها)، و(صاحب الدار أدرى بما فيها).

(١) قال الإمام النووي رحمه الله في (المجموع شرح المذهب) (٦٠/١) ما مختصره: قال العلماء المحققون من أهل الحديث وغيرهم: إذا كان الحديث ضعيفاً لا يقال فيه: قال رسول الله ﷺ، أو فعل، أو أمر، أو نهي، وغير ذلك من صيغ الجزم، وإنما يقال في هذا كله: روي عنه، أو نُقل عنه، أو يُروى، وما أشبه ذلك من صيغ التمريض. قالوا: فصيغ الجزم موضوعة للصحيح والحسن، وصيغ الترميض لما سواهما، وذلك أن صيغة الجزم تقتضي صحته عن المضاف إليه، وفلا ينبغي أن يطلق إلا فيما صح، وإلا فيكون الإنسان في معنى الكاذب عليه، وهذا الأدب أخلاً به المصنف وجمهير من أصحابنا وغيرهم! بل جمهير أصحاب العلوم مطلقاً؛ ما عدا حذاق المحدثين، وذلك تساهل قبيح، فإتحم يقولون كثيراً في (الصحيح) روي عنه، وفي (الضعيف). قال، وروي فلان، وهذا جيد عن الصواب).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير) له أيضاً، وغيرها مما يطول الكلام بإيرادها. أقول: لما كان معرفة ذلك على التفصيل يتعذر على أكثر الناس؛ ألفت لهم هذا الكتاب ليتعلموا كيفية صلاة النبي ﷺ، فيهتدوا بهديه فيها، راجياً من المولى سبحانه وتعالى ما وعدنا به على لسان نبيه ﷺ: (من دعاء إلى هدى كان له من الأجر مثل أجر من تبعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً..). الحديث. رواه مسلم وغيره، وهو مخرج في (الأحاديث الصحيحة) (١٦٣).



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### سَبَبُ تَأْلِيفِ الْكِتَابِ

ولما كنت لم أقف على كتاب جامع في هذا الموضوع؛ فقد رأيت من الواجب عليّ أن أضع لأخواني المسلمين- ممن همُّهم الاقتداء في عبادتهم بهدي نبيهم ﷺ - كتاباً مستوعباً ما أمكن الجميع ما يتعلق بصفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم بحيث يُسهَّل على من وقف عليه- من المحبين للنبي ﷺ حباً صادقاً- القيام بتحقيق أمره في الحديث المتقدم: (صلوا كما رأيتموني أصلي)، ولهذا فإني شمرت عن ساعد الجدِّ، وتتبع الأحدث المتعلقة بما إليه قصدت من مختلف كتب الحديث، فكان من ذلك هذا الكتاب الذي بين يديك، وقد اشترطت على نفسي أن لا أورد فيه من الأحاديث النبوية إلا ما ثبت سنده؛ حسبما تقتضيه قواعد الحديث الشريف وأصوله، وضربت صفحاً عن كل ما تفرد به مجهول أو ضعيف؛ سواء كان في الهيئات أو الأذكار أو الفضائل وغيرها؛ لأنني أعتقد أن فيما ثبت من الحديث (١) غنية عن الضعف منه؛ لأنه لا يفيد- بلا خلاف- إلا الظن؛ والظن المرجوح، وهو كما قال تعالى: ﴿ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ [ل ٨٨: ٢] وقال ﷺ:

(إيكم واطن! فإن الظنَّ أكذبُ الحديث) (٢)، فلم يتبعدنا الله تعالى بالعمل به، بل نحانا

(١) الحديث الثابت يشمل الصحيح والحسن عند المحدثين الصحيح لذاته والصحيح لغيره، والحسن لذاته والحسن لغيره.

(٢) البخاري ومسلم، وهو مخرج في كتابي (غاية المرام تخريج الحلال والحرام) رقم (٤١٢).



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

رسول الله ﷺ عنه فقال: (اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم)<sup>(١)</sup>، فإذا نهي عن رواية الضعيف؛ فبالأحرى أن ينهي عن العمل به.

هذا؛ وقد كنت وضعت الكتاب على شطرين: أعلى وأدنى، أما الأول فهو كالمثلن أوردت فيه متون الأحاديث أو الجمل اللازمة منها، ووضعتها في أماكنها اللائقة بها، مؤلفاً بين بعضها بحيث يبدو الكتاب منسجماً من أوله إلى آخره، وحرصت على المحافظة على نص الحديث ولفظه الذي ورد في كتب السنة، وقد يكون له ألفاظ فأوثر منها لفظاً لفائدة التأليف أو غيره، وقد أضمت إليه غيره من الألفاظ فأنبه على ذلك بقولي: (وفي لفظ: كذا وكذا) أو (وفي رواية: كذا وكذا)، ولم أعزها إلى رواها من الصحابة إلا نادراً، ولا بينت من رواها من أئمة الحديث تسهيلاً للمطالعة والمراجعة.

---

(١) صحيح. أخرجه الترمذي وأحمد وابن أبي شيبه وعزاه الشيخ محمد سعيد الحلبي في (مسلسلاته) (٢/١) للبخاري، فوهم.

ثم تبين لي أن الحديث ضعيف، وكنت اتبعت المنذري في تصحيحه لإسناد ابن أبي شيبه فيه ثم تسر لي الوقوف عليه، فإذا هو بين الضعف وهو نفس إسناد الترمذي وغيره، راجع كتابي (سلسلة الأحاديث الضعيفة) (١٧٨٣)، وقد يقوم مقامه قوله ﷺ: (من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين) رواه مسلم وغيره، راجع مقدمة كتابي (سلسلة الأحاديث الضعيفة) (المجلد الأول).

بل يعني عنه قوله ﷺ: (إياكم وكثرة الحديث عني، من قال عليّ فلا يقولن إلا حقاً أو صدقاً، فمن قال عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار).

أخرجه ابن أبي شيبه (٧٦٠/٨) وأحمد وغيرهما، وهو مخرج في (الصحيحة) (١٧٥٣).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وأما الشطر الآخر فهو كالشرح لما قبله، خرّجت فيه الأحاديث الواردة في الشطر الأعلى، مستقصياً ألفاظه وطرقه مع الكلام على أسانيدھا وشواھدھا تعديلاً وتجريحاً، وتصحيحاً وتضعيفاً؛ حسبما تقتضيه علوم الحديث وقواعده، وكثيراً ما يوجد في بعض الطرق من الألفاظ والزيادات ما لا يوجد في الطرق الأخرى، فأضيفها إلى الحديث الوارد في القسم الأعلى إذا أمكن انسجامها مع أصله، وأشرت إلى ذلك يجعلها بين قوسين مستطيلين هكذا [ ]، دون أن أنصّ على من تفرّد بها من المخرجين لأصله، هذا إذا كان مصدر الحديث ومخرجه عن صحابي واحد؛ وإلا جعلته نوعاً آخر مستقلاً بنفسه؛ كما تراه في أدعية الاستفتاح وغيره، وهذا شيء عزيز نفيس لا تكاد تجده في كتاب، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

ثم أذكر فيه مذاهب العلماء حول الحديث الذي خرجناه، ودليل كل منهم مع مناقشتها وبيان ما لها وما عليها، ثم نستخلص من ذلك الحق الذي أوردناه في القسم الأعلى، وقد أورد فيه بعض المسائل التي ليس عليها نص في السنة، إنما هي من المجتهد فيها، ولا تدخل في موضوع كتابنا هذا. ولما كان طبع الكتاب بشطريه مما لم يتيسر لنا القيام به - لأسباب قاهرة- فقد رأينا أن نطبع الشطر الأول مستقبلاً عن الآخر إن شاء الله تعالى، وسميته:

(صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها).

أسأل الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به إخواني المؤمنين، إنه سميع مجيب.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

## منهج الكتاب

ولما كان موضوع الكتاب إنما هو بيان هدي النبي ﷺ في الصلاة؛ كان من البدهي أن لا أتقيد فيه بمذهب معين؛ للسبب الذي مرَّ ذكره، وإنما أُورد فيه ما ثبت عنه ﷺ - كما هو مذهب المحدثين<sup>(١)</sup> قديماً وحديثاً<sup>(٢)</sup> - وقد أحسن من قال:

---

(١) قال أبو الحسنات اللكنوي في (إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام) (ص ١٥٦) ما نصه: (ومن نظر بنظر الإنصاف، وغاص في بحار الفقه والأصول متجنباً الاعتساف؛ يعلم علماً يقينياً أن أكثر المسائل الفرعية والأصلية التي اختلف العلماء فيها؛ فمذهب المحدثين فيها أقوى من مذاهب غيرهم، وإني كلما أسير في شُعب الاختلاف؛ أجد قول المحدثين فيه قريباً من الإنصاف، فله درُّهم، وعليه شكرهم - كذا الأصل - كيف لا، كيف لا؛ وهم ورثة النبي ﷺ حقاً، ونواب شرعه صدقاً! حشرنا الله في ومرتهم، وأماننا على جبههم وسيرتهم).

(٢) قال السبكي في (الفتاوى) (١/٤٨): (وبعد؛ فإن أهم أمور المسلمين الصلاة، يجب على كل مسلم الاهتمام بها، والمحافظة على أدائها، وإقامة شعائرها، وفيها أمور تُجمَع عليها؛ لا مندوحة عن الإتيان بها، وأمور اختلف العلماء في وجوبها، وطريق الرشاد في ذلك أمران: إما أن يتحرى الخروج من الخلاف إن أمكن، وإما ينظر ما صح عن النبي ﷺ؛ فيتمسك به، فإذا فعل ذلك، كانت صلاته صواباً سالحة داخلية في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا﴾). قلت: والوجه الثاني أولى؛ بل هو الواجب؛ لأن الوجه الأول - مع عدم إمكانه في كثير من المسائل - لا يتحقق به أمره ﷺ: (صلوا كما رأيتموني أصلي). لأنه في هذه الحالة ستكون صلاته - حتماً - على خلاف صلاته ﷺ. فتأمل.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

أهل الحديث هُم أهل النبيّ وإن لم يصحبوا نفسَهُ أنفاسَهُ صحبوا (١)  
ولذلك فإن الكتاب سيكون - إن شاء الله تعالى - جامعاً لشتات ما تفرق في بطون كتب  
الحديث والفقهِ - على اختلاف المذاهب مما له علاقة بموضوعه -، بينهما لا يجمع ما فيه من  
الحق أيّ كتاب أو مذهب، وسيكون العامل به - وإن شاء - ممن هداه الله ﴿لَمَّا اخْتَلَفُوا  
فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (البقرة: ٢١٣)

ثم إني حين وضعت هذا المنهج لِنفسي - وهو التمسك بالسنة الصحيحة -، وجريت عليه  
في هذا الكتاب وغيره - مما سوف ينتشر بين الناس إن شاء الله تعالى -؛ كنت على علم أنه  
سوف لا يُرضي ذلك كلّ الطوائف والمذاهب، بل سوف يوجه بعضه - أو كثير منهم -  
السنة الطعن، وأقلام اللوم إليّ، ولا بأس من ذلك عليّ؛ فإني أعلم أيضاً أن إرضاء الناس  
غاية لا تدرك، وأن:

(من أرضى الناس بسخط الله؛ وكلّه الله إلى الناس) كما قال رسول الله ﷺ (٢)  
ولله دَرٌّ من قال:

ولست بناجٍ من مقالة طاعينٍ ولو كنتُ في غارِ جبلٍ وعري  
ومن ذا الذي ينجو من الناس سالماً ولو غاب عنهم بين خافيتي نسرٍ (٣)

(١) من إنشاد الحسن بن محمد النَّسوي، كما رواه الحافظ ضياء الدين المقدسي في جزء له في (فضل الحديث وأهله).  
(٢) [أخرجه] الترمذي، والقضاعي، وابن بشران وغيرهم. وقد تكلمت على الحديث وطرقه في تخريج أحاديث (شرح  
العقيدة الطحاوية)، ثم في (الصحيحة) (٢٣١١)، وبينت أنه لا يضره وقف من أوقفه، وأنه صححه ابن حبان.  
(٣) الخوافي: ريشات إذا ضم الطائر جناحيه؛ خفيت، وتكون وراء القوادم.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فحسبي أنني معتقد أن ذلك هو الطريق القويم، الذي أمر الله تعالى به المؤمنين، وبنيته نبينا محمد سيد المرسلين، وهو الذي سلكه السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وفيهم الأئمة الأربعة- الذين ينتمي إلى مذاهبهم جمهور المسلمين- وكلهم متفق على وجوب التمسك بالسنة، والرجوع إليها، وترك كل قول يخالفها، مهما كان القائل عظيماً؛ فإن شأنه ﷺ أعظم، وسبيله أقوم.

ولذلك فإني اقتديت بمذاهبهم، واقتفيت آثارهم، وتبعت أوامرهم بالتمسك بالحديث؛ وإن خالف أقوالهم، ولقد كان لهذه الأوامر أكبر الأثر في نهجي هذا النهج المستقيم، وإعراضني عن التقليد الأعمى. فجزاهم الله تعالى عني خيراً.

### أقوال الأئمة في اتباع السنة وترك أقوالهم المخالفة لها

ومن المفيد أن نسوق هنا ما وقفنا عليه منها أو بعضها، لعلَّ فيها عظةً وذكرى لمن يقلدهم- بل يقلد من دونهم بدرجات- تقليداً أعمى<sup>(١)</sup>، ويتمسك بمذاهبهم وأقوالهم؛ كما لو كانت نزلت من السماء، والله عز وجل يقول: ﴿ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن

دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٣]

(١) وهذا التقليد هو الذي عناه الطحاوي حين قال:

(لا يقلد إلا عصي أو غي) نقله ابن عابدين في (رسم المفتي) (ص ٣٢) من مجموعة رسائله).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### ١- أبو حنيفة رحمه الله:

فأولهم الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت رحمه الله، وقد روى عنه أصحابه أقوالاً شتى، وعبارات متنوعة؛ كلها تؤدي إلى شيء واحد وهو: وجوب الأخذ بالحديث، وترك تقليد آراء الأئمة المخالفة له:

١- (إذا صح الحديث؛ فهو مذهبي) (١)

٢- (لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا؛ ما لم يعلم من أين أخذناه) (٢)

وفي رواية: (حران على من لن يعرف دليلي أن يُفتي بكلامي).

---

(١) ابن عابدين في (الحاشية) (٦٣/١) وفي رسالته (رسم المفتي) (٤/١ من مجموعة رسائل ابن عابدين)، والشيخ الثُلاني في (إيقاظ الهمم) (ص ٦٢) وغيرهم، ونقل ابن عابدين عن (شرح الهداية) لابن الشَّحْنَة الكبير - شيخ ابن المأم - ما نصه: (إذا صح الحديث، وكان على خلاف المذهب؛ فُمل بالحديث، ويكون ذلك مذهبه، ولا يخرج مقلده عن كونه حنيفياً بالعمل به؛ فقد صح عن أبي حنيفة أنه قال:

(إذا صح الحديث؛ فهو مذهبي. وقد حكى ذلك الإمام ابن عبد البر عن أبي حنيفة، وغيره من الأئمة). قلت: وهذا من كمال علمهم وتقواهم؛ حيث أشاروا بذلك إلى أنهم لم يحيطوا بالسنة كلها- وقد صرح بذلك الإمام الشافعي؛ كما يأتي-؛ فقد يقع منهم ما يخالف السنة التي لم تبلغهم؛ فأمرونا بالتمسك بها، وأن نجعلها من مذهبهم رحمهم الله تعالى أجمعين.

(٢) ابن عبد البر في (الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء) (ص ١٤٥)، وابن القيم في (إعلام الموقعين) (٣٠٩/٢)، وابن عابدين في (حاشيته) على (البحر الرائق) (٢٩٣/٦) وفي (رسم المفتي) (ص ٢٩ و ٣٢)، والشعراني في (الميزان) (٥٥/١) بالرواية الثانية، والرواية الثالثة رواها عباس الدوري في (التاريخ) لابن معين (١/٧٧/٦) بسند صحيح عن زُفر، وورد نحوه عن أصحابه: زُفر، وأبي يوسف، وعافية بن يزيد - كما في (الإيقاظ) (ص ٦٥) نقلاً عن ابن عبد البر وابن القيم وغيرهما.

قلت: فإذا كان هذا قولهم فيمن لم يعلم دليلهم؛ فليت شعري! ماذا يقولون فيمن علم أن الدليل خلاف قولهم، ثم أفتي بخلاف الدليل! فتأمل في هذه الكلمة؛ فإنها وحدها كافية في تحطيم التقليد الأعمى؛ ولذلك أنكر بعض المقلدة من المشايخ نسبتها إلى أبي حنيفة؛ حين أنكرت عليه إفتاءه بقول لأبي حنيفة لم يعرف دليله!

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

زاد في رواية: (فإننا بَشَّرْ؛ نقول القول اليوم، ونرجع عنه غداً).  
وفي أخرى: (ويحك يا يعقوب! - وهو أبو يوسف- لا تكتب كل ما تسمع مني؛ فإني قد أرى الرأي اليوم، وأتركه غداً، وارى الرأي غداً، وأتركه بعد غد) (١)

(١) قلت: وذلك لأن الإمام كثيراً ما يبيّن قوله على القياس، فيبدو له قياس أقوى، أو يبلغه حديث عن النبي ﷺ؛ فيأخذه به، ويترك قوله السابق. قال الشعراي في (الميزان) (٦٢/١) ما مختصره:  
(واعتقادنا واعتقاد كل منصف في الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه؛ أنه لو عاش حتى دُوِّنت الشريعة، وبعد رحيل الحفاظ في جَمْعِها من البلاد والنعور، وظفر بها، لأخذ بها، وترك كل قياس كان قاسه، وكان القياس قلّ في مذهبه، كما قل في مذهب غيره بالنسبة إليه، لكن لما كانت أدلة الشريعة مفرقة في عصره مع التابعين وتابعي التابعين في المدائن والقرى والنعور؛ كثر القياس في مذهبه بالنسبة إلى غيره من الأئمة ضرورة؛ لعدم وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها؛ بخلاف غيره من الأئمة؛ فإن الحفاظ كانوا قد رحلوا في طلب الأحاديث وجمعها في عصرهم من المدائن والقرى، ودوتوها؛ فجاءت أحاديث الشريعة بعضها بعضاً، فهذا كان سبب كثرة القياس في مذهبه، وقتله في مذاهب غيره).  
ونقل القسم الأكبر منه أبو الحسنات في (النافع الكبير) (١٣٥)، وعلق عليه بما يؤيده ويوضحه. فليراجعه من شاء.  
قلت: فغذا كان هذا عذر أبي حنيفة فيما وقع منه من المخالفة للأحاديث الصحيحة دون قصد- وهو عذر مقبول قطعاً؛ لأن الله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها-؛ فلا يجوز الطعن فيه - كما فعل بعض الجهلة -، بل يجب التأدب معه؛ أنه إمام من أئمة المسلمين الذين بهم حُفِظَ هذا الدين، ووصل غلينا ما وصل من فروعه، وأنه مأجور على كل حال؛ أصاب أم خطأ، كما أنه لا يجوز لمعظّمه أن يظلوا متمسكين بأقواله المخالفة للأحاديث؛ لأنها ليست من مذهبه- كما رأيت نصوصه في ذلك-، فهؤلاء في واد، وأولئك في وادٍ، والحق بين هؤلاء وهؤلاء، ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٣- (إذا قلتُ قولاً يخالف كتاب الله تعالى، وخبر الرسول ﷺ؛ فاتركوا قولي) (١)

٢- مالك بن أنس رحمه الله؛ فقال:

١- (إنما أنا بشر أخطيء وأصيبين فانظروا في رأيي؛ فكل ما وافق الكتاب والسنة؛ فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة؛ فاتركوه) (٢).

٢- (ليس أحد - بعد النبي ﷺ - إلا ويؤخذ من قوله ويترك؛ إلا النبي ﷺ) (٣)

٣- قال ابن وهب:

سمعت مالكا سئل عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء؟ فقال: (ليس ذلك على الناس).  
قال: فتركته حتى خفت الناس، فقلت له: عندنا في ذلك سنة. فقال: (وما هي؟).

(١) الفلاني في (الإيقاظ) (ص ٥٠)، ونسبه للإمام محمد أيضاً، ثم قال:

(هذا ونحوه ليس في حق المجتهد؛ لعدم احتياجه في ذلك إلى قولهم؛ بل هو في حق المقلد).

قلت: وبناءً على هذا قال الشعراي في (الميزان) (٢٦١/١):

(فإن قلت: فما أصنع بالأحاديث التي صحت بعد موت إمامي، ولم يأخذ بها؟

فالجواب: الذي ينبغي لك: أن تعمل بها؛ فإن إمامك لو ظفر بها، وصحت عنده؛ لربما كان أمرك بها؛ فإن الأئمة كلهم أسرى في يد الشريعة، ومن فعل ذلك؛ فقد حاز الخير بكلتا يديه، ومن قال: (لا أعمل بحديث إلا إن أخذ به إمامي)؛ فإنه خير كثير؛ كما عليه كثير من المقلدين لأئمة المذاهب، وكان الأولى لهم العمل بكل حديث صح بعد إمامهم، تنفيذاً لوصية الأئمة؛ فإن اعتقادنا فيهم أنهم لو عاشوا، وظفروا بتلك الأحاديث التي صحت بعدهم؛ لأخذوا بها، وعملوا بما فيها، وتركوا كل قياس كانوا قاسوه، وكل قول كانوا قالوه).

(٢) ابن عبد البر في (الجامع) (٣٢/٢)، وعنه ابن حزم في (أصول الأحكام) (١٤٩/٦)، وكذا الفلاني (ص ٧٢).

(٣) نسبة هذا إلى مالك هو المشهور عند المتأخرين، وصححه عنه ابن عبد الهادي في (إرشاد السالك) (١/٢٢٧)، وقد رواه ابن عبد البر في (الجامع) (٩١/٢)، وابن حزم في (أصول الأحكام) (١٤٥/٦ و ١٧٩) من قول الحكم بن عثينة ومجاهد، وأورده تقي الدين السبكي في (الفتاوى) (١٤٨/١) من قول ابن عباس - متعجباً من حسنه -، ثم قال:

(وأخذ هذه الكلمة من ابن عباس مجاهد، وأخذها منهما مالك رضي الله عنه، واشتهرت عنه).

قلت: ثم أخذها عنهم الإمام أحمد؛ فقد قال أبو داود في (مسائل الإمام أحمد) (ص ٢٧٦):

(سمعت أحمد يقول: ليس أحد إلا ويؤخذ من رأيه ويترك؛ ما خلا النبي ﷺ).



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

قلت: حدثنا اللبث بن سعو وابن لهيعة وعمرو بن الحارث عن يزيد بن عمرو المعافري عن أبي عبد الرحمن الحُبلي عن المستورد بن شداد القرشي قال: رأيت رسول الله ﷺ يدلك بخصره ما بين أصابع رجله. فقال: (إن هذا الحديث حسن، وما سمعت به قط إلا الساعة). ثم سمعته بعد ذلك يُسألن فيأمر بتخليل الأصابع<sup>(١)</sup>.

### ٣- الشافعي رحمه الله:

وأما الإمام الشافعي رحمه الله؛ فالنقول عنه في ذلك أكثر وأطيب<sup>(٢)</sup>، وأتباعه أكثر عملاً بها وأسعد؛ فمنها:

١- (ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة لرسول الله ﷺ وتعزبُ عنه، فمهما قلتُ من قول، أو أصلت من أصلن فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت؛ فالقول ما قال رسول الله ﷺ، وهو قولي)<sup>(٣)</sup>.

٢- (أجمع المسلمون على أن من استبان له سنة عن رسول الله ﷺ؛ لم يحلَّ له أن يدعها لقول أحد)<sup>(٤)</sup>.

(١) مقدمة (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم (ص ٣٢ - ٣٢)، ورواها تامة البيهقي في (السنن) (١/٨١).

(٢) قال الن حزم (١١٨/٦):

(إن الفقهاء الذين قُلبوا مبطلون للتقليد، وإنهم نحو أصحابهم عن تقليدهم، وكان أشدهم في ذلك الشافعي، فإنه رحمه الله بلغ من التأکید في اتباع صحاح الآثار، والأخذ بما أو جيته الحجة، حيث لم يبلغ غيره، وتبرأ من أن يُقلد جملة، وأعلن بذلك نفع الله به، وأعظم أجره؛ فلقد كان نبياً إلى خير كثير).

(٣) رواه الحاكم بسنده المتصل إلى الشافعي؛ كما في (تاريخ دمشق) لابن عساكر (٣/١١٥)، و(إعلام الموقعين) (٢/٣٦٣ و ٣٦٤)، و(الإيقاظ) (ص ١٠٠).

(٤) ابن القيم (٢/٣٦١)، والفلاحي (ص ٦٨).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

- ٣- (إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله ﷺ؛ فقولوا بسنة رسول الله ﷺ، ودَعُوا ما قلت). وفي رواية: (فاتبعوها، ولا تلتفتوا إلى قول أحد) (١).
- ٤- (إذا صح الحديث؛ فهو مذهبي) (٢).

(١) الهروي في (ذم الكلام) (١/٤٧/٣)، والخطيب في (الاحتجاج بالشافعي) (٢/٨)، وابن عساكر (١٥/٩/١)، والنووي في (المجموع) (٦٣/١)، وابن القيم (٣٦١/٢)، والفلاي (ص ١٠٠). والرواية الأخرى أبي نعيم في (الخليّة) (١٠٧/٩)، وابن حبان في (صحيحه) (٢٨٤/٣- الاحسان) بسنده الصحيح عنه نحوه.

٢- النووي في المصدر السابق، والشعراني (٥٧/١) وعزاه للحاكم، والبيهقي، والفلاي (ص ١٠٧)، وقال الشعراني: (قال ابن حزم: أي: صح عنده، أو عند غيره من الأئمة).

قلت: قوله الآتي عقب هذا صريح في هذا المعنى، قال النووي رحمه الله ما مختصره:

(وقد عمل بهذا اصحابان في مسألة التتويب، واشترط التحلل من الإحرام بعذر المرض وغيرها مما هو معروف في كتب المذهب، ومن حُكي عنه أنه أفتى بالحديث من أصحابنا: أبو يعقوب البوطين وأبو القاسم الداركي، ومن استعمله من أصحابنا المحدثين: الإمام أبو بكر البيهقي وآخرون، وكان جماعة من متقدمي أصحابنا إذا رأوا مسألة فيها حديث، ومذهب الشافعي خلافه؛ عملوا بالحديث، وأفتوا به قائلين:

مذهب الشافعي ما وافق الحديث.

قال أبو عمرو:

فمن وجد من الشافعية حديثاً يخالف مذهبه؛ نظر: إن كملت آلات الاجتهاد فيه مطلقاً- أو في ذلك الباب، أو المسألة-، كان الاستقلال بالعمل به، وإن تكمل- وشقَّ عليه مخالفة الحديث بعد أن بحث فلم يجد لمخالفه عنه جواباً شافياً؛ فله العمل به، إن كان عَمِلَ به إمام مستقل غير الشافعي، ويكون هذا عذراً له في ترك مذهب إمامه هنا. وهذا الذي قاله حسن متعين. والله أعلم).

قلت: وهناك صورة أخرى لم يتعرض لذكرها ابن الصلاح، وهي فيما إذا لم يجد من عمل بالحديث؛ فماذا يصنع؟

أجاب عن هذا تقي الدين السبكي في رسالة (معنى قول الشافعي... إذا صح الحديث..). (ص ١٠٢ ج ٣)؛ فقال:

(والأولى عندي اتباع الحديث، وليفرض الإنسان نفيه بين يدي النبي ﷺ، وقد سمع ذلك منه؛ أيسعه التأخر عن العمل به؟ لا والله!.. وكل واحد مكلف بحسب فهمه).

وقما هذا البحث وتحقيقه تجده في (إعلام الموقعين) (٢/٣٠٢ و ٣٧٠)، وكتاب الفلاي المسمى (إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار، وتحذيرهم عن الابتداع الشائع في القرى والأمصار، من تقليد المذاهب مع الحمية والعصبية بين فقهاء الأعصار) وهو كتاب فَدَّ في بابه، يجب على كل محبٍ للحق أن يدرسه دراسة تفهُم وتديُّر.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

- ٥- أنتم <sup>(١)</sup> أعلم بالحديث والرجال مني، فإذا كان الحديث الصحيح؛ فأعلموني به- أي شيء يكون: كوفياً، أو بصرياً، أو شامياً-؛ حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً.
- ٦- (كل مسألة صح فيها الخبر عن رسول الله ﷺ عند أهل النقل بخلاف ما قلت؛ فأنا راجع عنها في حياتي، وبعد موتي) <sup>(٢)</sup>.
- ٧- (إذا رأيتموني أقول قولاً، وقد صحَّ عن النبي ﷺ خلافه؛ فاعلموا أن عقلي قد ذهب) <sup>(٣)</sup>.
- ٨- (كل ما قلت؛ فكان عن النبي ﷺ خلاف قولي مما يصح: فحديث النبي أولى، فلا تقلدوني) <sup>(٤)</sup>.
- ٩- (كل حديث عن النبي ﷺ؛ فهو قولي، وإن لم تسمعه مني) <sup>(٥)</sup>.

---

(١) الخطاب للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله. رواه ابن أبي حاتم في (آداب الشافعي) (ص ٩٤-٩٥)، وأبو نعيم في (الحلية) (١٠٦/٩)، والخطيب في (الاحتجاج بالشافعي) (١/٨)، وعن ابن عساكر (١/٩/١٥)، وابن عبد البر في (الانتقاء) (ص ٧٥)، وابن الجوزي في (مناقب الإمام أحمد) (ص ٤٩٩)، والهروي (٢/٤٧/٢) من ثلاثة طرق عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: أن الشافعي قال له:.. فهو صحيح عنه؛ ولذلك جزم بنسبته إليه ابن القيم في (الإعلام) (٣٢٥/٢)، والفلاحي في (الإيقاظ) (ص ١٥٢)، ثم قال:

قال البيهقي: ولهذا كثر أخذه- يعني: الشافعي- بالحديث، وهو أنه جمع على علم أهل الحجاز، والشام، واليمن، والعراق، وأخذ بجميع ما صح عنده من غير محاباة منه، ولا ميل إلى ما استحلاه من مذهب أهل بلده؛ مهما بان له الحق في غيره، وفيمن كان قبله من اقتصر على ما عهده من مذهب بلده، ولم يجتهد في معرفة صحة ما خالفه، والله يغفر لنا ولهم).

(٢) أبو نعيم في (الحلية) (١٠٧/٩)، والهروي (١/٤٧)، وابن القيم في (إعلام الموقعين) (٣٦٣/٢)، والفلاحي (ص ١٠٤).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في (آداب الشافعي) (ص ٩٣)، وأبو القاسم السمرقندي في (الأمالي)- كما في (المنتقى منها) لأبي حفص المؤدب (١/٢٣٤-)، وأبو نعيم في (الحلية) (١٠٦/٩)، وابن عساكر (١/١٠/١٥) بسند صحيح.

(٤) ابن أبي حاتم (ص ٩٣)، وأبو نعيم، وابن عساكر (٢/٩/١٥) بسند صحيح.

(٥) ابن أبي حاتم (ص ٩٣-٩٤).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### ٤- أحمد بن حنبل رحمه الله:

وأما الإمام أحمد؛ فهو أكثر الأئمة جمعاً للسنّة وتمسكاً بها، حتى (كان يكره وضع الكتب التي تشتمل على التفريع والرأي) <sup>(١)</sup>؛ ولذلك قال:

١- (لا تقلدني، ولا تقلد مالكاً، ولا الشافعي، ولا الأوزاعي، ولا الثوري، وخذ من حيث أخذوا) <sup>(٢)</sup>.

وفي رواية: (لا تقلد دينك أحداً من هؤلاء، ما جاء عن النبي ﷺ وأصحابه؛ فخذ به، ثم التابعين بعد؛ الرجل فيه مخير. وقال مرة: (الأتباع: أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي ﷺ وعن أصحابه، ثم هو من بعد التابعين محير) <sup>(٣)</sup>.

٢- (رأي الأوزاعي، ورأي مالك، ورأي أبي حنيفة؛ كله رأي، وهو عندي سواء، وإنما الحجّة في الآثار) <sup>(٤)</sup>.

٣- (من رد حيث رسول الله ﷺ؛ فهو على شفا هلكة) <sup>(٥)</sup>.

تلك هي أقوال الأئمة رضي الله تعالى عنهم في الأمر بالتمسك بالحديث، والنهي عن تقليدهم دون بصيرة، وهي من الوضوح والبيان بحيث لا تقبل جلاً ولا تأويلاً.

وعليه؛ فإن من تمسك بكل ما ثبت في السنّة، ولو خالف بعض أقوال الأئمة؛ لا يكون مبانياً لمذهبهم، ولا خارجاً عن طريقتهم؛ بل هو متبع لهم جميعاً، وتمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، وليس كذبك من ترك السنّة الثابتة لمجرد مخالفتها لقولهم؛ بل هو بذلك عاص لهم، ومخالف لأقوالهم المتقدمة، والله تعالى يقول:

(١) ابن الجوزي في (المناقب) (ص ١٩٢).

(٢) الفلاني (١١٣)، وابن القيم في (الإعلام) (٣٠٢/٢).

(٣) أبو داود في (مسائل الإمام أحمد) (ص ٢٧٦ و ٢٧٧).

(٤) ابن عبد البر في (الجامع) (١٤٩/٢).

(٥) ابن الحوزي (ص ١٨٢).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور: ٦٣]

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى:

(فالواجب على كل من بلغه أمر الرسول ﷺ، وعرفه؛ أن يبينه للأمة، وينصح لهم، ويأمرهم باتباع أمره، وإن خالف ذلك رأي عظيم من الأمة؛ فإن أمر رسول الله ﷺ أحق أن يُعَظَّمَ ويُقْتَدَى به من رأي أي معظّم قد خالف أمره في بعض الأشياء، ومن هنا رد الصحابة ومن بعدهم على كل من خالف سنة صحيحة، وربما أغلظوا في الرد<sup>(١)</sup>، ولا بغضاً له؛ بل هو محبوب عندهم معظّم في نفوسهم، لكن رسول الله أحب إليهم، وأمره فوق أمر كل مخلوق، فإذا تعارض أمر الرسول وأمر غيره؛ فأمر الرسول أولى أن يقدم

---

(١) قلت: حتى ولو على آبائهم وعلمائهم؛ كما روى الطحاوي في (شرح معاني الآثار) (٣٧٢/١)، وأبو يعلى في (مسنده) (١٣١٧/٣) - مصورة الكتب) بإسناد جيد رجاله ثقات عن سالم بن عبد الله بن عمر قال:

إني لجالس مع ابن عمر رضي الله عنه في المسجد إذ جاءه رجل من أهل الشام، فسأله عن التمتع بالعمرة إلى الحج؟ فقال ابن عمر: حسن جميل. فقال: فإن أباك كان ينهى عن ذلك؟ فقال:

ويلك! فإن كان أبي قد نهي عن ذلك، وقد فعله رسول الله ﷺ، وأمر به، فبقول أبي تأخذ، أم بأمر رسول الله ﷺ. فقال: فقم عني). وروى أحمد (رقم ٥٧٠٠) نحوه، والترمذي (٨٢/٢ - بشرح التحفة) وصححه. ◀

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ويتبع، ولا يمنع من ذلك تعظيم من خالف أمره، وإن كان مغفوراً له<sup>(١)</sup>، بل ذلك المخالف المغفور له لا يكره أن يخالف أمره؛ إذا ظهر أمر الرسول ﷺ بخلافه<sup>(٢)</sup>.

قلت: كيف يكرهون ذلك؛ وقد أمروا به أتباعهم- كما مر-، وأجبوا عليهم أن يتركوا أقوالهم المخالفة للسنة؟! بل إن الشافعي رحمه الله أمر أصحابه أن ينسبوا السنة الصحيحة إليه، ولو لم يأخذ بها، أو أخذ بخلافها؛ ولذلك لما جمع المحقق ابن دقيق العيد رحمه الله المسائل التي خالف مذهب كل واحد من الأئمة الأربعة الحديث الصحيح- انفراداً، واجتماعاً- في مجلد ضخيم؛ قال في أوله:

(إن نسبة هذه المسائل إلى الأئمة المجتهدين حرام، وإنه يجب على الفقهاء المقلدين لهم معرفتها؛ لئلا يعزوها إليهم؛ فيكذبوا عليهم).<sup>(٣)</sup>

---

«وروى ابن عساكر (١/٥١/٧) عن أبي ذئب قال: قضى سعد بن إبراهيم (يعني: ابن عبد الرحمن بن عوف) على رجل برأي ربيعة بن أبي عبد الرحمن، فأخبرته عن رسول الله ﷺ بخلاف ما قضى به، فقال سعد لربيعة: هذا ابن أبي ذئب- وهو عندي ثقة- يحدث عن النبي ﷺ بخلاف ما قضيت به. فقال له ربيعة: قد اجتهد، ومضى حكمك، فقال سعد: واعجباً! أنفذ قضاء سعدو [لا] أنفذ قضاء رسول الله ﷺ؟! بل أرد قضاء سعد بن أم سعد، وأنفذ قضاء رسول الله ﷺ. فدعا سعد بكتاب القضية فشقه، وقضى للمقضي عليه.

(١) قلت: بل هو مأجور؛ لقوله ﷺ: (إذا حكم الحاكم فاجتهد، فأصاب؛ فله أجران، وإذا حكم فاجتهد، فأخطأ؛ له أجر واحد). رواه الشيخان وغيرهما.

(٢) نقله في التعليق على (إيقاظ الهمم) (٩٣).

(٣) الفلاني (ص ٩٩).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ترك الأتباع بعض أقوال أئمتهم اتباعاً للسنة

ولذلك كله كان أتباع الأئمة ﴿ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾ وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ ﴿ [الواقعة: ١٣ - ١٤] لا يأخذون بأقوال أئمتهم كلها؛ بل قد تركوا كثيراً منها لما ظهر لهم مخالفتها للسنة، حتى إن الإمامين: محمد بن الحسن، وأبا يوسف رحمهما الله قد خالفا شيخهما أبا حنيفة (في نحو ثلث المذهب)<sup>(١)</sup>، وكتب الفروع كفيلاً للبيان ذلك، ونحو هذا يقال في الإمام المزملي<sup>(٢)</sup>، وغيره من أتباع الشافعي وغيره، ولو ذهبنا نضرب على ذلك الأمثلة؛ لطلال بنا الكلام، ولخرجنا به عن قصدنا إليه في هذا البحث من الإيجاز؛ فلنقتصر على مثالين اثنين:

١ - قال الإمام محمد في (موطنه) <sup>(٣)</sup> (ص ١٥٨):

(قال محمد: أما أبو حنيفة رحمه الله؛ فكان لا يرى في الاستسقاء صلاة، وأما قولنا؛ فإن الإمام يصلي بالناس ركعتين ثم يدعو، ويحُول رداءه... إلخ.

(١) ابن عابدين في (الحاشية) ٦٢/٠١، وعزاه اللكنوي في (النافع الكبير) (ص ٩٣) للغزالي.

(٢) وهو القائل في أول (مختصره في فقه الشافعي) المطبوع بمامش الأم) للإمام ما نصه: (اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله، ومن معنى قوله؛ لأقرَّبَهُ على من أراد، مع إعلامه نهيَه عن تقليده وتقليد غيره؛ لينظر فيه لدينه، ويحتاط فيه لنفسه).

(٣) وقد صرح فيه بمخالفة إمامه في نحو عشرين مسألة، نشير إلى مواطنها منه:

(٤٢) و٤٤ و٤٤ و١٠٣ و١٢٠ و١٥٨ و١٦٩ و١٧٢ و١٧٣ و٢٣٠ و٢٤٠ و٢٤٤ و٢٧٤ و٢٧٥ و٢٨٤ و٣١٤ و٣١١ و٣٣٨ و٣٥٦ و٥٥٠؛ من (التعليق المجد على موطناً محمد).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٢- وهذا عصام بن يوسف البَلخي - من أصحاب الإمام محمد (١)، ومن الملازمين للإمام أبي يوسف (٢) - (كان يفتي بخلاف قول الإمام أبي حنيفة كثيراً؛ لأنه لم يعلم الدليل، وكان يظهر له دليل غيرهن فيفتي به) (٣)؛ ولذلك (كان يرفع يديه عند الركوع، والرفع منه) (٤)؛ كما هو في السنة المتواترة عنه ﷺ، فلم يمنعه من العمل بها أن أئتمته

(١) ذكره فيهم ابن عابدين في (الحاشية) (٧٤/١)، وفي (رسم المفتي) (١٧/١)، وأورده القرشي في (الجواهر المضبية في طبقات الحنفية) ص٣٤٧ وقال: (كان صاحب حديث، ثبتاً، وكان هو وأخوه إبراهيم شيخي تلخ في زمانهما).

(٢) (الفوائد البهية في تراجم الحنفية) (١١٦).

(٣) (البحر الرائق) (٩٣/٦)، و (رسم المفتي) (٢٨/١).

(٤) (الفوائد) (ص١١٦) ثم علق عليه بقوله - وقد أجاد-:

(قلت: يُعلم منه بطلان رواية مكحول عن أبي حنيفة - (أن من رفع يديه في الصلاة فسدت صلاته) -، التي اغترَّ بها أمير كاتب لإتقاني - كما مر في ترجمته-؛ فإن عصام بن يوسف كان من ملازمي أبي يوسف، وكان يرفع، فلو كان لتلك الرواية أصل؛ لعلم بما أبو يوسف وعصام). وقال:

(ويُعلم أيضاً أن الحنفي لو ترك في مسألة مذهب إمامه لقوة دليل خلافه؛ لا يخرج به عن بقية التقليد، بل هو عين التقليد في صورة ترك التقليد، ألا ترى أن عصام بن يوسف ترك مذهب أبي حنيفة في عدم الرفع، ومع ذلك هو معدود في الحنفية؟! فقال:

(والى الله المشتكى من جهلة وماننا؛ حيث يطعنون على من ترك تقليد إمامه في مسألة واحدة؛ لقوة دليلها، ويخرجونه عن جماعة مقلديه!! ولا عجب منهم؛ فإنه من العوام، إنما العجب ممن يتشبه بالعلماء، ويمشي مشيهم كالأنعام!).



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

الثلاثة قالوا بخلافها، ولذلك ما يجب أن يكون عليه كل مسلم- بشهادة الأئمة الأربعة وغيرهم؛ كما تقدم-.

**وخلاصة القول:** إنني أرجو أن لا يبادر أحد من المقلدين إلى الطعن في مشرب الكتاب، وترك الاستفادة مما فيه من السنن النبوية بدعوى مخالفتها للمذهب؛ بل أرجو أن يتذكر ما أسلفناه من أقوال الأئمة في وجوب العمل بالسنة، وترك أقوالهم المخالفة لها، وليعلم أن الطعن في هذا المشرب؛ إنما هو طعن في الإمام الذي يقلده أياً كان من الأئمة، فإنما أخذنا هذا المنهج منهم - كما سبق بيانه-، فمن أعرض هن هذا الاهتداء بهم في هذا السبيل؛ فهو على خطر عظيم؛ لأنه يستلزم الإعراض عن السنة، وقد أمرنا عند الاختلاف بالرجوع إليها، والاعتماد عليها؛ كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] أسأل الله تعالى أن يجعلنا ممن قال فيهم: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١-٥٢]

دمشق/١٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٠هـ

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### شبهات وجوابها

ذلك لما كنت كتبت منذ عشر سنوات في مقدمة هذا الكتاب، وقد ظهر لنا في هذه البرهة أنه كان لها تأثير طيب في صفوف الشباب المؤمن، لإرشادهم إلى وجوب العودة في دينهم وعبادتهم إلى المنبع الصافي من الإسلام: الكتاب والسنة؛ فقد ازداد فيهم - والحمد لله - العاملون بالسنة، والمتعبدون بها، حتى صاروا معروفين بذلك؛ غير أنني لمست من بعضهم توقُّفاً عن الاندفاع إلى العمل بها، لا شكاً في وجوب ذلك - بعد ما سقنا من الآيات والأخبار عن الأئمة في الأمر بالرجوع إليها -؛ ولكن لشبهات يسمعونها من بعض المشايخ المقلدين؛ لذا رأيت أن أتعرض لذكرها، والرد عليها، لعل ذلك البعض يندفع بعد ذلك إلى العمل بالسنة مع العاملين بها، فيكون من الفرقة الناجية بإذن الله تعالى.

١ - قال بعضهم:

(لا شك أن الرجوع إلى هدي نبينا ﷺ في شؤون ديننا أمر واجب، لا سيما فيما كان منها عبادة محضة، لا مجال للرأي والاجتهاد فيها؛ أنها توقيفية؛ كالصلاة مثلاً، ولكننا لا نكاد نسمع أحداً من المشايخ المقلدين يأمر بذلك، بل نجدهم يُقرُّون الاختلاف، ويزعمون أنه توسعة على الأمة، ويحتجون على ذلك بحديث - طالما كرروه في مثل هذه المناسبة رادِّين به على أنصار السنة -:

(اختلاف أمتي رحمة).

فيبدو لنا أن هذا الحديث يخالف المنهج الذي تدعو إليه، وألقت كتابك ها وغيره عليه. فما قولك في هذا الحديث؟).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

والجواب من وجهين:

الأول: أن الحديث لا يصح؛ بل هو باطل لا أصل له؛ قال العلامة السبكي:  
(لم أقف له على سند، ولا ضعيف، ولا موضوع).

قلت: وإنما روي بلفظ:

(... اختلاف أصحابي لكم رحمة). و(أصحابي كالنجوم، فأبيهم اقتديتم؛ اهتديتم).

وكلاهما لا يصح: الأول: واه جداً. والآخر: موضوع. وقد حققت القول في ذلك كله في  
(سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة) (رقم ٥٨ و٥٩ و٦١).

الثاني: أن الحديث - مع ضعفه - مخالف للقرآن الكريم؛ فإن الآيات الواردة فيه - في النهي  
عن الاختلاف في الدين، والأمر بالاتفاق فيه - أشهر من أن تذكر، ولكن لا بأس من أن  
نسوق بعضها على سبيل المثال؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ  
وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ (الأنفال: ٤٦) وقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾  
الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ (الروم ٣١-٣٢) وقال: ﴿  
وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾  
﴿هود: ١١٨-١١٩﴾. فإذا كان من رحم ربك لا يختلفون، وإنما يختلف أهل الباطل؛ فكيف  
يعقل أن يكون الاختلاف رحمة؟! فثبت أن هذا الحديث لا يصح؛ لا سنداً ولا متناً<sup>(١)</sup>،  
وحينئذ يتبين بوضوح أنه لا يجوز اتخاذه شبهة للتوقف عن العمل بالكتاب والسنة، الذي  
أمر به الأئمة.

(١) ومن شاء البسط؛ فعليه بالمصدر السابق.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٢- وقال آخرون:

(إذا كان الاختلاف في الدين منهيًا عنه؛ فماذا تقولون في اختلاف الصحابة، والأئمة من بعدهم؟ وهل ثمة فرق بين اختلافهم، واختلاف غيرهم من المتأخرين؟).  
فالجواب: نعم؛ هناك فرق كبير بين الاختلافين، ويظهر ذلك في شيئين:  
الأول: سببه.

والآخر: أثره.

فأما اختلاف الصحابة؛ فإنما كان عن ضرورة واختلاف طبيعي منهم في الفه؛ لا اختيار منهم للخلاف، يضاف إلى ذلك أمور أخرى كانت في زمنهم، استلزمت اختلافهم، ثم زالت من بعدهم<sup>(١)</sup>، ومثل هذا الاختلاف لا يمكن الخلاص منه كليًا، ولا يلحق أهله الذم الوارد في الآيات السابقة، وما في معناها؛ لعدم تحقق شرط المؤاخذة، وهو القصد، أو الإصرار عليه.

وأما الاختلاف القائم بين المقلدة؛ فلا عذر لهم فيه غالبًا؛ فإن بعضهم قد تتبين له الحجة من الكتاب والسنة، وأنها تؤيد المذهب الآخر الذي لا يتمذهب به عادة، فيدعها لا لشيء؛ إلا لأنها خلاف مذهبه، فكن المذهب عنده هو الأصل، أو هو الدين جاء به محمد ﷺ، والمذهب الآخر هو دين منسوخ! وآخرون منهم على النقيض من ذلك؛ فإنهم يرون هذه المذاهب- على ما بينها من اختلاف واسع- كشرائع متعددة؛ كما صرح بذلك

---

(١) راجع (الأحكام في أصول الأحكام) لابن حزم، و(حجة الله البالغة للدهلوي، أو رسالته الخاصة بهذا البحث) (عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

بعض متأخريهم<sup>(١)</sup>:

(لا حرج على المسلم أن يأخذ من أيها شاء، ويدع ما شاء، إذ لكل شرع).

وقد يحتج هؤلاء، وهؤلاء على بقائهم في الاختلاف بذلك الحديث الباطل:

(اختلاف أمتي رحمه). وكثيراً ما سمعناهم يستدلون به على ذلك!

ويعلل بعضهم هذا الحديث ويوجهونه بقولهم:

(إن الاختلاف إنما كان رحمة؛ لأن فيه توسعة على الأمة)!

ومع أن هذا التعليل مخالف لصريح الآيات المتقدمة، وفحوى كلمات الأئمة السابقة؛ فقد

جاء النص عن بعضهم برده، قال ابن القاسم:

(سمعت مالكا والليث يقولان في اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ: ليس كما قال ناس:

(فيه توسعة)؛ ليس كذلك، إنما هو خطأ وصواب)<sup>(٢)</sup>.

وقال أشهب:

(سئل مالك عن أخذ بحديث حدثه ثقة عن أصحاب رسول الله ﷺ؛ أترأه من ذلك في

سعة؟ فقال:

لا والله! حتى يصيب الحق، ما الحق إلا واحد، قولان مختلفان يكونان صواباً جميعاً؟!!

ما الحق إلا واحد)<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: (فيض القدير) للمناوي (٢٠٩/١)، أو (سلسلة الأحاديث الضعيفة) (٧٦/١ و٧٧).

(٢) ابن عبد البر في (جامع بيان العلم) (٨١/٢ و٨٩).

(٣) المصدر السابق (٨٢/٢ و٨٨ و٨٩).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وقال المَرْزِيّ صاحب الشافعي:

(وقد اختلف أصحاب رسول الله ﷺ؛ فخطأ بعضهم بعضاً، ونظر بعضهم في أقاويل بعض وتعقبها، ولو كان قولهم كله صواباً عندهم؛ لما فعلوا ذلك وغضب عمر بن الخطاب من اختلاف أبي بن كعب وابن مسعود في الصلاة في القوب الواحد؛ إذ قال أبي:

إن الصلاة في الثوب الواحد حسن جميل. وقال ابن مسعود:

إنما كان ذبك والثياب قليلة. فخرج عمر مغضباً، فقال:

اختلف رجلان من أصحاب رسول الله ﷺ ممن ينظر إليه، ويؤخذ عنه! وقد صدق نبي، ولم يأل ابن مسعود، ولكني لا أسمع أحداً يختلف فيه بعد مقامي هذا؛ إلا فعلت به كذا وكذا).<sup>(١)</sup>

وقال الإمام المَرْزِيّ أيضاً:

(يقال لمن جَوَّز الاختلاف، وزعم أن العالمين إذا اجتهدا في الحادثة؛ فقال أحدهما: حلال.

والآخر: حرام. أن كل واحد منهما في اجتهاده مصيب الحق:

أبأصلٍ قلتَ هذا، أم بقياس؟ فإن قال بأصل. قيل له:

كيف يكون أصلاً، والكتاب ينفي الاختلاف؟! وإن قلت: بقياس. قيل: كيف تكون

الأصول تنفي الخلاف، ويجوز ذلك أن تقيس عليها جواز الخلاف؟! هذا ما لا يجوّز عاقل؛

فضلاً عن عالم).<sup>(٢)</sup> فإن قال قائل: يخالف ما ذكرته عن الإمام مالك أن الحق واحد لا

يتعدد ما جاء في كتاب (المدخل الفقهي) للأستاذ الزرقاء) (١/٨٩):

(١) المصدر السابق (٢/٨٣-٨٤).

(٢) المصدر نفسه (٢/٨٩).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(ولقد همَّ أبو جعفر المنصور، ثم الرشيد من بعده أن يختارا مذهب الإمام مالك وكتابه (الموطأ) قانوناً قضائياً للدولة العباسية، فنهماهما مالك عن ذلك وقال:

إن أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في الفروع، وتفرقوا في البلدان، وكل مصيب).

وأقول: إن هذه القصة معروفة مشهورة عن الإمام مالك رحمه الله، لكن قول آخرها:

(وكل مصيب). مما لا أعلم له أصلاً في شيء من الروايات، والمصادر التي وقفت عليها<sup>(١)</sup>، اللهم! إلا رواية واحدة أخرجها أبو نُعيم في (الحلية) (٣٣٢/٦) بإسناد فيه المقدم بن داود، وهو: ممن أوردتهم الذهبي في (الضعفاء)، ومع ذلك فإن لفظها:

(وكل عند نفسه مُصيب). فقله:

(عند نفسه). يدل على أن رواية (المدخل)، وكيف لا تكون كذلك؛ وهي مخالفة لما رواه الثقات عن الإمام مالك أن الحق واحد لا يتعدد؛ كما سبق بيانه؟! وعلى كل الأئمة من الصحابة، والتابعين، والأئمة الأربعة المجتهدين وغيرهم.

قال ابن عبد البر (٨٨/٢):

(ولو كان الصواب في وجهين متدافعين؛ ما خطأ السلف بعضهم بعضاً في اجتهادهم، وقضائهم، وفتواهم، والنظر يأبى أن يكون الشيء وضده صواباً كله، ولقد أحسن من قال:

---

(١) راجع (الانتقاء) لابن عبد البر (٤١)، و(كشف المغطا في فضل الموطأ) (ص٦-٧) للحافظ ابن عساكر، و(تذكرة الحفاظ) للذهبي (١٩٥/١).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

إثبات ضدين معاً في حال أقبح ما يأتي من الحال.

فإن قيل: إذا ثبت أن هذه الرواية باطلة عن الإمام، فلماذا أبي الإمام علي المنصور أن يجمع الناس على كتابه (الموطأ) ولم يُجِبْهُ إلى ذلك؟

فأقول: أحسن ما وقفت عليه من الرواية ما ذكره الحافظ ابن كثير في (شرح مختصر علوم الحديث) (ص ٣١)، وهو أن الإمام مالكا قال:

(إن الناس قد جمعوا واطلعوا على أشياء لم نطلع عليها).

وذلك من تمام علمه وإنصافه؛ كما قال ابن كثير رحمه الله تعالى:

فثبت أن الخلاف شرّاً كُله، وليس رحمة، ولكن منه ما يؤاخذ عليه الإنسان؛ كخلاف المتعصبة للمذاهب، ومنه ما لا يؤاخذ عليه؛ كخلاف الصحابة ومن تابعهم من الأئمة؛ حشرنا الله في زمريهم ووقفنا لاتباعهم.

فظهر أن اختلاف الصحابة هو غير اختلاف المقلدة.

وخلاصته:

إن الصحابة اختلفوا اضطراراً، ولكنهم كانوا ينكرون الاختلاف، ويفرون منه ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً.

وأما المقلدة- فمع إمكانهم الخلاص منه، ولو في قسم كبير منه-، فلا يتفقون، ولا يسعون إليه؛ بل يقرونه، فشتان إذن بين الاختلافين.



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ذلك هو الفرق من جهة السبب.

وأما الفرق من جهة الأثر؛ فهو أوضح؛ وذلك أن الصحابة رضي الله عنهم - مع اختلافهم المعروف في الفروع - كانوا محافظين أشد المحافظة على مظهر الوحدة؛ بعيدين كل البعد عما يفرق الكلمة، ويصدع الصفوف؛ فقد كان فيهم - مثلاً - من يرى مشروعية الجهر بالبسملة، ومن برة عدم مشروعيته، وكان فيهم من يرى استحباب رفع اليدين، ومن لا يراه، وفيهم من يرى نقض الوضوء بمس المرأة، ومن لا يراه؛ ومع ذلك؛ فقد كانوا يصلون جميعاً وراء إمام واحد، ولا يستنكف أحد منهم عن الصلاة وراء الإمام لخلافٍ مذهبي.

وأما المقلدون؛ فاختلافهم على النقيض من ذلك تماماً؛ فقد كان من آثاره أن تفرق المسلمون في أعظم ركن بعد الشهادتين؛ ألا وهو الصلاة، فهم يأبون أن يصلوا جميعاً وراء إمام واحد؛ بحجة أن صلاة الإمام باطلة، ورأيناه كما رآه غيرنا<sup>(١)</sup>، كيف لا؛ وقد نصت كتب بعض المذاهب المشهورة اليوم على الكراهة، أو البطلان؟! وكان من نتيجة ذلك أن تجد أناساً ينتظرون إمامهم بينما الإمام الآخر قائم يصلي!

بل لقد وصل الخلاف إلى ما هو أشد من ذلك عند بعض المقلدين؛ مثاله منع التزواج بين الحنفي والشافعي، ثم صدرت فتوى من بعض المشهورين عند الحنفية - وهو الملقب بـ (مفتي الثقلين) -؛ فأجاز تزوج الحنفي بالشافعية، وعلل ذلك بقوله: (تنزيلاً لها منزلة أهل الكتاب)<sup>(٢)</sup> ومفهوم ذلك - ومفاهيم الكتب معتبرة عندهم - أنه لا يجوز العكس، وهو تزوج الشافعي بالحنفية؛ كما لا يجوز تزوج الكتابي بالمسلمة!!

(١) راجع - الفصل الثامن) من كتاب (ما لا يجوز فيه الخلاف) (٦٥-٧٢)، تجد أمثلة عديدة مما أشرنا إليه؛ وقعت بعضها من علماء الأزهر! .

(٢) (البحر الرائق).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

هذان مثالان من أمثلة كثيرة، توضح للعاقل الأثر السيِّء الذي كان نتيجة اختلاف المتأخرين وإصرارهم عليه؛ بخلاف السلف، فلم يكن له أثر سيِّء في الأمة؛ ولذلك فَهْمٌ في منجاة من أن تشملهم آيات النهي عن التفرق في الدين؛ بخلاف المتأخرين. هداانا الله جميعاً إلى صراط المستقيم.

وليت اختلافهم لمذكور انحصر ضرره فيما بينهم، ولم يتعدده إلى غيرهم من أمة الدعوة، إذن؛ لهان الخطب بعض الشيء، ولكنه- ويا للأسف! -تجاوزهم إلى غيرهم من الكفار في كثير من البلاد والأقطار، فصددهم بسبب اختلافهم عن الدخول في دين الله أفواجاً! جاء في كتاب - (ظلام من الغرب) للأستاذ الفاضل محمد الغزالي (ص ٢٠٠) ما نصه:

(حدث في المؤتمر الذي عقد في جامعة (برينستون) بأمريكا أن أثار أحد المتحدثين سؤالاً - كثيراً ما يثار في أوساط المستشرقين، والمهتمين بالنواحي الإسلامية-؛ قال:

بأي التعاليم يتقدم المسلمون إلى العالم؛ ليحددوا الإسلام الذي يدعون إليه؟

أبتعاليم الإسلام كما يفهمها السنيون؟ أم بتعاليم التي يفهمها الشيعة من إمامية، أو زيدية؟

ثم إن كلاً من هؤلاء وأولئك مختلفون فيما بينهم.

وقد يفكر فريق منهم في مسألة ما تفكيراً تقديمياً محدوداً، بينما يفكر آخرون تفكيراً قديماً متزمتاً.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

والخلاصة: أن الداعين إلى الإسلام يتركون المدعويين إليه في حيرة؛ لأنهم هم أنفسهم في حيرة<sup>(١)</sup>.

وفي مقدمة رسالة (هدية السلطان إلى مسلمي بلاد جابان) للعلامة محمد سلطان المعصومي رحمه الله تعالى:

(إنه كان ورد عليّ سؤال من مسلمي بلاد جابان- يعني: اليابان- من بلدة (طوكيو) و (أوصاكا) في الشرق الأقصى، حاصلة:

(١) وأقول الآن:

لقد كشفت كتابات الغزالي الكثيرة في أيامه الأخيرة- مثل كتابه الذي صدر أخيراً بعنوان: (السنة النبوية بين الفقه وأهل الحديث) - أنه هو نفسه من أولئك الدعاة الذين (هم أنفسهم في حيرة)! ولقد كنا نلتبس منه قبل ذلك من بعض أحاديثه ومناقشاتنا له في بعض المسائل الفقهية ومن بعض كتاباته في بعض مؤلفاته ما ينم عن مثل هذه الحيرة، وعن انحرافه عن السنة، وتحكيمة لعقله في تصحيح الأحاديث وتضعيفها؛ فهو في ذلك لا يرجع إلى علم الحديث وقواعده، ولا إلى العارفين به، والمتخصصين فيه، بل ما أعجبه منه؛ صححه، ولو كان ضعيفاً وما لم يعجبه منه؛ ضعفه، ولو كان صحيحاً منفقاً عليه!.. كما تجد ذلك ظاهراً في تعقيبي على مقدمتي التي كنت وضعتها لكتابها، (فقه السيرة) بين يديّ تخريجي لأحاديثه المطبوع معه (الطبعة الرابعة)، وكان ذلك بطلب منه- بواسطة أحد إخواننا الأزهريين- فسارعت إلى تخريجه ظناً مني يومئذ أن ذلك كان منه اهتماماً بالسنة والسيرة النبوية، وحرصاً على صيانتها من أن يدخل فيها ما ليس منها، ومع أنه قد أشاد بتخريجي هذا، وصرح بسروره به في التعقيب المشار إليه- وهو تحت عنوان: (حوال أحاديث هذا الكتاب- تكلم فيه عن منهجه في قبوله للأحاديث الضعيفة، ورفضه للأحاديث الصحيحة، نظراً منه في المتن فقط، فهو بذلك يُشعر القارىء بأنه مثل هذا التخرّيج العلمي لا قيمة له مطلقاً عنده، ما دام أنه معرض للنقد النظري؛ فالذي يختلف جداً من شخص إلى آخر، فما يكون مقبولاً عند هذا يكون مرفوضاً عند الآخر، والعكس بالعكس، وبذلك يصير الدين هوىً متبعاً لا ضابط ولا قواعد إلا النظر الشخصي، وهذا خلاف ما عليه علماء المسلمين قاطبة: أن

◀◀

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ما حقيقة دين الإسلام؟ ثم ما معنى المذهب؟ وهل يلزم من تشرف بدين الإسلام أن

«الإسناد من الدين. ولو لا الإسناد لقال من شاء ما شاء، وهذا ما فعله الغزالي- هداه الله- في كثير من أحاديث كتاب (سيرته) فهو مع كون قسم كبير من مادة كتابه مراسيل ومعاويل، وما أسند منه فيه ما هو ضعيف الإسناد لا يصح- كما يتبين ذلك لكل من تأمل في تخريجي إياه- ومع ذلك يتبجح تحت عنوان المذكور فيقول: (اجتهدت أن ألزم المنهج السوي، وأن أعتد على المصادر المحترمة، وأظني بلغت في هذا المجال مبلغاً حسناً، واستجمعت من الأخبار ما تطمئن إليه نفس العالم البصير)!

كذا قال! ولو سُئل ما هي القاعدة التي جريت عليها اجتهادك؟ أهي أصول علم الحديث التي هي السبيل فقط في معرفة ما صح من السيرة النبوية؟ لم يكن جوابه إلا اعتماده على نظره الشخصي، وفيه من الفساد ما سبق الإشارة إليه، والدليل تصحيحه ما لم يصح إسناده، وتضعيفه ما صح إسناده حتى عند الشيخين؛ كما كنت بينته في مقدمتي المشاركة إليها آنفاً، والتي كان طبعها في مطلع كتابه (فقه السيرة) (الطبعة الرابعة) منه كما تقدم، ثم حذفها مع الأسف في الطبعات التي بعدها (طبعة دار القلم) في دمشق وغيرها! الأمر الذي حمل البعض على أن يظن به أن طلبه المتقدم لم يكن منه إلا لترويج كتابه بين جماهير من القراء؛ الذين يقدرون جهود الخادمين للسنة، والذّين عنها، والمميزين لضعيفها من صحيحها حسب القواعد العلمية، وليس اعتماداً على النظرات الشخصية، والأهواء المختلفة؛ كما فعل الغزالي هداه الله في هذا الكتاب، وفي كتابه الأخير: (السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث)، فقد تبين منه للناس أنه معتزلي المنهج وأنه أصبح لا قيمة عنده لعلماء الحديث وجهودهم الجبارة على مر السنين في خدمته، وتمييز صحيحه من ضعيفه، وكذلك لا قيمة عنده لجهود الأئمة الفقهاء فيما وضعوا من الأصول، وفرّعوا عليها من الفروع، فإنه يأخذ منها ما يشاء، ويدع ما يشاء دون ارتباط بأصل من أصولهم، أو قاعدة من قواعدهم! وقد قام كثير من أهل العلم والفضل جزاهم الله خيراً بالرد عليه، وفصلوا القول في حيرته وانحرافه. ومن أحسن ما وقفت عليه رد صاحبنا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي في مجلة (المجاهد) الأفغانية (العدد ٩-١١)، ورسالة الأخ الفاضل صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ، المسمى: (المعيار لعلم الغزالي). (\*)

قلت: وما قام به الشيخ / أبو بكر الجزائري - رحمه الله - المدرس في المسجد النبوي- في كتابه (رسائل أبو بكر الجزائري) برسالة سماها: (القول الكريم العالي في الدفاع عن الداعية الغزالي) (ص ٧٣١)، أعطاه أكثر مما يستحق. رحمهما الله جميعاً. (ت)

(\*) اختصرتها في (أصل صفة صلاة النبي ﷺ) في المجلد الأول. فوضعتها هنا بكاملها. (ت)

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

يتمذهب على أحد المذاهب الأربعة؟ أي: أن يكون مالكيًّا، أو حنفيًّا، أو شافعيًّا، أو غيرها، أو لا يلزم؟

لأنه وقع هنا اختلاف عظيم، ونزاع وخيم؛ حينما أراد عدة أنفار من متنوري الأفكار من رجال (يابونيا) أن يدخلوا في دين الإسلام، ويتشرفوا بشرف الإيمان، فعرضوا ذلك على جمعية المسلمين الكائنة في (طوكيو). فقال جمع من أهل الهند: ينبغي أن يختاروا مذهب الإمام أبي حنيفة؛ لأنه سراج الأمة.

وقال جمع من أهل أندونيسيا \_ (جاوا):

يلزم أن يكون شافعيًّا! فلما سمع الجابانيون كلامهم؛ تعجبوا جدًّا، وتحيروا فيما قصدوا، وصارت مسألة المذاهب سدًّا في سبيل إسلامهم!).

٣- ويزعم آخرون أن معنى هذا الذي تدعون إليه من الاتباع للسنة، وعدم الأخذ بأقوال الأئمة المخالفة لها؛ وترك الأخذ بأقوالهم مطلقًا، والاستفادة من اجتهاداتهم وآرائهم.

فأقول: إن هذا الزعم أبعد ما يكون عن الصواب؛ بل هو باطل ظاهر البطلان، كما يبدو ذلك جليًّا من الكلمات السابقة؛ فإنها كلها تدل على خلافه، وأن كل الذي ندعو إليه إنما هو ترك اتخاذ المذاهب دينًا، ونصبها مكان الكتاب والسنة؛ بحيث يكون الرجوع إليها عند التنازع، أو عند إرادة استنباط أحكام جديدة لحوادث طارئة؛ كما يفعل متفقهة هذا الزمان، وعليه وضعوا الأحكام الجديدة للأحوال الشخصية، والنكاح والطلاق، وغيرها؛ دون أن

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

يرجعوا فيها إلى الكتاب والسنة، ليعرفوا الصواب منها من الخطأ، والحق من الباطل، وإنما على طريقة: (اختلافهم رحمة) وتتبع الرخص، والتيسير، أو المصلحة- زعموا-، وما أحسن قول سليمان التيمي رحمه الله:

(إن أخذت برخصة كل عالم؛ اجتمع فيك الشر كله).

رواه ابن عبد البر (٩١/٢-٩٢)، وقال عقبه: (هذا إجماع لا أعلم فيه خلافاً).

فهذا الذي ننكره، وهو وفق الإجماع - كما ترى-.

وأما الرجوع إلى أقوالهم، والاستفادة منها، والاستعانة بها على تفهّم وجه الحق فيما اختلفوا فيه، مما ليس عليه نص في الكتاب والسنة، أو ما كان منها بحاجة إلى توضيح؛ فأمر لا ننكره، بل نأمر به، ونحض عليه؛ لأن الفائدة منه نرجوه لمن سلم سبيل الاهتداء بالكتاب والسنة. قال العلامة ابن عبد البر رحمه الله تعالى (١٧٢/٢):

(فعليك يا أخي! بحفظ الأصول والعناية بها، واعلم أن من عني بحفظ السنن والأحكام المنصوصة في القرآن، ونظر في أقاويل الفقهاء- فجعله عوناً له على اجتهاده، ومفتاحاً لطرائق النظر، وتفسيراً لجمال السنن المحتملة للمعاني-، ولم يقلد أحداً منهم تقليد السنن، التي يجب الانقياد إليها على كل حال دون نظر، ولم يُرح نفسه مما أخذ العلماء به أنفسهم من حفظ السنن وتدبرها، واقتدى بهم في البحث والتفهم والنظر، وشكر لهم سعيهم فيما أفادوا ونبهوا عليه، وحمدهم على صوابهم الذي هو أكثر أقوالهم، ولم يبرئهم من الزلل؛ كما لم يبرئوا أنفسهم منه؛ فهذا هو الطلب المتمسك بما عليه اسلف الصالح، وهو المصيب لحظه، والمعاین لرشدده، والمتبع لسنة نبيه ﷺ وهدى صحابته رضي الله عنهم).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ومن أعفَّ نفسه من النظر، واضرب عما ذكرنا، وعارض السنن برأيه، ورام أن يردّها إلى مبلغ نظره؛ فهو ضال مضل، ومن جهل ذلك كله أيضاً وتحمّم في الفتوى بلا علم؛ فهو أشد عمى، وأضل سبيلاً).

### فهذا الحق ليس به خفاءٌ فدعني عن بُنَيَاتِ الطريقِ

٤- ثم إن هناك وهماً شائعاً عند بعض المقلدين، يصدّهم عن اتباع السنة، التي تبين لهم أن المذاهب على خلافها، وهو ظنهم أن اتباع السنة يستلزم تحطئة صاحب المذهب، والتخطئة معناها عندهم: الطعن في الإمام، ولما كان الطعن في فرد من أفراد المسلمين لا يجوز؛ فكيف في إمام من أئمتهم؟!

والجواب: أن هذا المعنى باطل؛ وسببه الانصراف عن التفقه في السنة، وإلا؛ فكيف يقول ذلك المعنى مسلم وعاقل؟! ورسول الله ﷺ هو القائل: (إذا حكم الحاكم، فاجتهد، فأصاب، فله أجران، وإذا حكم فاجتهد، فأخطأ؛ فله أجر واحد) (١).

فهذا الحديث يرد ذلك المعنى، ويبيّن بوضوح لا غموض فيه أن قول القائل: (أخطأ فلان) معناه في الشرع: (أُثِبَ فلان أجراً واحداً)، فإذا كان مأجوراً في رأي من خطأه؛ فكيف يتوهم من تحطئته إياه الطعن فيه؟! لا شك أن هذا التوهم أمر باطل، يجب على من قام به أن يرجع عنه، وإلا؛ فهو الذي يطعن في المسلمين، وليس في فرد عادي منهم، بل في كبار

(١) [رواه] البخاري، ومسلم.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

أئمتهم؛ من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين وغيرهم، فإننا نعلم يقيناً أن هؤلاء الأجلة كان يُخطىء بعضهم بعضاً ويرد بعضهم على بعض<sup>(١)</sup>، فأقول عاقل: إن بعضهم كان يطعن في بعض. بل لقد صح أن رسول الله ﷺ خطأ أبا بكر ﷺ في تأويله لرؤيا كان رآها رجل، فقال ﷺ له: (أصبت بعضاً، وأخطأت بعضاً)<sup>(٢)</sup>. فهل طعن ﷺ في أبي بكر بهذه الكلمة؟! ومن عجيب تأثير هذا الوهم على الصحابة؛ أنه يصددهم عن اتباع السنة المخالفة لمذهبهم؛ لأن اتباعهم إياها معناه عندهم: الطعن في الإمام، وأما اتباعهم إياه- ولو في خلاف السنة- فمعناه احترامه: وتعظيمه! ولذلك فهم يصرون على تقليده؛ فراراً من الطعن الموهوم.

ولقد نسي هؤلاء- ولا أقول: تناسوا- أنهم بسبب هذا الوهم؛ وقعوا فيما هو شر مما منه فروا، فإنه لو قال لهم قائل: إذا كان الاتباع يدل على احترام المتبوع، ومخالفته تدل على الطعن فيه؛ فكيف أجزتم لأنفسكم مخالفة سنة النبي ﷺ، وترك اتباعها إلى اتباع إمام المذهب في خلاف السنة، وهو غير معصوم، والطعن فيه ليس كفراً؟! فلئن كام عندكم مخالفة الإمام تعتبر طعناً فيه؛ فمخالفته الرسول ﷺ أظهر في كونها طعناً فيه؛ بل ذلك هو الكفر بعينه- والعياذ بالله منه- لو قال لهم ذلك قائل؛ لم يستطيعوا عليه جواباً؛ اللهم! إلا كلمة واحدة- طالما سمعناها من بعضهم- وهي قولهم: إنما تركنا السنة؛ ثقةً منا بإمام المذهب، وأنه أعلم بالسنة منا. وجوابنا على هذه الكلمة من وجوه يطول عليها في هذه المقدمة؛ ولذلك فإني أقتصر على وجه واحد منها، وهو جواب فاصل بإذن الله، فأقول:

(١) انظر كلام الإمام المزني المتقدم آنفاً (٤٢)، وكلام الحافظ ابن رجب المتقدم (ص ٣٣٠٣).

(٢) [رواه] البخاري، ومسلم. وراجع سببه، وتخرجه في (الأحاديث الصحيحة) (١٢١).



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ليس إمام مذهبكم فقط هو أعلم منكم بالسنة؛ بل عشرات، بل مئات الأئمة هم أعلم أيضاً منكم بالسنة، فإذا جاءت السنة الصحيحة خلاف مذهبكم - وكان قد أخذ بها أحد أولئك الأئمة-؛ فالأخذ بها - والحالة هذه- حتم لازم عندكم؛ لأن كلمتكم المذكورة لا تنفك هنا، فإن مخالفكم سيقول لكم معارضاً: إنما أخذنا بهذه السنة؛ ثقة منا بالإمام الذي أخذ بها؛ فاتباعه أولى من اتباع الإمام الذي خالفها. وهذا بين لا يخفى على أحد إن شاء الله تعالى. ولذلك؛ فيني أستطيع أن أقول:

إن كتابنا هذا لما جمع السنن الثابتة عنه ﷺ في صفة صلاته؛ فلا عذر لأحد في ترك العمل بها؛ لأنه ليس فيه ما اتفق العلماء على تركه - حاشاهم من ذلك-؛ بل ما من مسألة وردت فيه؛ إلا وقد قال بها طائفة منهم، ومن لم يقل بها؛ فهو معذور، ومأجور أجراً واحداً؛ لأنه لم يرد إليه النص بها إطلاقاً، أو ورد لكن بطريق لا تقوم عنده به الحجة، أو لغير ذلك من الأعذار المعروفة لدى العلماء. وأما من ثبت النص عنده من بعده؛ فلا عذر له في تقليده؛ بل الواجب اتباع النص المعصوم، وذلك هو المقصود من هذه المقدمة، والله عز وجل يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنفال: ٢٤].

والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل، وهو نعم المولى ونعم النصير. وصلى الله على محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

محمد ناصر الدين الألباني

دمشق ٢٠/٥/١٣٨١هـ

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

من فوائد المقدمة:

#### ١- وضع اليدين في الصلاة للقيام للركعة:

- وضعهما على الصدر هو الذي ثبت في السنة، وخلافه إما ضعيف أو لا أصل له...)
- ٢- : المرسل عند الحنفية حجة، وكذلك عند غيرهم إذا جاء موصولاً، أو طرق أخرى.
- ٣- شرط الحديث المضطرب أن تكون وجوه الاضطراب فيه متساوية القوة لا يمكن ترجيح وجه منها على وجه.
- ٤- ابن جريج مدلس، ولكن قد صح عنه أنه قال: (إذا قلت: قال عطاء، فأنا سمعته منه، وإن لم أقل: (سمعت)). فإذا قيل: في قوله: (عطاء) أنه كقوله: (قال عطاء) فلا يضر عدم تصريحه بالسماع كما هو الظاهر، ولعل هذا من الأعذار في إخراج الشيخين لحديثه المعنعن عن عطاء.
- ٥- من السنة أن يقول المصلي في تشهده: (السلام على النبي بدل السلام عليك أيها النبي) صح ذلك عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.
- ٦- لأن الجملة- عند البلاغيين والنوحيين- كل كلام اشتمل على مسند ومسند إليه.
- ٧- كلمة (من ربنا) في التشهد - قال الإمام الألباني - رحمه الله -: لا شك أن هذه الزيادة منكرة لا يجوز نسبتها إلى ابن مسعود رضي الله عنه لما تقدم بيانه من

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

انقطاع إسنادها، ولمنافاتها لما عرف عنه من الحرص على الاتباع، ونهيه الشديد عن الابتداع، ومن ذلك إنكاره على من زاد في التشهد: (وحده لا شريك له) كما سيأتي. وقوله رضي الله عنه: (اقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة).

٨- تشهد ابن مسعود أصح رواية باتفاق العلماء؛ لاتفاق الرواة له على روايته بلفظ واحد دون زيادة حرف أو نقص، ومن ذلك تفصيله ﷺ بين ما كان الصحابة يقولون في حال حياته في السلام عليه بلفظ الخطاب، وما كانوا يقولونه بعد وفاته بلفظ الغيبة؛ بتوقيف منه ﷺ إياهم، ولذلك كانت السيدة عائشة تعلمهم التشهد بلفظ الغيبة كما تقدم.

٩- وهذه المسألة ونحوها مما لا يمكن معرفة الصواب فيها إلا بالرجوع إلى ما كان عليه السلف الصالح، وبخاصة أصحاب النبي ﷺ منهم؛ نلح دائماً في دروسنا ومحاضراتنا أنه لا يكفي إذا دعونا الناس إلى العمل بالكتاب والسنة أن تقتصر على هذا فقد في الدعوة، بل لا بد من أن نضم إلى ذلك جملة: (على منهج السلف الصالح) أو نحوها؛ لقيام الأدلة الشرعية على ذلك، وهي مذكورة في غير هذا الموضوع. لا بد من ذلك، وخصوصاً في هذا العصر، حيث صارت الدعوة إلى الكتاب والسنة موضحة العصر الحاضر، ودعوة كل الجماعات الإسلامية، والدعاة الإسلاميين- على ما بينهم من اختلافات أساسية أو فرعية- وقد يكون فيهم من هو من أعداء السنة عملياً، ومن يزعم أن لدعوة إليها يفرق الصف! عياداً بالله منهم.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

١٠ - قال الإمام الألباني-رحمه الله-: وقول الإمام أحمد بشرعية الاستعاذة ب (أعوذ بالله السميع العليم..) مما هو مهجور عند عامة المصلين، أو على الأقل غير معروف عندهم، ومثل الصلاة على النبي ﷺ في آخر قنوت الوتر في خلافة عمر رضي الله عنه .

١١ - اهتمام الإمام الألبان-رحمه الله- بالمسلمين وذلك بالازدياد من العلم والمعرفة، ومن منطلق قوله: ( لا يؤمن أحدكم حتى يُحب لأخيه ما يحبه لنفسه) [مختصر مسلم (٢٤) - الصحيحة (٧٣) (صحيح الجامع ٧٥٨٣)]. حيث قال: فأرى لزماً عليّ أن لا أحرم قرائي الأعراف منها؛ ليكونوا معي في طريق الاستزادة من العلم، فإن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً﴾ [الإسراء: ٨٥].

١٢ - أن قول ابن عباس -رضي الله عنهما- في الحديث الثابت عنه: (السنة أن يقرأ في الجنائز بفاتحة الكتاب)، زاد في رواية: (وسورة) - ولم يتفرد بها الهيثم بن أيوب بل تابعه على هذه الزيادة أربعة من الثقات الأثبات، فأليك أسماءهم مع التريج باختصار:

الأول: سليمان بن داود الهاشمي.

أخرجه ابن الجارود في (المنتقى) رقم (٥٣٧).

الثاني: إبراهيم بن زياد الخياط البغدادي.

أخرجه ابن الجارود أيضاً (٥٣٧).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

الثالث: محرز بن عون الهلالي.

أخرجه أبو يعلى الموصلي في (مسنده) (ق ١٤١/٢).

الرابع: إبراهيم بن حمزة الزبيري.

أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) (٣٨/٤).

وكل هذه المتابعات صحيحة الأسانيد، وقد صرح بتصحيح الثالثة منها الإمام النووي في (المجموع) (٢٣٤/٥)، وأقره الحافظ العسقلاني في (التلخيص الحبير). فقد اتفق هؤلاء الثقات الأربعة- وخامسهم الهيثم بن أيوب- على إثبات زيادة سورة في الحديث.

١٣ - اعتراف الإمام الألباني-رحمه الله- بالأخطاء التي ذكرها الشيخ حمود التويجري- رحمه الله- وهذا قليل ما يوجد في العلماء المعاصرين.

حيث قال الشيخ الألباني-رحمه الله-: وختاماً؛ لا بد لي من أن أشكر فضيلة الشيخ التويجري على اهتمامه بالكتاب، وحرصه على نصح القراء والطلاب، ومحاولته الكشف عن أخطاء الكتاب- حسب رأيه- وإلا فهو مخطيء في كل ذلك؛ إلا ما سبقت الإشارة إليه من المسائل الأربع، وارى أن من تمام الشكر أن أعترف بإصابته الحق فيها، وأني رجعت إلى رأيه فيها، وهي:

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

أولاً: تفسير المأثم والمغرم في دعاء التشهد بالذنوب والمعاصي، على أنني قد سبق أن رجعت عنه في الطبعة الثالثة الصادرة سنة (١٣٨١)؛ أي: قبل صدور رسالة الشيخ بست سنين! ثانياً: قولي في مقدمة (الطبعة الثانية) من الكتاب في الصلاة: (إنها أعظم ركن من أركان الإسلام)؛ قال الشيخ:

(لا بد من تقييد ذلك بما بعد الشهادتين)، وأنا لا أخالفه فيما قال؛ لأنه من باب: (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك)، وإن كنت عنيثٌ أنها أعظم في الأركان العملية، على أن المقدمة المشار إليها لم نَعُدْ إلى نشرها مرة أخرى! والقيد المذكور قد جاء صريحاً في آخر فصل: (شبهات وجوابها)، فلتقر عين الشيخ الفاضل بها.

ثالثاً: عدلت عن قولي في تفسير جملة (والشر ليس إليك) في دعاء التوجه: (لأنه - أعني: الشر - ليس من فعله تعالى) إلى قولي: (لأنه ليس في فعله تعالى شر) تحقيقاً لرغبة الشيخ، وإن كنت لا أشعر بكبير فرق بين العبارتين، وقد ناقشته طويلاً في الرد الذي سبقت الإشارة إليه.

رابعاً: صححت ما جاء في نقلي عن (البدائع) تعليقاً على رفع اليدين في السجود بلفظ: (ابن الأثرم)، فالظاهر أن الصواب: (الأثرم)؛ كما ذكره الشيخ احتمالاً، وهو أبو بكر بن محمد بن هانيء الطائي. والله أعلم.

١٤ - قال الإمام النووي رحمه الله في (المجموع شرح المهذب) (٦٠/١) ما مختصره: قال العلماء المحققون من أهل الحديث وغيرهم: إذا كان الحديث ضعيفاً لا يقال فيه:

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

قال رسول الله ﷺ ، أو فعل، أو أمر، أو نهي، وغير ذلك من صيغ الجزم، وإنما يقال في هذا كله: رُوي عنه، أو نُقل عنه، أو يُروى، وما أشبه ذلك من صيغ التمريض. قالوا: فصيغ الجزم موضوعة للصحيح والحسن، وصيغ التمريض لما سواهما، وذلك أن صيغة الجزم تقتضي صحته عن المضاف إليه، وفلا ينبغي أن يطلق إلا فيما صح، وإلا فيكون الإنسان في معنى الكاذب عليه، وهذا الأدب أخلَّ به المصنف وجماهير من أصحابنا وغيرهم! بل جماهير أصحاب العلوم مطلقاً؛ ما عدا حذاق المحدثين، وذلك تساهل قبيح، فإنهم يقولون كثيراً في (الصحيح) روي عنه، وفي (الضعيف). قال، وروى فلان، وهذا جيدٌ عن الصواب).

١٥ - قال العلامة ابن عبد البر رحمه الله تعالى (١٧٢/٢):

(فعليك يا أخي! بحفظ الأصول والعناية بها، واعلم أن من عني بحفظ السنن والأحكام المنصوصة في القرآن، ونظر في أقاويل الفقهاء - فجعله عوناً له على اجتهاده، ومفتاحاً لطرائق النظر، وتفسيراً لجمل السنن المحتملة للمعاني -، ولم يقلد أحداً منهم تقليد السنن، التي يجب الانقياد إليها على كل حال دون نظر، ولم يُرح نفسه مما أخذ العلماء به أنفسهم من حفظ السنن وتدبيرها، واقتدى بهم في البحث والتفهم والنظر، وشكر لهم سعيهم فيما أفادوا ونبهوا عليه، وحمدهم على صوابهم الذي هو أكثر أقوالهم، ولم يبرئهم من الزلل؛ كما لم يبرئوا أنفسهم منه؛ فهذا هو الطلب المتمسك بما عليه اسلف الصالح، وهو المصيب لحظه، والمعاین لرشدده، والمتبع لسنة نبيه ﷺ وهدى صحابته رضي الله عنهم.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

## [٤٠] صلاة التراويح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل على محبته اتباع هدي نبيه فقال عز وجل من قائل: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٣١]، وصلى وسلم على سيدنا وأسوتنا محمد، القائل فيما صح عنه (صلوا كما رأيتموني أصلي)، وعلى آله وصحبه؛ الذين أحبوهم فاتبعوه، ونقلوا إلينا حديثه وحفظوه، وعلى من تبعهم على هداهم، وسلك سبيلهم إلى يوم الدين.

أما بعد: فهذه هي الرسالة من الرسائل الست التي يتألف منها كتابنا (تسديد الإصابة إلى من زعم نصره الخلفاء الراشدين والصحابة) وكان موضوع الرسالة الأولى بيان افتراءات وأخطاء أولئك المؤلفين الذين حاولوا الردّ علينا في رسالتهم (الإصابة في نصره الخلفاء الراشدين والصحابة)، فلم يصيبوا ولم يفلحوا! كما بينته في الرسالة المشارّة إليها التي ما كادت تطبع وتنشر حتى تلقاها أفاضل الناس على اختلاف مشاربهم بالرضى والقبول؛ لما رأوا فيها- على إيجازها- من بحوث نافعة مدعمة بالحجج المقنعة، وإنصاف في الرد، واعتدال في النقد، وترفع عن مقابلة الاعتداء بالمثل، أسأل الله تبارك وتعالى أن يتقبلها منا، وأن يدخر لنا أجرها إلى يوم المعاد ﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿ [الشعراء: ٨٨-٨٩].



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وها نحن اليوم نقدم إلى القراء الكرام الرسالة الثانية، وهي الأولى من الرسائل الخمس التي وعدنا بها في الرسالة الأنفة الذكر، وهذه الرسائل هي:

- ١- صلاة التراويح.
- ٢- صلاة العيدين في المصلى هي السنة.
- ٣- البدعة.
- ٤- تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد.
- ٥- التوسل، أنواعه وأحكامه.

وموضوع رسالتنا اليوم البحث في صلاة التراويح عامة، والتحقيق في عدد ركعاتها بصورة خاصة، وذلك لأن أولئك المؤلفين - زعموا- في رسالتهم (ص ٦) (ثبوت العشرين بمواظبة الخلفاء الراشدين ما عدا الصديق)، كما أنهم نسبوا (ص ١٢) الإحداث إلى عمر، وغالب الظن أنهم يعنون به الاجتماع في صلاة التراويح، فقد نقلوا (ص ٤٠) عن العز بن عبد السلام أنه ذكر في أمثلته البدع المندوبة (صلاة التراويح) <sup>(١)</sup> وابن عبد السلام رحمه الله قد

---

(١) تنبيه مما يدل على أن هؤلاء المؤلفين غير دقيقين فيما ينقلون! أنهم لما استشهدوا بتقسيم العز ابن عبد السلام إلى خمسة أقسام نقلوا الأمثلة التي ضربها لكل قسم منها ما عدا البدعة المكروهة، فإنهم حذفوا عمداً من كلام العز ما ضربه من الأمثلة لها، فقد قال العز في (القواعد) (ص/١٩٦):

(وللبدع المكروهة أمثلة، منها زخرفة المساجد، ومنها تزويق المصاحف- ولا يحتاج الأمر كثير من الذكاء لكي يعرف القارىء السبب الذي حمل هؤلاء على حذف هذه الجملة كم كلام العز بن عبد السلام! لا سيما إذا تذكر القارىء ما افتخر به مؤلف (الإصابة) وحامل مسؤوليتها الكبرى، حيث طبع على غلافها تحت اسمه: (إمام جامع الروضة بدمشق)! وهذا الجامع قام على الانفاق عليه جماعة من أهل الخير والفضل جزاهم الله خيراً، ولكنه زخرف زخرفة بالغة ظناً أنه عبادة وقربة؛ بسبب سكوت أمثال المؤلف وكتماهم العلم- لو كانوا يعلمون! وصدق عبد الله بن مسعود رضي الله عنه **«**

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

بقوله (صلاة التراويح - بهذا الإطلاق - الاجتماع فيها وصلاتها عشرين ركعة معاً<sup>(١)</sup>)، ولكن المؤلفين ذكروا (ص ٩) عبارة قد يفهم منها أنهم لا يقولون بأن الزيادة على الوارد بدعة، فتعين أن مرادهم بـ(الإحداث) الذي نسبوه إلى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه إنما هو جمعه الناس على صلاة التراويح! وسواء كان هذا قصدهم بـ(الإحداث)، أو ما هو أعم من ذلك، فإننا لما كنا نعتقد أن عمر رضي الله عنه لم يحدث شيئاً في هذه الصلاة، لا الجماعة ولا العشرين، وإنما فيها خير مثال للمؤمنين المتبع لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم تمام الاتباع، وكنا نعتقد أيضاً أنه لم يثبت عن أحد من الخلفاء الراشدين عدد العشرين، وإنما كان لا بد لنا من بيان الحقيقة للناس؛

◀ إذ قال: (كيف أنتم إذا لبستكم فتنة يهرم فيها الكبير، ويربو فيها الصغير [ويتخذها الناس سنة]، إذا ترك منها شيء قيل: تركت السنة، قالوا: ومتى ذلك؟ قال: إذا ذهب علماؤكم، وكثرت قراؤكم، وقلت فقهاؤكم، وكثرت أمراؤكم، وقلت أمناؤكم، والتمست الدنيا بالآخرة، وتفقه لغير الدين) رواه الدارمي (٦٠/١) بإسنادين أحدهما صحيح، والثاني حسن، والحاكم (٥١٤/٤) وابن عبد البر في (جامع بيان العلم) (١٨٨/١)، وهذا الأثر وإن كان موقوفاً فهو في حكم المرفوع؛ لأن ما فيه من التحدث عن أمور غيبية لا تقال إلا بالوحي، فهو من أعلام نبوته صلى الله عليه وسلم، فقد تحققت كل جملة فيه كما هو مشاهد وخاصة فيما يتعلق بالسنة والبدعة، فإنك ترى أحرص الناس على اتباع السنة ومحاربة البدعة، يرمون، قبل المخالف بالبدعة وترك السنة! وما ذلك إلا لأنهم ينكرون ما أحدث الناس من البدع وتمسكوا بها وهم يظنونها سنناً، وهذه رسالة (الإصابة) أصدق مثال على ذلك.

أين هؤلاء الذين يزعمون الانتصار للصحابة من قول عمر رضي الله عنه - حين أمر بتحديد المسجد النبوي -: (أكن الناس من المطر، وإياك أن تحمر وتصفر)، وقول ابن عباس رضي الله عنهما: (تزخرفها كما زخرفت اليهود والنصارى)، راوها البخاري تعليقاً في صحيحه (٤٢٧/١ - ٢٤٨) ولا يعلم لهذين الصحابييين الجليلين مخالف من الصحابة في هذه المسألة، فليظهر هؤلاء للناس موافقتهم للصحابة في إنكار زخرفة المساجد، وبيان أنها من البدع المكروهة، كما صرح العز بن عبد السلام وغيره من العلماء الأعلام إن كانوا صادقين في الانتصار لهم، وإلا فقد ظهر للناس أنهم لم يؤلفوا رسالتهم إلا مسaire لما عليه عامة الناس!.

(١) وقد عناه غير واحد من العلماء، منهم القسطلاني في شرح البخاري (٤/٥).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

لكي لا يغتر أحد بما رمى المؤلفون به أمير المؤمنين من (الإحداث)! وإن رأوا هم حسناً؛ لأن الحق المسلم به عند العلماء أن ((الاتباع خير من الابتداع))، ولو فرض أن في الابتداع ما هو حسن! وقد قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ((القصد<sup>(١)</sup> في السنة خير من الاجتهاد في البدعة)).

وإن من عجائب أمر هؤلاء المؤلفين وظلمهم وبغيهم أنهم مع كونهم الذين هم الذين رموا أمير المؤمنين بالإحداث كما فصلنا، فإنهم اتهمونا نحن بأننا وصفناه بالبدعة! ولهم في ذلك عبارات متعددة، نقلنا إحداها ورددنا عليها في الرسالة الأولى (ص ٨-٩) بما يغني عن إعادة الكلام هنا، ولم يكتفوا بهذا الاتهام الباطل، بل أضافوا إليه ما يهون أمامه هذا لباطل! فرعموا كذباً أننا لعنا عمر رضي الله عنه، وأعادنا من ذلك وما هو دونه، بل إنهم زادوا على ذلك فاتهمونا بلعن السلف جميعاً! فقالوا (ص ١٠): (يا مضلل السلف) وقالوا (ص ٨): (ولعنوا أول هذه الأمة وآخرها)! فإننا لله وإنا إليه راجعون، وحسبنا الله ونعم الوكيل، فما رأيت أجراً من هؤلاء على اتهام الأبرياء، أصلحهم الله، وهداهم سواء الصراط.

وما أشبه حالنا معهم بما قاله الشاعر:

غيري جنى وأنا المعذب فيكم

فكأنني سبابة المتندم

وأحسن منه قول الآخر:

فكلفتني ذنب امرئ وتركته

كذي العرس<sup>(٢)</sup> يكوي غيره وهو راتع!

(١) أي التوسط، قال في (اللسان): (والقصد في الشيء خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير) وهذا الأثر صحيح رواه الدارمي (٧٢/١)، والبيهقي (١٩/٣)، والحاكم (١٠٣/١)، وصححه، ووقفه الذهبي.

(٢) أي الجعل المصاب بداء الجرب.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

هذا وتتألف رسالتنا من ثمانية فصول:

- ١- تمهيد في استحباب الجماعة في التراويح.
  - ٢- لم يصل ﷺ التراويح أكثر من إحدى عشرة ركعة.
  - ٣- اقتصره على الإحدى عشرة ركعة دليل على عدم جواز الزيادة عليها.
  - ٤- إحياء عمر لسنة الجماعة في التراويح وأمره بإحدى عشرة ركعة.
  - ٥- لم يثبت أن أحداً من الصحابة صلاها عشرين.
  - ٦- وجوب التزام الإحدى عشرة ركعة والدليل على ذلك.
  - ٧- الكيفيات التي صلى ﷺ بها صلاة الوتر.
  - ٨- الترغيب في إحسان الصلاة والترهيب من إساءتها.
- وفي تضاعيف ذلك فصول فرعية، وفوائد فقهية، وحديثية، وغير ذلك مما ستمر بالقارئ الكريم، أسأل الله تعالى أن يوفقني للحق فيما كتبته فيها وفي غيرها، وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وينفع بها إخواني المؤمنين، إنه هو البر الرحيم.

دمشق- السبت ٤/٩/٧٧هـ

محمد ناصر الدين الألباني

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### من فوائد المقدمة:

- ١- للإمام الألباني-رحمه الله- سلسلة من الرسائل تحت عنوان (تسديد الإصابة إلى من زعم نصره الخلفاء الراشدين والصحابة) وهن خمس رسائل:
  - ١- صلاة التراويح.
  - ٢- صلاة العيدين في المصلى هي السنة.
  - ٣- البدعة.
  - ٤- تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد.
  - ٥- التوسل، أنواعه وأحكامه.
- ٢- قال ابن مسعود رضي الله عنه: (القصدي السنة خير من الاجتهاد في البدعة).
- ٣- (الاتباع خير من الابتداع).
- ٤- استحباب الجماعة في التراويح.
- ٥- لم يصل صلى الله عليه وسلم التراويح أكثر من إحدى عشرة ركعة.
- ٦- اقتصره صلى الله عليه وسلم على الإحدى عشرة ركعة دليل على عدم جواز الزيادة عليها.
- ٧- إحياء عمر رضي الله عنه لسنة الجماعة في التراويح وأمره بإحدى عشرة ركعة.
- ٨- لم يثبت أحداً من الصحابة صلاها عشرين ركعة.



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

## [ ٤١ ] صلاة العيدين في المصلى هي السنة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمد لله وحده، وصلاته وسلامه على نبينا محمد وآله وصحبه، وعلى من تمسك بهديه،  
واستقام على طريقته، إلى يوم الدين. (١)

أما بعد

فهذه رسالتنا اليوم وموضوعها إثبات أن: (صلاة العيدين في المصلى خارج البلد هي السنة)  
وقد كنت فكرت في أن اجعلها رسالة جامعة لأحكام صلاة العيدين، على نحو رسالة  
(صلاة التراويح)

ولكن الوقت أذاركني، حيث لم يبق لعيد الفطر (٢) إلا بضعة أيام، ولذلك فإني اضطرت

---

(١) كان استاذنا المحدث الشيخ محم ناصر الدين الألباني، قد قدم لهذه الرسالة بكلام يتعلق بالرد على رسالة  
(الإصابة) وما فيها من جهل وضلالات وافتراءات على اتباع السنة. وعن (صلاة التراويح). وإنما احدى  
عشرة ركعة. وقد اقتصرنا على الموضوع الخاص بصلاة العيدين في المصلى. (زهير). انتهى.

قلت: سألني الله وإياك يا الشيخ زهير، لو تركت الرد على ما هو عليه، لاستفدنا منه علماً جمًّا، وهذا الذي كان يشكو  
الإمام الألباني من الشيخ زهير، وهو التصرف في مؤلفاته على حسب ما يراه هو، دون الرجوع إليه. (ت)

(٢) هذا في طبعها الأولى سنة ١٣٧٣ بدمشق وكذلك أدركنا الوقت بهذه الطبعة- فلم نستطع الاتصال مع  
استاذنا المؤلف لعله يزيد عليها. ولكن قدر الله وما شاء فعل، ونرجوا أن يستدرك لنعيد طبعها قريباً إن شاء  
الله.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

لخصرها في هذا الموضوع الذي ذكرت، راجياً من الله تبارك وتعالى أن ييسر لي قريباً إخراج الرسالة الجامعة ونشرها على الناس، آملاً أن يتقبلوا رسائلنا بقبول حسن، عسى أن أحظى منهم بدعوة صالحة في الغيب، تنفعني إن شاء الله: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء: ٨٨ - ٨٩].

فاعلم أيها القارئ الكريم: أن أولئك المؤلفين كانوا سودوا في رسالتهم (الإصابة) صفحتين كبيرتين (١٤ - ١٥) حول موضوع (صلاة العيد في المصلى) تناقضوا فيه تناقضاً مخزياً، يتبين القارئ منه (مبلغهم من العلم)! وقد كانوا افتروا علينا في رسالتهم تلك، فزعموا أننا نقول: إن صلاة العيد في المساجد لا تصح!

فقد قالوا: (والسبب في اختيار النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاتها في المصلى لعدم كذا) توفر الأسباب في المدينة المنورة حيث لا يوجد في المدينة سوى مسجد واحد). وهذا جهل بالغ فالمساجد التي كانت في المدينة في عهده ﷺ كثيرة معروفة أشهرها (مسجد قباء)، و(مسجد القبلتين)، و(مسجد الفتح). وفي هذه المساجد أحاديث صحيحة كثيرة في كتب السنة، وذكر الحافظ في (الفتح) (١/٤٤٥) مساجد أخرى بأسمائها، فليرجع إليه من شاء.

وقصدهم من هذه الدعوى الباطلة التوصل<sup>(١)</sup> إلى تعطيل سنة صلاة العيد في المصلى،

(١) في الأصل: (التوصل) والصحيح ما أثبتته وهو مناسب لسياق الكلام. والله أعلم(ت)

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

باختلاق هذه العلة الكاذبة، وهي: (أن المدينة لم يكن فيها سوى مسجده ﷺ).

وهو بزعمهم لا يتسع للمصلين صلاة العيد!

فها نحن قد أثبتنا بطلان هذه العلة ببطلان الدعوى من أصلها، وحينئذ نقول:

لو فرضنا أن المسجد النبوي كان لا يستوعق لهم فكان يمكنهم أن يصلوا في تلك المساجد الكثيرة، كما يفعل الناس اليوم، فتركهم الصلاة فيها إلى الصلاة في المصلى، دليل واضح على أن السنة الصلاة فيه دون المساجد، تثبت المراد، وبطل ما قصدوا إليه من التعطيل! ثم قالوا:

(ولما كثر المسلمون حتى تعذر على المسلمين اجتماعهم في المصلى، خصوصاً في المدن الكبرى كدمشق لكثرة المصلين، فصاروا يجتمعون في المساجد حسب الحاجة!) قلت: انظر أيها القارئ الكريم إلى هذا المنطق المعكوس! حيث جعلوا اجتماع المسلمين في المصلى متعذراً مع أنه سهل متيسر، والدليل عليه أنه جرى العمل به في معظم الأمصار كما قال الإمام النووي في (شرح صحيح مسلم)، وسيأتي نص كلامه في (دلالة الأحاديث على أن السنة الصلاة في المصلى).

وإلى اليوم لا تزال هذه السنة قائمة بفضل الله في كثير من البلاد الإسلامية كدمشق والأردن مصر والجزائر والحجاز والباكستان وغيرها.

ثم أي حاجة في تفريق جماعة المسلمين في هذه المساجد الكثيرة الكبيرة منها والصغيرة المنبثة في كل مكان، والتي يقرب بعضها من بعض أحياناً إلى درجة لا يوجد إلا مسافة خمسين



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

خطوة أو أقل!

ولو أن هؤلاء المؤلفين قيدوا كلامهم بالصلاة في المسجد الواحد الأكبر لكان له سلف في هذا القول، كما سيأتي عن الإمام الشافعي رحمه الله.

ولكنهم لا يتحرجون من أن يقولوا ما لم يقله مسلم قبلهم البتة، في سبيل محاربة السنة! وإلا فالمسلمون متفقون جميعاً على أن الصلاة في المصلى هو السنة إذا لم يسعهم المسجد، وجمهورهم لم يقبلوا هذا الشرط بل قالوا: ولو وسعهم المسج، فقد خالفوا بجهلهم جميع المسلمين سلفهم وخلفهم، والله تعالى يقول:

﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، فالسنة السنة أيها الناس!

ثم قالوا: (... حسب الحاجة لفعل النبي ﷺ حين صلى في المسجد للعدر) ثم ذكروا في التعليق حديث أبي هريرة في صلاته ﷺ في المسجد لعذر المطر.

والجواب أن حديث أبي هريرة- لو صح- حجة لنا لأنه مفهومه أنه لولا عذر المطر لصلى بالمصلى: وهذا لا يخالف فيه مسلم غيركم، فإن كلامكم السابق ينصب كله على القول بأن الصلاة في المصلى غير مشروعة الآن، لأنه متعذر بزعمكم، وقد رددناه عليكم، فعاد الحديث حجة عليكم لا لكم، وهذا كله يقال لو صح الحديث، وهو غير صحيح، بل إسناده ضعيف كما سيأتي بيانه.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وسائر كلامهم هراء لا يستحق جواباً، إلا قولهم بعد أن ساقوا الحديث الأول عن أبي سعيد الآتي، وحديث أبي هريرة:

(فيستفاد من الحديثين: أنها تصح بالمصلى، وفي المسجد، وإن كلاً فيه ثواب.

كما أنه يستفاد من الحديث الأول، أن الأفضل صلاتها في الصحراء لمواظبة النبي ﷺ على ذلك).

قلت: فانظر إليهم أيها القارئ الكريم كيف عادوا إلى الصواب الذي ندعو إليه، وبذلك نقضوا معنا كلامهم السابق، ولكن أتظن أنهم يستقرون عليه؟ لا، فقد عادوا من حيث بدؤوا فقالوا: بعد أن نقلوا عن الحافظ ابن حجر كلام الإمام الشافعي الآتي قالوا:  
(فمن أمعن النظر فيما تقدم مع حديث البخاري<sup>(١)</sup> عن أم عطية: (أمرنا رسول الله ﷺ أن تخرجهن في الفطر والأضحى العواتق والحيض، وذوات الخدور، فأما الحيض فيعتزلن الصلاة).

وفي لفظ (المصلى ويشهدن الخير، ودعوة المسلمين).

علم أن السبب في مواظبة رسول الله ﷺ على الصلاة في المصلى (هو: أنا كون مسجده ﷺ لا يتسع للرجال والنساء في ذلك اليومين، أو أن المسجد لا يصلح لحضور الحيض).

أقول: لقد تأملنا هذا الكلام كله فوجدناه لا طائل تحته كسائر كلامهم!

(١) قلت: عزوه للبخاري بالفظ الآتي خطأ، وإنما هو لمسلم (٣/٢٠ - ٢١ - أستانبول).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فإننا لو سلمنا أن مسجده ﷺ كان لا يتسع للرجال والنساء، فإن الأكر كذلك في مساجدنا لا يتسع للرجال والنساء، فإن الأمر كذلك في مساجدنا لا يتسع واحد منها لجميع المصلين، فحينئذ يبقى مشروعية الخروج إلى المصلى ساري المفعول، وهذا هو المطلوب.

ثم إذا كان المسجد لا يصلح عندهم لحضور الحيض، فهو اعتراف منهم بأن المصلى يصلح لحضورهن، فإذا التزموا الصلاة في المساجد فقد منعوهن من أن (يشهدن الخير ودعوة المسلمين).

وهذا خلاف أمر رسول الله ﷺ في الحديث الذي عزوه للبخاري، فالحديث من أدلتنا على أن الصلاة ينبغي أن تكون في المصلى لا في المسجد، لأن المسجد مهما كبر لا يمكن أن يتسع لحضور جميع الجنسين فيه باعترافهم؟

ومن حججنا عليهم قولهم: (وكانت تخرج النساء للمصلى حتى الحيض تكبر بتكبيرهم).

فإننا نسألهم كيف يمكن لكم تحقيق هذه السنة في المساجد؟!

لا سبيل لكم إلى ذلك إلا بأن تمنعوهن من الحضور مطلقاً، وهذا خلاف أمره ﷺ كما سبق.

وأما أن تأمروهن بالحضور خارج المسجد ومن وراء أسواره وحيطانه فكيف يمكنه والحالة هذه أن يكبرن بتكبيرهن؟!

فتأمل أيها الأخ المسلم ما يفعله الجهل بصاحبه، واعتبر.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(تنبيه) لقد تبين مما نقلناه عن أولئك المؤلفين أنهم يقولون بمشروعية خروج النساء إلى المصلى ولو كن شابات لأنهن (العواتق)، فاحفظ هذا فإنه ربما يأتي يوم يبادر هؤلاء المؤلفون إلى إنكار ما اعترفوا به إذا رأوا أنصار السنة قد عملوا بذلك حسداً وبعياً من عند أنفسهم! هذا ونحن وإن كنا نحض النساء على حضور جماعة المسلمين وتحقيقاً لأمر سيد المرسلين ﷺ، فلا يفوتنا أن نلفت نظرهن ونظر المسؤولين عنهن إلى وجوب تقيدهن بالحجاب الشرعي الذي لا يبيح لهن أن يبدن من بدنهن إلا الوجه والكفين على ما فصلته في كتابي (حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة) <sup>(١)</sup>، والله تبارك وتعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٩]. مع تصريحنا هناك بأن الأفضل لهن أيسترهما أيضاً، خلافاً لما نسبته إليّ بعض المؤلفين الذين لا يخشون رب العالمين.

وقد يستغرب البعض القول بمشروعية خروج النساء إلى المصلى لصلاة العيدين، فليعلم: أن هذا هو الحق الذي لا ريب فيه، لكثرة الأحاديث الواردة في ذلك، وحسبنا الآن حديث أم عطية المتقدم فإنه ليس دليلاً على المشروعية فقط بل وعلى الوجوب ذلك عليهن لأمره ﷺ به، والأصل في الأمر الوجوب، ويؤيده ما روى ابن أبي شيبة في (المصنف) (١٨٤/٢) عن أبي بكر الصديق أنه قال: (حق على كل ذات نطاق (شبه إزار فيه تكعة) الخروج إلى

(١) تقدم مقدمة الكتاب في (الجزء الثاني) برقم (٢٤). والحمد لله بنعمته تتم الصالحات، وتقضى الحاجات.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

العديد) وسنده صحيح. فهل يقول بهذا من زعم الانتصار للخلفاء الراشدين وقد قال به أولهم كما تراه مخرجاً مصححاً؟

ذلك ما لا نظنه بهم فليخطوا ظنناً هذا- وهو الأحب إلينا- وإلا فقد تبين للناس غرضهم من انتصارهم المزعوم.

والقول بالوجوب هو الذي استظهر الصنعاني في (سبل السلام) والشوكاني، وصديق حسن خان، وهو ظاهر كلام ابن حزم، وكأنه ابن تيمية قد مال إليه في (اختياراته) والله أعلم. الأولى<sup>(١)</sup> (ص ٩-١٠)

خلاصتها أننا نقول:

إن السنة صلاة العيد في المصلى، مع جوازها في المساجد، ووعدت هناك بتحقيق القول في هذه الرسالة.

فقد جاء أوان الوفاء بذلك فأقول:

---

(١) هي رسالته (من تسديد الإصابة إلى من زعم نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

مواظبته صلى الله عليه وسلم على صلاة العيد في المصلى والأحاديث في ذلك ذكر غير واحد من الحفاظ المحققين (إن هديه ﷺ في صلاة العيدين كان فعلهما في المصلى دائماً) <sup>(١)</sup>. ويؤيد هذا الأحاديث الكثيرة التي وردت في ذلك في الصحيحين والسنن والمسانيد وغيرها من طرق كثيرة جداً، فلا بد من ذكر شيء منها في هذه العجالة حتى يتبين القارئ الكريم صواب ما ذكرته فأقول: الحديث الأول: عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى) <sup>(٢)</sup>، فأول شيء يبدأ به الصلاة، ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس، والناس جلوس على صفوفهم، فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم، فإن كان يريد أن يقطع بعثاً <sup>(٣)</sup>، أو يأمر بشيء أمر به ثم ينصرف، قال أبو سعيد: فلم يزل الناس على ذلك... <sup>(٤)</sup>.

(١) انظر (زاد المعاد) (١٧٢/١) و(فتح الباري) (٣٦١/٢) وسيأتي كلامه في ذلك قريباً. و(مختصر زاد المعاد) للشيخ

محمد بن عبد الوهاب صفحة ٤٤ تحقيق زهير الشاويش طبع المكتب الإسلامي.

(٢) قال الحفاظ: (وهو موضع بالمدينة معروف، بينه وبين باب المسجد ألف ذراع).

وقال ابن القيم: (وهو المصلى الذي يوضع فيه محمل الحاج).

قلت: ويبدو أنه كان إلى الجهة الشرقية من المسجد النبوي، قريباً من مقبرة البقيع كما يستفاد من الحديث الثالث الآتي:

(٣) أي يخرج طائفة من الجيش إلى جهة من الجهات. (فتح)

قلت: وفيه إشارة قوية إلى أن خطبة العيد ليست محصورة في الوعظ والإرشاد فقط، بل إنها تشمل التذكير والتوجيه

إلى كل ما فيه تحقيق مصالح الأمة.

(٤) انظر كتابي (ثلاث رسائل فقهية) الرسالة الأولى (تبصرة العينين من أحكام العيدين) حيث تم تأليفها قبل ثمانية

عشر سنة. والفضل والحمد لله وحده لا شريك له. (ت).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

رواه البخاري (٢٠٢٥٩ - ٢٦٠) ومسلم (٢٠/٣) والنسائي (٢٣٤/١) والمحاملي في (كتاب العيدين) (ج ٢ رقم ٨٦ من نسختي بخطي) وأبو نُعيم في (مستخرجه) (٢/١٠/٢) والبيهقي في سننه (٣٢٨٠).

**الحديث الثاني:** عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: (كان ﷺ يغدو إلى المصلّى في يوم العيد، العنزة<sup>(١)</sup> تُحمل بين يده، فإذا بلغ المصلّى نصبت بين يديه، فيصلّي إليها وذلك أن المصلّى كان فضاء ليس فيه شيء يستتر به).

رواه البخاري (٣٥٤/١) ومسلم (٥٥/٢) وأبو داود (١٠٩/١) وأحمد (رقم ٦٢٨٦) واللفظ لابن ماجه، وهو أتم وسنده صحيح، وكذلك رواه المحاملي في (٢ رقم ٢٦ - ٣٦) وأبو القاسم الشحامي في (تحفة العيد) رقم ١٤ - ١٦ من نسختي بخط ابني) والبيهقي (٢٨٤/٣ - ٢٨٥).

**الحديث الثالث:** عن البراء بن عازب قال:

(خرج النبي ﷺ يوم أضحي إلى البقيع<sup>(٢)</sup> (وفي رواية: المصلّى) فصلّى ركعتين، ثم أقبل علينا بوجهه وقال: (إن أول نسكنا<sup>(٣)</sup> في يومنا هذا أن نبدأ بالصلاة ثم نرجع فننحر، فمن

(١) في (النهاية): (العنزة مثل نصف الرمح وأكبر شيئاً، وفيها سنان مثل سنان الرمح، والعكازة قريب منها).

(٢) وهو البقيع الغرقد: وسمي لما كان فيه من أصول شوك العوسج، وهو مقبرة المدينة. وفي المدينة أكثر من بقيع ولكن المشهور هو بقيع الغرقد. (زهير).

(٣) النسك: الطاعة والعبادة. (نهایة).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فعل ذلك. فقد وافق سنتنا، ومن ذبح قبل ذلك فإنما هو شيء عَجَّلَه لأهله، ليس من النسك في شيء).<sup>(٤)</sup>

رواه البخاري (٣٧٢/٢) والسياق له، وأحمد (٢٨٢/٤) والمحامي (٢ رقم ٩٠، ٩٦) والرواية الأخرى لهما بسند حسن.

**الحديث الرابع:** عن ابن عباس قيل له: اشهدت العيد مع النبي ﷺ، قال: نعم، ولو لا مكاني من الصغر ما شهدته، حتى أتى العَلَمَ الذي عند دار كثير بن الصلت<sup>(١)</sup> فصلى، ثم خطب، ثم أتى النساء ومعه بلال فوعظهن وذكَّرن<sup>(٢)</sup> وأمرهن بالصدقة<sup>(٣)</sup>، فرأيتهن يهوين بأيديهن يقذفنه في ثوب بلاب، ثم انطلق هو وبلال إلى بيته.

أخرجه البخاري (٣٧٣/٢) والسياق ومسلم (١٨/٢-١٩) وابن أبي شيبة (١/٣/٢)، والمحامي (رقم ٣٨-٣٩) والفريري (رقم ٨٥، ٩٣) وأبو نعيم في (مستخرجه) (٢/٨/٢-١/٩) وزاد مسلم في روايته عن ابن جريج:

(١) قال الحافظ: (التعريف بالمصلى بكونه عند دار كثير بن الصلت على سبيل التقريب للسامع، وإلا فدار كثير بن الصلت محدثة بعد النبي ﷺ، وظهر من هذا الحديث: (إنهم جعلوا لمصلاة شيئاً يعرف به، وهو المراد بالعلم- وهو بفتحتين- الشيء الشاخص).

(٢) في الأصل (وذكَّرن). والصواب ما أثبتته. (ت).

(٣) وأما الآن فلا لزوم للموعظة الخاصة بالنساء لأنهن شقائق الرجال والخطاب والموعظة واحدة للرجال والنساء، كذلك لوجود مكبرات الصوت المتعددة في كل مسجد وجامع. ويؤتى بما- عادة- في مصليات العيد. نعم يطلب من الخطيب أن يراعي مصلحة النساء بأنواع هن أحوج إليها من الرجال، وخطبته الجامعة. (زهير).



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(قلت: لعطاء أحقاً على الإمام الآن أن يأتي النساء حين يفرغ فيذكرهن؟ قال: إي لعمري إن ذلك لحق عليهم، وما لهم لا يفعلون ذلك؟!)

### دلالة الأحاديث على أن السنة الصلاة في المصلاة

إذا عرفت هذه الأحاديث فهي حجة قاطعة على أ، السنة في صلاة العيدين أن تؤدي في المصلى، وبذلك قال جمهور العلماء ففي (شرح السنة) للإمام البغوي: (السنة أن يخرج الإمام لصلاة العيدين، إلا من عذر، فيصلي في المسجد) <sup>(١)</sup>، أي: مسجد داخل البلد.

وقال الإمام محيي الدين النووي في (شرح مسلم) عند الكلام على الحديث الأول: (هذا دليل لمن قال باستحباب الخروج لصلاة العيد إلى المصلى، وأنه أفضل من فعلها في المسجد، وعلى هذا عمل الناس في معظم الأمصار، وأما أهل مكة فلا يصلونها إلا في المسجد من الزمن الأول، ولأصحابنا وجهان: أحدهما: الصحراء أفضل لهذا الحديث.

والثاني: وهو الأصح، عند أكثرهم: المسجد أفضل إلا أن يضيق.

---

(١) كما قال الشيخ علي القاري في (المرقاة) (٢/٢٤٥) وانظر (شرح السنة) (٤/٢٩٤) طبع المكتب الإسلامي بتحقيق شعيب الأرنؤوط وزهير الشاويش.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

قالوا: وإنما صلى أهل مكة في المسجد لسعته، ونما خرج النبي ﷺ لضيق المسجد، فدل على أن المسجد أفضل إذا اتسع<sup>(١)</sup>.

### رد تعليل الصلاة في المصلى بعللة ضيق المسجد

كذا قالوا، وفيه نظر بَيِّن، فإنه لو كان الأمر كما قالوا، لما واظب النبي ﷺ على أدائها في المصلى، لأنه لا يواظب إلا على الأفضل.

والقول: بأنه إنما فعل ذلك لضيق المسجد، دعوى لا دليل عليها، ويؤيده أنه ﷺ كان يصلي الجمعة في المسجد، وكان الناس يأتونه من عوالي المدينة وغيرها، فيصلي بهم الجمعة فيه، ولا يظهر أي فرق بين عدد الذين يحضرون العيدين حتى يقال: كان يتسع لأولئك، ولا يتسع لهؤلاء، ومن ادعى خلاف ذلك فعليه الدليل، وما أخاله يستطيعه!

ويؤيد ما ذكرنا أنه لو كانت صلاة العيدين في المسجد أفضل منه في المصلى، وكان المسجد ضيقاً لبادر ﷺ إلى توسيعه كما فعل بعض الخلفاء من بعده فهو ﷺ أولى بتوسيعه منهم، لو كان لا يتسع لها، فتركه ﷺ التوسيع لا يمكن تصوره مع التسليم بالأفضلية المذكورة، اللهم إلا أن يدعي أحد أنه كان ثمة مانع، وما أظن عالماً يجراً على هذه الدعوى، ولئن فعل ذلك أحد فإننا نبادره بقوله اللت تبارك وتعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾

[البقرة: ١١١]

(١) بل علل الأكثر بأن وضع مكة شرفها الله بين الجبال، ولذلك لا يوجد فيها ساحة قريبة من المساكن أقرب من ساحة البيت الحرام... وهو وجه له قبول.

وأما التعليل بالفضل فلا يقبل: لأن مسجده صلى الله عليه وآله وسلم فضيلة صحيحة... وع ذلك لم يصل به إلا من عذر (زهير)

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ومن العجيب أن الشافعية: جعلوا استمرار الرسول ﷺ على أداء صلاة الجمعة في المسجد الواحد دليلاً على عدم جواز تعدد الجمعة في بلد واحد!

ولم يجعلوا مواظبته ﷺ على أدائه الصلاة العيدين في المصلى دليلاً على أفضلية أدائها في المصلى دون المسجد! ودليل المسألتين واحد كما ترى!؟

وهذا كله يؤيد الوجه الأول من الوجهين اللذين ذكرهما الإمام النووي رحمه الله في مذهب السادة الشافعية.

على أن الخلاف بينهما شكلي، وغير عملي في مثل مدينة دمشق ونحوها من المدن الكبيرة، إذ أن الوجه الثاني صرح بأن أفضلية الصلاة في المسجد مشروطة بأن يتسع لجميع المصلين، ومثل هذا المسجد لا وجود له، فيتفق الوجهان حينئذ كما هو مذهب جماهير العلماء، على أن الأفضل الصلاة في المصلى، وقد نص الإمام الشافعي - رحمه الله - على كراهة الصلاة في المسجد في حال ضيقه كما يأتي.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في (الفتح) (٢/٤٥٠ - السلفية) تحت الحديث الأول:

(واستدل به على استحباب الخروج إلى الصحراء لصلاة العيد، وأن ذلك أفضل من صلاتها في المسجد، لمواظبة النبي ﷺ على ذلك مع فضل مسجده.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وقال الشافعي في (الأم): بلغنا أن رسول الله ﷺ كان يخرج في العيدين إلى المصلى بالمدينة، كذا من بعده، إلا من عذر مطر ونحوه، وكذلك عامة أهل البلدان إلا أهل مكة.

ثم أشار إلى أن سبب ذلك سعة المسجد، وضيق أطراف مكة. قال:

فلو عُمر بلد فكان مسجد أهله يسعه في الأعياد لم أرَ أن يخرجوا منه، فإن كان لا يسعهم كرهت الصلاة فيه ولا إعادة<sup>(١)</sup>.

ومقتضى هذا أن العلة تدور على ضيق والسعة لا لذات الخروج إلى الصحراء، لأن المطلوب حصول عموم الاجتماع، فإذا حصل في المسجد مع أفضليته كان أولى).

وق تعقبه الإمام الشوكاني بقوله: (٢٤٨/٣):

(وفيه أن كون العلة الضيق والسعة مجرد تخمين لا ينهض للاعتذار عن التأسى به ﷺ في الخروج إلى الجبانة<sup>(٢)</sup> بعد الاعتراف بمواظبته ﷺ على ذلك.

وأما الاستدلال على أن ذلك بفعل الصلاة في مسجد مكة فيجاء عنه باحتمال أن يكون

---

(١) الأم (٢٠٧/١) ويأتي نص كلامه (ص ٣٢)

(٢) الجبانة: هي الصحراء اصلاً، ثم أطلقت على المقابر لأنها تكون فيها، من باب تسمية الشيء بموضعه، كذلك الجبّان. (زهير).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ترك الخروج إلى الجبانة لضيق أطراف مكة لا للسعة في مسجدها).  
قلت: وهذا الاحتمال الذي ذكره الشوكاني أشار إليه الإمام الشافعي نفسه كما قال الحافظ فيما نقلته عنه آنفاً ونص كلام الشافعي في (الأم) (٢٠٧/١):  
(وإنما قلت هذا: لأنه قد كان وليس لهم هذه السعة في أطراف البيوت بمكة سعة كبيرة).  
فهذا يؤيد ما ذهب إليه الشوكاني-رحمه الله- أن تعليل تركه ﷺ الصلاة في المسجد بضيقه، مجرد تخمين، فهو ارفض قمين!  
وقد يُحتج لتلك العلة بما رواه البيهقي في (السنن الكبرى) (٣١٠/٣) من طريق محمد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن، عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي قال:  
مطرنا في أمانة أبان بن عثمان على المدينة مطراً شديداً ليلة الفطر، فجمع الناس في المسجد، فلم يخرج إلى المصلى الذي يصلي فيه الفطر والأضحى.  
ثم قال لعبد الله بن عامر بن ربيعة. قم فأخبر الناس ما أخبرني، فقال عبد الله بن عامر:  
إن الناس مطروا على عهد عمر بن الخطاب ﷺ، فامتنع الناس من المصلى، فجمع عمر الناس في المسجد، فصلى بهم.  
ثم قام على المنبر فقال:  
يا أيها الناس أن رسول الله ﷺ كان يخرج بالناس إلى المصلى يصلي بهم لأنه أرفق بهم وأوسع عليهم، وأن المساجد كان لا يسعهم، قال: فإذا كان المطر فالمسجد أرفق.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

**والجواب:** أن هذه الرواية ضعيفة جداً لأن محمد بن عبد العزيز هذا هو محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف القاضي. قال البخاري: (منكر الحديث) وقال النسائي: (متروك) وقد أخرجها الشافعي في (الأم) (٢٠٧/١) من طريق أخرى عن أبان بدون الحديث المرفوع، والتعليل الموقوف على أن سنده ضعيف جداً أيضاً لأنه من رواية إبراهيم شيخ الشافعي وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي وهو كذاب، وقال مالك لم يكن ثقة في الحديث ولا في دينه، ولذلك قال الحافظ في (التقريب): (متروك).

فثبت مما تقدم بطلان التعليل بضيق المسجد، وترجح أقوال العلماء الذين جزموا بأن الصلاة في المصلى هي السنة وأنه مشروع في كل زمان وبلد إلا لضرورة، ولا أعلم أحداً من العلماء المستقلين- الذين يعتد بعلمهم- خالف في ذلك، فقال ابن حزم في (المحلى) (٨١/٥): (وسنة صلاة العيدين: أن يبرز أهل كل قرية، أو مدينة، إلى فضاء واسع بحضرة منازلهم، صحوة أثر إيباض الشمس، وحين ابتداء جواز التطوع).

ثم قال (ص ٨٦): (وإن كان عليهم مشقة في البروز إلى المصلى، صلوا جماعة في الجامع) ثم قال: (ص ٨٧):

(وقد رُوينا عن عمر وعثمان رضي الله عنهما: أنهما صليا العيد بالناس في المسجد لمطر وقع يوم العيد، وكان رسول الله ﷺ يبرز إلى المصلى لصلاة العيدين، فهذا أفضل، وغير يجزيء، لأنه فعل لا أمر. وبالله التوفيق.)

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وللأستاذ الفاضل الشيخ أحمد محمد شاكر المحدث المشهور ببحث طيب نافع في صلاة العيد في المصلى، وفي خروج النساء إليها، رأيت أن أنقله عنه لما فيه من الفوائد، قال رحمه الله في تعليقه على الترمذي (٤٢١/٢-٤٢٤) بعد أن أشار إلى الحديث الأول. وذكر قول ابن جريج لعطاء المتقدم في الحديث الرابع:

(أحقاً على لإمام أن يأتي النساء حين يفرغ فيذكرهن.

قال: أي العمري...) قال الشيخ أحمد:

(وقد تضافرت أقوال العلماء على ذلك).

فقال العلامة العيني الحنفي في (شرح البخاري) وهو يستنبط من حديث أبي سعيد (ج ٦- ٢٨٠-٢٨١) قال: (وفيه البروز إلى المصلى والخروج إليه، ولا يصلي في المسجد إلا عن ضرورة).

وروى ابن زياد عن مالك قال: (السنة الخروج إلى الجبانة، إلا أهل مكة ففي المسجد).

وفي الفتاوى الهندية (ج ١/١١٨):

(الخروج إلى الجبانة في صلاة العيد سنة، وأن كان يسعهم المسجد الجامع على هذا المشايخ،

وهو الصحيح)

وفي (المدونة) المروية عن مالك (ج ١-١٧١).

قال مالك:

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(لا يصلي في العيدين في موضعين، لا يصلون في مسجدهم، ولكن يخرجون كما كان خرج النبي ﷺ . ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب قال: كان رسول الله ﷺ يخرج إلى المصلى، ثم استن بذلك أهل الأمصار).

وقال ابن قدامة الحنبلي في المغني (ج ٢ ص ٢٢٩-٢٣٠):

(السنة أن يصلي العيد في المصلى، أمر بذلك عليّ ﷺ واستحسنه الأوزاعي، وأصحاب الرأي، وهو قول ابن المنذر، وكفي عن الشافعي: أن كان مسجد البلد واسعاً فالصلاة فيه أولى، لأنه خير البقاع وأطهرها، ولذلك يصلي أهل مكة في المسجد الحرام.

ولنا أن النبي ﷺ كان يخرج إلى المصلى، ويدع مسجده، وكذلك الخلفاء بعده، ولا يترك النبي الأفضل مع قربه، ويتكلف فعل الناقص مع بعده، ولا يشرع لأئمة ترك الفضائل، ولأننا قد أمرنا باتباع النبي ﷺ والافتداء به، ولا يجوز أن يكون المأمور به هو الناقص، والمنهي عنه هو الكامل، ولم ينقل عن النبي ﷺ أنه صلى العيد بمسجده إلا من عذر، ولأن هذا إجماع المسلمين، فإن الناس في كل عصر ومصر يخرجون إلى المصلى، فيصلون العيد في المصلى مع سعة المسجد وضيقه، وكان النبي ﷺ يصلي في المصلى مع شرف مسجده).

وأقول: أن قول ابن قدامة (ولم ينقل عن النبي ﷺ بمسجده إلا من عذر) يشير به إلى حديث



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

أبي هريرة في المستدرك للحاكم (ج ١ ص ٢٩٥): (أنهم أصابهم مطر في يوم عيد فصلى بهم النبي ﷺ في المسجد) وصححه هو والذهبي (١).  
وقال الإمام الشافعي في كتاب (ج ١ ص ٢٠٧):  
(بلغنا أن رسول الله ﷺ كان يخرج في العيدين إلى المصلى بالمدينة، وكذلك من كان بعده، وعمامة أهل البلدان، إلا مكة، فإن لم يبلغنا أن أحداً من السلف صلى بهم عيداً إلا في مسجدهم، وأحسب ذلك- والله تعالى أعلم- لأن المسجد الحرام خير باقع، الدنيا، فلم

(١) قلت: وفي هذا التصحيح نظر بين فإن مداره عند الحاكم على عيسى بن عبد الأعلى ابن أبي فروة أنه سمع أبا يحيى عبيد الله التيمي يحدث عن أبي هريرة به. وكذلك رواه أبو داود (١٨٠/١) وابن ماجه (٣٩٤/١) والبيهقي (٢١٠/٣). فهذا إسناد ضعيف مجهول. عيسى هذا مجهول كما قال الحافظ في (التقريب) ومثله شيخه أبو يحيى، وهو عبيد الله ابن عبد الله بن موهب فهو مجهول الحال، وقد قال الذهبي في (مختصر سنن البيهقي) (١/١٦٠/١) (قلت: عبيد الله ضعيف) وقال في ترجمة الراوي عنه من (الميزان): (لا يكاد يعرف، وهذا حديث منكر).  
قلت: فموقفه الحاكم على تصحيح الحديث في (تلخيص المستدرك) من أخطائه الكثيرة فيه نرجو أن تغتفر! ولهذا جزم الحافظ في (تلخيص الحبير) (ص ١٤٤) وفي (بلوغ المرام) (٩٩/٢) أن (اسناده ضعيف)، فقول النووي في (المجموع) (٥/٥): (اسناده جيد) غير جيد، وكأنه اعتمد على سكوت ما هو بين الضعف، كما هو المذكور في (المصطلح) وبينته في كتابي (صحيح أبي داود). انتهى.  
قلت: وقد خَرَّجته في كتابي (ثلاث رسائل فقهية) الرسالة الأولى (ص ١١) حيث تم تأليف الرسالة سنة ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠ م) أي قبل عشرين سنة. قدم لها فضيلة الشيخ المحيّد العلامة/ أبي عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري- حفظه الله - . والله الحمد من قبل ومن بعد. (ت)

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

يجبوا أن يكون لهم صلاة إلا فيه ما أمكنهم، وإنما قلت هذا، لأنه قد كان وليست لهم هذه السعة في أطراف البيوت بمكة سعة كبيرة، ولم أعلمهم صلوا عيداً قط، ولا استسقاء إلا فيه، فإن عُمر بلد فكان مسجد أهله يسعهم في الأعياد لم أر أنهم يخرجون منه، وأن خرجوا فلا بأس.

ولو أنه كان لا يسعهم فصلى بهم إمام فيه كرهت له ذلك، ولا إعادة عليهم. وإذا كان لعذر من مطر أو غيره، أمرته بأن يصلي في المسجد، ولا يخرج إلى الصحراء). وقال العلامة ابن الحاج في (المدخل) (٢٨٣):

(والسنة الماضية في صلاة العيدين أن تكون في المصلى، لأن النبي ﷺ قال: (صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه، إلا المسجد الحرام) (١). ثم هو مع هذه الفضيلة العظيمة خرج ﷺ إلى المصلى وتركه، فهذا دليل واضح على تأكد أمر الخروج إلى المصلى لصلاة العيدين، فهي السنة، وصلاتهما في المسجد على مذهب مالك رحمه الله بدعة، إلا أن تكون ثم ضرورة داعية إلى ذلك فليس بدعة. لأن النبي ﷺ لم يفعلها ولا أحد من الخلفاء الراشدين بعده، ولأنه عليه السلام أمر النساء أن يخرجن إلى صلاة العيدين، وأمر الحيض وربات الخدور بالخروج إليهما، فقالت احداهن: يا رسول الله، إحدانا لا يكون لها جلباب، فقال عليه الصلاة والسلام:

(١) يبلغ درجته التواتر، انظر (الإرواء) (٩٥٣) و(صحيح الجامع) (٣٧٣٢) (زهير).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(تغيرها اختها من جلبابها، لتشهد الخير ودعوة المسلمين). فلما أن شرع عليه الصلاة السلام لهن الخروج شرع الصلاة في البراح، لإظهار شعيرة الإسلام).  
فالسنة النبوية التي وردت في الأحاديث الصحيحة، دلت على أن النبي ﷺ كان يصلي العيدين في الصحراء في خارج البلد. وقد استمر العمل على ذلك في الصدر الأول، ولم يكونوا يصلون العيد في المساجد، إلا إذا كانت ضرورة من مطر، ونحوه، وهذا مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم من أهل العلم من الأئمة رضوان الله عليهم.  
لا أعلم أن أحداً خالف في ذلك، إلا قول الشافعي رضي الله عنه في اختيار الصلاة في المسجد ومع هذا فإنه لم ير بأساً بالصلاة في الصحراء، وإن وسعهم المسجد، وقد صرح رضي الله عنه بأنه يكره صلاة العيدين في المسجد إذا كان لا يسع أهل البلد.  
فهذه الأحاديث الصحيحة وغيرها، ثم استمرار العمل في الصدر الأول، ثم أقوال العلماء، كل أولئك يدل على أن صلاة العيدين الآن في المساجد: بدعة، حتى على قول الشافعي، لأنه لا يوجد مسجد واحد في بلادنا يسع أهل البلد الذي هو فيه.



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

## حكم الصلاة في المصلى

ثم إن هذه السنة- سنة الصلاة في الصحراء- لها حكمة عظيمة بالغة: أن يكون للمسلمين يومان في السنة، يجتمع فيها أهل كل بلدة، رجالاً ونساءً وصبياناً. يتوجهون إلى الله بقلوبهم، تجمعهم كلمة واحدة، ويصلون خلف إمام واحد، يكبرون ويهللون، ويدعون الله مخلصين، كأنهم على قلب رجل واحد، فرحين مستبشرين بنعمة الله عليهم، فيكون العيد عندهم عيداً.

وقد أمر رسول الله ﷺ بخروج النساء لصلاة العيد مع الناس، ولم يستثن منهم أحداً، حتى أنه لم يرخص لمن لم يكن عندها ما تلبس في خروجها، بل أمر أن تستعير ثوباً من غيرها، وحتى أنه أمر من كان عندهن عذر يمنعهن الصلاة، بالخروج إلى المصلى (ليشهدن الخير ودعوة المسلمين).

وقد كان النبي ﷺ ثم خلفاؤه من بعده، والأمراء النائبون عنهم في البلاد، يصلون بالناس العيد، ثم يخطبونهم بما يعظونهم به، ويعلمونهم مما ينفعهم في دينهم ودنياهم، ويأمرهم بالصدقة في ذلك الجمع، فعطف الغني على الفقير، ويفرح الفقير بما يؤتيه الله من فضله في هذا الحفل المبارك، الذي تنزل عليه الرحمة والرضوان.

فعسى أن يستجيب المسلمون لاتباع سنة نبيهم، ولاحياء شعائر دينهم، الذي هو معقد عزمهم وفلاحهم. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ

﴿ [الأنفال: ٢٤] ﴾

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وقال الشيخ ولي الله الدهلوي في (حجة الله البالغة)

تحت عنوان: (العيذان) (٢/٣٠-٣١):

(الأصل فيهما أن كل قوم لهم يوم يتجملون فيه ويخرجون من بلادهم بزينتهم، وتلك عادة لا ينفك عنها أحد من طوائف العرب والعجم.

وقد وصل <sup>(١)</sup> ﷺ المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما، فقال: (قد أبدلكم الله بهما خيراً منهما، يوم الأضحى ويوم الفطر) <sup>(٢)</sup> قيل: هما (النيروز) و(المهرجان).

وإنما بُدلا ما من عيد في الناس إلا وسبب وجوده تنويه بشعائر دين، أو موافقة أئمة مذهب، أو شيء مما يضاهاه ذلك، فخشى النبي ﷺ إن تركهم وعادتهم أن يكون هناك تنويه بشعائر الجاهلية أو ترويج لسنة أسلافها، فأبدلها بيومين فيهما تنويه بشعائر الملة الحنفية، وضم مع التجميل فيهما ذكر الله وأبواباً من الطاعة، لئلا يكون اجتماع المسلمين بمحض اللعب، ولئلا يخلو اجتماع منهم من اعلاء كلمة الله.

أحدهما: يوم فطر صيامهم، وأداء نوع من زكاتهم.

فاجتمع الفرح (الطبيعي)، من قبل تفرقهم عما يشق عليهم، وأخذ الفقير الصدقات.

و(العقلي) من قبل الابتهاج مما أنعم الله عليهم من توفيق أداء ما افترض عليهم، وأسبيل

عليهم من إبقاء رؤوس الأهل والولد إلى سنة أخرى.

(١) في الأصل: (صلى صلى) والصحيح ما أثبتته لكي يناسب سياق الجملة. والله أعلم (ت).

(٢) قلت: رواه أحمد وغيره بسند صحيح، وهو مخرج في (الصحيحة) برقم (٢٠٢١).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

والثاني: يوم ذبح إبراهيم ولده إسماعيل عليهما السلام، وانعام الله عليهما بأن فداه بذبح عظيم، إذ فيه تذكّر حال أئمة الملة الحنفية والاعتبار بهم في بذل المهج والأموال في طاعة الله، وقوة الصبر، وفيه تشبيه بالحاج وتنويه بهم وشوق لما هم فيه ولذلك سن التكبير، وهو قوله تعالى: ﴿وَلْتَكْبِرُوا لِلَّهِ عَلَىٰ مَا هَدَانَا اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، و(سورة الحج: ٣٧) يعني شكراً لما وفقكم للصيام، ولذلك سن الأضحية والجهر بالتكبير أيام منى، واستحب ترك الحلق لمن قصد التضحية<sup>(١)</sup>، وسن الصلاة والخطبة لئلا يكون شيء من اجتماعهم بغير ذكر الله وتنويه بشعائر الدين.

(١) قلت: يشير إلى قوله ﷺ: (إذا أهل هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحى فليمسك عن شعره وأظفاره) وفي رواية (فلا يأخذن من شعره ولا من أظفاره شيئاً حتى يضحى) مختصر صحيح مسلم رقم ١٢٥١ وغيره. قلت: وظاهر الحديث وجوب ترك أخذ الشعر والظفر على من عزم على التضحية حتى يضحى، فيحرم الأخذ المذكور وبه قال الإمام أحمد وغيره، فليتنبه لهذا أولئك المبتلون بخلق اللحية، فإن حلقها للعيد في ثلاث معاصي: الأولى: الحلق نفسه فإنه تأنث وتشبه بالكفار وتغيير لخلق الله كما بينته في كتابي (آداب الزفاف في السنة المطهرة) (الطبعة السادسة ص: ١١٨).

الثانية: التزين للعيد بمعصية الله!

الثالثة: ما أفاده هذا الحديث من تحريم أخذ الشعر لمن أرد أن يضحى، والحقيقة أن هذه المخلفات قل من ينجو منها حتى من بعض أهل العلم! نسأل الله السلامة. انتهى.

قلت: وقد ذكرت تسع مخالفات مشهورة بين الناس يوم العيد في كتابي (ثلاثة رسائل فقهية) الرسالة الأولى: (تبصرة العينين من أحكام العيدين من الكتاب والسنة المطهرة). منكرات العيد (ص ٤٨-٥٥) (ت).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### وضم معه مقصداً آخر من مقاصد الشريعة

وهو: أن كل أمة لا بد لها من عرضة ويجتمع فيها أهلها، لتظهر شوكتهم وتعلم كثرتهم، ولذلك استحب خروج الجميع حتى الصبيان والنساء وذوات الخدور والحَيِّض - ويعتزلن المصلى ويشهدن دعوة المسلمين- (١).

ولذلك كان النبي ﷺ يخالف في الطريق ذهاباً وإياباً ليطلع أهل كلتا الطريقين على شوكة المسلمين (٢).

(١) ويعتزلن المصلى: أي الصلاة، فلا يجلسن في الصف الذي تصف فيه النساء للصلاة، وإنما يجلسن في مكان يتميز به عن مكان الصف الذي يصلى فيه عند الإمام؛ كما جاءت في رواية عند مسلم وغيره: يعتزلن الصلاة. وهذا الذي رجحه الإمام النووي-رحمه الله - في (شرح لصحيح مسلم). ونقلت بعض الأقوال فيه في كتابي (الفوائد العلمية بشرح العمدة الفقهية) تقديم شيخنا علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي-رحمه الله- وشيخنا- علي بن حمد الكاسبي أبو أحمد حفظه الله وبارك في عمره. (ت)

(٢) قلت: هذه أحد الأقوال لأهل العلم؛ وفي كتابي (ثلاث رسائل فقهية- الرسالة الأولى - تبصرة العينين من أحكام العيدين من الكتاب والسنة المطهرة(ص٣٧): مخالفة الطريق في العيدين في الذهاب والرجوع:

وله- الأمام- إذا جاء إلى المصلى من طريق أن يعود إلى منزله من طريق آخر لما ثبت عن جابر ؓ قال: (كان رسول الله ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق) [رواه البخاري- (٩٨٦/٢)]. ذكر الحافظ في الفتح عشرين قولاً، قال القاضي عبد الوهاب المالكي: ذكر في ذلك فوائد بعضها قريب من وأكثرها دعاوى فارغة) ١.هـ [انظر (أحكام العيدين في السنة المطهرة- ص ٦٢- لشيخنا المحدث العلامة/ علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي الأثري السلفي-رحمه الله-] وأقرها الآتي: قيل ليغيظ المنافقين واليهود، وقيل: وليرهبهم بمن معه، ورجحه ابن بطال، وقيل: فعل ذلك لتخفيف الزحام، وهذا رجحه أبو حامد وأيده الحب الطبري بما رواه البيهقي من حديث ابن عمر فقال فيه: (ليسعى الناس). وتعقب بأنه ضعيف. انتهى.

فيجب على المسلم التسليم لأمر الله ورسوله). [نيل الأوطار- (٣/٤٥٣) (١٢٧٨) (فتح الباري) (٢/٤٧٢) (٩٨٦). (ت).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ولما كان أصل العيد الزينة استحباب حسن اللباس والتقليل<sup>(١)</sup>، ومخالفة الطريق، والخروج إلى المصلى).

### شبهة وجوابها

علمت مما سبق بيانه: أن صلاة العيدين في المصلى هي السنة، وأنه أمر متفق عليه بين الأئمة من الوجهة العملية، وأن في أدائها في المصلى فوائد وحكماً لا يتحقق أكثرها في أدائها في المساجد أو المسجد، ولذلك ينبغي على المسلمين أن يرجعوا إلى سنة نبيهم ﷺ، ويشاركون الذين بادروا إلى إحياء هذه السنة في هذه الديار، فإن يد الله على الجماعة، جماعة السنة لا الجماعة المخلفة لها!

ولا يليق بعاقل أن يقول: إن في إحياء هذه السنة تفريقاً لجماعة المسلمين، وأنهم إذا كانوا يصلونها في المساجد في جماعات متعددة، فإن إقامتها في المصلى خروجاً عنهم، وأحداث جماعة جديدة نحن في غنى عنها، وفي حاجة إلى تقليل تلك الجماعات لا تكثيرها! فإننا نقول:

---

(١) التقليل ضرب الدفوف واللعب عند قدوم الملوك على سبيل استقبالهم اهـ الهامش. قلت: يشير إلى حديث رواه ابن ماجه (٣٩١/١) وغيره، بإسنادين، في أحدهما شريك، وهو ابن عبد الله القاضي، سيء الحفظ، وفي الآخر أبو إسحاق وهو السبيعي، وكن اختلط وأعله الطحاوي في (مشكل الآثار) (٢/٢٠٩ - ٢١٠) من الوجهين. فراجع إن شئت.



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

إن هذا القول لا يليق أن يقوله عاقل مسلم، لأنه يحمل في طيه ما لا يتصور أن يقصده مؤمن، لأن مفاده أن تطبيق السنة، التي قال بها جميع الأئمة على ما فصلنا سبب لتفريق المسلمين وتمزيق جماعتهم! وتصور هذا كافٍ وحده لإبطال هذا القول. بل الحقيقة التي ندين الله بها: أن لا سبيل إلى جمع كلمة المسلمين وتوحيد صفوفهم، إلا بالرجوع إلى السنة، وخاصة العملية منها التي كان عليها رسول الله ﷺ طيلة حياته، وفارق عليها أمته وخلفهم عليها من بعده.

وإن شئت مثلاً قريباً على ذلك، فخذ ما نحن فيه من الصلاة في المصلى. فالمسلمون اليوم قد تفرقوا في هذه الصلاة على جماعات كثيرة خلافاً للسنة كما سبق، فإذا أردنا جمعهم على جماعة واحدة، فلا سبيل لنا إليها إلا بالخروج إلى أرض فسيحة، تتسع لجميع المصلين نساء ورجالاً، يتخذونها لهم مصلى يؤدون فيه هذه العبادة العظيمة (صلاة العيد) وذلك ما أمرت به السنة، فكيف يقال بعد ذلك: إن في تطبيق السنة تفريقاً للجماعة؟!!

نعم. إن مما لا ريب فيه أن أحياء هذه السنة يقتضي إيجاد جماعة جديدة تدع تلك الجماعات الأخرى المتفرقة في المساجد الكثيرة، ولكن لما كان غاية هذه الجماعة الجديدة جمع تلك الجماعات في جماعة واحدة، كما كان الأمر عليه في عهده ﷺ وعهد الخلفاء الراشدين، كان لا بد من وجود هذه الجماعة، لأن الجماعة الواحدة لا تقم طفرة ولا تقوم إلا بهم.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ومن المتقرر في الأصول: أن ما لا يقوم الواجب إلا به فهو واجب.

فهذا يؤكد الاعتراف بضرورة وجود هذه الجماعة لأنها على السنة وغايتها تحقيق الجماعة بأوسع معانيها، بخلاف تلك الجماعات الأخرى.

وقد يقول قائل: قد يستجيب لهذه الجماعة كثير من المخلصين بعد أن تبينت لهم السنة، ولكن من المفروض أنه سيبقى ناس كثيرون مصرين على التفرق في المساجد خلافاً للسنة، ولجميع المذاهب! وبذلك لا تحقق الجماعة الواحدة المنشودة!

أقول: الحق أن هذا قد يحدث، ولكن من الواضح حينئذ أن المسؤولية لا تقع على الذين أحيوا هذه السنة، ودعوا الناس إليها، وإنما على الذين أصرروا على مخالفتها، فالإنكار إنما ينصب عليهم. وأما الطائفة الأولى فجماعتهم هي المشروعة لأنها على السنة التي كان عليها رسول الله ﷺ، وقد قال ﷺ في وصف الفرقة الناجية: (وهي الجماعة) وفي رواية: (هي ما أنا عليه وأصحابي)<sup>(١)</sup>.

فلا يضرهم حينئذ مخالفة من مخالفهم، وإن كانوا أكثر منهم سواداً لقوله ﷺ: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذله حتى يأتي أمر الله وهم كذلك)<sup>(٢)</sup>.

---

(١) قلت: وإسناده حسن لغيره، رواه الترمذي وحسنه عن ابن عمرو، والطبراني وغيره عن أنس، وهو مخرج مع الرواية الأولى - وهي صحيحة - في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) رقم (٢٠٤).

(٢) (حديث صحيح متواتر مخرج في المصادر المذكور، وانظر (مختصر صحيح مسلم) رقم (١٠٩٥)، و(صحيح الجامع الصغير) (٧١٦٦).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فالمؤمن لا يستوحش من قلة السالكين على طريق الهدى، ولا يضره كثرة المخالفين.

قال الإمام الشاطبي في (الاعتصام) (١١/١-١٢):

(وهذه سنة الله في الخلق: أن أهل الحق في جنب أهل الباطل قليل لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ

النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣] وقوله: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾

[سبأ: ١٣] ، ولينجز الله ما وعد به نبيه ﷺ من عود وصف الغربة إليه <sup>(١)</sup>، فإن الغربة لا

تكون إلا مع فقد الأهل أو قتلهم، وذلك حين يصير المعروف منكراً، والمنكر معروفاً،

وتصير السنة بدعة، والبدعة سنة، فيقام على أهل السنة بالثريب والتعنيف <sup>(٢)</sup>، كما كان

أولاً يقام على أهل البدع طمعاً من المبتدع أن تجتمع كلمة الضلال، ويأبى الله أن تجتمع

حتى تقوم الساعة، فلا تجتمع الفرق كلها على كثرتها، على مخالفة السنة عادة وسمعاً، بل

لا بد أن تثبت جماعة أهل السنة حتى يأتي أمر الله، غير أنهم لكثرة ما تناوشهم الفرق

الضالة وتناصبهم العداوة والبغضاء استدعاءً إلى موافقتهم- لا يزالون في جهاد ونزاع ومدافعة

وقراع، آناء الليل والنهار، وبذلك يضاعف الله لهم الأجر الجزيل ويشيهم الثواب العظيم.

أسأل الله تعالى أن يثبتنا على السنة ويميتنا عليها.

وهذا آخر ما تيسر جمعه في هذه العجالة، والحمد لله رب العالمين.

(١) كما فعل مؤلفو (الإصابة) بنا فيهم بعد اضطربوا في بيان رأيهم في (صلاة العيد في الصحراء) كما سبق قالوا:

(والمسلمون لم يزل فيهم من يحافظون على الصلوات وعلى أوامر دينهم وصلاتهم، فقامت هذه الشذمة تنكر عليهم وتفرق

جماعته). فتأمل كيف جعلوا الدعوة إلى السنة تفريقاً للجماعة وصدق من قال: رمتني بدائها وانسلت!

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### من فوائد الرسالة:

- ١- صلاة العيدين في (المصلى) هي السنة الثابتة عن النبي ﷺ.
- ٢- كثرة الأدلة على مشروعية صلاة العيدين في المصلى؛ إنما يدل على الوجوب، وهذا الذي ذهب إليه بعض أهل العلم كالصنعاني في (سبل السلام)، والشوكاني في (نيل الأوطار) وصديق خان في (الروضة الندية)، وهو ظاهر ابن حزم، ومال إليه شيخ الإسلام ابن تيمية في (الاختيارات).
- ٣- السنة صلاة العيد في المصلى، مع جوازها في المساجد.
- ٤- مواظبته ﷺ على صلاة العيد في المصلى كما ثبت ذلك في الأحاديث الآتية:
  - عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال:  
(كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى، فأول شيء يبدأ به الصلاة، ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس، والناس جلوس على صفوفهم، فيعظهم ويأمرهم، فإن كان يريد أن يقطع بعثاً قطعه، أو يأمر بشيء أمر به ثم ينصرف، قال أبو سعيد: فلم يزل الناس على ذلك...). [تقدم تخريجه].
  - عن عبد الله بن عمر ﷺ: (كان ﷺ يغدوا إلى المصلى في يوم العيد، والعنزة تُحمل بين يديه، فإذا بلغ المصلى نصبت بين يديه، فيصلي إليها ولك أن المصلى فضاء ليس فيه شيء يستر به). [تقدم تخريجه].

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

- عن البراء بن عازب قال: (خرج ﷺ يوم أضحى إلى البقيع- وفي رواية: المصلى) فصلى ركعتين، ثم أقبل علينا بوجهه وقال: (إن أول نسكنا في يومنا هذا أن نبدأ بالصلاة ثم نرجع فننحر، فمن فعل ذلك، فقد وافق سنتنا، ومن ذبح قبل ذلك فإنما هو شيء عَجَلَه لأهله، ليس من النسك في شيء).  
[تقدم تخريجه].

٥- دلالة الأحاديث على أن السنة الصلاة في المصلى، وهذا قول جمهور من العلماء؛ قال البغوي في (شرح السنة): (السنة أن يخرج الإمام لصلاة العيدين، إلا من عذر، فيصلي في المسجد) أي: مسجد داخل البلد.

وقال محيي الدين النووي في (شرح مسلم) عند الكلام على الحديث الأول:

هذا دليل لمن قال باستحباب الخروج لصلاة العيد إلى المصلى، وأنه أفضل من فعلها في المسجد، وعلى هذا عمل الناس في معظم الأمصار، وأما أهل مكة فلا يصلونها إلا في المسجد من الزمن الأول، ولأصحابنا وجهان:

أحدهما: الصحراء أفضل، لهذا الحديث.

والثاني: وهو الأصح، عند أكثرهم: المسجد أفضل إلا أن يضيق.



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

## [٤٢] ضعيف سنن ابن ماجه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فهذا تحقيق لطيف لأحاديث كتاب (سنن ابن ماجه) بينت فيه مراتبها من صحة أو ضعف بأوجز عبارة، على مثل ما كنت جريت عليه في بعض مؤلفاتي المعروفة، ك (صحيح الجامع لصغير) و (ضعيف الجامع) و (مختصر الشمائل المحمدية) وغيرها. وقد توسعت فيه بذكر مؤلفاتي التي كنت خرجت تلك الأحاديث فيها، مع ذكر أرقامها فيها أو الجزء والصفحة عقب كل حديث منها، ليتيسر للباحثين إذا أرادوا الرجوع إلى ما تطوله أيديهم منها؛ للتحقق مما ذكرنا من مراتبها.

ولقد كان تنفيذاً لرغبة تقدم بها إليّ مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض الذي يمثله المدير العام الفاضل الدكتور محمد الأحمد الرشيد حفظه الله تعالى، وبارك في جهوده في خدمة الإسلام والسنة في عقده المؤرخ في ١١/٦/١٤٠٥هـ وقد جاء فيه:

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(يلتزم الطرف الثاني بالحكم بالحديث بكلمة واحدة يبين درجته التي يحكم بها عليه، وبالإشارة إلى المصدر الذي حقق فيه القول على الحديث من مؤلفاته الأخرى ما لم يكن الحديث مما خرجاه في (الصحيحين) أو أحدهما، فيكتفي عندئذ بالإحالة إليهما، إلا فيما تكلم فيه العلماء من أحاديثهما فيبين الحكم عليه وأسبابه باختصار).

أقول: ولعل مما يحسن ذكره بهذه المناسبة الفوائد التالية:

أولاً: سيرى القراء الكرام بعض الأحاديث المصححة أو المضعفة، لم نشر فيها إلى المصدر المشار إليه آنفاً، وذلك لعدم وقوفي على الحديث فيه، فاقترت على ذكر مرتبتها التي يقتضيها النظر العلمي في أسانيدنا في (سنن ابن ماجه) فحسب، كما أن منها ما لم أذكر مرتبتها مع ظهور ضعف أسانيدنا إما لخشية أن يكون لها من الشواهد ما يقويها، أو لغير ذلك من الأسباب التي منها ضيق الوقت الذي حدد لي لإنهاء هذا التحقيق، سائلاً المولى سبحانه وتعالى أن يبسر لي استدراك ذلك كله في فرصة أخرى إن شاء الله عز وجل.

ثانياً: لقد قَوِّيت أحاديث كثيرة أسانيدنا في هذا الكتاب ضعيفة، وذلك لطرق أخرى أو شواهد فيه أو في غيره من كتب الحديث، فهي من النوع الذي يعبر عنه أهل الحديث بأنه صحيح لغيره، أو حسن لغيره. أذكر هذا لكي لا يبادر أحد الانتقاد ولا

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

سيما إذا وجد حكمي مخالفاً لحكم الحافظ البوصيري في (زوائد ابن ماجه)، أو غيره في غيره، فقد وقع مثله من بعض المنتقنين لبعض ما قوته من أحاديث (صحيح الجامع الصغير) وغيره، فقد وقع مثله من بعض المنتقنين لبعض ما قوته من أحاديث (صحيح الجامع الصغير) وغيره، ظناً منهم أنني وقفت في ذلك عند إسناد مخرج الحديث في (الجامع) ويكون ضعفه ظاهراً، فلم يتوسعوا في النظر إلى طرق الحديث أو شواهده عند غير ذلك المخرج، وقد يكونون من المبتدئين في هذا العلم الشريف أو المتسرعين في إصدار الأحكام دون أن يهضموا هذا العلم فهماً، ويتمرسوا بتطبيقه عملاً، فلا يفرق مثلاً بين الحديث الضعيف والحديث الحسن، ولا بين هذا وبين الحديث الحسن لغيره، ويتوهم أن كل حديث ضعيف فهو ضعيف عنده لا يحتج به، غير متنبه لتعريف العلماء للحديث الحسن، وهو الذي فيه راوٍ خف ضبطه عن راوي الحديث الصحيح، ففيه ضعف ولكنه غير شديد، وغير ذلك مما لا يعرفه إلا من عاش عمراً طويلاً في ممارسته هذا العلم، وتتبع الطرق والشواهد التي تساعد على التأكد من صحة الحديث أو شدوذه ونكارتته.

وقد وقع في شيء من ذلك بعض المتقدمين كالحافظ البوصيري، فإنه ضعف -رحمه الله- أحاديث كثيرة، لاختصاره في النظر على إسناد ابن ماجه الذي بين يديه، وهي ثابتة من طرق أخرى كما سبقت الإشارة إلى ذلك قريباً، ومن الأمثلة على ذلك



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

الأحاديث (٨٦ و ٩٤ و ١١١ و ١١٧) وغيرها كثير، وقد يكون بعضها مما له إسناد صحيح عند الشيخين أو أحدهما كحديث (٩١ و ١٥٨٠)، وعلى العكس من ذلك قوى أحاديث منكرة وقوفاً منه مع ظاهر الإسناد أو التوثيق الواهي كالحديث (٤٥٨ و ٩٧١ و ١٠١٠ و ١٠٧٢) وغيرها.

ومن هنا يحق لي أن أقول:

إن هذه الأحكام التي يراها القراء الكرام على أحاديث هذا الكتاب وغيره ليست أحكاماً مرتجلة صدرت بمجرد الوقوف على أسانيدها، دون تتبع دقيق لتراجم رواتها، وما قيل فيهم من تعديل وتجريح، ودون تطبيق لقواعد علم (مصطلح الحديث) ومعرفة الخلاف فيها بين المحدثين من جهة، وبين الأصوليين وأهل الرأي والظاهر من جهة أخرى، ودون تتبع واسع لطرق الأحاديث وشواهدا ومتابعاتها، كما يفعل بعض الناشئين في هذا العلم من الشيوخ والدكاترة والطلبة الجامعيين وغيرهم، فيصححون مثلاً بعض الأحاديث لمجرد توفر الثقة في رجال أسانيدها، غير مراعين في ذلك بقية الشرو المنصوص عليها في (المصطلح) كالسلامة من الشذوذ والعلة دون تفريق منهم بين ما يقدر منها وما لا يقدر. وبعضهم يحكم بالضعف أو الشذوذ على أحاديث أخرى صحيحة لمجرد تفرد الثقة ولم لم يخالف من هو أوثق وأحفظ منه، أو لتفرد الضعيف به لم يعلم هو له متابعاً أو شاهداً، أو كان الحديث مرسلًا، ولم يعلم أيضاً أنه

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

جاء من طريق أو طرق أخرى موصولاً. وعندني على هذا أمثلة كثيرة، وهي مبثوثة في مؤلفاتي المطبوعة منها والمخطوطة، لا مجال الآن لذكر شيء منها، فمن شاء البحث والتحقيق رجع إلى ما تطوله يده منها، وبخاصة: (سلسلة الأحاديث الصحيحة) و (سلسلة الأحاديث الضعيفة) و (إرواء الغليل) وغيرها.

فأقول:

كلا، ليست تلك الأحكام مرتجلة.. وإنما هي ثمرة الانكباب على هذا العلم الشريف والتخصص فيه أكثر من نصف قرن من الزمان لوجه الله تبارك وتعالى؛ بكل شوق ورغبة واجتهاد في تحصيله بتوفيقه عز وجل؛ أثناء الليل وأطراف النهار، وتتبع واسع دقيق نادر لمتون الأحاديث وألفاظها وطرقها من مختلف الكتب التي تسوق الأحاديث بأسانيدھا، لكتب التفسير والسير والتاريخ والرفائق، فضلاً عن الكتب الخاصة بالحديث من المخطوطات وغيرها، ولا أدل على ذلك من قصة الورقة الضائعة التي كنت ذكرتها في مقدمة فهرست المخطوطات دار الكتب الظاهرية) الذي قام بطبعه مجمع اللغة العربية بدمشق، فراجعها (ص ٤ - ٦) فإن فيها شاهداً وعبرة للمعتبر.

ومن ذلك أن الله تعالى أتاح لي - بفضله وكرمه . أن أصحب المثات بل الألوڤ من أهل العلم والفضل على اختلاف اختصاصاتهم، ونعمت بمجالستهم تلك السنين المباركة مجالسة لا يعرف قدرها وحلاوتها إلا من عاناها، ولقد صدق من قال فيهم:

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

لنا جلساء لا نمل حديثهم      ألباء مأمونون غيباً ومشهدا  
يفيدوننا من علمهم علم ما مضى      وعقلاً وتأديباً ورأياً مسددا  
بلا فتنة نخشى ولا سوء عشرة      ولا نتقي منهم لساناً ولا يدا  
فإن قلت أموات فما أنت كاذبٌ      وإن قلت أحياء فلست مفندا

فلم أزل أنهل من علمهم وأقتطف من ثمارهم، وبخاصة أهل الحديث والأثر منهم حتى توفرت لدي- بفضل الله وتوفيقه- الألوف الكثيرة من متون الأحاديث والآثار، ومن طرقها وأسانيدها ضعفها أو أضعافها، الأمر الذي ساعدني كل المساعدة على معرفة عللها وتمييز الصحيح من الضعيف منها، فكان من ذلك تلك المؤلفات التي دارت عليها سنوات عديدة، وهي تحت البحث والتحقيق والتنقيح، ومنها كانت تلك الأحكام؟

ثالثاً: (١) ولا بد- بهذه المناسبة- من أن نذكر من تلك المؤلفات ما اعتمدنا عليه

---

(١) في الأصل: رابعاً. وعلى حسب التسلسل، ثالثاً؛ علماً أن رابعاً ستأتي في (الأصل). (ت).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

منها في هذه الأحكام مرتبة على الحروف، مع الإشارة إلى المطبوع منها:

- ١- آداب الزفاف في السنة المطهرة. (ط).
- ٢- الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة. (ط).
- ٣- أحكام الجنائز وبدعها. (ط).
- ٤- إرواء الفليل في تخريج (أحاديث منار السبيل). (ط - ٨ مجلدات).
- ٥- تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد. (ط).
- ٦- تحقيق (رفع الأستار عن بطلان أدلة القائلين بفناء الجنة والنار). (ط).
- ٧- تحقيق (رياض الصالحين للإمام النووي). (ط).
- ٨- تخريج أحاديث البيوع وآثاره.
- ٩- تخريج (الأحاديث المختارة للضيء المقدسي).
- ١٠- تخريج (إصلاح المساجد عن البدع والعوائد للقاسمي). (ط).
- ١١- تخريج (اقتضاء العلم العمل للخطيب البغدادي). (ط).
- ١٢- تخريج (الإيمان لابن أبي شيبة). (ط).
- ١٣- تخريج (شرح العقيدة الطحاوية لابن العز). (ط).
- ١٤- تخريج (صفة الصلاة للمؤلف). (ط).
- ١٥- تخريج (الصيام لابن تيمية). (ط).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

- ١٦- تخرّيج (العلم لابن أبي خيثمة). (ط)
- ١٧- تخرّيج (فضائل الشام للربيعي). (ط)
- ١٨- تخرّيج (فضل الصلاة على النبي ﷺ للقاضي إسماعيل الجهضمي). (ط).
- ١٩- تخرّيج (فقه السيرة للغزالي). (ط).
- ٢٠- تخرّيج (الكلم الطيب لابن تيمية). ط
- ٢١- تخرّيج (ما دل عليه القرآن.. للآلوسي). (ط).
- ٢٢- تخرّيج (مسجلة علمية بين العز بن عبد السلام وابن الصلاح). (ط).
- ٢٣- تخرّيج (مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي). (ط-٣ مجلدات كبار. وقد حققته تحقيقاً ثانياً أتيت فيه على الأحاديث التي لم يتيسر لي تخرّيجها وتقيق الكلام عليها في المرة الأولى، واستدركت فيه بعض الأوهام التي وقعت فيه).
- ٢٤- تخرّيج (مشكلة الفقر للقضاوي). (ط).
- ٢٥- تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر والرد على من ضعفه. (ط).
- ٢٦- التعليق الرغيب على (الترغيب والترهيب للمنذري).
- ٢٧- التعليق على (الأحكام الوسطى للاشبيلي).
- ٢٨- التعليق على (إزالة الدهش..). (ط).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

- ٢٩- التعليق على (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي اليماني).
- ٣٠- التعليق على (سبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعاني).
- ٣١- التعليق على (سنن ابن ماجه).
- ٣٢- التعليقات الجياد على (زاد المعاد لابن القيم).
- ٣٣- التعليقات الرضية على (الروضه النديه لصديق حسن خان).
- ٣٤- تمام المنة في التعليق على (فقه السنة) (ط- الأول والثاني منه على الآلة الساحبة).
- ٣٥- الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب.
- ٣٦- التوسل أنواعه وأحكامه. (ط).
- ٣٧- جزء صلاة الكسوف.
- ٣٨- حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة. (ط).
- ٣٩- حجة النبي ﷺ كما رواها جابر رضي الله عنه. (ط).
- ٤٠- خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه. (ط).
- ٤١- دفاع عن الحديث النبوي والسيرة.. (ط).
- ٤٢- الذب الأحمدي عن مسند أحمد.
- ٤٣- الرد على عز الدين بليق في (منهاجه). (نشرت منه مقالات أربعة في جريدة (الرأي) الأردنية).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

- ٤٤- الروض النضير في ترتيب وتخرّيج (معجم الطبراني الصغير) (مجلدان).
- ٤٥- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها. (طبع منها أربع مجلدات كبار، في كل مجلد خمسمائة حديث، أي ألفان، وقد توفر لدي حتى الآن ألف أخرى وزيادة).
- ٤٦- سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء في الأمة. (طبع منها مجلدان، في كل مجلد خمسمائة حديث، وقد توفر لدي حتى الآن خمسة آلاف أخرى وزيادة).
- ٤٧- صحيح الترغيب والترهيب. (ثلاثة أجزاء طبع الأول منها).
- ٤٨- صحيح (الجامع الصغير وزيادة). (ط- ستة أجزاء).
- ٤٩- صحيح سنن أبي داود. مجلدان.
- ٥٠- صحيح السيرة النبوية.
- ٥١- صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها. (ط).
- ٥٢- صفة صلاة النبي ﷺ. (الأصل).
- ٥٣- صلاة التراويح. (ط).
- ٥٤- صلاة العيدين في المصلى هي السنة. (ط).
- ٥٥- ضعيف سنن أبي داود.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

- ٥٦- ضعيف (الجامع الصغير وزيادة) (ط- ستة أجزاء).
- ٥٧- ظلال الجنة في تخريج أحاديث (كتاب السنة لابن أبي عاصم). (ط- جزءين).
- ٥٨- غاية المرام في تخريج أحاديث (الحلال والحرام). (ط).
- ٥٩- مختصر (تحفة الودود في أحكام المولود لابن القيم).
- ٦٠- مختصر (الشمائل المحمدية للترمذي). (ط).
- ٦١- مختصر (صحي البخاري). (أربع مجلدات طبع الأول منها).
- ٦٢- مختصر العلو للعلي الغفار للذهبي). (ط).
- ٦٣- نقد (التاج الجامع للأصول الخمسة لمنصور علي ناصف).
- ٦٤- نقد (نصوص حديثية في الثقافة العامة للمنتصر الكتاني). (ط).

هذا، وقد اقتضى الاختصار الذي جريت عليه في هذا التحقيق أن اصطلح على بعض الأمور، ولا مشاحة في الاصطلاح كما يقول العلماء، وهي:

أولاً: إذا قلت: (صحيح) أو (حسن) فإنما أعني المتن، وأما السند فقد يكون صحيحاً أو حسناً لذاته أو لغيره، وذلك يتبين للعارف بهذا الفن، أو بالرجوع إلى مؤلفاتي التي عزوت الأحاديث إليها.

ثانياً: وإذا قلت: (حسن صحيح) جامعاً بين الوصفين، فإني أعني أن إسناده حسن لذاته صحيح لغيره.



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ثالثاً: وإذا عزوت الحديث إلى صحابي (الصحيح) أو أحدهما فإنما أريد المتن، بغض النظر عن رواية من الصحابة عند ابن ماجه، فقد يكون هو نفسه، وقد يكون غيره، وربما سميته أحياناً.

رابعاً: والرموز كالآتي:

ق: الشيخان.

خ: البخاري.

م: مسلم.

هذا ما تيسر لي كتبه في هذه المقدمة. والله سبحانه وتعالى أسأل أن يجعل السداد والصواب في كل ما أكتبه في خدمة السنة المشرفة وحديث نبي هذه الأمة حليفي، وأن يجعله خالصاً لوجهه ليتقبله مني ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء: ٨٨ - ٨٩].

(وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك).

عمان- الأردن- ١٥ محرم سنة ١٤٠٦ هـ

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

أبو عبد الرحمن

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### من فوائد المقدمة:

١- الحديث الحسن، وهو الذي فيه راوٍ خف ضبطه عن راوي الحديث الصحيح، ففيه ضعف ولكنه غير شديد، وغير ذلك مما لا يعرفه إلا من عاش عمراً طويلاً في ممارسته هذا العلم، وتتبع الطرق والشواهد التي تساعده على التأكد من صحة الحديث أو شذوذه ونكارتة.

٢- (تضعيف الحديث مجرد ما يرى السند دون النظر إلى الطريق الأخرى) وقد وقع في شيء من ذلك بعض المتقدمين كالحافظ البوصيري، فإنه ضعف -رحمه الله- أحاديث كثيرة، لا اختصاره في النظر على إسناد ابن ماجه الذي بين يديه، وهي ثابتة من طرق أخرى.

٣- إن هذه الأحكام التي يراها القراء الكرام على أحاديث هذا الكتاب (سنن ابن ماجه) وغيره ليست أحكاماً مرتجلة صدرت بمجرد الوقوف على أسانيدھا، دون تتبع دقيق لتراجم رواتھا، وما قيل فيهم من تعديل وتجريح، ودون تطبيق لقواعد علم (مصطلح الحديث) ومعرفة الخلاف فيها بين المحدثين من جهة، وبين الأصوليين وأهل الرأي والظاهر من جهة أخرى، ودون تتبع واسع لطرق الأحاديث وشواهدھا ومتابعاتھا، كما يفعل بعض الناشئين في هذا العلم من الشيوخ والدكاترة والطلبة الجامعيين وغيرهم، فيصححون مثلاً بعض الأحاديث مجرد توفر الثقة في رجال أسانيدھا، غير مراعين في ذلك بقية الشرو المنصوص عليها في (المصطلح) كالسلامة من الشذوذ والعلة دون تفريق منهم بين ما

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

يقدم منها وما لا يقدم. وبعضهم يحكم بالضعف أو الشذوذ على أحاديث أخرى صحيحة لمجرد تفرد الثقة ولم لم يخالف من هو أوثق وأحفظ منه، أو لتفرد الضعيف به لم يعلم هو له متابعا أو شاهداً، أو كان الحديث مرسلاً، ولم يعلم أيضاً أنه جاء من طريق أو طرق أخرى موصولاً.

٤ - قال الإمام الألباني:

كلا، ليست تلك الأحكام مرتجلة.. وإنما هي ثمرة الانكباب على هذا العلم الشريف والتخصص فيه أكثر من نصف قرن من الزمان لوجه الله تبارك وتعالى؛ بكل شوق ورغبة واجتهاد في تحصيله بتوفيقه عز وجل؛ آناء الليل وأطراف النهار، وتتبع واسع دقيق نادر لمتون الأحاديث وألفاظها وطرقها من مختلف الكتب التي تسوق الأحاديث بأسانيدھا، لكتب التفسير والسير والتاريخ والرفائق، فضلاً عن الكتب الخاصة بالحديث من المخطوطات وغيرها، ولا أدل على ذلك من قصة الورقة الضائعة التي كنت ذكرتها في مقدمة فهرست المخطوطات دار الكتب الظاهرية) الذي قام بطبعه مجمع اللغة العربية بدمشق، فراجعها (ص ٤ - ٦) فإن فيها شاهداً وعبرة للمعتبر.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### [ ٤٣ ] ضعيف سنن الترمذي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمداً لله، وصلاة وسلاماً على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم إلى يوم الدين.  
أما بعد، فقد انتهيت مساء الخميس العاشر من شهر ذي القعدة سنة ١٤٠٦ هـ من  
المشروع الثاني الذي كُلفت به من طرف مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض، ألا  
وهو:

(تحقيق سنن الترمذي) وتمييز صحيحه من ضعيفه.

وقد جريت فيه على المنهج الذي كنت جريت عليه في المشروع الأول: (تحقيق سنن ابن  
ماجه) والتزمت فيه الاصطلاح الذي التزمته هناك وبينته في مقدمته، فلا داعي لإعادة بيان  
ذلك هنا.

ولكن لا بد لي من التنبيه في هذه المقدمة على بعض الأمور تبصيراً وتنويراً:

أولاً: سيرى القراء تحت كثير من الأحاديث الإحالة في بيان مراتبها إلى ابن ماجه، كمثلي

قولي في الحديث الخامس مثلاً: (صحيح - ابن ماجه ٢٩٨: ق).

فإنما فعلت ذلك اختصاراً، وتوفيراً للوقت، وتحاشياً للتكرار، فإنك لو رجعت إلى الرقم

المشار إليه في (ابن ماجه) لوجدت تحت الحديث نفسه ما نصه:

(صحيح) - الإرواء ٥١، صحيح أبي داود ٣، الروض ٧٦: ق.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فاستغنيت بتلك الإحالة إلى (ابن ماجه) عن نقل هذا النص مرة أخرى، وقد يطول أحياناً ويقصر، حسب كثرة المصادر المذكورة في تخريج الحديث أو قتلها.  
ثانياً: وسيرون أحاديث أخرى لم تخرج مطلقاً، وإنما ذكرت مراتبها فقط، وذلك لأنني لم أعثر عليها في تلك الكتب، وقد يكون بعضها في بعضها، فكان لا بد من الحكم عليها من أسانيدنا في (سنن الترمذي) فقط، كما فعلت بهذا النوع من أحاديث (سنن ابن ماجه).

وقد عبّرت عن تلك المراتب بما يلي:

**الأولى:** (صحيح- أو حسن الإسناد).

**والثانية:** (ضعيف الإسناد).

وهما مفهومتان واضحتان.

**والثالثة:** (صحيح)، أو (حسن).

أي لغيره مما هو خارج الترمذي من المتابعات أو الشواهد.

وقد أضيف إلى هذا فأقول:

(.. بما قبله). أي بالشاهد أو المتابع الذي قبله.

وتارة أقول: (صحيح. انظر ما قبله).

أي هو مخرج تحت الذي قبله.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ثالثاً وهناك أحاديث قليلة ساق الترمذي أسانيدھا وأحال في متونها على ما قبلھا بمثل قوله: (...منكر) كالحديث (٢٦) مثلاً، وقوله: (.. نحوه) كالحديث (٢٢٦)، فقد بيضت لهذا النوع من الحديث ولم أكتب تحتها شيئاً على الأغلب، اكتفاء بما قبلھا، ولأن المشروع خاص بمتون الأحاديث وليس بأسانيدھا إلا ما لا بد منها لمعرفة مراتب متونها.

رابعاً: من المعلوم عند الدارسين من العلماء لكتاب (سنن الترمذي) أن أسلوبه فيه يختلف كثيراً عن سائر الكتب الستة، ومن ذلك أن يعقب كل حديث - على الغالب - بالكلام عليه تصحيحاً، وتحسيناً، وتضعيفاً، وهذا من محاسن كتابه، لو لا تساهل عنده في التصحيح عرف به عند النقاد من علماء الحديث قد نبهت عليه كثيراً من كتبي، ولذلك فإني لا أقلده في شيء من ذلك، وإنما أحكم بما أداني إليه بحثي ونقدي، ولذلك استطعت - بفضل الله وحده - أن أنقد كثيراً من أحاديث الكتاب التي ضعفها المؤلف أو أعلنها بإرسال أو اضطراب أو غيره، ورفعتها إلى مصاف الأحاديث الصحيحة أو الحسنة، مثل الأحاديث المرقمة بـ (١٤ و ١٧ و ٥٥ و ٨٦ و ١١٣ و ١١٨ و ١٢٦ و ١٣٥ و ١٣٩)، وهي كلها في (كتاب الطهارة) فقط من (سنن الترمذي)، وفي كتبه الأخرى كثيرة أخرى، وفيما ذكرنا كفاية، وبذلك نزلت نسبة الأحاديث الضعيفة منه، والحمد لله.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وأما الأحاديث التي حسَّنها هو، ورفعها إلى الصحة بالنقد العلمي، وتتبع (كتاب العلل) في آخره، فقال ما مختصره:

(وإنما حملنا ما بيَّنا في هذا الكتاب [الجامع] من علل الحديث ما رجونا فيه من منفعتة الناس، وأتأ قد وجدنا غير واحد من الأئمة تكلموا في الرجال وضعفوا).

**الرابع:** أن هذا الاسم: (الجامع) هو المناسب لواقع الكتاب من جهة أخرى غير ما تقدم، وهي أنه جمع كثيراً من الفوائد والعلوم التي لا توجد في كتاب شيخه البخاري: (الجامع الصحيح) وغيره من كتب الستة، وقد أشار إلى شيء من هذا الحافظ الذهبي، فقال رحمه الله في (سير أعلام النبلاء) (٣/٢٧٤):

**قلت:** في (الجامع) علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدره بأحاديث واهية بعضها موضوعة، وكثيرة منها في الفضائل).

وقد أوضح ذلك الإمام أبو بكر بن العربي في أول شرحه على (الترمذي) فقال: (.. وفيه أربعة عشر علماً، وذلك أقرب إلى العمل وأسلم: أسند، وصحح، وضعف، عدد الطرق، وعدل، وأسمى، وأكنى، ووصل، وقطع، وأوضح المعمول به، والمتروك، وبيّن اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثار، وذكر اختلافهم في تأويله. وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه، وفرد في نصابه، فالقارىء له لا يزال في رياض موقنة، وعلوم متفقة منسقة، وهذا شيء لا يعمه إلا العلم الغزير، والتوفيق الكثير، والفراغ والتدبير).

فإن قيل: ينافي ما ذكرته ما جاء في ترجمة الإمام الترمذي في (تهذيب التهذيب):

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(وقال منصور الخالدي: قال أبو عيسى صنفْتُ هذا الكتاب- يعني المسند الصحيح-  
فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخرسان، فرضوا به).

فأقول: كلا، وبيان ذلك من وجوه:

**الأول:** أن وله: (يعني المسند الصحيح) ظاهر أنه ليس من الترمذي نفسه، وإنما هو تفسير  
من الراوي، ولعله منصور الخالدي، وإذا كان كذلك فلا قيمة له، لأنه في أحسن أحواله  
يكون قوله مثل قول الحاكم والخطيب وقد رده ابن كثير كما سبق، هذا لو كان الخالدي  
ثقة مثلهما، فكيف به وهو هالك، كما يأتي بيان ذلك.

**الثاني:** أن سياق (التهذيب) مخالف لسياق (التذكرة) و (سير أعلام النبلاء)، فإنه فيهما  
بلفظ:

(يعني (الجامع))، لم يقل: (المسند الصحيح)، وقوله: (المسند) شذوذ آخر، لأن (المسند)  
ليس مرتباً على الأبواب الفقهية كما هو معروف في اصطلاح المحدثين.

**الثالث:** أنه لا يصح نسبة هذا القول إلى الترمذي؛ ولو فرض أنه منه، لسببين اثنين:

**الأول:** أن الراوي له عنه متهم، وهو منصور بن عبد الله أبو علي الخالدي، وقد اتفقوا على  
توهين أمره، وهذا ما وقفت عليه من أقوالهم:

١- قال الخطيب في (تاريخ بغداد) (١٣/٨٤ - ٨٥): (حدث عنه جماعة بالغرائب  
والمناكير).



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٢- وقال أبو سعيد الإدريسي:

(كذاب لا يعتمد على روايته).

رواه الخطيب عنه.

٣- وقال السمعاني في (الأنساب):

(يلغني أنه كان يدخل الأحاديث الموضوعة في أصوله وقت الكتابة ويدخلها على الشيوخ).

٤- وقال ابن الأثير في (اللباب):

(روى عنه الحاكم أبو عبد الله، وهو من أقرانه، وهو ليس بثقة).

قلت: من المعلوم أن (اللباب) مختصر (أنساب السمعاني) إلا فيما استدركه عليه، وليس

هذا من هذا القبيل، لأنه في (الأنساب) أيضاً، لكن دون قوله: (وهو ليس بثقة)، فالظاهر

أنه سقط من النسخة الأوربية المصورة، والله تعالى أعلم.

٥- أنه لو سلم النص المتقدم من هذا الراوي المتهم، فلا يسلم من الانقطاع بينه وبين

الإمام الترمذي، لبعده المسافة بينهما، فقد مات الأول سنة (٤٠٢)، والترمذي

(٢٧٦)، فبين وفاتيهما (١٢٦) سنة، فبينهما واسطتان أو أكثر، فهو معضل.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

والآخر: أن النص المذكور له تنمة تؤكد براءة الترمذي منه، ولفظها عند الذهبي في كتابيه السابق ذكرهما:

(.. ومن كان في بيته هذا الكتاب- يعني الجامع- فكأنما في بيته نبي يتكلم).

فهذه مبالغة شديدة في مدح كتابه، استبعد جداً أن تصدر منه، وهو يعلم أن فيه من الأحاديث ما لا يجوز روايتها لنكارتها وضعفها، إلا مع بيان ذلك كما فعل هو جزاه الله خيراً، ولو لا ذلك لكان علة في كتابه تكدر صفوه.

وإن مما يؤسف له أن لا ينتبه بعض المحققين والمعلقين على هذا الكتاب (الجامع) لبطلان هذه الكلمة سنداً وتناً، فقد رأيت الأستاذ الدعاس قد طبعها تحت عنوان الكتاب!

ولئن جاز أن يقال ذلك فيه، وفيه ما عرفت من الأحاديث الواهية باعتراف المؤلف، فماذا يقول القائل في كتاب الشيخين: (الجامع الصحيح) حقاً وقد قصدا فيه الصحيح فقط؟!!

إن أخشى ما أخشاه، أن يأتي شخص لا يبالي بما نطقت شفتاه فيقول فيه:

(.. ففي بيته نبي يتكلم)! فإن فيه ما قيل في (جامع الترمذي) فقد رفعه إلى مصاف (الصحيحين) أو ظلمهما، وأحلاهما مر!

ومما لا شك فيه أن مثل هذا الكلام أقل ما يقال فيه: أنه لا خير فيه، وقد قال النبي ﷺ:

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت).

أخرجه الشيخان والمؤلف (٢٠٥٠) وغيرهم.

وإذا ظهر ما تقدم، فمن الخطأ أيضاً بعض المتأخرين على الكتب الستة: (الصحاح الستة)، أي الصحيحين والسنن الأربعة، لأن أصحاب السنن لم يلتزموا الصحة، ومنهم الترمذي، وهو ما بيّنه علماء المصطلح كابن الصلاح، وابن كثير، والعراقي، ولهذا قال السيوطي في (ألفيته) (ص١٧):

يروى أبو داود أقوى ما وجد      ثم الضعيف حيث غيره فقد  
والنسائي من لم يكونوا اتفقوا      تركاً له، والآخرون ألقوا  
بالخمسة ابن ماجه، قيل: ومن      مازَ بهم فإن فيهم وهن  
تساهل الذي عليها أطلقا      صحيحة، والدارمي والمنتقى).

وختاماً أرجو أن أكون قد وفقت لخدمة (جامع الترمذي) وتمييز صحيح حديثه من ضعيفه، كما فعلت قبل ذلك بـ (سنن ابن ماجه)، وأن يتقبل الله ذلك مني قبولاً حسناً، ويجزييني ومن كان السبب للقيام به خير الجزاء؛ إنه سميع مجيب.

(وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا غله إلا أنت، استغفرك وأتوب إليك).

عمان- ليلة الأحد ٢٠ ذي القعدة سنة ١٤٠٦ هـ

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

أبو عبد الرحمن

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### من فوائد المقدمة:

١- قال الإمام الألباني- رحمه الله -: من المعلوم عند الدارسين من العلماء لكتاب (سنن الترمذي) أن أسلوبه فيه يختلف كثيراً عن سائر الكتب الستة، ومن ذلك أن يعقب كل حديث- على الغالب- بالكلام عليه تصحيحاً، وتحسيناً، وتضعيفاً، وهذا من محاسن كتابه.

٢- قال الحافظ الذهبي- رحمه الله- في (جامع الترمذي) في (سير أعلام النبلاء) (٢٧٤/٣):

٣- (قلت: في (الجامع) علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدره بأحاديث واهية بعضها موضوعة، وكثيرة منها في الفضائل). وقد أوضح ذلك الإمام أبو بكر بن العربي في أول شرحه على (الترمذي) فقال: (.. وفيه أربعة عشر علماً، وذلك أقرب إلى العمل وأسلم: أسند، وصحح، وضعف، عدد الطرق، وعدل، وأسمى، وأكنى، ووصل، وقطع، وأوضح المعمول به، والمتروك، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثار، وذكر اختلافهم في تأويله. وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه، وفرد في نصابه، فالقارئ له لا يزال في رياض مونقة، وعلوم متفقة منسقة، وهذا شيء لا يعمه إلا العلم الغزير، والتوفيق الكثير، والفراغ والتدبير).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٤- قال الإمام الألباني- رحمه الله-: (... فمن الخطأ أيضاً بعض المتأخرين على الكتب الستة: (الصحيح الستة)، أي الصحيحين والسنن الأربعة، لأن أصحاب السنن لم يلتزموا الصحة، ومنهم الترمذي، وهو ما بيّنه علماء المصطلح كابن الصلاح، وابن كثير، والعراقي.



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

[ ٤٤ ] ضعيف سنن أبي داود.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

ففي سحر يوم الاثنين والعشرين من شهر المحرم سنة ١٤٠٨ هـ من هجرة سيد المرسلين عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، فرغت - والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات - من مشروع (السنن الأربعة) الخاص بتمييز صحيح أحاديثها من ضعيفها، الذي كلفت القيام به من قبل مكتب التربية العربي لدول الخليج ممثلاً من مدير العام - آنذاك - الدكتور الفاضل محمد الأحمد الرشيد، وذلك بانتهائي من (سنن النسائي) و(سنن أبي داود) وقد سلكت فيهما مسلكاً في الكتابين السابقين - تأليفاً - (سنن ابن ماجه) و(سنن الترمذي) من بياني تحت كل حديث مرتبته من صحة أو ضعف، مع الإشارة إلى كتيبي التي خرّجت فيها تلك الأحاديث، وبيّنت مراتبها، على ما كنت بينته في مقدمة الكتابين السابقين ذكراً.

بيد أن الأمر، اختلف عن ذلك بعض الشيء في (سنن أبي داود) فقط، وذلك أنني اقتصر

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فيه إلى الحديث (٢٩٥٧) - على ذكر مرتبة الحديث فحسب، دون الإشارة إلى الكتب الآنفة الذكر، وذلك لأن أحاديث (أبي داود) إلى الرقم المشار إليه قريباً مخرجه علمياً دقيقاً في مشروعَي القديم الذي كنت بدأت فيه نحو أربعين سنة وهو (صحيح أبي داود) و(ضعيف أبي داود) ولا أزال أعمل فيهما على نوبات متفرقة متباطئة، يسر الله لي إتمامهما، ولذا اقتصرت على ما سبق ذكره، مكثفياً بالإشارة إلى ذلك هنا، مستغنياً بها عن تكرار العزو إلى (صحيح أبي داود) وذلك بخلاف الأحاديث التي بعد الحديث المشار إلى رقمه، فإني جريت فيها على الجادة غير أنني لم استكثر من ذكر المراجع غالباً لضيق الوقت.

فأرجو ألا يفوت ذلك القراء الكرام. مع ضرورة تنبههم إلى أن هذا الكتاب (صححي أبي داود- باختصار السند) هو غير كتابي الذي أشير إليه في عامة مؤلفاتي: (صحيح أبي داود) فهذا هو مشروعِي الأصلي يسر الله إتمامه. أما الذي بين أيديهم فهو مشروع مكتب التربية الذي أراد به- مشكوراً- تقريب متون الأحاديث الصحيحة إلى عامة المسلمين. وهي خدمة للسنة النبوية الشريفة جليلة أرجو الله أن يثيب كل من عمل لها على عمله.

ولعله يجب عليّ هنا أن أقول:

إن عملي في صحاح السنن الأربعة اقتصر وفق تكليف مكتب التربية العربي لدول الخليج على التصحيح والتضعيف، أو بصفة عامة: الحكم على الحديث بما يوجبه النظر فيه متناً وسنداً وفق أصول صناعة الحديثية والقواعد العلمية.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ولست مسؤولاً عن سوى هذا الحكم مما قد يقع في هذه التبت من خطأ علمي أو مطبعي، أو مما يرد في التعليقات عليها، فذلك لم يكن شيء منه من عملي، ويسأل عنه من كُلفَ به، أو من قام به تطوعاً لخدمة هذا المشروع الجليل. وقد نشرت هذا الكتب باختصار السند ولم أقم أنا باختصار الأسانيد، ولا أتحمّل شيئاً من تبعة الاختصار وإنما يتحمّله من قام به، وقد كان ينبغي أن ينشر الكتاب مبيّناً عليه أن الذي اختصر السند غيري ولكن قدر الله وما شاء فعل ولعل ذلك أن يستدرك في الطبقات القادمة بإذن الله تعالى.

وإني بعد أن نظرت في (صحيح سنن ابن ماجه- باختصار السند) لأرجو أن يتخذ من ييدهم الأمر كل الاستعدادات الكاملة ليخرج هذا المشروع بإذن الله - كما جاءت الطبعة الثالثة من صحيح سنن ابن ماجه- أقرب ما يكون إلى الصحة والكمال.

هذا ولا بد لي قبل الختام من التنبيه على أمر مهم وهو أنه قد يرى بعض القراء كتب هذا المشروع وغيرها بعض الاختلاف في المراتب الموضوعة لبعض الأحاديث بين كتاب وآخر. فيصحح الحديث أو الاسناد مثلاً في أحدها ويضعّف في آخر، فأرجو أن يتذكروا أن ذلك مما لا بد أن يصدر من الإنسان: لما فطر عليه من الخطأ والنسيان. وقد أشار إلى ذلك الإمام أبو حنيفة النعمان، عليه الرضوان، حين قال لتلميذه الهمام أبو يوسف: (يا يعقوب! لا تكتب كل ما تسمع مني. فإني أرى الرأي اليوم وأتركه غداً. وأرى غداً وأتركه بعد غد. (١) على أن هناك سبباً آخر يتعلق بمنهجني في هذا المشروع، قد ذكرته في مطلع هذه المقدمة،

(١) راجع صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، الطبعة الخامسة، ص ٢٥.



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وفي مقدمتي لكتاب (صحيح سنن ابن ماجه- باختصار السند): ذلك أنني حين لا أجد مخرجاً في شيء من مؤلفاتي لأعزوه إليه، فإنني أحكم عليه بما تقتضيه الصناعة من تضعيف أو تصحيح لإسناد الخاص بالكتاب الذي بين يدي من (السنن الأربعة)، وقد يقع أحياناً أن يتيسر لي بعد ذلك أن أخرجه تحريجاً علمياً ناظراً إلى طرقه الأخرى في كتب أخرى، فأخذ الحكم منه وأضعه في كتاب آخر من (السنن) فيظهر الاختلاف المشار إليه آنفاً: نتيجة طبيعة لاختلاف طريقة الحكم. فمن ذلك مثلاً حديث أم سلمة أن النبي ﷺ كان يقرؤها: (إنه عملٌ غَيْرُ صالحٍ) أخرجه الترمذي (٣١١٢)، فقلت تحته: (ضعيف الإسناد) وهو كذلك.

ولكنني في (سنن أبي داود) قلت فيه: (صحيح- الصحيحة ٢٨٠٩). وذلك لأنه كانت تجمعت عندي له بعد انتهائي من الترمذي بعض الطرق عن عائشة وغيرها، عملاً بالقاعدة: (الحديث الضعيف يتقوى بكثرة الطرق) ولا سيما أنه قد قرأ بهذه القراءة جماعة من السلف كما حكى عنهم الإمام ابن جرير الطبري في (تفسيره). ذكرت هذا التنبيه راجياً ألا يتسرع أحد من القراء إذا ما وجد شيئاً من ذلك الاختلاف- وهو واجد حتماً- إلى توجيه سهام النقد والاعتراض، بعد أن دُكِّرَ بالأسباب، فإنه إن فعل لم يسلم منه أيضاً من تقدّمنا من كبار الأئمة والعلماء في كل منه. فإنه يوجد في كلامهم

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

في الفقه والحديث والجرح والتعديل الشيء الكثير من هذا القبيل. وبالتالي لا يسلم الناقد والمعترض نفسه من أكثر من ذلك، لأنه لا يشاركهم ولا يدانيهم في فضلهم وعلمهم. بل الحق أن يلتمس- من وجد ذلك- في نفسه لأخيه عذراً ثم يوجه إليه التصحيح ببيان وهمه بالحجة والبرهان، وباللفظ الطيب من الكلام، فمن فعل ذلك تقبلناه منه بقبول حسن، واستفدنا منه إن شاء الله أن نستفيد. وكثير من مؤلفاتي على ذلك شاهد صدق. والله من وراء القصد.

وختاماً لا بد لي من أقدم شكري إلى الدكتور محمد الأحمد الرشيد، والدكتور علي محمد التويجري والدكتور محمد العوا، والأستاذين الكريمين عبد الرحمن الباني ومحمد الصباغ الذين كانوا هم السبب في التعجيل بهذا المشروع العظيم لأن الدال على الخير كفاعله. ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله<sup>(١)</sup> كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. وسبحانك اللهم بحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك. عمان: الجمعة ٢١ شعبان ١٤٠٨ هـ

٨ نيسان (إبريل) ١٩٨٨ م

محمد ناصر الدين الألباني

أبو عبد الرحمن

---

(١) الحديث في (صحيح سنن أبي داود- باختصار السند) ٤٠٢٧ / ٤٨١١ و(صحيح سنن الترمذي- باختصار السند) ١٥٩٢ / ٢٠٣٧ و ١٥٩٣ / ٢٠٣٨ و (صحيح الجامع الصغير) ٤٥٤١ و (مشكاة المصابيح) ٣٠٣٥، جعلنا الله من الشاكرين حقاً، لكل من له فضل علينا- ز-

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### من فوائد المقدمة:

١- الإمام الألباني - رحمه الله - يعترف لنفسه من القصور والخطأ والنسيان، واعترافه بذلك كان له في ذلك سلف؛ قال - رحمه الله-:

هذا ولا بد لي قبل الختام من التنبيه على أمر مهم وهو أنه قد يرى بعض القراء كتب هذا المشروع وغيرها بعض الاختلاف في المراتب الموضوعة لبعض الأحاديث بين كتاب وآخر. فيصح الحديث أو الاسناد مثلاً في أحدها ويضعف في آخر، فأرجو أن يتذكروا أن ذلك مما لا بد أن يصدر من الإنسان: لما فطر عليه من الخطأ والنسيان. وقد أشار إلى ذلك الإمام أبو حنيفة النعمان، عليه الرضوان، حين قال لتلميذه الهمام أبو يوسف: (يا يعقوب! لا تكتب كل ما تسمع مني. فإني أرى الرأي اليوم وأتركه غداً. وأرى غداً وأتركه بعد غد.

٢- إذا وجد القارئ الحكم على الحديث يختلف في بعض مؤلفات الإمام الألباني عن غيرها؛ هناك أسباب تجعل هذا الحكم يتغير عن الحكم السابق، حيث قال الإمام الألباني - رحمه الله-: وقد يقع أحياناً أن يتيسر لي بعد ذلك أن أخرج تخریباً علمياً ناظراً إلى طرقة الأخرى في كتب أخرى، فأخذ الحكم منه وأضعه في كتاب آخر من (السنن) فيظهر الاختلاف المشار إليه آنفاً: نتيجة طبيعة لاختلاف طريقة الحكم. فمن ذلك مثلاً

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

حديث أم سلمة أن النبي ﷺ كان يقرأها: (إنه عَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا) أخرجه الترمذي (٣١١٢)،  
فقلت تحته: (ضعيف الإسناد) وهو كذلك.

ولكنني في (سنن أبي داود) قلت فيه: (صحيح- الصحيحة ٢٨٠٩).

وذلك لأنه كانت تجمعت عندي له بعد انتهائي من الترمذي بعض الطرق عن عائشة  
وغيرها، عملاً بالقاعدة: (الحديث الضعيف يتقوى بكثرة الطرق) ولا سيما أنه قد قرأ بهذه  
القراءة جماعة من السلف كما حكى عنهم الإمام ابن جرير الطبري في (تفسيره).



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

## [٤٥] غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فهذا تخريج وضعته لأحاديث كتاب (الحلال والحرام في الإسلام) للشيخ الفاضل الدكتور يوسف القرضاوي، وخرّجت فيه أحاديث تخريجاً علمياً، بيّنت فيه مرتبة كل حديث صحة أو ضعف، حسبما تقتضيه قواعد علم الحديث وتراجم رجاله، ونصوص أئمتيه، ليكون الوقف على كتابه على بيّنة من حال أحاديثه، لا سيما وأكثرها في الأحكام، كما هو ظاهر للعيان، ولئن كان بعض الناس يتساهلون فيذهبون إلى القول بأن الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال - وهو قول مرجوح عندي، تبعاً لكثير من كبار أئمتي . فلا أحد - والحمد لله - يذهب إلى جواز الاحتجاج بالحديث الضعيف في الأحكام الشرعية، بل أجمعوا على أنه يجب أن يكون من قسم المقبول، وأدناه الحسن لغيره.

وقد أخلّ بهذا الواجب جماهير المؤلفين قديماً وحديثاً، كما كنت شرحت شيئاً منه في مقدمة كتابي (سلسلة الأحاديث الضعيفة) وغيره، فتراهم يستدلون بما لا يثبت من الحديث بل وربما لا أصل له أحياناً! ولا يجوز لأحد أن يعتذر في ذلك عنهم بأنهم إنما يفعلون ذلك لجهلهم بالصحيح والضعيف من الحديث، إذ أنّ الجهل لم يكن يوماً ما عذراً عند العلماء، لا سيما وهو الذين يشترطون كذا وكذا من الشروط للاجتهد: ثم هم يتغافلون عن هذا الشرط الأساسي فيه.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ولا يعفيهم من المسؤولية ما جرى عليه جمهور كبير من الكتاب اليوم- وفيهم بعض من ينتسب إلى الحديث- ألا وهو تخريجهم في حاشية الكتاب بعزوه إلى كتاب من كتب السنة، دون بيان مرتبة من الصحة أو الضعف، ولو بالنقل عن بعض الأئمة، متوهمين أنهم قد قاموا بما يجب عليهم من التحقيق! والحق أن هذا الصنيع لا يضمن ولا يغني من جوع عندي، بل هو أقرب إلى الغش والتدليس على القراء منه إلى نصحهم ونفعهم، ولو أنهم لا يقصدون ذلك، لا سيما أولئك الذين يتوسعون في التخريج توسعاً مملأً فيسودون به عدة أسطر، يُسهّل له ذلك الفهارس العلمية التي وضعت في هذا الزمن، فهذه الظاهرة من التخريج وإن كانت تبشر بخير من حيث دلالتها على اهتمام الكتاب اليوم بعلم الحديث وكتبه، فذلك غير كافٍ، بل هو يوهم ما قد لا يقصدونه من الصحة! ذلك لأن عامة القراء لا يفرقون بين التخريج والتحقيق، فيتوهمون من مجرد العزو لإمام من أئمة الحديث الصحة، ولا تلازم بينهما إلا نادراً، والذين يعرفون منهم الفرق المذكور، لا يستفيدون من مجرد التخريج شيئاً يذكر، اللهم إلا من كان منهم قادراً على التحقيق، فإن ذلك ييسر له الرجوع إلى مخرج الحديث ليتحقق من صحته أو ضعفه، ولكن هذا النوع فيهم نادر جداً بحيث يمكن أن يقال دون أي شك أو ريب: إن نسبة هؤلاء القادرين على التحقيق بالنسبة للقراء أقل بكثير من بالنسبة لحفاظ القرآن الكريم إلى عامة المسلمين!! فهي فائدة لا تكاد تذكر بالنسبة لعامتهم، ولذلك فالذين يعرفون الفرق المذكور سيظلون حيارى أمام التخريج

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

المذكور، لا يعرفون منه أصحح أم ضعيف؟ هذا إن لم يميلوا إلى استلزام الصحة منه، على الرغم من معرفتهم المشار إليها يحملهم على ذلك حسن ظنهم بالمؤلف وعلمه، لا سيما إذا كان من حملة الشهادات العالية، والشهرة الواسعة، جاهلين أنه لو كانت شهادته هذا في علم الحديث نفسه، فليس يعني ذلك أنها صيرتها عالماً بفن التصحيح والتضعيف، والجرح والتعديل، ونقد الأسانيد والمتون، ومعرفة العلل لا سيما الخفية منها. كلا، فإن ذلك يحتاج إلى التخصص إلى جهد عظيم، وممارسة طويلة الأمد، من نفس مؤمنة صابرة صامتة، دائبة على البحث في كتب السنة وأسانيد أحاديثها، وتراجم رجالها، المطبوع منها والمخطوط، والنظر في نقد الأئمة للأسانيد والمتون، المتقدمين منهم والمتأخرين، ومقابلة أقوالهم، وترجيح الراجح منها، وتمييز سليمها من سقيمها، وقويها من ضعيفها، وغير ذلك مما يستحيل معرفته والتمكن منه بمجرد الحصول على شهادة (الدكتوراه) لا سيما في غير علم الحديث.

وإني لأعرف دكتوراً في الشريعة زعم في كتاب له في (السيرة) أنه اعتمد فيه على ما صح من الأحاديث والأخبار، وهو لا يعرف من هذا العلم الشريف شيئاً، وحسبك على ذلك دليلاً أنه يعتمد على مدلسات ابن إسحاق ومعضلاته، بل وعلى روايات الواقدي الكذاب وأخباره إلى غير ذلك من جهالاته التي منها اتهامه للسلفيين بقوله: (ضل قوم لم تشعر

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

أفتدّهم بمحبة رسول الله ﷺ... وإصراره على ذلك، مما هو مفصل في كتابي (دفاع عن الحديث النبوي... ومهو مطبوع. (١)

ولكن لا يزال في أهل العلم كثير من المنصفين المترفعين عن الخضوع للأهواء النفسية، فإني أعرف فيهم الدكاترة من كان يصرح في الجامعة وغيرها للتلامذة: (نحن نستفيد من كتب الألباني ما نقدم بعضها إليكم). أو كما قال. وقال مرة: (من نكد الدنيا أن يختار أمثالنا من حملة الدكتوراه) لتدريس مادة الحديث في الجامعة، وهناك من هو أولى بذلك منا، ممن لا نصلح أن نكون من تلامذته في هذا العلم، ولكنها النظم والتقاليد!

ولماذا نذهب بالقراء بعيداً، فهذا فضيلة الشيخ محمد الغزالي الكاتب الإسلامي الكبير، سن لأمثاله من المؤلفين الأفاضل المنصفين سنة حسنة، حين أبدى رغبته لبعض إخواننا السلفيين من العلماء المقيمين في القاهرة قبل سنة (١٣٧٥ هجرية أن أتولى تخريج أحاديث كتابه (فقه السيرة) فأتطوع لذلك بكل رغبة، مقدراً في مؤلفه هذا الخلق السامي، والنفس المؤمنة المطمئنة. ثم هو يأمر بطبعه هناك مع كتابه دون تعديل أو تعليق، سوى ما كان أودعه في مقدمة الطبعة الرابعة فما بعدها من اعتماده على مراعاة المعنى في الأحاديث الصحيحة والضعيفة سنداً، سلباً أو إيجاباً، فهو لا يقبل الحديث الصحيح ولو كان من المتفق على صحته عند الحديثين جميعاً إذا كان مضمونه غير مقبول عنده لسبب ما توهمه، وعلى

(١) تقدم في (الجزء الثاني) (ص ٢٥٥) (ت).



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

العكس، فهو يأخذ بالحديث الضعيف عندهم إذا كان معناه مقبولاً في نظره، وضرب على ذلك بعض الأمثلة، مما لا يتسع المجال هنا لمناقشته، ناسياً أن لازم مذهبه هذا أنه لا قيمة تذكر لهذا التخريج وأمثاله القائم على قواعد علم الحديث، ما دام أن المرجع في رد الحديث وقبوله عنده إنما هو الرأي الشخصي، وليس الميزان العلمي الحديثي الذي يستلزم التصديق بثبوت ما حكم بصحته ÷ وعدم ثبوت ما حكم بضعفه، بغض النظر عن الحكم المستفاد من الحكم من كل منهما، فإنه شيء آخر، ألسنت ترى أن الحديث الصحيح عندهم قد لا يؤخ به لأنه منسوخ مثلاً، أو غير ذلك من الأسباب التي شرحها شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالة «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»؟ فعدم الأخذ به لا يستلزم عدم ثبوته في نفسه والحالة هذه. وكذلك الحديث الضعيف قد يؤخذ بضمونه، لأن الاجتهاد والاستنباط أدى إليه، مع أنه لم يثبت أن النبي ﷺ قد قاله، بدليل أن الأخذ المذكور قد كان يصير إليه المجتهد حتى في حالة عدم وجود الحديث مطلقاً، فالعلم به وعدمه سواء والحالة هذه، فهل يجوز أن يقال حينئذ في مثل هذا الحديث: (قال رسول الله ﷺ...؟!)

فينبغي التنبيه لهذا والابتعاد عن الخلط بين الصناعة الحديثة للجهل بها، والاجتهاد الفقهي، فلكل منهما سبيله، وإن كان لا بد من الاستعانة بكل منهما لمعرفة الحق الذي شرعه الله لعباده.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وقد كنت ذكرت شيئاً من هذا للأستاذ الغزالي في بعض لقاءاتي إياه في المجلس الأعلى للجامعة الإسلامية، لافتاً نظره إلى ضرورة تعديل موقفه في مقدمته، بحيث لا يتعارض مع أقوال العلماء وأصولهم. فوعدني خيراً، ولعله يفعل.

ثم جرى على سنته في الابتعاد عن حظ النفس، والاعتراف بالفضل، الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، فإنه لما عزم طبع (صحيح ابن خزيمة) بتحقيقه عند أخينا الأستاذ زهير الشاويش صاحب المكتب الإسلامي، طلب منه أن أعلق على بعض المواضيع التي تعرّض هو لها، وأن أصحح ما قد يكون أخطأ فيه تصحيحاً أو تضعيفاً، دون مراجعته في شيء من ذلك، وقد أشار إلى شيء من هذا في كلمته التي بين يدي مقدمته، وقد طبع من الكتاب الجزء الأول والثاني والثالث.

وفيها بعض تعليقاتي المشار إليها، هي المنتهية باسمي (ناصر) أو الرمز له ب (ن).

وقد انتهيت قريباً من النظر في أصول (كتاب المناسك) و (الزكاة) وغيرهما، ومن التعليق عليها، وتحقيق ما لا بد منه، راجياً المولى سبحانه وتعالى أن يبسر نشره قريباً. (١)

ثم سلك سبيلهم فضيلة الدكتور الشيخ يوسف القرضاوي حين اتفق مع الأستاذ زهير الشاويش ناشر كتاب (الحلال والحرام في الإسلام)؛ على أن أتولى تخرجه، وأبين صحيح

---

(١) بل تم طبع الجزء الرابع وبه ينتهي الموجد من الكتاب.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

حديثه وسقيمه، مما دل أيضاً على فضله، وكرم خلقه.

وأنا أعرف هذا منه مباشرة. فإن من أدبه ودأبه أنه كلما قدر بيننا لقاء ما، بادر بالسؤال عن حديث، أو مسألة فقهية، ليرى ما عندي في ذلك من رأي يستفيده. وهذا كله مما يدل القارىء على تواضعه الجَم، وأدبه العُـم، حفظه الله، ونفع به المسلمين.

ولقد كانت الفكرة- حسبما كان حدثني الأخ زهير يوم اقترح تخريجه- أن يطبع في حاشية كتاب (الحلال)، لأنه أفيد للقارىء، وأوثق للحديث بموضوعه فيه، ثم لا أدري ما الذي حدث بعد ذلك؟ فقد طبع الكتاب حتى اليوم اثني عشرة طبعة، ليس في شيء منها تخريجي هذا مطلقاً، ولعل من أسباب ذلك الحرب الأخيرة في لبنان، والتي لا تكاد أن تهدأ قليلاً، وتستقر فيها الأحوال، حتى تعود إلى نحو ما كانت عليه من قبل أو أشد، الأمر الذي يجعل أعمال الناس ومصالحهم تتعطل أو تتأخر، ولو ظهر أنها ركدت بعض الشيء، فالخوف من عودتها سيطر على الجميع، والفتنة والقتل بدون أي سبب لا يزال مستمراً، حتى لقد كدت أن أكون أنا وبعض أهلي ضحايا، برصاصات غادرة أطلقها علينا بعض القناصة من بعض البنايات المتهدمة في بيروت بتاريخ ٢ صفر الخير سنة ١٣٩٩ هـ أصابت سيارتي في ثلاثة مواضع منها، كادت أن تكون قاتلة، ولكن الله سلم فلم نصب بأذى في أبداننا مطلقاً، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وعلى الرغم من استمرار الحال التي ذكرنا في بيروت، فقد أتاحت الفرصة للأخ الشيخ زهير حفظه الله لطبع لتخريج، فبادر إلى ذلك وطبعه مستقلاً عن أصله (الحلال والحرام) كما ترى، ولعله لا يستطيع غيره، و ﴿ لا يَكْلِفُ اللهُ نَفْساً إِلاَّ وَسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] والخيرة فيما اختاره الله تبارك وتعالى.

ولا بد هنا من التنبيه على قضيتين هامتين:

الأولى: أن التخريج المطبوع مع الكتاب في حاشيته، إنما لمؤلفه حفظه الله تعالى وليس من صني، وهو على اختصاره في أسلوبه، لا يخرج عن أسلوب جمهور الكتاب الذي سبقت الإشارة إليه، الخالي عن التصحيح إلا نادراً وعن التضعيف، وهو خلاف أسلوب الذي امتاز باقتراانه دائماً ببيان مرتبة الحديث كما هو معروف في كل كتبي وتخريجي، ومنها هذا، والحمد لله، وله الفضل والمنة.

والدافع على هذا التنبيه، إنما هو أن بعض القراء راجعني شخصياً في بعض ما جاء في تخريج الدكتور القرضاوي توهماً منه أنه لي، وعلماً منه بأنه مناقض لبعض تخاريجي المطبوعة، فأشكل عليه الأمر، فلما بينت له أنه ليس لي زال إشكاله. ولا بد أن غيره من القراء عرض له مثل هذا الإشكال، فوجب إزالته في هذه المقدمة.

ولهذا التوهم أسباب تعود إلى بعض العبارات الواردة في (الحلال)، فقال المؤلف حفظه الله في مقدمة الطبعة الرابعة (ص ٨) ما نصه:

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(ويقوم محدث بلاد الشام ناصر الدين الألباني بتخريج الأحاديث الواردة في هذا الكتاب لتضم للسفر القيم الذي سيصدر عن المكتب الإسلامي...).

فهذا بظاهره أوهم ما أشرت إليه آنفاً، ثم اشتد الإيهام حين صار النص المذكور في الطبعة الخامسة (ص ٨ أيضاً) هكذا:

(وقام محدث بلاد الشام... الواردة في هذا الكتاب، وستفرد في كتاب، ونكتفي هنا بالإشارة إليها بوضع أرقامها مسبوقة بحرف (ت)).

والشاهد فيه قوله: (وستفرد في كتاب)، فإنه يشعر بأنها مخرجة كذلك في الكتاب أيضاً، وإلا لم يكن ثمة حاجة إلى التنصيص على الأفراد، وإن كان ينافيه ظاهر قوله: (ونكتفي هنا...). ولذلك قلنا بأن العبار موهمة، وليست نصاً. وزاد في تخريجي، وليس كذلك، فإن بينهما فرقاً كبيراً كما يتبين لك بمقابلة أحدهما الآخر.

وأقرب ذلك إلى القارئ الكريم بعض الأمثلة من أول الكتاب.

١- قال في الحديث الأول: رواه الحاكم... وصححه وأقره الذهبي. انظر (تخريج أحاديث

الحلال والحرام) للمحدث الكبير الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ت: (١).

وبالرجوع إلى تخريجي للحديث المشار إليه تعلم أنني خالفت الذهبي في إقراره من وجهين ذكرتهما، وأن الحديث حسن لذاته صحيح لغيره.

٢- قال في الحديث الثاني: (رواه الحاكم وصححه وأخرجه البزار ت: ٢).

أقول: وإنما هو حسن فقط كما يأتي بيانه.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

- ٣- وقال في الحديث الرابع: (رواه الدار قطني وحسنه النووي ت: ٤).  
وسياتي أن إسناده ضعيف، وأنه لا وجه لتحسينه حيثياً. وإنما هو حسن لغة.
- ٤- وقال في الحديث الثامن: (رواه أحمد، ت: ٨).  
وأنا لم أعزه لأحمد، بل خطأت عزوه إليه، وذكرت وجهه هناك فراجعه.
- ٥- نقل في الحديث الحادي عشر عن ابن القيم أنه قال: رواه ابن بطة بإسناد جيد يصح مثله (الترمذي).
- قلت: ونقلته أنا عن ابن تيمية، ولكنني تعقبت تجويده لإسناده، وبينت ضعفه كما ستراه إن شاء الله تعالى.
- ٦- عزا الحديث (١٥) للشيخين، وبينت هناك أنه من أفراد مسلم عن البخاري، ومثله حديث النهي عن السباع رقم (٣٣)، وآخر عزاه للبخاري وهو لمسلم وحده (١٤٥)، وحديث النووي عزاه للبخاري بلفظ وهو عنده بلفظ آخر (٢٩٢)، ومثله حديث الاطلاع (٤٢١)، وحديث (ارموا واركبوا) عزاه لمسلم وهو وهم وهو عقب الحديث (٣٨٧)، وهو مما فاتني تخريجه في محله مع أحاديث أخرى لعلها تُستدرك إن شاء الله في طبعة قابلة. ومثله حديث (لزوال الدنيا) عزاه لمسلم (٤٣٩)، وليس عنده! إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي سنتبين للقارئ إذا ما قابل بين التخريجين، ويكفيك برهاناً على ذلك أنه لا يوجد في تخريج المؤلف حديث واحد قد نص على تضعيفه من أحاديثه الكثيرة التي قارب عددها الخمسمائة، مع أن فيها نحو مائة حديث ضعيف، وأحدها ضعيف جداً كالحديث (٧٢)،

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وحدِيث ثانٍ موضوع (١١٠)، وثالث حسنه، ولا أصل له البتة، وإنما التبس عليه بحديث آخر ضعيف! (٤٦٩)، كما سترى ذلك كله مفصلاً، إن شاء الله تعالى.

على أنني بتتبعي الخاص لطرق أحاديث الكتاب، قد أنفذت كثيراً من أحاديثه من الضعف الذي يقتضيه النظر العلمي في أسانيدھا عند الذين عزاھا الدكتور إليهم، بسبب وهن ظاهر في أسانيدهم، فقويتها بذكر طرق أخرى وشواهد لها هي في الغالب في مراجع أخرى لم يذكرها المؤلف، كحديث الدباغ رقم (٢٦)، وحديث ما قطع من البهيمه وهي حية (٤١)، وحديث الخمر (٦٠)، وحديث النعمة (٧٥)، وحديث تغيير الشيب (١٠٧)، وحديث الأفنية (١١٣) على تفصيل فيه تراه هناك. وحديث: لا تجعلوا قبوري عيداً (١٢٥) والذي بعده (١٥٢)، وحديث بيع العينة (١٦٠)، حديث (عورة المرأة) (١٨٥)، وحديث دخولها الحمام (١٩٠)، وحديث نزعها ثيابها (١٩٤)، وحديث كفر من أتى الكاهن (٢٨٥)، وحديث التكهن (٢٨٩)، وحديث مدمن الخمر (٢٩١)، وحديث بني آدام (٣٠٩)، وآخر نحو (٣١٢)، وحديث النصح (٣٣٢)، وحديث الاستعاذة من الهم (٣٧٤)، وحديث المزاح مع العجوز (٣٧٥)، وحديث مصارعة ركائنه (٣٧٨)، وحديث السبق (٣٩٠)، وحديث النرد (٣٩٥)، وحديث التحلل من الغيبة (٤٢٨)، وحديث الريح المنتنة فيها (٤٢٩)، وحديث الذب عن المسلم (٤٣١ و٤٣٢)، وحديث الراشي والمرتشي (٤٥٧)، وحديث وشم البهيمه (٤٧٩).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

واعلم أن تقويتنا لهذه الأحاديث للسبب المذكور، وتضعيفها لغيرها إنما هو أمر بدهي ونتيجة طبيعية لاستسلامنا للمنهج العلمي في نقد الأحاديث على القواعد الحديثية المعروفة في علم المصطلح، وتراجم رواة الحديث، بعيدين- بإذن الله- كل البعد عن الهوى والغرض في النقد، فلسنا نبغي- بفضل الله- تصحيح ما يروى لنا، أو يوافق مذهبنا من الأحاديث، ولا تضعيف ما يخالف ذلك منها، كما ستراه واضحاً في تحريجنا هذا، خلافاً لأهل الأهواء والبدع قديماً وحديثاً، وأقل ما يفعله أحدهم أن يسكت عن الحديث، وأن يحتج به، وهو يعلم أنه ضعيف لا تقوم به الحجة عند أهل المعرفة بالحديث، فهذا وأمثاله يخشى أن يكون أحد الذين قال فيهما النبي ﷺ : (من حدث عني بحديث وهو يُرى أنه كذب، فهو أحد الكذابين).

أخرجه مسلم وابن حبان في (صحيحه)، فنسأل الله تعالى العصمة من كل ذلك. ومما سبق تعلم أن ما جاء على الوجه الأول من الورقة الأولى من الطبعة الثانية عشرة لكتاب (الحلال) وتحت اسم مؤلفه الفاضل: (تخريج المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني!) إنه خطأ محض، لا مبرر له، فإن هذه الطبعة من حيث التخريج كسابقاتها، وهي مصورة عنها، ولعل الباعث عليه إنما هو محاولة الناشر لقطع الطريق على السارقين الذين سرقوا الكتاب وطبعوه مراراً بدون إذن الناشر والمؤلف، ليملؤوا بطونهم ناراً- وقد فعلوا مثل ذلك في كثير من كتبي، فأراد الناشر بذلك أن يميز الطبعة المشروعة من الطبعة المسروقة، ولكن هيهات، فإن الأمر كما قال الشاعر:

لا ترجع الأنفس عن غيرها ما لم يكن منها لها زاجر



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ومن أجل ذلك شرع الله تعالى القصاص، وأوجب الحدود والتعزير، وما أحسن ما روي عن بعض السلف قال: (إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن)، وإنما يعني به من أشرنا إليهم، ممن لا خلاق لديهم، ولا وازع نفسي يردعهم عن غيهم وظلمهم، وأكلهم أموال الناس بالباطل، كفانا الله شرهم. تلك هي القضية الأولى.

وأما القضية الأخرى، فهي أنه قد جاء في كتاب (الحلال والحرام) غير قليل من الآراء والأفكار التي ذهب إليها المؤلف حفظه الله، مما هو من مواطن النزاع، فقد يقرأ قوم، وينكرها آخرون، كل حسبما عنده من علم وفقه للكتاب والسنة، ومعرفة صحيحها وسقيمها، وطرق الاستدلال بالأدلة الشرعية، كراهيه في ذبائح أهل الكتاب، والصور واقتنائها، وآلات الطرب والغناء بها، وغيرها من المسائل فهو وحده المسؤول عنها، بل المأجور عليها، أصاب أم أخطأ. وما كان يخطر بالبال التنبيه على مثل هذا، لولا أن بعض الخطاء المقلدين الصوفيين في بعض البلاد السورية نقم علي في نقاش جرى بيني وبينه أوائل سنة ١٣٩٧) لأنني خرجت أحاديث (شرح العقيدة الطحاوية)، وسكت عن بعض العقائد الزائفة فيها بزعمه ÷ وخص بالذكر منها القول بحوادث لا أول لها، ومع أنه تبين من كلامه أنه لم يفهمه، وأنه يستلزم منه القول بقدم العالم، وبينت له الفرق بينهما، وأن لازم المذهب ليس بمذهب، فقد رأيت تعليقاتي على بعض أحاديث الكتاب مصرحاً برد القول بالحوادث المذكورة، ومع ذلك أصر على مؤاخذته إياي بتخريجي لأحاديثه، لأنه - كما قال - كان سبباً لانتشار الكتاب في العالم الإسلامي، وأنا أحمد الله على توفيقه إياي فيبدو في غيره من تخاريجي ومؤلفاتي التي ألقى الله قبولها في قلوب المسلمين، وفيهم من يعادوننا بسبب

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

الدعوة إلى نبذ التدين بتقليد الأئمة، والإخلاص في الاتباع للكتاب والسنة. من أجل ذلك، ولاعتقادي أن الصوفي المشار عليه قلما تخلو من مثله بلد في كل قطر كما قيل في الأمثال: (في كل أرض سعد بن زيد)، أو (تُعَال)! فإني أعلن هنا أن غاية ما التزمت القيام به تجاه (كتاب الحلال)، إنما هو تخريج أحاديثه فقط، فلست مسؤولاً بداهةً عن أي خطأ قد يكون وقع من المؤلف في بعض مسائله، بل في تخريجه هو لأحاديثه. ومع ذلك، فإني قد نشطت في بعض الأحيان، فتعقبته في غير مسألة تبين لي أنه أخطأ فيها، بمناسبة تخريجي لأحاديثها. كمسألة التختم بخاتم الحديد، رقم (٨٢)، ونص الشعر، رقم (٩٥)، ووصل الشعر (١٠٠ و ١٠٣)، والخضاب بالسواد (١٠٦)، والتصوير والصور (١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤٤) وإيجار الأرض (٣٥٥ و ٣٦٩) والغناء وآلات الطرب (٣٩٩)، وحقوق أهل الذمة (٤٦٩) وغيرها. وقد سميت تخريجي هذا (غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام)، سائلاً المولى سبحانه وتعالى أن يجعله خالصاً ولوجهه، وأن ينفع به المسلمين عامة، وأهل العلم والتحقيق منهم خاصة، إنه خير مسؤول.

سبحانك اللهم وبمحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنتن أستغفرك وأتوب إليك.

دمشق ١٨ صفر الخير سنة ١٣٩٩ هـ

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

### من فوائد المقدمة:

- ١- عند قراءة هذه المقدمة النافعة، وجدنا جميعاً أن بعض مؤلفات الإمام الألباني تعرّضت لأنواع من السرقات، منها ما نسب بعض التخریجات إليه وهو ليس كذلك.
  - ٢- تعمد بعض الناشرين بتغيير في بعض تخریجات الشيخ وتأليفه عند طباعة كتبه، وهذا خلاف الأمانة العلمية.
  - ٣- قدم الإمام الألباني - رحمه الله - أمثلة كثيرة في الفرق بين تخریجه والتخریجات المنسوبة إليه.
- لذلك نجد، بعض المغرضين المتعطشين لتتبع زلات العلماء - وهم بشر يقع منهم لا محالة - ينكرون على بعض التخریجات ويسودا تلك المسودات، علماً، بعض هذه التخریجات ليست للإمام الألباني - رحمه الله - لكن لو سألوا خاصة طلابه كالشيخ مشهور حفظه الله تعالى - أو الشيخ علي بن حسن الحلبي - رحمه الله - لم يتجرأ أحد منهم على هذا التسويد من الردود التي لا فائدة منها، وفاقد الشيء لا يعطيه.
- فلذلك قبل الأخذ من هذه الردود، ينبغي الرجوع إلى كتب الشيخ الألباني الشرعية المطبوعة بإذنه.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

الإمام الألباني- رحمه الله - كان يجرد نفسه من حظ النفس في التخريج، ولا ينتصر إلى دليل؛ حيث قال رحمه الله -: واعلم أن تقويتنا لهذه الأحاديث للسبب المذكور، وتضعيفها لغيرها إنما هو أمر بدهي ونتيجة طبيعية لاستسلامنا للمنهج العلمي في نقد الأحاديث على القواعد الحديثية المعروفة في علم المصطلح، وتراجم رواة الحديث، بعينين- بإذن الله- كل البعد عن الهوى والغرض في النقد، فلسنا نبغي- بفضل الله- تصحيح ما يروى لنا، أو يوافق مذهبنا من الأحاديث، ولا تضعيف ما يخالف ذلك منها، كما ستره واضحاً في تخريجنا هذا، خلافاً لأهل الأهواء والبدع قديماً وحديثاً، وأقل ما يفعله أحدهم أن يسكت عن الحديث، وأن يحتج به، وهو يعلم أنه ضعيف لا تقوم به الحجة عند أهل المعرفة بالحديث، فهذا وأمثاله يخشى أن يكون أحد الذين قال فيهما النبي ﷺ : (من حدث عني بحديث وهو يرى أنه كذب، فهو أحد الكذابين). أخرجه مسلم وابن حبان في (صحيحه)، فنسأل الله تعالى العصمة من كل ذلك.



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

## [٤٦] فضل صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد

فقد كنت في مذاكرة علمية في إدارة (الجامعة الإسلامية) في المدينة المنورة سنة ١٣٨١هـ مع فضيلة نائب رئيسها الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، فجرى الحديث فيها عن كتب السنة ومخطوطاتها، فذكرت لفضيلته أن في المكتبة الظاهرية بدمشق مخطوطاً قيماً بعنوان: (كتاب فضل الصلاة على النبي ﷺ) للإمام الحافظ إسماعيل بن إسحاق القاضي الأزدي، وأن المؤلف يسوق فيه الأحاديث والآثار الواردة في فضل الصلاة عليه ﷺ وذكر مواضعها، بالأسانيد المتصلة منه إلى رواها من الصحابة والتابعين، كما هي طريقة المتقدمين من المحدثين، بحيث يتمكن العارف بعلم الحديث ورجاله من الحكم على أخباره بما تستحقه من صحة أو ضعف، فقال حفظه الله تعالى: لعله لا يوجد فيه من الموضوعات والخرافات، مما يوجد عادة في كتب الفضائل والرقائق؟ أو نحو هذا من الكلام. فقلت: الذي أذكره - وعهدي بالكتاب بعيد- أنه ليس فيه شيء من ذلك.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فقال: إذا انتهت السنة الدراسية، ورجعت إلى دمشق إن شاء الله تعالى، فأعد النظر في الكتاب، فإذا وجدته كما ذكرت، فاستنسخه، ثم خرج أحاديثه- وأظنه قال: على جه الاختصار، ثم قدمه إلى الأخ الشيخ زهير الشاويش ليطبعه على نفقتنا (١) فلما انتهت السنة وعدت إلى دمشق في أواخر شهر محرم سنة ١٣٨٢ واستقر بي المقام في غرفتي الخاصة بي (٢) من المكتبة الظاهرية، وأعيدت إليها الكتب التي كانت فيها، وكنت سلمتها إلى أمين المكتبة قبل سفري إلى الجامعة الإسلامية في السنة السابقة ١٣٨١، بادرت إلى تحقيق رغبة فضيلة الشيخ.

فطلبت الكتاب، وأعدت النظر فيه، ودرسته من جديد، فوجدته كما كنت أظن والحمد لله، فاستنسخناه، ثم شرعت في تحقيق نصوصه، وتخريج أحاديثه، والكلام على أسانيدنا تصحيحاً وتضعيفاً، على وجه الاختصار الذي لا يخل بالمراد. وبعد أن فرغت من ذلك، وقدم الكتاب للطبع، شرعت في وضع المقدمة والتعريف بالمخطوطة، بيد أن العطلة الدراسية أوشكت على الانتهاء، ولذلك توقفت عن متابعة العمل، وسافرت إلى الجامعة الإسلامية وباشرت التدريس فيها.

---

(١) ولما كان العدد المطلوب أقل من حاجة الناس لمثل هذا الكتاب القيم، فقد طبعنا لحساب المكتب الإسلامي كمية أخرى لتباع بسعر زهيد، تعميماً للنفع، وتسهيلاً للاقتناء، وكان تقديرنا صحيحاً حيث شعرنا الآن بضرورة طبعه مرة ثانية.

(٢) كان ذلك مساعدة من المسؤولين في المكتبة والمجمع العلمي على التحقيق في علم الحديث والسنة فلهم مني الشكر الجزيل، فإن (من لا يشكر الناس لا يشكر الله).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ثم جاءني الكتاب مطبوعاً، مع خطاب من الأخ الأستاذ زهير الشاويش بتاريخ ١٩ رمضان سنة ١٣٨٢ يرجو فيه الإسراع بوضع المقدمة، فباشرت ذلك من جديد، مع شيء من الإبطاء الذي هو طبيعي للانشغال بالتدريس المنهك، وما لا بد منه من التحقيق العلمي الذي لا تطيب الحياة إلا به، فمعدرة إلى الأخ زهير، وشر الله له سعيه في قيامه على طبع آثار السلف الصالح.

### وصف المخطوطة:

وهي نسخة قيمة نادرة، محفوظة في المكتبة الظاهرية العامرة، بدمشق الشام المحروسة، ضمن مجموع (٣٨) الورقة (٨٦ - ٩٨).

وهي نسخة قيمة، محفوظة في المكتبة الظاهرية العامرة، بدمشق الشام المحروسة، ضمن المجموع (٣٨) الورقة (٨٦ - ٩٨). ولم يعلم بها (بروكلمان) فلم يذكرها في كتابه، وإنما ذكر نسخة أخرى في (كوبربلي) رقم (٤٢٨) <sup>(١)</sup>. وقد حاولنا الحصول على صورة عنها، فلم نوفق، فعسى أن يتيسر لنا ذلك في طبعة أخرى للكتاب إن شاء الله تعالى.

وخطها حسن لا بأس به، ولكنه كتب بغير نقط، كما هي عادة القدامى، وقد وقع فيها كثير من الأخطاء أمكننا أن نصحح أكثرها.

---

(١) الجزء الثالث ص ٢٠٤ من الطبعة المترجمة.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

كتبها الشيخ عبد الحميد بن محمد بن ماضي المقدسي الحنبلي في أواخر القرن السادس، وقد جرى فيها على مد حرف الحاء في قول المصنف في أول كل حديث: (حدثنا) فيكتبها هكذا (حدثنا) وذلك للدلالة على أول الحديث، بمثابة ما اصطلاح عليه الكتاب في العصر الحاضر، من البدء به من أول السطر، تسهيلاً للمطالعة والمراجعة.

عدد أوراقها (١٣)، وفي كل ورقة (١٦ - ١٨) سطراً.

قياسها (١٣ - ١٨).

وإن من مزايا نسختنا أنها مرت بأيدي جماعة من علماء الحنابلة المقدسين، فقد كتبها الشيخ عبد الحميد المقدسي كما عرفت، وأوقفها الإمام موفق الدين بن قدامة أحد الأعلام المشهورين المتوفى سنة (٦٢٠) وعليها خطه بذلك، وقرأها أخوة الإمام الشيخ أبو عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة (٦٠٧)، على الشيخ الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي سنة (٦٠٠) وعليها سماع الحافظ المقدسي، صورته:

(سمع مني هذا الكتاب صاحبه الفقيه أبو أحمد عبد الحميد ابن محمد بن ماضي المقدسي أحسن الله توفيقه، بقراءة الفقيه أبي عمر محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، وسمع معه جماعة).

كتبه عبد الغني بن عبد الواحد بن علي المقدسي، وذلك في يوم الثلاثاء السادس عشر من شوال سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليمًا، وحسبنا الله ونعم الوكيل).



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وإن من مزايا هذه النسخة أيضاً أن إسناد راويها وكاتبها الشيخ عبد الحميد بن ماضي إلى المؤلف الشيخ إسماعيل القاضي إسناد جيد، رجاله كلهم ثقات معروفون بالعلم والرواية، حاشا واحداً منهم، ولكنه لم يتفرد به، فقد توبع عليه، وليبيان هذه الحقيقة رأيت أن أقدم بين يدي الكتاب تراجم رجال هذا الإسناد، مبتدئاً بالمؤلف، ومختتماً بالكتاب، فأقول:

### ١- المؤلف: إسماعيل بن إسحاق القاضي:

هو الإمام شيخ الإسلام أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل ابن المحدث البصرة حماد بن زيد الأزدي مولاهم البصري ثم البغدادي الحافظ، صاحب التصانيف، وشيخ المالكية وعالمهم.

ولد سنة (١٩٩)، وسمع من جماعة كثيرة من الثقات.

وشارك الإمام البخاري في كثير من شيوخه، كما سترى في هذا الكتاب، وبورك له في عمره حتى صار واحداً في عصره في علو الإسناد، فحمل الناس عنه من الحديث الحسن ما لم يحمل عن كثير من أمثاله، وكان الناس يصيرون إليه، فيقتبس منه كل فريق علماً لا يشاركه فيه الآخرون، فمن قوم يحملون الحديث، ومن قوم يحملون علم القرآن والقراءات والفقهاء، إلى غير ذلك مما يطول شرحه.

استوطن بغداد، وولي قضاءها نحو أربعين سنة، وكان مسدداً في قضاؤه، حسن المذهب فيه، وكان في أكثر أوقاته- بعد فراغه من الخصوم- متشاعلاً بالعلم. وكان عفيفاً صلباً، فهماً، صنف (المسند) وكتباً عدة في علوم القرآن، وجمع حديث مالك ويحيى بن سعيد الأنصاري، وأيوب السخيتاني، وكان إماماً في العربية حتى قال المبرد: هو أعلم بالتصوف مني.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

تفقه بأحمد بن المعدل، وأخذ علم الحديث وعلمه عن علي نب المديني شيخ البخاري. روى عنه؛ عبد الله بن أحمد بن حنبل، وموسى بن هارون الحافظ، وأبو بكر بن النجاد، وأبو بكر الشافعي، ومحمد بن خالف القاضي المعروف بـ(وكيع) وأكثر من الرواية عنه في كتابه (أخبار القضاة).

مات فجأة سنة (٢٨٢) رحمه الله تعالى.

### ٢- إسماعيل بن يعقوب أبو القاسم البختري:

هو إسماعيل بن يعقوب بن إبراهيم بن أحمد البختري أبو القاسم البغدادي التاجر المعروف بـ (ابن الحراب).

روى عن إسماعيل القاضي، وموسى بن سهل الوشاء، وإبراهيم بن إسحاق الحربي وطبقتهم. وهو بغدادي، انتقل إلى مصر فسكنها، وحدث بها. روى عنه ابن النحاس وغيره. قال الخطيب: (وكان ثقة).

توفي سنة (٣٤٥)، وله (٨٣) سنة.

### ٣- عبد الرحمن بن النحاس:

هو أبو محمد عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن سعيد البزار (١) المعروف بـ (النحاس)، مسند الديار المصرية ومحدثها.

---

(١) كذا وقع في سند الكتاب، وهو كذلك في (الأنساب) و (حسن المحاضرة). ووقع في (الشذرات) (البزاز) بالمعجمتين، وكذا وقع في (الفتح الرباني) كما يأتي في الترجمة (رقم ٦).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

سمع من أبي الطاهر المدني، وعلي بن عبد الله بن أبي مطر وطبقتها.  
ورحل إلى مكة وسمع بها ابن الأعرابي. وأول سماعه في سنة (٣٣١). توفي سنة (٤١٦)،  
وله بضع وتسعون سنة.

### ٤- إبراهيم بن سعيد الحبال:

هو إبراهيم بن سعيد بن عبد الله النعماني مولا هم التجيبي الوراق الإمام الحافظ المتقن.  
ولد سنة (٣٩١)، وسمع من الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي سنة (٤٠٧)، وسمع من  
جماعة آخرين منهم أحمد بن عبد العزيز بن شرشال صاحب المحاملي، وهو أكبر شيخ له.  
وعنه أبو بكر بن عبد الباقي، وخلق كثير.  
جمع لنفسه عوالي سفيان بن عيينة وغير ذلك.  
وكان يتجر في الكتب، ولهذا كان عنده من الأصول والأجزاء ما لا يوصف كثرة.  
وكان بنو عبید المصریون الباطنیون قد منعوه من التحديث، وتهددوه، فلم ينشر من حديثه  
كثير شيء.

وكان ثقة حجة ورعاً كبير القدر.  
مات سنة (٤٨٢) رحمه الله تعالى.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### ٥- مرشد بن يحيى.

هو مرشد بن يحيى بن القاسم أبو صادق المدني ثم المصري، روى عن أبي الحسن بن الطفل، وعلي بن محمد الفارسي، وابن حمصة، وعدة. وكان أسند من بقي بمصر، مع الثقة والخير. توفي سنة (٥١٧) عن سن عالية.

### ٦- علي بن هبة الله بن عبد الصمد أبو الحسن الكاملي:

لقد جهدت في أن أجد لهذا الشيخ ترجمة تليق به، فلم أوفق، فقد ذكره الذهبي في (المشتبه)، وساق نسبه كما وقع في سند هذا الكتاب (فضل الصلاة على النبي ﷺ)، إلا أنه زاد فيه (الصوري) وقال: (سمع أبا صادق المدني). كذا قال ولم يزد! وتبعه على ذلك الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في (توضيح المشتبه) <sup>(١)</sup> (٢/٢٢٩)، فلم يزد عليه شيئاً على خلاف عادته، وكذلك الحافظ ابن حجر في (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه). ولم يورده الحافظ ابن عساكر في (تاريخ دمشق) مع أنه صوري، كما تقدم عن الذهبي، فيبدو أنه كان من حق ابن عساكر أن يورده، ولكنه لم يفعل والسر في ذلك أن هذه النسبة

---

(١) قلت: وهو كتاب عظيم جداً في باب جم الفوائد، حوى تراجم كثيرة لا توجد من المصادر المعروفة، فعسى أن يقيض الله من ينفق على طبعه من المحسنين، وقد نسبه المستشرق (بروكلمان) للحافظ ابن حجر، وتبعه الأستاذ يوسف العش في فهرسة، وإنما للحافظ (التبصير) وقد طبع.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(الصورى) إنما هى لآهه عهء الصمءء؁ وأما هو فإنه مصرى؁ كما أفاده الءافظ ابن ناصر الءىن؁ فقء ذكر أن عهء الصمءء هءا أصبهانى الأصل؛ قءم (صور) (١) فاستوطنها؁ وصاهر الكاملىن أعلان أهل (صور)؛ فولء له هبة الله؁ ثم انءقل هبة الله إلى مصر؁ فكتب عنه السلفى بها؁ وبها ءوفى.

فالظاهر أن على بن هبة الله هءا مصرى؛ ولم يورءه السىوطى فى (ءسن المءاضرة). ومهما يكن ءال الشىء؛ فإنه لم ىءفءرء برؤاية الكتاب عن أبى صاءق المءىنى؁ فقء رأىء الشىء نءم الءىن عمر بن مءمء المءروف بـ (ابن فهء) (٨١٢ - ٨٥٨) ذكر فى كتابه (الفءء الربانى لءمىع مرؤيات الشىء أبى الفءء العءمانى) (٨/١٠٥/١) أن من مسموعات أبى الفءء هءا الكتاب؁ وساق إسناءه بءلك؛ من طرىقىن عن أبى القاسم هبة الله بن على بن مسعود بن ءابء البوصىرى قال: أنا به أبو صاءق مرشء بن ىءى بن القاسم المءىنى سماعاً- بءلب؁ بقراءة الءافظ السلفى فى سنة سء عشرة وءمسائة على باب الءافظ- نا أبو إسءاق إبراهىم بن سعىء بن عهء الله النءىبى الءبال- من لفظه فى ذى القعدة سنة ءمان وءمسىن وأربعمائة قال- أنا به أبو القاسم إسماعىل بن ىءقوب بن إبراهىم بن ءمء بن

---

(١) (صور): قال الباقوء الءموى: وهى مءىنة مشهورة سكنها ءلق من الزهاء والعلماء؁ وكان أهلها ءماعة من الأءمة؁ كانت من ءغور المسلمىن؁ وهى مشرفة على بء الشام ءاءلة فى البءر مثل الكف على الساعء ىءىط بها البءر من ءمىع ءوانبها إلا الرابع الذى منه مشروع بابها... ثم قال: وقء نسب إليها طائفة من العلماء؁ منهم: أبو عهء الله مءمء بن على بن عهء الله الصورى الءافظ؁ سمع الءءىء على كبر سن ءقى صار رأساً وانءقل إلى بءءاء ٤١٨ بعء أن طاف البلاد ما بىن مصر وأكثر ءلك النواءى (...). كءا فى (مءجم البلدان) (٤٣٣/٣). (ء).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

البخترى البنداري المعروف بـ (ابن الجراب) - قراءة عليه وأنا أسمع في شهر ربيع الآخر سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة- قال ثنا به الحافظ القاضي إسماعيل ابن إسحاق الأزدي مولا هم؛ فذكره.

وروى الذهبي في ترجمة أبي إسحاق الحبال من (التذكرة) (٣/٣٦٤) عن شيخين له قالوا: أنا سليمان بن رحمة، أنا أبو القاسم البوصيري به؛ فذكر أثر معاذ في صلته على النبي ﷺ في القنوت، وهو في آخر الكتاب.

قلت: فهذه متابعة قوية لعلي بن هبة الله المصري من بلديه أبي القاسم هبة الله بن علي البوصيري<sup>(١)</sup> وهو شيخ معروف كان في آخر حياته مسند الديار المصرية، حدث بالقاهرة والإسكندرية، توفي سنة (٥٨٩).

على أن شهرة الكتاب عند العلماء، وتداولهم إياه، واعتمادهم عليه، يغني عن البحث في إسناده، فإذا ثبت، فهو قوة على قوة، وإلا لم يضره، ولذلك كان من المصادر الأولى إن لم يكن الأول لكل من صنف في موضوعه، كالعلامة ابن القيم في كتابه (جلاء الأفهام)، والحافظ السخاوي في (القول البديع) وغيرهما.

---

(١) وهو غير البوصيري الشاعر صاحب البردة والهمزية، وغيرهما من القصاصد، واسم هذا محمد بن سعيد الصنهاجي، وهو متأخر عن الأول بنحو قرن، توفي سنة (٦٩٦)، ولم يكن معروفاً بالعلم والفقه، ولذلك وقع في قصائده ما هو مخالف للشرع؛ كما هو معلوم عند العلماء.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

#### ٧- عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي:

هو الإمام تقي الدين أبو محمد الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الحنبلي.

ولد بـ (جماعيل) <sup>(١)</sup> سنة (٥٤١)، وهاجر صغيراً إلى دمشق بعد الخمسين، ورحل إلى بغداد وأصبهان، ونزل مصر في آخر عمره، ومات بها سنة (٦٠٠).

صنف التصانيف الكثيرة الشهيرة وإليه انتهى حفظ الحديث متناً وسنداً ومعرفة بفنونه، مع الورع والعبادة والتمسك بالأثر، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد ابتلي بأذى أهل البدعة، وعداوتهم إياه، وقيامهم عليه، كما هو شأنهم مع كل داع إلى السنة، محارب للبدعة، في كل زمان ومكان.

له كتاب (المصباح في عيون الأحاديث الصحاح) ثمانية وأربعون جزءاً يشتمل على أحاديث الصحيحين <sup>(٢)</sup>، و(العمدة)، و(الكمال) <sup>(٣)</sup> وغيرها.

وسيرته في جزءين ألفها ضياء الدين المقدسي، وهو تلميذه، وقد ذكر جملة كثيرة منها الحافظ ابن رجب في (ذيل الطبقات) (١/٢ - ٣٤).

(١) من أرض نابلس في فلسطين طهرها الله من رجس الصهاينة.

(٢) منه أجزاء في المكتبة الظاهرية.

(٣) في المكتبة الظاهرية المجلد الأول منه والرابع وهو الأخير.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٨- عبد الحميد بن محمد بن ماضي المقدسي:

هو أبو أحمد عبد الحميد بن محمد بن ماضي المقدسي الفقيه الحنبلي، نزيل بغداد. سمع الكثير من ابن كليب وطبقته، وحدث عنه بنسخة ابن عرفة، سمعها منه الحافظ ضياء المقدسي (١). وتفقه في المذهب الحنبلي. وكان حسن الأخلاق، صالحاً خيراً متودداً. توفي سنة (٦٢٠)، قال ابن النجار: أظنه جاوز الخمسين بيسير.

وبعد:

فتلك هي حال رواة نسختنا من هذا الكتاب ثقة وجمالة وقدرراً، وهو في نفسه أصح كتاب في موضوعه- فيما علمت - ولعله أول مؤلف في بابه، ولذلك فهو يعتبر من المصادر الأصيلة لكل من ألف بعده، مثل ابن القيم في (جلاء الأفهام، في الصلاة على خير الأنام)، والحافظ السخاوي في (القول البديع في الصلاة على النبي الشفيع) وغيرها. وأخيراً، فإن وصيتي إليك أيها المسلم، أن تقرأ هذا الكتاب، وتعمل بما فيه من الأحاديث

---

(١) هو الحافظ محمد بن عبد الواحد المقدسي، محدث عصره، كان من أعلم الناس بالحديث والرجال، له الكثير من المؤلفات، وقد أكمل استخراج (ثلاثيات مسند الإمام أحمد)، التي شرحها السفاريني، وقد ظن أحد الجهال أنها من تأليف أحد أفاضل المطابع طاعناً عليه لحديث ورد فيها يخالف هو وضلالته. ولا حول ولا قوة إلا بالله.



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

الثابتة، عنه لتحظى بالحياة الطيبة، وتسعد في الدنيا والآخرة، وجملة ذلك:  
أن تكثر من الصلاة عليه ﷺ في سائر أوقاتك، فإنك تنال بها عند الله صلاة منه عليك،  
ويرفع درجتك، ويكثر في حسناتك؛ ويمحو من سيئاتك، ويكفيك هم الدنيا والآخرة.  
وصل عليه حيثما كنت، فإن سلامك يبلغه وإن كان لا يسمعه، فإن لله ملائكة سياحين  
يبلغونه سلام من سلم عليه، خصوصية خصه بها ربنا تبارك وتعالى دون العالمين.  
وخص يوم الجمعة بالإكثار منها، فإنها تعرض عليه، وهو في قبره لم تأكل الأرض جسده  
الشريف، فإن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء.  
وصل عليه بصورة أخص وأكد كلما ذكر، فإنك إن لم تفعل كنت عنده بخيلاً، ولم كنت  
بالمال أكرم من حاتم طي!  
وإياك أن تنسى وتترك الصلاة عليه ﷺ، فيميل بك ذلك عن طريق الجنة.  
وسل الله له الوسيلة التي هي أعلى درجة في الجنة تنل بذلك شفاعته خاصة.  
وإذا جلست مجلساً فإياك أن تقوم منه دون أن تذكر الله وتصلي على نبيه محمد ﷺ، فإنك  
إن فعلت ذلك كان المجلس عليك نقصاً وحسرة يوم القيامة، واستحققت بذلك عذاب الله  
تعالى، إلا أن يغفر لك.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وإذا صليت عليه فصل بما ثبت عنه ﷺ من صيغ الصلاة الإبراهيمية.  
وصل عليه حين تدخل المسجد، وعن الخروج منه، وفي صلاة الجنازة، وفي كل الصلوات  
بعد التشهد، وقبل الدعاء، وسلم عليه إذا وقفت على قبره، ولا تزد عليه اقتداء بعبد الله  
بن عمر رضي الله عنهما.  
أسأل الله تعالى أن يثيب مؤلف هذا الكتاب ومن أمر بطبعه، ومن حققه وقام عليه بأحسن  
الجزاء، إنه خير مسؤول.  
المدينة ١٥/١١/١٣٨٢.

محمد ناصر الدين الألباني

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### من فوائد المقدمة:

- ١- تشاور أهل العلم فيما بينهم في أمور الدعوة، ونشر العلم من أهم الأمور في تحقيق أمور استقامة المسلمين. فهذه الإمام الألباني - رحمه الله - يعرض هذا الكتاب إلى الإمام عبد العزيز بن باز - رحمه الله - طبع هذا الكتاب، وسرعان ما وافق الإمام عبد العزيز بن باز - رحمه الله - على طبعه، وعلى نفقته.
  - ٢- اشتراط الإمام ابن باز - رحمه الله - ألا يكون فيه شيء من الموضوعات والخرافات؛ وهذا شيء ليس غريباً على علماءنا؛ لأنهم حماة التوحيد والسنة والذابين عنها، قامعين البدعة ومخدرين منها.
  - ٣- كتاب (فضل الصلاة على النبي ﷺ) - تأليف الإمام إسماعيل بن إسحاق الجهمي المالكي - رحمه الله - من أصح الكتب التي ألفت في هذا الباب.
  - ٤- الكتاب أصبح مرجعاً للعلماء من بعد، مثل ابن القيم لكتابه (جلاء الأفهام)، والسخاوي في (القول البديع) وغيرهما.
- أورد الإمام الألباني - رحمه الله - للحث على الإكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم - حيث قال: **فإن وصيتي إليك أيها المسلم، أن تقرأ هذا الكتاب، وتعمل بما فيه من الأحاديث الثابتة، عنه لتحظى بالحياة الطيبة، وتسعد في الدنيا والآخرة، وجملة ذلك:**

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

أن تكثر من الصلاة عليه ﷺ في سائر أوقاتك، فإنك تنال بها عند الله صلاة منه عليك، ويرفع درجتك، ويكثر في حسناتك؛ ويمحو من سيئاتك، ويكفيك هم الدنيا والآخرة. وصل عليه حيثما كنت، فإن سلامك يبلغه وإن كان لا يسمعه، فإن لله ملائكة سياحين يبلغونه سلام من سلم عليه، خصوصية خصه بها ربنا تبارك وتعالى دون العالمين. وخص يوم الجمعة بالإكثار منها، فإنها تعرض عليه، وهو في قبره لم تأكل الأرض جسده الشريف، فإن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء. وصل عليه بصورة أخص وأكد كلما ذكر، فإنك إن لم تفعل كنت عنده بخيلاً، ولم كنت بالمال أكرم من حاتم طي!

وإياك أن تنسى وتترك الصلاة عليه ﷺ، فيميل بك ذلك عن طريق الجنة. وسل الله له الوسيلة التي هي أعلى درجة في الجنة تنل بذلك شفاعته خاصة. وإذا جلست مجلساً فإياك أن تقوم منه دون أن تذكر الله وتصلي على نبيه محمد ﷺ، فإنك إن فعلت ذلك كان المجلس عليك نقصاً وحسرة يوم القيامة، واستحققت بذلك عذاب الله تعالى، إلا أن يغفر لك.

وإذا صليت عليه فصل بما ثبت عنه ﷺ من صيغ الصلاة الإبراهيمية. وصل عليه حين تدخل المسجد، وعن الخروج منه، وفي صلاة الجنازة، وفي كل الصلوات بعد التشهد، وقبل الدعاء، وسلم عليه إذا وقفت على قبره، ولا تزدد عليه اقتداءً بعبد الله بن عمر رضي الله عنهما.



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

## [٤٧] فهرسُ مخطوطات دار الكتب الظاهرية المنتخَب من مخطوطات الحديث.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، وأستعينه، وأستغفره، وأعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فهذا فهرس منتخَب الحديث المخطوطة، المحفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق العامرة، كنت وضعتُه لنفسي، ولم يكن ليدور في خلدي، أن يستفيد منه غيري، ويطلع وينشر على الناس كما تراه بين يديك.

ذلك لأن الغرض الأول منه إنما كان فقط، لأستغني به عن الرجوع إلى فهرس المكتبة الخاص بها، توفيراً للوقت، وإراحة للموظف المختص به، لكثرة اضطراري إلى طلب المخطوطات الحديثية، بحكم تخصصي في علم الحديث، ودراستي للأسانيد والإحاطة بما قدر الإمكان، وتخريج متونها، ومعرفة صحيحها من سقيمها. ولذلك لم أترم أن أذكر فيه سوى اسم الكتاب والمؤلف وعدد أوراقه، ورقمه الخاص به في المكتبة.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وكذلك لم أورد فيه ما كان مطبوعاً منها، لأنه يغني عن المخطوط في تحقيق الدراسة التي أُشرت إليها، كما هو ظاهر، ولكن لما اطلع المجمع العلمي بدمشق على هذا الفهرس في عهد إدارة المكتبة من الأستاذ الفاضل عبد الرحمن الباشا، رغب في طبعه، واقترح أستدرك ما يمكن استدراكه من المخطوطات المطبوعة أيضاً، فقبلت ذلك منه، دون أن ألتزم الإحاطة بها، ولذلك فقد سجلت فيه بعضاً منها، ولعلي أستطيع أن أستدرك ما فاتني منها في طبعة قادمة إن شاء الله تعالى.

### الورقة الضائعة

ولم يكن ليخطر في بالي، وضع مثل هذا الفهرس، لأنه ليس من اختصاصي، وليس عندي متسع من الوقت ليساعدني عليه، ولكن الله تبارك وتعالى إذا أراد شيئاً هياً له أسبابه، فقد ابتليت بمرض خفيف أصاب بصري، منذ أكثر من اثني عشر عاماً، فنصحني الطبيب المختص بالراحة وترك القراءة والكتابة والعمل في المهنة (تصليح الساعات) مقدار ستة أشهر. فعملت بنصيحته أول الأمر، فتركت رسالة مخطوطة في المكتبة، اسمها (ذم الملاهي) للحافظ ابن أبي الدنيا، لم تطبع فيما أعلم يومئذ، فقلت: ما المانع من أكلف من ينسخها لي؟ وحتى يتم نسخها، ويأتي وقت مقابلتها بالأصل، يكون قد مضى زمن لا بأس به من الراحة، فيأمكنني يومئذ مقابلتها، وهي لا تستدعي جهداً ينافي الوضع الصحي الذي أنا

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فيه، ثم أحققها بعد ذلك على مهل، وأخرج أحاديثها، ثم نطبعها، وكل ذلك على فترات لكي لا أشق على نفسي! فلما وصل الناسخ إلى منتصف الرسالة، أبلغني أن فيها نقصاً، فأمرته بأن يتابع نسخها حتى ينتهي منها، ثم قابلتها معه على الأصل، فتأكدت من النقص الذي أشار إليه، وأقدره بأربع صفحات في ورقة واحدة في منتصف الكراس، فأخذت أفكر فيها، وكيف يمكنني العثور عليها؟ والرسالة محفوظة في مجلد من المجلدات الموضوعة في المكتبة تحت عنوان (مجاميع)، وفي كل مجلد منها على الغالب عديد من الرسائل والكتب، مختلفة الخطوط والمواضيع والورق لوناً وقياساً، فقلت في نفسي، لعل الورقة الشائعة قد خاطها المجلد سهواً في مجلد آخر من هذه المجلدات! فرأيتني مندفعاً بكل رغبة ونشاط باحثاً عنها فيها، على التسلسل. ونسيت أو تناسيت نفسي، والوضع الصحي الذي أنا فيه! فإذا ما تذكرته، لم أعدم ما أتعلل به، من مثل القول بأن البحث لا ينافيه، لأنه لا يصحبه كتابة ولا قراءة مضمينة!

وما كدت أتجاوز بعض المجلدات، حتى أخذ يسترعي انتباهي عناوين بعض الرسائل والمؤلفات، لمحدثين مشهورين، وحفاظ معروفين، فأقف عندها، باحثاً فيها، دراساً إياها، فأتمنى لو أنها تنسخ وتحقق، ثم تطبع ولكني كنت أجدها في غالب الأحيان ناقصة الأطراف والأجزاء، فأجد الثاني دون الأول مثلاً، فلم أندفع لتسجيلها عندي، وتابعت البحث عن

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

الورقة الضائعة، ولكن عبثاً حتى انتهت مجلدات (المجاميع) البالغ عددها (١٥٢) مجلداً، بيد أني وجدتني في أثناء المتابع أخذت أسجل في مسودّتي عناوين بعض الكتب الي راقنتي، وشجعتني على ذلك؛ أني عثرت في أثناء البحث فيها على بعض النواقص التي كانت قبل من الصوارف عن التسجيل.

ولما لم أعثر على الورقة في المجلدات المذكورة، قلت في نفسي: لعلها خيبت خطأً في مجلدات من مجلدات كتب الحديث، والمسجلة في المكتبة تحت عنوان (حديث)! فأخذت أقلبها مجلداً مجلداً، حتى انتهيت منها دون أن أقف عليها! ولكني سجلت أيضاً عندي ما شاء الله تعالى من المؤلفات والرسائل. وهكذا لم أزل أعلل النفس وأمنيها الحصول على الورقة، فأنتقل في البحث عنها بين مجلدات المكتبة ورسائلها من علم إلى آخر؛ حتى أتيت على جميع المخطوطات المحفوظة في المكتبة، والبالغ عددها نحو عشرة آلاف مخطوط، دون أحظي بها!

ولكني لم أياس بعد، فهناك ما يعرف بـ(الدشت)، وهو عبارة عن مكذسات من الأوراق، ولكنني نظرت فوجدت أن الله تبارك وتعالى قد فتح لي - من ورائها - باباً عظيماً من العلم، طالما كنت غافلاً عنه كغيري، وهو أن المكتبة الظاهرية كنوزاً من الكتب والرسائل في مختلف العلوم النافعة التي خلفها لنا أجدادنا رحمهم الله تعالى، وفيها من نوادر المخطوطات التي قد لا توجد في غيرها من المكتبات العالمية، مما لم يُطبع بعد.



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فلما تبين لي ذلك، واستحکم في قلبي، استأنفت دراسة مخطوطات المكتبة كلها من أولها إلى آخرها، للمرة الثانية، في ضوء تجربتي السابقة التي سجلت فيها ما انتقيت فقط من الكتب، فأخذت أسجل الآن كل ما يتعلق بعلم الحديث منها مما يفيدني في تخصصي؛ لا أترك شاردة ولا واردة، إلا سجلته، حتى ولو كانت ورقة واحدة، من كتاب أو جزء مجهول الهوية!

وكان الله تبارك وتعالى كان يعدني بذلك كله للمرحلة الثالثة والأخيرة، وهي دراسة هذه الكتب، دراسة دقيقة، واستخراج ما فيها من الحديث النبوي مع أسانيده وطرقه، وغير ذلك من الفوائد. فإني كنت أثناء المرحلة الثانية، التقطت نفعاً من هذه الفوائد التي أعثر عليها عفواً، فما كدت أنتهي منها حتى تشبعت بضرورة دراستها كتاباً كتاباً، وجزءاً جزءاً. ولذلك فقد شممت عن ساعد الجد، واستأنفت الدراسة للمرة الثالثة، لا أدع صحيفة إلا تصفحتها، ولا ورقة شاردة إلا قرأتها، واستخرجت منها ما أعثر عليه من فائدة علمية، وحديث نبوي شريف، فتجمع عندي نحو أربعين مجلداً، في كل مجلد أربعمئة ورقة، في كل ورقة حديث واحد، معزواً إلى جميع المصادر التي وجدتها فيها، مع أسانيده وطرقه، ورتبت الأحاديث فيها على حروف المعجم، ومن هذه المجلدات أغذي كل مؤلفاتي ومشاريعي العلمية، الأمر الذي يساعدي على التحقيق العلمي، الذي لا يتيسر لأكثر أهل العلم، لا سيما في هذا الزمان الذي قنعوا فيه بالرجوع إلى بعض المختصرات في علم الحديث وغيره من المطبوعات! فهذه الثورة الحديثية الضخمة التي توافرت عندي؛ ما كنت لأحصل عليها، لو لم ييسر الله لي في هذه الدراسة بحثاً عن الورقة الضائعة! فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وإن من ثمراتها المباركة أنني اكتشف في أثنائها بعض المؤلفات والأجزاء والكراريس القيمة التي لم يكن من المعلوم سابقاً وجودها في المكتبة أصلاً، أو كاملة، لذهاب الورقة الأولى وغيرها منها التي بها يمكن عادة الكشف عن هوية المؤلف، أو الإهمال الناس كتب ذلك على نسخة الكتاب، أو غير ذلك من الأسباب التي يعرفها أهل الاختصاص في دراسة المخطوطات، ولذلك خفيت على (بروكلمن) وغيره من المفهرسين، فلم يرد لها ذكر في فهارسهم إطلاقاً، ولا بأس من أذكر هنا بعض المهمات منا مما يحضرنى الآن:

- ١- المستخرج على (الصحيحين) للحافظ سليمان بن إبراهيم الأصبهاني الملنجي.
- ٢- مجمع البحرين في زوائد المعجمين، للحافظ نور الدين الهيثمي.
- ٣- الحفاظ، لأبي الفرج ابن الجوزي.
- ٤- الكلم الطيب، لشيخ الإسلام ابن تيمية.
- ٥- إثبات صفة العلو لله تعالى، لابن قدامة المقدسي.
- ٦- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، لابن الملتن.
- ٧- السنن الكبرى، للنسائي.
- ٨- فضائل مكة، للجندي.

وأما الأجزاء والكراريس التي اكتشفتها، وبعضها مما أُمِّتْ به بعض الكتب التي كانت ناقصة، أو مجهولة الهوية فَشَيْءٌ كثير والحمد لله، وإليك بعضها على سبيل المثال:

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

- ١- أحكام النساء، لابن الجوزي.
- ٢- الضعفاء، للذهبي.
- ٣- مسند الشهاب، للقضاعي.
- ٤- الصلاة، لعبد الغني المقدسي.
- ٥- تاريخ أصبهان، لابن مندة.
- ٦- الكلام على ختان النبي ﷺ ، لابن العديم.
- ٧- جزء نعل النبي ﷺ ، أبي اليمن ابن عساكر.
- ٨- المغازي، لابن إسحاق.
- ٩- صحيح ابن حبان.

هذا، وقد كان هذا الفهرس نتيجة جهد فردي، واندفاع ذاتي، من شخص غير موظف في المكتبة، ولا مكلف منها، ولذلك لم يكن ليتيسر له ما يلزمه من التسهيلات لمراجعة المخطوطات ودراستها والبحث عن المجهولات من الأجزاء فيها، مثلما يتيسر عادة لمن كان موظفاً في المكتبة أو مكلفاً من إدارتها، فكان من الطبيعي أن ينالني بعض المشقة في سبيل هذه الدراسة، فقد أتى علي أيام كنت أضطر فيها أن أنصب السلم، فأرقى عليه، لأستطيع تناول الكتب المرصوفة على الرفوف العالية، فأقوم عليه ساعات في دراستها دراسة فحص وتدقيق طلبت من الموظف المختص أن ينزلها ويأتي أظن أنه فاتني الاطلاع على عدد غير قليل من الكتب والرسائل والأجزاء مما يتعلق بمثل هذا الفهرس، فعسى الله تبارك وتعالى أن يسخر من يتابع البحث والتفتيش بدقة ويسر، فيسجل ما قد فاتني، وما كنت تعمدت

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

تركه مما ليس من منهجي كما سبقت الإشارة إليه، لا سيما قد ورد إلى المكتبة بعد عملي لهذا الفهرس مجموعات أخرى من المخطوطات، فيفهرس ذلك كله، ويكون كالذيل لهذا، وبذلك يتوافر للمكتبة العامة فهرس مفصل يحوي كل ما فيها من كتب الحديث.

وقد يرى القارئ فهرس هذا كثيراً من الكتب التي ليس لها علاقة عادة بعلم الحديث، مثل كتب التاريخ والسيرة، والقراءات والتفسير وغيرها، فحقها أن تسجل في فهرس خاصة بها، فعذري في تسجيلها فيه أنني كنت أحتاج الرجوع إليها كثيراً، لا سيما أكثرها شديد الصلة بعلم الحديث الذي هو اختصاصي، فسجلتها فيه تيسيراً لعملي، وتوفيراً لوقتي.

وختاماً أقول: لا بد لي - ورسول الله ﷺ يقول: (من لا يشكر الناس لا يشكر الله) - من أن أقدم شكري البالغ إلى القائمين على المجمع العلمي والمكتبة؛ على ما قدموه إليّ من تسهيلات في سبيل إخراج هذا الفهرس وما يقدمونه تبعاً من تيسير مراجعة المخطوطات والمطبوعات التي تساعدني على متابعة الانكباب على دراسة هذا العلم الشريف، والتفرغ للتأليف فيه، فجزاهم الله خيراً.

محمد ناصر الدين الألباني

دمشق ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٨٩ هـ

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### من فوائد المقدمة:

- ١- تنظيم طالب العلم لوقته ومشاريعه لا بد أن تكون من أولياته؛ لأنها من أسباب النجاح.
- ٢- الإمام الألباني- رحمه الله- هياً الله له المكتبة الظاهرية لينهل منها العلوم الشرعية عامة والحديث خاصة، حتى أصبح محدث العصر؛ وهي شهادة من أقرانه.
- ٣- فهرس مخطوطات الحديث الذي ألفه الإمام الألباني- رحمه الله- لا يستغني عنه طالب علم؛ المتخصص في علم الحديث؛ لأنه يدلُّ على مظان المصادر والمراجع الحديثية في المكتبة الظاهرية بدمشق.
- ٤- أن الله تبارك وتعالى إذا أراد شيئاً هياً أسبابه، فالإمام الألباني - رحمه الله- وقصته مع الورقة الضائعة؛ التي بسبب بحثه عنها؛ اطلع على معظم المخطوطات الحديثية في المكتبة الظاهرية، فأصبح يدون أسمائها ومؤلفها، ومظانها في المكتبة الظاهرية؛ مما تهيأ له بفضل الله تعالى مجلدات وكراريس كثيرة تجاوز نحو أربعين مجلداً. رحمه الله تعالى هذا الإمام الهمام محدث عصرنا- الإمام محمد ناصر الدين الألباني-.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

## [ ٤٨ ] قيام رمضان – فضله وكيفية أدائه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله، وصلاة وسلاماً على رسول الله، وآله وصحبه ومن اتبع سنته ووالاه.

أما بعد، فهذه هي الطبعة الثانية لرسالتي (قيام رمضان) أقدمها إلى القارئ الكريم بمناسبة قرب شهر رمضان المبارك سنة (١٤٠٥ هـ) بعد أن نفذت الطبعة الأولى، وكثرت الطلبات عليها، فأعدت النظر فيها، فهدبتها ونقحتها، وألحقت بها تخریجات عديدة، وفوائد جديدة تسر الناظرين إن شاء الله تعالى، ومن أهمها ما يراه القارئ في (الاعتكاف).

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يجعل الصواب حليفي، وأن يغفر لي ما نبأ عن الصواب فهمي، ونَدَّ عنه قلبي، وأن يجعله خالصاً لوجهه، إنه عفو كريم.

عمان ٧ شعبان سنة ١٤٠٦ هـ

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

## مقدمة الطبعة الأولى

إِنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، مَنْ يَهده الله فلا مُضِلَّ له، ومن يُضِلِّ فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله.

أما بعد، فقد صحَّ عن ابن مسعود موقوفاً، وهو مرفوع إلى النبي ﷺ حُكماً، أنه قال:

(كيف أنتم إذا لبستكم فتنةٌ يهزم فيها الكبير، ويربو فيها الصغير، ويتخذها الناس سنةً، إذا تُرك منها شيءٌ قيل: تركت السنة؟

قالوا: ومتى ذاك؟ قال: إذا ذهب علماءكم وكثرت قُرَاؤُكم، وقلَّت فقهاؤُكم، وكثرت أمراؤُكم، وقلَّت أمناؤُكم، والتُمِست الدنيا بعمل الآخرة، ونُقِّمَ لغير الدين) (١).

قلت: وهذا الحديث من أعلام نبوته ﷺ وصدق رسالته، فإنَّ كل فقرةٍ من فقراته، قد تحققت في العصر الحاضر، ومن ذلك كثرة البدع وافتنانُ الناس بها حتى اتخذوها سنةً، وجعلوها ديناً

---

(١) رواه الدارمي (٦٤/١) بإسنادين صحيح والآخر حسن والحاكم (٥١٤/٤) وغيرهما.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

يُتَّبَع، فإذا أَعْرَضَ عَنْهَا أَهْلُ السَّنَةِ حَقِيقَةً، إِلَى السَّنَةِ الثَّابِتَةِ عَنْهُ ﷺ قِيلَ: تَرَكْتَ السَّنَةَ! وهذا الذي أَصَابَنَا نَحْنُ أَهْلُ السَّنَةِ فِي الشَّامِ، حِينَما أَحْيَيْنَا سَنَةَ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ إِحْدَى عَشْرَةَ رُكْعَةً مَعَ الْحَفِظَةِ فِيهَا عَلَى الْإِطْمِئْنَانِ وَالْخُشُوعِ وَالْأَذْكَارِ الْمُتَنَوِّعَةِ الثَّابِتَةِ عَنْهُ ﷺ؛ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ، الْأَمْرَ الَّذِي ضَيَّعَتْهُ جَمَاهِيرُ الْمُحَافِظِينَ عَلَى صَلَاتِهَا بِعِشْرِينَ رُكْعَةً، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ ثَارَتْ نَائِرَتُهُمْ، وَقَامَتْ قِيَامَتُهُمْ حِينَما أَصْدَرْنَا رِسَالَتَنَا (صَلَاةُ التَّرَاوِيحِ) <sup>(١)</sup> وَهِيَ الرِّسَالَةُ الثَّانِيَةُ مِنْ رِسَائِلِ كِتَابِنَا (تَسْهِيدُ الْإِصَابَةِ إِلَى مَنْ زَعَمَ نُصْرَةَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَالصَّحَابَةِ)، لِمَا رَأَوْا مَا فِيهَا مِنْ تَحْقِيقٍ:

- ١ - أَنْ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُصَلِّ التَّرَاوِيحَ أَكْثَرَ مِنْ إِحْدَى عَشْرَةَ رُكْعَةً.
- ٢ - وَأَنَّ عَمْرَ بْنَ عَبَّادٍ أَمْرَ أَبِيٍّ وَتَمِيمًا الدَّارِيَّ أَنْ يُصَلِّيَا بِالنَّاسِ التَّرَاوِيحَ إِحْدَى عَشْرَةَ رُكْعَةً وَفَقَّ السَّنَةَ الصَّحِيحَةَ.

---

(١) لقد أعاد طبع هذه الرسالة طبعة ثانية أخونا زهير الشاويش، سنة ١٤٠٥ هـ، وبحرف جديد، ولكن لم تقدّم تجارها إلى لأتولى بنفسى تصحيحها، لصعوبة الاتصال بين بيروت وعمان، فوقع فيها قليل من الأخطاء المطبعية بعضها تبعاً للطبعة الأولى، منها ما في (ص ٣٢) وفي الطبعة الأولى (ص ٣٧): (كمن يصلي مثلاً الظهر خمساً، وسنة الفجر أربعاً) والصواب: (سنة الظهر خمساً..). بدليل المعطوف عليه (سنة الفجر) والسياق بالسياق. وقد استغل هذا الخطأ المطبعي بعض المبتدعة، وبنوا علاليّ وقصوراً في رسالاتهم الآتي ذكرها ولكنها (على شفا جرف هار..).



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

- ٣- وأن رواية: أنّ الناس كانوا يقومون على عهد عُمرَ في رمضان بعشرين ركعة، رواية شاذة ضعيفة مخالفة لرواية الثقات الذين قالوا: إحدى عشرة ركعة؛ وأن عمر رضي الله عنه أمر بها.
- ٤- وأنّ الرواية الشاذة لو صحّت لكان الأخذ بالرواية الصحيحة أولى لموافقتها للسنة في العدد، وأيضاً، فإنه ليس فيها أنّ عمر أمر بالعشرين، وإنما الناس فعلوا ذلك، بخلاف الرواية الصحيحة ففيها أنه أمر بإحدى عشرة ركعة.
- ٥- وأنها لو صحّت أيضاً لم يلزم من ذلك التزام العمل بها، وهجر العمل بالرواية الصحيحة المطابقة للسنة بحيث يُعدّ العامل بالسنة خارجاً عن الجماعة! بل غاية ما يستفاد منها جواز العشرين مع القطع بأنّ ما فعله رضي الله عنه وواظب عليه هو الأفضل.
- ٦- وبيّننا فيها أيضاً عدّ ثبوت العشرين عن أحدٍ من الصحابة الأكرمين.
- ٧- وبطلان دعوى من ادّعى أنهم أجمعوا على العشرين.
- ٨- وبيّننا أيضاً الدليل الموجب لالتزام العدد الثابت في السنة، ومن أنكر الزيادة عليه من العلماء، وغيره من الفوائد التي قلما توجد في مجموعة في كتاب.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

كل ذلك بأدلة واضحة من السنة الصحيحة، والآثار المعتمدة، الأمر الذي أثار علينا خطبهم ودروسهم، وبعضهم في رسائل ألقوها في الرد (١) على رسالتنا السابقة، وكلها قفراء من العلم النافع، والحجة الدالة عليه، بل هي مُسَوِّدَةٌ بالسُّبَابِ والشتائم، كما هي عادة المبطلين حينما يثورون على الحق وأهله، ولذلك لم نر كبير فائدة في أن نُصَيِّحَ وقتنا بالدرِّ عليهم، وبيأناً عوار كلامهم؛ لأنَّ العمرَ أقصرُ من أن يتسع لذلك لكثرتهم، خداهم الله تعالى أجمعين.

ولا بأس من أن نضرب على ذلك مثلاً بأحدهم- هو عندي من أفضلهم وأعلمهم (٢) - ولكنَّ العلمَ إذا لم يقترن معه الإخلاص والنزاهة في الأخلاق، كان ضرُّه على صاحبه أكثرَ

---

(١) وآخرهم- فيما أعلم علي الصابوني في رسالته التي سماها على قاعدة (يسموئها..). الهدي النبوي الصحيح في صلاة التراويح)، وانظر للرد عليه مقدمة الجزء الرابع من كتابي (سلسلة الأحاديث الصحيحة)!!

(تقدم مقدمة الجزء الرابع في الجزء الثاني من هذه المقدمات النافعة بإذن الله تعالى (ص٤١٢) وانظر (ص٤١٨-٤١٩).

(٢) هو الشيخ إسماعيل الأنصاري الموظف في دائرة الإفتاء في مدينة الرياض.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

من نفعه، كما يُشير إلى ذلك قوله ﷺ: (مَثَلُ الَّذِي يُعَلِّمُ النَّاسَ الْخَيْرَ وَيَنْسِي نَفْسَهُ، كَمَثَلِ السَّرَاحِ يُضِيءُ لِلنَّاسِ وَيَحْرِقُ نَفْسَهُ) (١).

فقد أُلِّفَ المشارُ إليه رسالةً تحت عنوان (تصحيح حديث صلاة التراويح عشرين ركعة، والرد على الألباني في تضعيفه)!

قد خرج فيها صاحبها عن طريقة أهل العلم في مُقَارَعَةِ الْحُجَّةِ بِالْحُجَّةِ، والدليل بالدليل، والصدق في القول، والبُعد عن إيهام الناس خلافَ الواقع، وها نحن نُشير إلى شيء من ذلك بما أمكن من الإيجاز في هذه المُقَدِّمة فنقول:

١- إنَّ كَلَّ من يقرأ العنوانَ المذكورَ لرسالته يتبادر إلى ذهنه أنه يعني الحديثَ المرفوعَ في العشرين وهو ضعيف، اتفاقاً، فإذا قرأ صفحاتٍ من أولها، تبين له أنه يعني الأثرَ المرويَّ من طريق يزيد بن حَصِيْفَةَ عن السائب بن يزيد قال:

(كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب في شهر رمضان بعشرين ركعة)!

وبذلك يعلم القارئ أنَّ موضوع الرسالة شيءٌ، وعنوانها شيءٌ آخرٌ، وذلك هو التدليس بعينه، نسأل الله السلامة والعافية.

---

(١) رواه الطبراني والضياء المقدسي في (المختارة) عن جندب وإسناده جيد. وانظر (صحيح الترغيب) (١/٥٦/١٢٧).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٢- ومن ذلك أنه سَوَّدَ ثلاثَ صفحاتٍ منها (١٤ - ١٦) في الدفاع عن يزيد بن خصيفة المذكور، وإثبات أنه ثقة، وذلك ليوهم القُرَّاء- الذين يجدون عديداً من الأئمة قد وثقوه- أنني قد خالفتهم جميعاً بتضعيفي إياه! وليس الأمر كذلك، فإني قد تابعتهم في التوثيق، كما يأتي.

٣- بل إنَّه جاوزَ حدَّ الإيهامِ والتدليسِ بذلك إلى التصريحِ المكشوفِ بالكذبِ وبخلافِ الواقع، فقال (ص ١٥):  
(إنَّ الألباني زعمَ تضعيفه).

وهذا كَذِبٌ فاضِحٌ، فإنَّ الحقيقةَ أنني صرَّحتُ في رسالتي (ص ٥٧) أنه ثقة! وغاية ما قلتُ فيه:

(إنه قد ينفرد بما لم يروه الثقات، فمثله يُرَدُّ حديثه إذا خالف من هو أحفظُ منه، ويكون شاذاً كما تقرر في علم المصطلح، وهذا الأثر من هذا القبيل...).

ومثل هذا الكلام وإن كان يُعَدُّ غمراً في الثقة عند العلماء، ولكنه لا يعني أنه ضعيفٌ يُرَدُّ مطلقاً، بل هو على العكس من ذلك، فنه إنما يعني أن حديثه يقبل مُطلقاً إلا عند المخالفة، وهذا ما صرَّحتُ به في آخر الكلام المذكور بقولي:  
(وهذا الأثر من هذا القبيل).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٤ - ولم يكتفِ الشيخُ المومناً إليه بالفريضة المذكورة، بل إنه نسب إليّ فضيحةً أخرى فقال (ص ٢٢):

(فليس من اللائق لمن يترك رواية يزيد بن خصيفة الذي احتجَّ به الأئمة كلُّهم أن يقبل الاحتجاج برواية عيسى بن جارية الذي ضعَّفه يحيى بن معين و...و...).

والحقيقة أنني لم أحتجَّ مطلقاً برواية عيسى المذكور، بل أشرتُ إلى أنه لا يحتجُّ به، وذلك حين قلتُ (ص ٢١):

(سنده حسنٌ بما قبله).

لأنني لو احتججتُ به كما افتري الشيخُ لم أقل:

(.. بما قبله)، فإنَّ هذه الكلمة قرينةٌ قاطعةٌ على أنَّ هذا الراوي ليس ممن يُحتجُّ به عند قائلها، بل هو عنده ضعيفٌ يُستشهدُ به فحسب؛ ويُحسَّنُ حديثه، إذا وُجد ما يشهدُ له، وقد وُجد، وهو الحديث المشار إليه بقولي: (بما قبله)، وهو حديثُ عائشة رضي الله عنها قالت:

(ما كان رسول الله ﷺ يزيدُ في رمضانَ ولا في غيره على إحدى عشرة ركعةً..) الحديث أخرجه الشيخان وغيرهما.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فهل الشيخُ من الجهل بعلم الحديث إلى درجةٍ أن لا يفهم مثلَ هذه الجملة: (سنده حسن بما قبله)؟! ولا سيميل وقد زدتها بياناً حينما أعدتُ الحديث بتخريج آخر (ص ٧٩-٨٠) ونقلت عن الهيثمي أنه حَسَنُهُ، فتعقبته بقولي ما نصه:

(وسنده مُحْتَمِلٌ للتحسين عندي، والله أعلم)!

أم هو التجاهلُ المُتعمَّدُ والافتراءُ المحض، لضغينةٍ في قلبه؟ ورحم الله مَنْ قال:

فإن كنتَ لا تدري فتلك مصيبةٌ

وإن كنتَ تدري فالمصيبةُ أعظمُ

ومما يدلُّ القارئُ على أن الشيخَ يدري...! قوله (ص ٤٦) وقد ذكّرَ حديث جابر:

(لا تنتفعوا من الميتة بشيء) مُقلِّداً لقول من حسَّنه:

(فليس من اللائق للألباني تضييف حديثٍ حسنٍ بوجود طريقٍ أُخرى ضعيفة، فإنَّ ذلك

خلاف ما قرَّره أئمة الفن)!

فإذن فأنا لَمَّا حسَّنتُ حديث عيسى بن جارية المتقدم بشهادة حديث عائشة له كان

الشيخُ على علم بأنني موافقٌ في ذلك لَمَّا قرَّره أئمة الفن! ولذلك لم يستطيع هو أن يُخطئني

في ذلك، فلجأً إلى اختلاق القول بأنني احتججتُ به ليروي غيظَ قلبه، فالله عز وجل

حسيبه.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ثم ألا يلاحظُ القارئ الكريم معي تلاعب هذا الشيخ بالحقائق العلمية، فإنه إذا كان لا يليقُ بي - كما زعم - تضعيفُ حديث جابر: (لا تنتفعوا من الميتة بشيء)، لأن له - بزعمه - طريقاً أخرى وهي ضعيفه باعترافه ولو تقليداً، فهل يليقُ به هو أن يُضعفَ حديث جابر أيضاً المتقدم في صلاة النبي ﷺ التراويح إحدى عشرة ركعةً، وله شاهدٌ صحيح من حديث عائشة رضي الله عنها في الصحيحين يراه فيهما بعينه؟!!

أليس معنى هذا أن الشيخ يلعب على الحبلين، ويكيل بكيلين؟! فالله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وأزيد الآن فأقول تبياناً لحقيقة من الحقائق التي فانت الشيخ إسماعيل الأنصاري - هداه الله -: إنما قلت آنفاً: (بزعمه) إشارةً مبيِّنة إلى أن هذه الطريق التي نقل عن بعضهم تحسينها، وأخذ عليّ تضعيفها، وهو يرى بعينه أن فيها عنعنة أبي الزبير عن جابر، هي نفسها الطريق الأخرى التي قوى الأولى بها، فإن مدارها على أبي الزبير أيضاً، كما في (نصب الراية) (١/١٢٢)!

فهل أحاط علم الشيخ بأن من (ما قرره أئمة الفن) أنه يجوز تقوية الضعيف بنفسه وليس بمثله! أم هو اتباع الهوى ومحاولة الانتصار للأشياخ ولو بمخالفة الحق، أم هو التقليد لمثل الشوكاني في (النيل) الذي يكثر فيه النقل والتقميش، ويقبلُ منه فيه التحقيق والتفتيش في مجال الكلام على الأحاديث.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

لكن هذا لا يعني- بفضل الله وتوفيقه- من التصريح بأنني وجدت فيما بعد شاهداً قوياً لحديث جابر هذا بلفظه من حديث عُكَيْمٍ رضي الله عنه، لم أر أحداً قبلي قد ذكره أو أشار إليه، وهو صحيح الإسناد عندي، كما تراه مشروحاً في كتابي (إرواء الغليل) (٧٨/١).

فلو أن الشيخ الأنصاري أراد العلم والنصح والإرشاد، لم يسيء بجعل الطريق الواحد طريقين، والأحسن إلينا بالدلالة على هذا الشاهد، ولكن الأمر كما قيل: (فاقد الشيء لا يعطيه)، فقد رأيتَه ذكر في رده (ص ٤٨) أن حديث ابن عُكَيْمٍ عند الدارقطني، وأن معناه ومعنى حديث جابر واحد!

ومع أنني لا أدري والله- ولا أظن أنه هو يدري- لماذا خص الدارقطني بالذكر دون سائر أصحاب السنن مع أن لفظه ولفظهم واحد: (لا تنتفعوا من الميتة بإهابٍ ولا عصب)، وأنَّ دعواه أنه بمعنى حديث جابر غير مُسَلَّمٍ لأنه أخصّ منه كما هو ظاهر، فقد فاتته اللفظ الذي هو بلفظ حديث جابر بالحرف الواحد.

فالحمد لله الذي هداني- ولو بعد حين- إليه، ولم يسلط أحداً- بسبب غفلي السابقة عنه- عليّ، وإلا.. نسأل الله السلامة والعافية في الدنيا والآخرة.

٥- ولم يقتصر الشيخ علي ما سبق من الافتراء عليّ، فقد نسبني (ص ٤١) إلى تجهيل السلف! (سبحانك هذا بختان عظيم).



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

والحقُّ أن لا دَنْبَ لي عند الشيخ وأمثاله من المقلِّدة والحاقدين إلاّ أنني أدعو إلى اتباع السلف الصالح والتمسك بمذهبهم، لا بمذهب أشخاص مُعَيَّنِينَ منهم، فذلك هو الذي حمَلَ الشيخ أن يقف مني موقف الخصم الحاقِدِ، مُسَايِرَةً منه للجُمهور المقلِّد، الذي لا يعرف من الدِّين إلا ما وجد عليه الآباء والأجداد، إلا من عصم الله، وقال ما هم.

ومن عجيب أمر هذا الشيخ أنّه مرَّ بكل تلك المسائل التي سبقت الإشارة إليها، فلم يُبيِّن موقفه منها، مثلاً قولنا: إنه لا يلزم من ثبوت أثر العشرين ترك العمل بالرواية الأخرى المطابقة لحديث عائشة أن النبي ﷺ كان لا يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة، وهل الأفضل العمل بسنته ﷺ أو بما فعَلَهُ الناسُ في عهد عمر فلو فرض ثبوت ذلك عنهم؟!!

لم يُظهر الشيخ موقفه من ذلك، لأنه إن رجَّح خلاف السنة انفضح أمره بين أهل السنة، وإن رجَّح السنة وافق الألباني، وهذا مما لا تسمحُ به نفسه أو لأكثر مما لا يخفى على القارئ اللبيب!

خذاً مثلاً من الردود التي اطلَّعنا عليها، مما رُدَّ به على رسالتنا (صلاة التراويح) وهو من أمثل الردود، ومع ذلك، فقد عرف القارئ الكريم نماذج مما جاء فيه، مما يتجلَّى فيه التجرُّد عن الإنصاف، والبُعْدُ عن سبيل أهل العلم الذين لا يبتغون سوى بيان الحقيقة، وإذا كان هذا من أفضلهم وأعلمهم، فما بالك بغيره ممن لا علم عنده ولا حُلُق؟!!

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ذلك، ولما كانت رسالتنا المذكورة (صلاة التراويح) قد مضى على طبعها زمنٌ غيرٌ قصير، ودعن الحاجة إلى إعادة طبعها، وكانت من حيث أسلوها قد حَقَّقَتْ أهدافها، وأدَّتْ أغراضها، التي أهمُّها تنبيهُ الجمهور إلى السنَّة في صلاة التراويح، والردُّ على المخالفين لها، حتى انتشرت هذه السنَّة في كثير من مساجد سورية والأردن وغيرهما من البلاد الإسلامية، والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، لذلك فقد رأيتُ أن أختصرها بأسلوب علمي محض، دون أن أتعرض فيها لأحد برِّدٍ، على حَدِّ قول من قال: (أَلْقِ كَلِمَتَكَ وَاْمَشْ)، مُلَخِّصاً كُلَّ الفوائد العلمية التي كانت في (الأصل)، مضيفاً إليها فوائد أخرى إتماماً للفائدة، والله سبحانه المسؤول أن ينفع بها كما نفع بسابقتها، وأن يأجرني عليها إنه أكرمُ مسؤول.



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### من فوائد المقدمة:

١- السائب بن يزيد: ثقة؛ لكن (إنه قد ينفرد بما لم يروه الثقات، فمثله يُردُّ حديثه إذا خالف من هو أحفظُ منه، ويكون شاذاً كما تقرر في علم المصطلح، وهذا الأثر من هذا القبيل...).

٢- قوله: (سنده حسنٌ بما قبله).

(.. بما قبله)، فإنَّ هذه الكلمة قرينةٌ قاطعةٌ على أنَّ هذا الراوي ليس ممن يُتَّجَّحُ به عند قائلها، بل هو عنده ضعيفٌ يُستشهدُ به فحسب؛ ويُحسَّنُ حديثه، إذا وُجد ما يشهدُ له، وقد وُجد، وهو الحديث المشار إليه بقولي: (بما قبله)، وهو حديثُ عائشة رضي الله عنها قالت:

(ما كان رسول الله ﷺ يزيدُ في رمضانَ ولا في غيره على إحدى عشرة ركعةً..).  
الحديث أخرجه الشيخان وغيرهما.

٣- قال الإمام الألباني: الشوكاني في (النيل) يكثر فيه النقل والتقميش، ويقبلُ منه فيه التحقيق والتفتيش في مجال الكلام على الأحاديث.

قلت: فائدة عزيزة لقد سمعتها في شريط للإمام قبل عشرين سنة. والآن وجدتها؛ وهذا من فوائد هذه المقدمات النافعة المتضمن ضمن مؤلفاته الماتعة- رحمه الله-.



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

[٤٩] كتاب الإيمان تصنيف الحافظ أبي بكر بن محمد بن أبي شيبة (١٦٥) -

(٢٣٥)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المحقق

الحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على خاتم أنبيائه، وأفضل رسله محمد، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وإخوانه إلى يوم الدين.  
أما بعدك فهذه أربع رسائل من آثار سلفنا الصالح، وأئمتنا المحدثين، أزمعنا على نشرها بعد أن يسر الله تبارك وتعالى لها مَنْ يُنْفِقُ عَلَى طَبْعِهَا مِنْ ذَوِي الْكِرْمِ وَالشَّرَفِ، ويعود الفضل في البدء بذلك إلى فضيلة الشيخ محمد نصيف السلفي الشهير<sup>(١)</sup> فهو الذي كان كتب إلي سنة (١٣٨٣) - وأنا يومئذ في المدينة المنورة - أن أختار له بعض الرسائل المخطوطة التي لم يُسبق أن نُشرت من قبل، فانتقيتُ له ففي فهرستي التي كُنتُ جمعت فيها أسماء كتب الحديث المحفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق<sup>(٢)</sup> الرسائل المشار إليها، وهي لبعض الأئمة المعروفين بالحفظ والعقيدة الصحيحة، وأرسلت بأسمائها إليه، وهي:

(١) كان رحمه الله عالماً فاضلاً، خيراً كريماً، أنفق أموالاً طائلة في نشر الكتب السلفية، وتوزيعها مجاناً لوجه الله تعالى، وكانت داره في (جده) موثلاً للناس، ومنزلاً للقاصي والداني؛ من الحجاج على اختلاف مذاهبهم، وتباين بلادهم، مات سنة (١٣٩١) هجرية.

(٢) وقد تم طبعه بمكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

قلت: وتقدم مقدمته برقم (٤٧). (ت).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

- ١- كتاب الإيمان. للحافظ أبي بكر بن أبي شيبة. (١٥٩-٢٣٥).
  - ٢- كتاب الإيمان. للإمام أبي عبيد بن القاسم بن سلام (١٥٩-٢٢٤).
  - ٣- كتاب العلم. للحافظ أبي حنيفة زهير بن حرب (١٦٠-٢٣٤).
  - ٤- كتاب القضاء العلم العمل. للخطيب البغدادي (٣٩٢-٤٦٣).
- ثمَّ جاءني من فضيلته خطابٌ، يكلِّفني أن أصور هذه الرِّسالة له، إذا ما عدت إلى دمشق، في العطلة الصَّيفية، ففعلت، وأرسلت إله بمصورتها.
- ومن نحو أربعة أشهر، كتب فضيلته إلينا برغبته في أن نقوم بطبعها في دمشق مع التَّعليق عليها، فاستجبت لرغبته، وشرعت في إعداد الرِّسائل الأربعة للطَّبع فاستنسختها، وقابلتها بالأصول ثمَّ علَّقت عليها تعليقات مختصرة مفيدة، بعضها في شرح المفردات الغربية، وتوضيح بعض الجمل التي قد تخفى على بعض النَّاس.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وأضفت إلى ذلك بيان حال أحاديثها المرفوعة، صحة أو ضعفاً، وكذلك حال بعض الآثار الموقوفة، إذا كان لها أهمية خاصة في نظري. وإنما فعلت ذلك لأنّ أحاديث هذه الرسائل، قد ساقها مؤلفوها بأسانيدها إلى منتهاها باستثناء أبي عُبَيْد، فلّما يفعل ذلك، بل هو على الغالب يُعلّقها تعليقاً بدون إسناد، وتلك هي طريقة المحدثين من علمائنا رحمة الله عليهم، أن يرووا الأحاديث بأسانيدها؛ ليتمكن الواقف عليها من الحكم عليها بما تستحقّه من صحةٍ أو ضعفٍ، على ضوء علم مصطلح الحديث، وتراجم رواته، وهذه هي الوسيلة الوحيدة التي بما يمكن للعالم أن يعرف ما قاله عليه الصلاة والسلام ممّا لم يقله، ولما كان عامة الناس - إلا قليلاً منهم - لا يعرفون، وبعضهم لا يتمكّنون من استعمال هذه الوسيلة والاستفادة منها لمعرفة ذلك، كان لا بدّ للمتّمكّن من هذا العلم أن يُبيّن ذلك للناس؛ نصحاً لهم في دينهم، وليس يكفي فيما نحن فيه، ما جرى عليه عامة المخرّجين والمعلّقين قديماً وحديثاً - إلا من عصم الله - من الاقتصار على قولهم: رواه فلان وفلان من حديث فلان وفلان! دون أن يُبيّنوا حال أسانيدها، وقد يكون في رواها بعض الضعفاء والمتروكين، أو الكذّابين الوضّاعين، فإنّ مثل هذا التخريج لا يفيد جماهير الناس أصلاً، بل إنه كثيراً ما يكون سبباً لتوهمهم أنّ الحديث ثابت؛ لأنّهم - لجهلهم بهذا العلم - يظنّون أنّ مجرد قول العالم في حديثاً ما (رواه الطبراني) مثلاً، إنّما هو تصحيحٌ للحديث، وقد يكون في إسناده كذّاب أو وضّاع كما ذكرنا، وإنّما يُفيد ذلك الخوصّ من أهل العلم، الذين يستعينون

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

بالتخريج على الرجوع إلى أصول الأحاديث؛ ليدرسوا أسانيدها، ولكنّ التعليقات والتخریجات لا تُوضع عادةً لأمثال هؤلاء، وإنما للجماهير، ولذلك جريت- والفضل لله وحد- في كل ما أُؤلف أو أُعلّق عليه من الكتب أن أُبين درجات الأحاديث، وما صحّ منا وما لم يصح؛ لأنني أعتقد أنّ كتمان ذلك ممّا لا يجوز. والله المستعان.

### وَصْفُ الْأَصُولِ

١- وقد اعتمدت في طبع الرسالة الأولى (الإيمان لابن أبي شيبة) على نسخة مخطوطة جيّدة كتبها الشيخ أبو العباس؛ أحمد بن أبي الفضائل بن أبي المجد الدخيمسي، كما جاء في آخرها، في سماع بخطّ الحافظ محمد بن يوسف بن محمد البرزالي (الإشبيلي) كتبه سنة ثلاث وعشرين وستمائة.

وقراها الحافظ ممد ابن المحب المقدسي على الحافظ الذهبي، كتب ذلك الحافظ المقدسي على الوجه الأول منها بحجّه الدقيق، كما ستره في الصّور المطبوعة على الصفحة (ن) في الزاوية الشمالية منها.

ومع ذلك، فقد وقع فيها بعض الأخطاء اليسيرة، وقليل من السقط استدركناه من (كتاب الإيمان) الذي هو كتاب من كتب ديوان المؤلّف العظيم المعروف بـ (المصنّف)، وهو لا يختلف كثيراً عن كتابنا هذا، إلا فب (الترتيب، وفي أنّه أقلّ مادّة منه بشيء يسير، وهو يقع في السّفرة الثاني عشر من (المصنّف) (ق٧٧-٨٥) من مخطوطة الظاهرية كتبها:

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

عبد الله بن محمد بن إبراهيم المهندس.

٢- وأما الرسالة الثانية (الإيمان لأبي عبيد) فإنما اعتمدنا فيها على نسخة قديمة وحيدة<sup>(٤)</sup>، كتبت سنة ثمان وثمانين وأربعمائة، من نسخة العفيف أبي محمد عثمان بن أبي نصر ب (مصر). وهي نسخة ليست بالجيدة، فإنها مع كونها مقابلة بالأصل كما جاء خاتمها، وتراه في الوجه الأخير مصوراً على الصفحة الآتية (٥٢) فقد وقع فيها أخطاء كثيرة، وسقط في غير ما موضع، وقد اجتهدت، فصححت من ذلك ما أمكنني تصحيحه، وأشرت إلى ذلك في التعليق، وما عجزت عنه نبهت عليه في التعليق غالباً.

وهي إلى ذلك سيئة الخط، كما يبدو لمن نظر في الصورتين اللتين تمثلان الوجه الأول والأخير منها.

٣- وأما الرسالة الثالثة: (العلم لأبي خيثمة)، فاعتمدنا فيها على نسخة جيدة كتبها الشيخ أبو أحمد بوران<sup>(١)</sup> بن سنقر بن عبد الله الرومي. وفي آخرها سماع الجماعة منهم الكاتب، على الشيخ أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري ابن الأثير المؤرخ الشهير، كتبه علي بن محمد بن عبد الكريم سنة أربع عشرة وستمائة.

---

(١) كذا الأصل بإهمال الحرف الأول، وهو اسم أعجمي، وفيهم من يسمي (بوران) بالباء الموحدة ومن يسمي (توران) بالتاء المثناة من فوق. انظر حاشية (المشتبه) للذهبي.



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وقابلتها بنسخة أخرى أقدم من هذه، وأصحّ، كتبها عبد السلام ابن أبي بكر ابن أحمد الدمشقي الشافعي سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة.

كلّ من النسختين يتصل إسنادها بالشيخ أبي الفرج يحيى بن محمود بن سعد الأصبهاني، وقد وصفه الحافظ الذهبي في (سير النبلاء) (١٣/٣٠/٢) بـ (الشيخ المسند الجليل العالم) (٤١٤-٥٨٤).

وهو عن الشيخ أبي الفتح إسماعيل بن الفضل بن أحمد بن الأخشيد السراج، قال الذهبي (١٢/١٢٦/٢):

(الشيخ الأمين المسند الكبير أبو سعد، ويكنى أيضاً أبا الفتح، وبها كناه السمعاني، وكناه بأبي سعد أبو طاهر السلفي، ووثقه (٤٣٦-٥٢٤).

ويبدو أنّه يُكنى بأبي الفضل أيضاً، فقد كنى بها في أول الكتاب في النسخة الأخرى كما تبّهت عليه فيما يأتي (ص ١٠٩) من هذه المجموعة.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وهو عن أبي حفص عمر بن إبراهيم بن أحمد الكتاني المقرئ، وصفه الذهبي بقوله:  
(٢/٢٦٧/١٠).

(الإمام المحدث الثقة بقيّة المسندين الأصبهاني الكاتب، قال يحيى بن منده:

ثقة)، وقال عبد الغافر النخشي: (لم يحدث في ووقته أوثق منه). مات سنة خمس وأربعين  
وأربعمئة.

وهو عن أبي حفص عمر بن إبراهيم بن أحمد الكتاني المقرئ، وصفه الذهبي بقول:  
(٢/٢٦٧/١٠): (الإمام المقرئ المحدث المعمر).

وترجمه الخطيب في (تاريخ بغداد) وقال (٢٦٩/١١):

(وكان ثقة، ذكره محمد بن أبي الفوارس، فقال: كان لا بأس به، ولد في سنة ثلاثمئة، وتوفي  
سنة تسعين وثلاثمئة).

وأما أبو القاسم علين بن عبد العزيز البغوي راوي الكتاب عن المؤلف رحمه الله تعالى، فهو  
حافظ ثقة مشهور، مترجم في (تذكرة الحفاظ) (١٧٩/١٧٨/٢)، فمن شاء زيادة المعرفة،  
فليرجع إليه.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وقد سبق يتبين للقراء الكرام أنّ هذه الرسالة صحيحة الإسناد إلى مؤلفها، رواها علماء أجلاء بعضهم عن بعض، حتّى وصلت إلينا في كتاب بخط العلماء الثقات وإسماعهم، فهي حري بالوثوق بها، والاعتماد عليها، وقد ذكرها كاتب جلي في (كشف الظنون) كما ذكرها سائر الرسائل الأربع.

فخذها- أيها القارئ الكريم- رسالةً مُصححةً مُنقحةً مُخرّجةً، مطبوعة طبعاً مُتقناً، ولا تنس من دعائك الصّالح مؤلّفها ومن كان له الفضل في السّعي لطبعها، والإنفاق عليها، ومن قام على تحقيقها، وتخرّيج أحاديثها.

والله تعالى هو المسؤول أن يجزي من ذكرنا خير ما يجزي من يسعى لنشر دينه، وحفظ سنّة نبيه ﷺ، ويجعله لهم أجراً مستمراً إلى يوم الدين، ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩]

دمشق في ٢٤ رمضان سنة ١٣٨٥

محمد ناصر الدين الألباني

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### من فوائد المقدمة:

- ١- حرص علماءنا - رحمهم الله تعالى - على نشر علم السلف الصالح - رحمهم الله تعالى.
- ٢- تخريج الأحاديث وعزوها إلى مظانها، لا يكفي عند المحققين اليوم، بل لا بد من بيان درجتها من حيث الصحة أو الضعف؛ حتى لا يتوهم العامة أنّ كل ما خرّج وذكر بيان مظانها أنه صحيح، يعمل به.
- ٣- حرص الإمام الألباني - رحمه الله - من الاهتمام بالتصحيح والتضعيف في أثناء تخريج الأحاديث، وذلك لنعلم صحة الأحاديث من ضعيفها؛ وهذا مشروعه - رحمه الله - الذي استمر فيه حتى وفاته، وهو (تقريب السنة بين يدي الأمة) - وهذه الجملة يكررها كثيراً، كما تقدم، وستأتي في مقدمة كتاب (مختصر الشرائع المحمدية- في المقدمة التالية)، - فحقق السنن الأربع، وخرّج كتاب (منار السبيل) المسمى (إرواء الغليل تخريج منار السبيل)، وألّف السلسلتين الصحيحة والضعيفة)، وخرّج بعض الروايات في السيرة النبوية ككتاب (فقه السيرة للغزالي) وألّف (صحيح السيرة) وغيرها من المؤلفات التي ذكرناها خلال هذه المقدمات المباركة بإذن الله تعالى.
- ٤- المحدثين القدماء يسوقون الأحاديث ليعرفها حكمها من بعدهم؛ لذلك الإمام الألباني - رحمه الله - اجتهد في بيان درجتها؛ لذلك قال رحمه الله -: (وإنما فعلت

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ذلك لأنّ أحاديث هذه الرّسائل، قد ساقها مؤلّفوها بأسانيدھا إلى منتھاها باستثناء أبي عبيد، قلّمَا يفعل ذلك، بل هو على الغالب يُعلّقها تعليقاً بدون إسناد، وتلك هي طريقة المحدثين من علمائنا رحمة الله عليهم، أن يرووا الأحاديث بأسانيدھا؛ ليتمكن الواقف عليها من الحكم عليها بما تستحقّه من صحّةٍ أو ضعفٍ، على ضوء علم مصطلح الحديث، وتراجم رواته، وهذه هي الوسيلة الوحيدة التي بها يمكن للعالم أن يعرف ما قاله عليه الصلاة والسلام ممّا لم يقله، ولما كان عامّة الناس - إلا قليلاً منهم - لا يعرفون، وبعضهم لا يتمكنون من استعمال هذه الوسيلة والاستفادة منها لمعرفة ذلك، كان لا بدّ للمتّمكّن من هذا العلم أن يُبيّن ذلك للناس؛ نصحاً لهم في دينهم، وليس يكفي فيما نحن فيه، ما جرى عليه عامّة المخرّجين والمعلّقين قديماً وحديثاً - إلا من عصم الله - من الاقتصار على قولهم: رواه فلان وفلان من حديث فلان وفلان! دون أن يُبيّنوا حال أسانيدھا، وقد يكون في رواتها بعض الضعفاء والمتروكين، أو الكذّابين الوضّاعين، فإنّ مثل هذا التخريج لا يفيد جماهير الناس أصلاً، بل إنه كثيراً ما يكون سبباً لتوهمهم أنّ الحديث ثابت؛ لأنّهم - لجهلهم بهذا العلم - يظنّون أنّ مجرّد قول العالم في حديثاً ما (رواه الطبراني) مثلاً، إنما هو تصحيحٌ للحديث، وقد يكون في إسناده كذّاب أو وضّاع كما ذكرنا، وإمّا يُفيد ذلك الخوصّ من أهل العلم، الذين يستعينون بالتخريج على الرجوع إلى أصول الأحاديث؛ ليدرسوا أسانيدھا...



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

[٥٠] مُختصر الشمائل الحمديّة – للإمام أبي عيس محمد بن سورة الترمذي صاحب

السنن.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ. وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾  
[آل عمران: ١٠٢] ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا {٧٠} أَيُ صِلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهُ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا {٧١}﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١]

أما بعدد فهذا جزء لطيف، اختصرت فيه (كتاب الشمائل الحمديّة) للإمام الترمذي صاحب (كتاب السنن) المعروف به، وهو على لطافته- من متممات مشروع الضخم: (تقريب السنة بين يدي الأمة) الذي أشرت إليه في غير ما كتاب من كتب المطبوعة، بله المخطوطة، ومنه كتابي (مختصر صحيح البخاري) وقد صدر المجلد الأول منه سائلاً المولى سبحانه أن ييسر لي طبع سائر مجلداته بمنه وكرمه.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ويعود تاريخ البدء بهذا الجزء إلى أكثر من عشر سنوات، حين اعتمدت فيه على نسخة من (الشمائل) مطبوعة بحرف كبير على الحجر وفي مصر كما أظن، وبسبب الانتقال من دار إلى أخرى فاتقدت طرفاً منها، فضعفت المهمة في متابعة العمل. إلى أن كانت هجري في أول رمضان السنة الماضية (١٤٠٠) من دمشق إلى عمّان، ولم يتيسر لي بعد نقل مكتبتي الخاصة إلى هنا لأبحث فيها كم جديد عما افتقدته منها، ولكن عوضني الله عن مكتبتي - بعض الشيء - بمكتبة الأخ الأستاذ أحمد عطية في داره العامرة في جبل هملان، ويسر لي - جزاه الله خيراً - الدخول إليها كلما أردت، فكانت أتردد عليها وكأنها مكتبتي الخاصة، وأجلس فيها الساعات الطوال مطالعة وتحقيقاً وتعليقاً، فسَلاني ذلك كثيراً عن غربتي، وأحسست أنني أعيش في بلدي، وبين أهلي وإخوتي. وفيما أنا أطلع فيها ذات يوم عثرت على طبعة حديثة من (الشمائل) طبع سوريا، بتحقيق وتخرّيج الأستاذ عزت عبيد الدّعاس من الطبعة الثانية سنة ١٣٩٦هـ، فاغتنمت فرصة فراغي وابتعادي عن المكتبة الظاهرية العامرة، وافتقادي لغالب مكتبتي ولمشاريعي التي كنت منكباً عليها، والتي منها تصحيح تجارب المجلد الثالث من (الصحيحة) <sup>(١)</sup>، ومنها إشرافي على طبع (صحيح الترغيب والترهيب) و (ضعيف الترغيب والترهيب)، <sup>(٢)</sup> لذلك رأيتني

---

(١) وقد علمت أخيراً أنه تم طبعه دون أن يتمكن القائم عليه بإرسال بقية كراريس الكتاب للتصحيح، ووَضِعَ له فهرساً حسب معرفته.

(٢) وقد انتهت المجلد الأول من (الصحيح) وهيأته لطبعه على الأوفست وقد قدمته للطبع في بيروت حين اضطرت للسفر إليها قبل تسعة أشهر. يسر الله لي ذلك.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

مشدوداً إلى استئناف اختصار (الشماثل) مرة أخرى، فاهتبلت هذه الفرصة وباشرت العمل.

ولقد كان من الدوافع على ذلك أنني رأيت الأستاذ الدعاس قد وفر علينا كثيراً من العمل بسبب اهتمامه بتخريج الكتاب والتعليق عليه، وإن كنت تبينت فيما بعد أن تخريجه لم يكن مستوعباً لجميع أحاديث الكتاب، لا سيما ما كان منها غير موجود في شيء من الكتب الستة، مع بعض الأخطاء في العزو والشرح أيضاً، ولم يكن في الوقت نفسه دقيقاً، فقد وجدته عزا بعض الأحاديث لبعض الصحابة إلى بعض الأئمة هي عندهم عن صحابي آخر، أو بلفظ مختصر، لا يصح عزوه إليهم إلا مبنياً، كما نبّهت على ذلك في غير ما حديث واحد، ولم أتقصد الاستيعاب، لأنه يتطلب وقتاً طويلاً، ولربما كان استئناف التخريج أيسر من ذلك، وما إليه قصدت في هذا (المختصر)، وانظر على سبيل المثال التنبيه تحت الحديث (٢٢٢).

ولم يتوجه هو مطلقاً إلى تمييز صحيحها من ضعيفها، شأن جل المعلقين والمحققين من الدكاترة وغيرهم، بل إنه زاد عليهم، فأهمل نقل كلام الترمذي في (سنن) على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً، مع أن التصحيح والتضعيف هو الغاية من فن التخريج، كما لا يخفى على العلماء بهذا العلم الشريف.



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وقد اعتمدتُ عليه الأصل في تحقيق نصوص الكتاب ومقابلة نُسخِهِ بعضها ببعض، فإن هذا العمل يحتاج إلى مزيد من الوقت واستعدادٍ خاص ل أجدني مضطراً إليه في مشروعِي هذا، وإن كنت وجدت أمثلةً تدل على أن الأستاذ لم يُعْطِ الكتاب التحقيقَ اللائقَ به، ولا أدل على ذلك مما جاء عقب الحديث الآتي برقم (١٨٩) وهو في الأصل (ص ١١١ رقم ٢٢١) ما نصه:

قال أبو عيسى: ولا نعرف الحِنانَ غير هذا الحديث. وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم في (كتاب الجرح والتعدي): حَنانُ الأسدي.. إلخ.

فهذا النقل عن ابن أبي حاتم من المستبعد جداً أن يكون من الترمذي، أي بعد وفاة الترمذي بثمانٍ وأربعين سنة، وكانت ولادته سنة (٢٤٠) فيكون له من العمر سنة مات الترمذي سنة تسع وثلاثون سنة مما يبعد احتمال أن يكون ألف كتاب (الجرح) قبل ذلك حتى ذاع شاع وتداوله العلماء، وتسنى للترمذي النقل عنه. فلا شك أن هذا النقل إنما هو من بعض العلماء الذين جاؤوا بعد ابن أبي حاتم فنقله عنه في حاشية الكتاب، ثم نقله بعض النساخ منها وجعله في صلبه متوهماً أنه منه، ولا أستغرب أن تفوت الأستاذ الدعاس هذه الحقيقة، لأنه ليس من رجال هذا العلم، ولكن العجب أن تفوت شراح الكتاب كالقاري والمناوي وغيرهم وهم من العلماء المشهورين.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### منهجي في الاختصار:

- ١- حذفت إسناد المؤلف في كل حديث إلا ما لا بد من ذكره من أعلاه، كالصحابي، وما دونه أحياناً.
- ٢- حفت الحديث المتكرر إذا كان عن صحابي واحد، وإذا كان بين روايته اختلاف في المعنى أثبتتهما معاً، كأن أقول: (وفي رواية: كذا وكذا). وإذا كانت الرواية من طريق أخرى غير طريق الأولى قلت: (وفي طريق: كذا وكذا). إشارة إلى تقوية الحديث بالطريق الأخرى.
- ٣- حذفت كلام المؤلف على الحديث إذا لم يكن فيه تصحيح أو تضعيف، أو فائدة تذكر.
- ٤- واحتفظت بتخارج الأستاذ الدعاس لأحاديث الكتاب غالباً لأنه جهد مشكور، مع شي من الاختصار والتصرف في العبارة تصرفاً لا يخل بمراده، وتعقبته مع ملاحظات أبعديتها، وفوائد هامة زدتها عليه، لم أر من الضروري التنبيه عليها، إلا ما كان بعد تخريجه هو فيإني أفتتح الزيادة بقولي: (قلت...).
- ٥- وقد أصحح بعض عباراته دون التنبيه على ذلك أيضاً لا سيما ما كان في المتن، وما كان بين معكوفتين [ ]، فهي زيادة مني يقتضيها التحقيق العلمي.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٦- حرصت أن أكشف عن مرتبة الحديث لأنه هو الغاية من التخريج كما تقدم، ولم أطل في ذلك غالباً إلا حين يكون إسناد المؤلف ضعيفاً، ولع ما يدعمه ويقويه من المتابعات والطرق، فرأيت والحالة هذه أنه لا بد من ذكرها ولو بإيجاز، وأحلت في تخريجها، وتفصيل الكلام عليها إلى بعض كتبي كالسلسلتين: (الصحيحة) و (الضعيفة) وكتابي (إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل) وغيرها.

٧- وبهذه الطريقة العلمية التي أشرت إليها من تتبع الطرق والمتابعات استطعت أن أنقذ- بفضل الله توفيقه . كثيراً من أحاديث الكتاب، من الضعف الذي يلزم أسانيدها، إلى مرتبة الحسن، بل والصحة أحياناً، فقد بلغ عدد أحاديث الكتاب قبل اختصاره قرابة (٤٠٠) أربع مائة حديث، وبعد اختصاره (٣٥٢) اثنين وخمسين وثلاثمائة حديث، مائة وبضع منا مما تبين لي ضعف أسانيدها، فلم استجز- أداء للأمانة العلمية- إلا أن تتبع طرقها وشواهدا من الكتب الستة وغيرها، لأرفع الضعف عما أمكنني منها، فاستطعت- والحمد لله- أن أشد من عضد نصفها، وأن أرفعها إلى مرتبة ثبوتها، حسبما بينت آنفاً، وذلك ما فعلته أيضاً في (تخريج أحاديث الحلال) كما نصصت عليه في مقدمته (ص ١٠-١١)<sup>(١)</sup>

(١) تقدمت مقدمة كتاب (غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام) رقم (٤٥). والحمد لله الذي يفضله تتم الصالحات.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ومن المفيد هنا أن أشير إلى أرقامها:

١٠٩٤ و ١٠ و ٢٨ و ٣٨ و ٤٢ و ٤٥ و ٥٥ و ٥٨ و ٦٥ و ٦٧ و ٨٩ و ٩٢ و ٩٤ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠١ و  
١٠٣ و ١١٦ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٩ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٦ و ١٥٥ و ١٦١ و ١٧٥ و ١٨٣ و  
١٨٤ و ١٨٨ و ٢٠٠ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٦ و ٢٤٥ و ٢٤٩ و ٢٥١ و ٢٥٩ و  
٢٦٦ و ٢٧٠ و ٢٧٨ و ٢٨٠ و ٢٩٣ و ٣١٢ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٣٨).

٨- ونهت على بعض أخطائه في التخريج أو تساهله فيه كمثل الأحاديث:

٣٧ و ٤٣ و ٥٧ و ٧٦ و ٩٠ و ١٠١ و ١٠٣ و ١١٥ و ١٢٦ و ١٤٠ و ١٤٩ و ١٥٢ و ١٥٣ و  
١٥٦ و ١٧٤ و ١٧٩ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٣٠ و ٢٣٢ و ٢٤٢ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٧١ و  
٢٨٥ و ٢٨٨ و ٢٩٣ و ٢٩٥ و ٢٩٩ و ٣١٧ و ٣٢١ و ٣٤٩).

٩- وسيلاحظ القارئ النبيه أن أكثر الأحاديث قد وضعت لفظة (صحيح) أو  
(حسن) بجذاء رقم الحديث، وبعضها بجذاء أول متن الحديث، فاعلم أن الأول  
يُشير إلى السند، أي أنه صحيح لذاته، أو حسن. والآخر يُشير إلى أن السند  
ضعيفاً، ويكون بعض المتن جاء من طريق أخرى يوضع بجانبه (صحيح)، وبجانب  
رقم الحديث (حسن).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

- ١٠ - وإتماماً للفائدة، وتيسيراً على القارئ الكريم فقد أتيح لي أن أضع لهذا الكتاب المبارك إن شاء الله تعالى خمسة فهارس:
  - ١ - فهرس الأبواب والأبحاث.
  - ٢ - فهرس الأحاديث مرتبة على الحروف.
  - ٣ - فهرس الذين أسندوا الأحاديث من الصحابة وغيرهم مع ذكر أرقامها.
  - ٤ - فهرس الرواة المترجمين وغيرهم.
  - ٥ - فهرس غريب الحديث.
- ١١ - وختاماً أقول:

إنني لأرجو مخلصاً أن يكون هذا الكتاب هادياً للمسلمين جميعاً إلى التعرف على ما كان عليه نبينا ﷺ من الخلق الكريم، وما كان متحلياً به من الشمائل الكريمة، فيحملهم ذلك على الاهتمام بهديه، والتخلق بأخلاقه، والافتباس من نوره، في زمن كان كثير من المسلمين أن ينسوا قول الله تبارك وتعالى فيه: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]، وفيهم بعض الخاصة من بعض الدعاة وغيرهم، الذين زهدوا عن الائتساء به ﷺ في كثير من هديه وأدبه، كتواضعه في لباسه، وهديه في طعامه وشرابه ونومه وصلاته وعبادته، بل وُجد فيهم من يُزهد المتبعين

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

لستته في اتباعه ﷺ في بعض ذلك، كالأكل والشرب جالساً، وتقصير الثياب إلى ما فوق الكعبين، ويعتبرون ذلك تشدداً ومنفراً لغير المسلمين عن الإسلام، فتجد من ذلك خيلاء، مستروحاً إلى قوله ﷺ لأبي بكر: (لست ممن يصنعُه خيلاء)، غافلين عن الفرق الظاهر بينه ﷺ وبينهم، فإنه كان لا تعمد ذلك، كما هو صريح قوله: (إن أحد شقي إزاري يسترخي) (الحديث ٩٠) (غاية المرام) وهم يتعمدون إرخاءه، جاهلين أو متجاهلين ما جاء في صفة إزاره ﷺ (انظر الباب: ١٧)، وقوله ﷺ الآتي فيه برقم (٩٩): هذا (يعني نصف الساق)، موضع الإزار، فإن أبيت فأسفل، فإن أبيت فلا حق للإزار في الكعبين). وفي حديث آخر: (ما أسفل الكعبين من الإزار في النار) (مشكاة ٤٣١٤ و ٤٣٣١). وفي حديث لمسلم عن ابن عمر قال: (مررت برسول الله ﷺ، وفي إزاري استرخاء، فقال: (يا عبد الله ارفع إزارك) فرفعته، ثم قال: (زده) فزدت، فما زلت أتجراها بعد.

فقال بعض القوم: إلى أين؟ قال: إلى نصف الساقين.

أقول: فإذا كان ابن عمر - وهو من أفاضل الصحابة وأتقاهم لم يسكت النبي ﷺ عن استرخاء إزاره، بل أمره أن يرفعه، أفلا يدل ذلك على أن هذا الأدب ليس مقيداً بقصد الخلاء، وأنه ﷺ لو رأى ذلك البعض من الدعاة ممن يطيل جبته أو سرواله لأنكر عليه من باب أولى ولما استطاعوا حينئذ أن يردوا عليه إنكاره بزعم أنهم لا يفعلون ذلك خيلاء، وهم يتقصدون الإرخاء كما تقدم، لأن ابن عمر الزاهد أصدق منهم في كونه كان لا يفعل ذلك

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

خيلاء كما يدل عليه الاسترخاء المذكور في حديثه، ومع ذلك أنكره ﷺ عليه. فبادر ﷺ إلى الاستجابة، فهل من مستجيب اليوم؟ ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧] ولولا أن المشار إليهم من الخاصة الذين يفترض فيهم أن يكونوا قدوة لغيرهم، لما أشرت إلى ما تقدم من الزهد والترهيد عن اتباع السنة، والافتداء بها، لكثرة المخالفين لها فيما هو أعظم من ذلك. والله المستعان.

١٢- هذا، وقد يجد القارئ الكريم في هذا المختصر شيئاً من الخطأ أو التقصير، والسبب الأول كما هو ظاهر - أن ذلك من طبيعة الإنسان، الذي كُتِبَ عليه أن لا يكون معصوماً، زد على ذلك أنني قمت به وأنا بعيد عن كتبي ومراجعي، فالمرجو ممن وقف على شيء من ذلك أن يصححه، وأن يخبرنا به إن تيسر ذلك، (والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه).

والله سبحانه وتعالى أسأله أن يتقبله مني، ويجعله خالصاً لوجهه ووسيلة لي أنال بها شفاعته

ﷺ، ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ آتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾

[الشعراء: ٨٨-٨٩]. والحمد لله رب العالمين.

عمان/١٣ شعبان سنة ١٤٠٢ هـ

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### من فوائد المقدمة:

١- أن التصحيح والتضعيف هو الغاية من فن التخريج، كما لا يخفى على العلماء بهذا العلم الشريف.

٢- لم يثبت نقل الترمذي عن ابن أبي حاتم:

قال الأمام الألباني- رحمه الله:-

فهذا النقل عن ابن أبي حاتم من المستبعد جداً أن يكون من الترمذي، أي بعد وفاة الترمذي بثمانٍ وأربعين سنة، وكانت ولادته سنة (٢٤٠) فيكون له من العمر سنة مات الترمذي سنة تسع وثلاثون سنة مما يبعد احتمال أن يكون ألف كتاب (الجرح) قبل ذلك حتى ذاع شاع وتداوله العلماء، وتسنى للترمذي النقل عنه. فلا شك أن هذا النقل إنما هو من بعض العلماء الذين جاؤوا بعد ابن أبي حاتم فنقله عنه في حاشية الكتاب، ثم نقله بعض النساخ منها وجعله في صلبه متوهماً أنه منه، ولا أستغرب أن تفوت الأستاذ الدعاس هذه الحقيقة، لأنه ليس من رجال هذا العلم، ولكن العجب أن تفوت شراح الكتاب كالقاري والمناوي وغيرهم وهم من العلماء المشهورين.



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### ٣- الدليل على من قال أن لا أرخي إزاري قاصداً الخيلاء:

في حديث لمسلم عن ابن عمر قال: (مررت برسول الله ﷺ ، وفي إزاري استرخاء، فقال:

(يا عبد الله ارفع إزارك) فرفعت، ثم قال: (زده) فزدت، فما زلت أتجراها بعد.

فقال بعض القوم: إلى أين؟ قال: إلى نصف الساقين.

قال الإمام الألباني- رحمه الله-: فإذا كان ابن عمر- وهو من أفاضل الصحابة وأتقاهم لم يسكت النبي ﷺ عن استرخاء إزاره، بل أمره أن يرفعه، أفلا يدل ذلك على أن هذا الأدب ليس مقيداً بقصد الخلاء، وأنه ﷺ لو رأى ذلك البعض من الدعاة ممن يطيل جبته أو سرواله لأنكر عليه من باب أولى ولما استطاعوا حينئذ أن يردوا عليه إنكاره بزعم أنهم لا يفعلون ذلك خيلاء، وهم

يتقصدون الإرخاء كما تقدم، لأن ابن عمر الزاهد أصدق منهم في كونه كان لا يفعل ذلك

خيلاء كما يدل عليه الاسترخاء المذكور في حديثه، ومع ذلك أنكره ﷺ عليه. فبادر ﷺ

إلى الاستجابة، فهل من مستجيب اليوم؟

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق:٣٧]



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

## [٥١] مختصر صحيح الإمام البخاري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة الطبعة الجديدة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الكريم، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، ومن اتبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩].

أما بعد، فهذه هي الطبعة الجديدة للمجلد الأول من كتابي (مختصر صحيح البخاري)، تصدر أخيراً بعد تَمَنٍّ وصبر طويلين، ومرور قرابة ربع قرن على صدور الطبعة الأولى منه! ولقد كانت لي خلال هذه السنين الطويلة - بطبيعة الحال - ملاحظات، وزيادات هامة، وتصويبات، منها ما لم يتيسر لي إضافته أثناء طباعة الطبعة الأولى، لا سيما وقد رافقت طباعته صعوبات وعقبات حمة، كنت أشرت إلى بعضها في مقدمة الطبعة المذكورة<sup>(١)</sup>، ولا أدلّ على ذلك من تلكم الاستدراكات والتصويبات التي في آخرها، والتي كانت ألحق بأخر المجلد بعد أن تم طبعه، وكان قد وقع فيها أكثر من عشر صفحات

(١) وقد أعدنا نشرها في هذه الطبعة الجديدة، فانظر (ص ١٠).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

بيضاء! وذلك في ظروف صعبة، وعقبات كأداء، وللأسف فقد تتالت الطبعات بعد ذلك ثانية وثالثة ورابعة وخامسة... دون علمي، بل ولا إذن مني.

والناشر وإن حاول أن يضيف الاستدراكات ويصحح التصويبات في الطبعات التالية، فلم يكن موفقاً في ذلك كما ينبغي، والله المستعان.

أعود للقول... إنك كانت لي خلال هذه السنوات الطويلة ملاحظات وزيادات هامة؛ كتعديل بعضها، أو إضافة زيادات أخرى، وفوائد كثيرة نافعة؛ حديثية وفقهية ولغوية ونحوها، فكنت أضيفها في حينه على نسختي الخاصة، وقد تجمع لي منه الكثير الطيب والحمد لله، إلى أن تهيأت الأسباب وتيسرت السبل- بفض الله- لإعادة طباعته، وخدمته بما يليق بأهميته، وكما نريد، فكان أن صدر المجلد بهذه الصورة التي نحسبها إن شاء الله جيدة قلباً وقالباً.

ولعله يحسن بنا أن نشير هنا إلى أن الدارس للمجلد في طبعته الأولى؛ سيجد في هذه الطبعة الجديدة آثاراً واضحة، وفروقاً متميزة تظهر جلية لمن تيسرت له المقابلة بينهما، ولو في شيء يسير منها، ولا بأس من الإشارة إلى أهمها:

١- نقل الاستدراكات والتصويبات كلها المطبوعة في نهاية الكتاب إلى أماكنها من صلب الكتاب، مع عمل ما يلزم من تعديل.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

- ٢- نقل جميع التعديلات والزيادات من نسختي الخاصة بما فيها حذف المكرر، ونقل الزيادات من الحديث المحذوف إلى الآخر المثبت، إذا لزم الأمر.
  - ٣- تبع هذا تعديل أرقام الأحاديث المسندة ابتداء من أول حديث حُذف، وتبع أيضاً أرقام الأحاديث في كثير مما ورد ضمن جملة (قلت: أسند فيه الحديث...)، وكذلك ما لزم منه في الحاشية.
  - ٤- طرأ تعديل طفيف على أرقام الأحاديث المعلقة خصوصاً بعد تحويل حديث واحد معلق كان برقم (١٦٨) إلى مسند أصبح رقمه (٥٢٧)، وكذلك طرأ تعديل طفيف على أرقام الآثار.
  - ٥- تمييز الأحاديث المسندة والمعلقة والآثار بأرقامها وحروف متونها من حيث نوع الحرف وقياسه مع الهوامش القديم، ومطابقتها حتى ينسجم مع صورة الكتاب النهائية الجديدة، وتعديل ما يلزم من حذف وإضافة مع تدقيق الأرقام المتسلسلة بكل أنواعها، وقد يكون نَدُّ عنا شيء من ذلك، فمعدرة، فإنها من طبيعة البشر.
- ولقد قام بالجهد الأكبر في تصحيح تجارب هذا المجلد، وتجميع مواد هذه المقدمة ابنتي الكبرى أثابها الله، وجزاها خيراً في الدنيا والأخرى.
- ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أشكر بعض إخواننا الذين كانوا شاركوا في بعض الأعمال التصحيحية وغيرها.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وأشكر بصورة خاصة الأخ الفاضل عمر بن عابد المطرق الذي كان قدم إليّ وأنا في السعودية في عمرة جمادي الآخرة سنة (١٤١٠) بياناً فيه أرقام الأحاديث المكررة، وقد أصاب في أكثرها، فاستفدتها منه، فحذفتها، وقد كنت انتبهت لبعضها أثناء المراجعة، فأشكره على تتبعه إياها، وصبره على ذلك، أثابه الله، وأحسن إليه، فإن المرء قوي بأخيه.

هذا، ولعله مما يحسن التنبيه إليه أنه سيمر بالقارئ الكريم عزوي كثيراً لكتابي (صحيح أبي داود)، وربما أحياناً لقسيمه (ضعيف أبي داود) - بالأرقام طبعاً- لأحاديثهما فليعلم أنني أعني بكل منهما (الأم) والأصل الذي أُخرج فيهما الأحاديث، وأتكلم على الأسانيد ورجالها تعديلاً وتجريحاً، وتصحيحاً وتضعيفاً، وأتبع فيهما الطرق في مختلف المصادر حتى المخطوطات أحياناً، على النحو الذي أنهج عليه في (السلسلتين)، وهما المقصودان أيضاً في كل كتبي حين العزو إليهما. فافتضى التنبيه.

وختاماً أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا (المختصر) لأصح كتاب - بعد كتاب الله - على وجه الأرض بعد أن يسر الله - وله الفضل والمنة - تقريبه بين يدي الأمة، خاصتها وعامتها، وبما عليه من تخريج للتعليقات المرفوعة، وتمييز صحيحها من ضعيفها، وغير ذلك من الفوائد، وأن يدخر أجرها إلى ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩]. إنه هو البرّ الرحيم.

عمان-١٢ شعبان سنة ١٤١٦هـ

محمد ناصر الدين الألباني.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ وَأَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

[آل عمران: ١٠٢] ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا {٧٠} يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا {٧١}﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١]

أما بعد: فإن مشاريعي القديمة في خدمة السنة المطهرة، ما كنت سميتها بـ (تقريب السنة بين يدي الأمة) وتحديث عنه في بعض كتيبي؛ منها مقدمتي على (مختصر صحيح مسلم)

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

للحافظ المنذري، وهو يشمل حذف الأسانيد جهة، وتمييز الصحيح من الضعيف من جهة أخرى.

ولما كان (صحيح البخاري) و(صحيح مسلم)، قد تلقاها العلماء بالقبول؛ لم يكن ثمة حاجة إلى الكلام على أسانيدهما كما كنت بينت ذلك في المقدمة المشار إليها، فالعمل إذن منحصر في حذف أسانيدهما والمكرر من متونهما.

وكان أول ما صنعت في ذلك أن حققت (مختصر مسلم) المذكور، ورَقِّمْتُ أحاديثه، وشرحتُ غريبه، وعلَّقتُ عليه تعليقات مفيدة، ثم طبعتُه في بيروت.

وكان قد تبين لي بعد الفراغ منه أن الحافظ المنذري - رحمه الله - لم يقتصر في اختصاره إياه على حذف أسانيد المكرر من متونه فقط، بل حذف منه بعض المتون أيضاً، فلما بدا لي ذلك تمنيت أن لو تتاح لي فرصة، لأتولى أنا بنفسني اختصاره بطريقي الخاصة، وشاء الله تبارك وتعالى ذلك، حيث قدَّر علي أن أسجن قس عام ١٣٨٩ هـ الموافق لسنة ١٩٦٩ م مع عدد من العلماء من غير جريرة اقترفناها سوى الدعوة إلى الإسلام وتعليمه للناس، فأُساق إلى سجن القلعة وغيره في دمشق، ثم يفرج عني بعد مدة لأساق مرة ثانية وأنفى إلى الجزيرة، لأقضي في سجنها بضعة أشهر، أحْتَسِبُها في سبيل الله عز وجل.

وقدر الله ألا يكون معي فيه إلا كتابي: (صحيح مسلم)، وقلم رصاص ومحاة، وهناك عكفت على تحقيق أمنيته، في اختصاره وتهذيبه، وفرغت من ذلك في نحو ثلاثة أشهر،

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

كنت أعمل فيه ليل نهار، ودون كلل ولا ملل، وبذلك انقلب ما أردته أعداء الأمة انتقاماً منا إلى نعمة لنا، يتفياً ظلالتها طلاب العلم من المسلمين في كل مكان، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

كما يسر الله تعالى لي التفرغ لعدد كبير من الأعمال العلمية ما كان متاح لي أن أعطيها الوقت اللازم لو بقيت حياتي تسير على النهج المعتاد، فقد قامت بعض الحكومات المتعاقبة بمنعي من الخروج إلى المدن السورية في الزيارات الشهرية التي كنت أقوم بها في الدعوة إلى الكتاب والسنة. وهو نوع مما يسمى في العرف الشائع بـ (الإقامة الجبرية)، كما أنني مُنعت خلال فترات متلاحقة من إلقاء دروسي العلمية الكثيرة التي كان التحضير لها يأخذ جزءاً كبيراً من وقتي، وهذا كله قد صرف عني الكثير من الأعمال، وحال بيني وبين لقاء عدد كبير من الناس الذين كانوا يأخذون من وقتي الشيء الكبير.

هذا، ولما اطّلع على المختصر بعض الأخوة رغب في نشره، ولكنه اقترح عليّ أن أبدأ قبله باختصار (صحيح البخاري) ليبدأ بطبعه أولاً، ثم يعقبه بطبع مختصر (صحيح مسلم) ثانياً.

ومضت الأيام، ثم أخذت في تحقيق هذه الرغبة، فاختصرت (صحيح البخاري) على نوبات متقطعات، في شهور عديدة، حتى كتب الله تعالى لي الفراغ منه بفضلته ومَنِّه وكرمه.

ثم شاء الله تعالى أن يتولى طباعته صاحبنا الأخ الأستاذ زهير الشاويش، واتخذت



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

الاستعدادات اللازمة لذلك، من إحضار أنواع من الحروف والخطوط، لطبع الكتاب على نمط يسهل على القارئ معرفة أنواع الأحاديث التي فيه، من مسندة موصولة، ومعلقة مرفوعة، وآثار موقوفة، كما يميز تخريجاتي وتعليقاتي عليه.

وبوشر بطبعه عام ١٣٩٤ هـ ببطء شديد، ثم طبع في بيروت سنة ١٣٩٩ هـ، وجرت أمور مؤلمة أفقدتنا الكثير من ملازم الكتاب، مما اضطر معه الأخ زهير إلى تصوير ما فقد من الملازم والكراريس، فاستطاع- والحمد لله- أن يعيد الكتاب في جزئه الأول كاملاً، راجين من الله أن ييسر له إخراجهم إلى الناس عاجلاً.

### منهجي في اختصار الكتاب:

لقد سلكت في اختصار (صحيح الإمام البخاري) رحمه الله منهجاً علمياً دقيقاً، أظنُّ أني أتيت به على جميع متون أحاديث البخاري وآثاره وكتبه وأبوابه، ولم يفتني شيء من ذلك إن شاء الله تعالى، إلا ما لا بد منه مما هو من طبع البشر.

وتفصيل ذلك مما يلي:

- ١- حذفت أسانيد أحاديثه كلها، ولم أُبقِ منها إلا اسم الصحابي راوي الحديث عن النبي ﷺ مباشرة، اللهم إلا ما لا بد منه من الرواة الذين قد تدور القصة عليهم، ولا تتم الرواية إلا بذكرهم ممن دون الصحابي.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٢- من المعلوم عند العارفين بـ (صحيح البخاري) أنه يكرر الحديث في كتابه ويذكره في مواطن عديدة وكتب وأبواب مختلفة، وبروايات متعددة، ومن أكثر من طريق واحدة أحياناً، مطولاً تارة، ومختصراً أخرى، وبناء عليه فإنني أختار من الروايات المكررة أتمها وأكملها، وأجعلها هي الأصل في (المختصر)، ولكنني لا أعرض عن الروايات الأخرى، بل أجري عليها دراسة خاصة، باحثاً فيها عما إذا كان في شيء منا فائدة أو زيادة ما لن تَرِدَ في الرواية المختارة، فأخذها وأضمها إلى الأصل. ثم إن الضم المذكور يكون على صورة من صورتين:

**الأولى:** إذا كانت الزيادة تقبل الانضمام إلى مكانها اللائق بها من الأصل، وتنسجم مع السياق منه بحيث لا يشعر القارئ الأديب بأنها زيادة، وضعتها في مكانها بين قوسين معقوفين هكذا [ ] على نحو ما جريت عليه في بعض مؤلفاتي، مثل (صفة الصلاة)، و(حجة النبي ﷺ)، و (أحكام الجنائز) وغيرها.

**والصورة الأخرى:** إذا كانت الزيادة لا تنسجم مع السياق والسياق، فحينئذ أجعلها بين هلالين قائلاً: (وفي رواية: كذا وكذا)، وغذا كانت هذه الرواية من طريق أخرى عن صحابي الحديث قلت: (وفي طريق) أو: (وفي طريق ثانٍ)، وإذا كان هناك زيادة أخرى من هذا النوع من طريق ثالث قلت: (وفي طريقٍ ثالثة) وهكذا، والغرض من ذلك واضح، وهو إفادة

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

القارئ بأخصر عبارة بأنّ الحديث ليس غريباً فرداً عن الصحابيّ المذكور. وفي كل من الصورتين أضع رقم الجزء والصفحة من طبعة استانبول سنة (١٣١٥هـ) - وهي الطبعة التي اعتمدها في هذا المختصر- في آخر الزيادة قبل الهلال أو القوس المعقوف.

٣- ثم إن أحاديث (الصحيح) من حيث أسانيدھا قسماً معروفاً عند العلماء:

**الأول: الأحاديث الموصولة،** وهي التي يسوقها المؤلف بأسانيدھا المتصلة منه إلى رواتھا من الصحابة، ويدخل في هذا القسم بعض الآثار الموقوفة على الصحابة أو غيرهم.

**والآخر: الأحاديث المعلقة،** وهي التي لا يسوق المؤلف أسانيدھا أصلاً، أو يسوق بعضها من أعلاھا بأن يعلقه على الصحابي أو مَنْ دونه إلى أن يكون أحياناً آخرُ رجل في السند هو شيخ البخاري، أو شيخ شيخه.

**فهذا القسم نوعان: مرفوع، وموقوف،** وكلاهما ليس صحيحاً كله عند المؤلف ومن بعده من العلماء. بل فيه الصحيح والحسن والضعيف- كما بينه الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمة (فتح الباري) (ص ١١-١٣- الطبعة المنيرية) - فهذا أيضاً قد احتفظتْ بمتونه في (المختصر) ولكني عنيت بتخريجه بإيجاز في الحاشية، مع بيان مرتبته التي يستحقها لذات إسناده أو لغيره إذا كان مرفوعاً من الأحاديث المرفوعة، وأما إذا كان من الآثار الموقوفة، فأقتصر على تخريجه، وقلما أنه على درجته.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٤- ثم إنني رَقمت هذه الأنواع الثلاثة بأرقام خاصة، وقياسات مختلفة لكل منها:

فالأحاديث المسندة لها أرقامها الخاصة المتسلسلة.

والأحاديث المرفوعة المعلقة لها أرقامها الخاصة أيضاً والمتسلسلة.

وكذلك الآثار الموقوفة لها أرقامها الخاصة.

ومن فوائد ذلك أنه إذا تم الكتاب تيسر معرفة عدد أحاديث كلِّ

من هذه الأنواع الثلاثة<sup>(١)</sup>.

٥- وكذلك رَقمت كتب (الصحيح) كلها بأرقام كبيرة متسلسلة، وكذلك رَقمت أبواب كل كتاب على حدة بأرقام متسلسلة محتفظاً بكل باب من أبوابه، وذلك لما اشتهر عند العلماء: أنّ فقه البخاري في تراجم أبوابه، وإنما حذفت نوعاً واحداً منها، وذلك حين يكون الباب ليس فيه ترجمة، فيقول البخاري: (باب)، ولا يزيد.

---

(١) وهي في هذا الجزء كما يلي:

أ- عدد الكتب ٣٣ كتاباً

ب- عدد الأحاديث المرفوعة ٩٦٢ حديثاً.

ج- عدد الأحاديث المعلقة المرفوعة ٣٢٨ حديثاً.

د- عدد الآثار الموقوفة ٤٠٨ آثار.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فإذا كان تحت هذا النوع حديث واحد فقط في (الصحيح)، ثم اقتضى حذفه من تحته في (المختصر) وبقي الباب لا حديث تحته، ففي هذه الحالة فقط أحذف الباب لأنه لا فائدة من إبقائه، إلا أنني أحذفه برقمه إشارة إلى حذفه.

والغرض من الترتيم المذكور في هذه الفقرة، أن تظل الفهارس الموضوعية للكتب الستة تعمل على هذا المختصر، كما تعمل على أصله؛ تيسيراً لاستخراج الحديث منه عند الحاجة. وقد شرحت في حاشيته ألفاظه الغريبة، وأوضحته بعض جملة الغامضة، كما أودعته كثيراً من النكات العلمية المفيدة. وسأجعل في آخر كل مجلد فهرساً تفصيلياً لكتبه وأبوابه وأحاديثه بأقسامه الثلاثة.

وفي النية بعد ذلك أن أضع له فهارس تفصيلية، وقد يكون فهرس خاص بألفاظه في مجلد مفرد- بإذنه تعالى- يسهل على القارئ استخراج الحديث من الكتاب في أقل وقت ممكن. والله سبحانه وتعالى أسأل، أن يجعله خالصاً لوجهه، وأن ينفع به إخواني المسلمين في مشارق الأرض مغاربها، وأن يدخر لي أجره إلى ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿ [الشعراء: ٨٨-٨٩]، والحمد لله رب العالمين.

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

بيروت- غرة رجب سنة ١٣٩٩هـ

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### من فوائد المقدمة:

- ١- (صحيح البخاري) أنه يكرر الحديث في كتابه ويذكره في مواطن عديدة وكتب وأبواب مختلفة، وبروايات متعددة، ومن أكثر من طريق واحدة أحياناً، مطولاً تارة، ومختصراً أخرى.
- ٢- إن أحاديث (الصحيح) من حيث أسانيدھا قسماً معروفاً عند العلماء:

**الأول: الأحاديث الموصولة،** وهي التي يسوقها المؤلف بأسانيدھا المتصلة منه إلى رواھا من الصحابة، ويدخل في هذا القسم بعض الآثار الموقوفة على الصحابة أو غيرهم.

**والآخر: الأحاديث المعلقة،** وهي التي لا يسوق المؤلف أسانيدھا أصلاً، أو يسوق بعضها من أعلاھا بأن يعلقه على الصحابي أو منْ دونه إلى أن يكون أحياناً آخر رجل في السند هو شيخ البخاري، أو شيخ شيخه.

**فهذا القسم نوعان: مرفوع، وموقوف،** وكلاهما ليس صحيحاً كله عند المؤلف ومن بعده من العلماء. بل فيه الصحيح والحسن والضعيف - كما بينه الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمة (فتح الباري) (ص ١١ - ١٣ - الطبعة المنيرية) - فهذا أيضاً قد احتفظتْ بمتونه في (المختصر) ولكنني عنيت بتخرجه بإيجاز في الحاشية، مع بيان مرتبته التي يستحقها لذات إسناده أو لغيره إذا كان مرفوعاً من الأحاديث المرفوعة، وأما إذا كان من الآثار الموقوفة، فأقتصر على تخرجه، وقلما أنه على درجته.

- ٣- من أراد الاستفادة من مختصر الإمام البخاري للإمام محمد ناصر الدين الألباني؛ لا بُدَّ له أن يقرأ المقدمة بتمهل حتى يعلم منهجه في الكتاب.



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

## [٥٢] مختصر صحيح مسلم للحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المحقق لهذه الطبعة الجديدة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ لهذا الكتاب قصةً يحسُنُ بي التحدُّثُ عنها بمناسبة هذه المقدِّمة لهذه الطبعة الجديدة، لم يُقَيِّضْ لي فيما مضى من الطبعات الحديثُ عنها، والكتابةُ حولها، وفيها ذكرى لمن يتذكَّر، وعبرة لمن يعتبر:

بدأتِ القصةُ - فيما أذكرُ - سنة (١٣٨٥هـ) أو نحوها، وأنا في عُرفتي من المكتبة الظاهرية العامرة، حين جاءني أحد إخواننا الصالحين ممن نُحِبُّ - ولا أُرَكِّي على الله أحداً - من الأطباء يعرض عليّ مساعدته في نسخ ما قد أكون بحاجة إلى نسخه، ويستفها هو فُرصةً ليطلِّع على ما هو بحاجة إليه من الحديث والسنة.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وكان يتردد في نفسي منذ القديم اختصار (صحيح مسلم) لو أُتيح لي الفرصة كجزء من مشروع الواسع: (تقريب السنة بين يدي الأمة) فوافق عرضة ما في النفس، فشكرته على ذلك/ وقدمت إليه كتاب (السراج الوهاج من كشف مطاب صحيح مسلم بن الحجاج) للعلامة المحقق صديق حسن خان؛ لينسخ منه (مختصر صحيح مسلم) للمندري- وهو شرح عليه- ففعل جزاه الله خيراً.

ثم تابعت القيام على تحقيقه ومقابلته بأصله (صحيح مسلم)، والتعليق عليه بما يكشف عن معاني (غريبة) والمراد من بعض عباراته، حتى استوى على سوقه، وكان هذا أول بشائر هذا المشروع المشار إليه، كما كنت ذكرت لك في مقدمة كتابي (مختصر صحيح البخاري)، وتلاه اختصاري أنا- وبطريقي الخاصة- (لصحيح مسلم) اختصاراً علمياً دقيقاً، وأنا مسجون في (الجزيرة) شمال سورية: كما هو مشروح في المقدمة المشار إليها آنفاً.

ومن المؤسف أن (مختصري) هذا في حكم المفقود، ولا أدري إذا كان قد استعاره أحد مني لدراسته وتهيئته للطبع، ثم جاءت صوارف الدهر- وما أكثرها في هذا الزمن- فأنتني إياه، والله المستعان، وهو المسؤول أن يجمعنا به عمًا قريب بمنه وكرمه، وقد قيل:

سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَنْبَاءِ مَنْ لَمْ تَزُودِ



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ثم جاءني خطابٌ من (الكويت) من أحدِ الإخوانِ المِصرِيِّينَ الذينَ كانوا فرُّوا من ظُلمِ (عبدِ الناصر) إلى دمشقَ يَدُكُرُ فيه أَنَّهُ فَتَحَ مَكْتَباً لِلنَّشْرِ، وَأَنَّهُ مُسْتَعِدٌّ لَطَبْعِ مَا عِنْدِي مِنَ المَوْلفَاتِ أوِ التَحْقِيقَاتِ، فَعَرَضْتُ الخُطابَ على الأَخِ زُهَيْرِ الشَّاويشِ لِمَا كانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ مِنَ الصَّدَاقَةِ والمُودَّةِ والتَّعاوَنِ- يَوْمَئِذٍ- على نَشْرِ كُتُبِي، فَسألَنِي عَمَّا إذا كانَ عِنْدِي شَيءٌ جَاهِزٌ لِلنَّشْرِ؟ فَأخْبَرْتُهُ بِهَذَا (المختصر)، وبمختصري الأخر والأهم: (مختصر البخاري)، فقالَ: (كُتِبَ إِلَيْهِ بالأوَّلِ مِنْهُمَا إِنْ شِئْتَ، وَأنا أَطْبَعُ الأَخرَ)، ففَعَلْتُ.

ثُمَّ اتَّفَقَ الأَخُ المِصرِيُّ مَعَ بَعْضِ الطابِعينَ في بَيرُوتِ على طَبْعِ (مختصرِ مسلمٍ)، فَكُتِبَ إِلَيَّ يُخْبِرُنِي أَنَّ وَزارَةَ الأوقافِ الكُويْتِيَّةَ تَربِغُ في طَبْعِ الكِتابِ بِاسْمِها إذا لم يَكُنْ عِنْدَكَ مانِعٌ! فَكُتِبْتُ إِلَيْهِ: أَن لا مانِعَ.

ثُمَّ رَغِبَ إِلَيَّ أَن أسافِرَ إلى مِصرَ لِلإطِلاعِ على بَعْضِ النُّسخِ المِخطوطِ، والمقابِلةِ عَليها، فَاسْتَجِبْتُ لذلِكَ؛ كما كُنْتُ بَيِّنْتُ ذلِكَ في المَقَدِّمَةِ.

ثُمَّ عَلِمْتُ أَنَّ نُسَخَ الطَبْعَةِ الأوَّلِي نَفِدَتْ، وَأَنَّ النَّاشِرَ قَدِيمَ بَيرُوتَ ليطبَعَهُ الطَبْعَةَ الثَّانِيَةَ، فَلَقِيْتُهُ فِيها، وَتَحَدَّثْنَا مَعَهُ حَولَهُ بِحُضُورِ الأَخِ زُهَيْرِ، فإذا بنا نُفاجَأُ مِنْهُ بِما كُنَّا نَسْتَبَعُدُّ صُدُورَهُ عَنْهُ، لِحُسْنِ ظَنِّنا بِهِ أَلَّا وَهُوَ إنْكارُهُ لِي الحَقُّ في الطَبْعَةِ الثَّانِيَةِ! وَلعلَّ ذلِكَ كانَ مِنْهُ لِأَنَّ حَدِيثُ عَهْدِ بِمَهَنَةِ النَّشْرِ والمَعْرِفَةِ بِحقوقِ المَوْلفِ أوِ المَحْقُوقِ، فَعَلَّ ذلِكَ ولم يَتَأَخَّرَ، وَكانَ مِنْ أَوْلئِكَ الإِخوانِ:

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

الأستاذ عبد البديع صقر، وقد توفي-رحمه الله- في هذه السنة كما بلغني، والأستاذ عز الدين إبراهيم، حفظه الله، وزهير الشاويش، هداه الله.

ثم فوجئنا- أيضاً- بصدور الطبعة الثالثة من هذا (المختصر) تصويراً بالأوفست من قبل وزارة الأوقاف الكويتية، دون إذنٍ مُسبقٍ مِنِّي، فأبرقتُ إليها مستنكراً عمَلها، ثم أتبعْتُ ذلك بخطاب أرسلته سنة (١٣٩٩هـ) فيه تفصيل ما أجمَلته في البرقية، فجاء الجواب بأنَّ الوزارة اشترت حقَّ الكتاب من الناشرِ المِصرِيِّ!!

من أجب هذا وأمثاله ممَّا جدَّ في الآونة الأخيرة من السرقات والتعدييات المتعدِّدة الأنواع والأشكال- كما كنتُ ألحْتُ إلى بعضه في مقدمة الطبعة الأخيرة الجديدة من (التنكيل) - بدأت منذ نحو سنتين بالتنازل عن كُتبي وتحقيقاتي لبعض الناشرين، مشروطاً عليهم أن لا يزيدوا عليها كما فعل بعضهم سابقاً، فأفسد بذلك كُتبي، وأن لا يُنقصوا أو يُغيروا منها شيئاً إلا بموافقتي.

وقد عرضتُ بادئ ذي بدءٍ التنازل المذكور على الناشرِ الأوَّل لأكثر كُتبي زهير الشاويش، فأبى وأصرَّ إلا أن أطبع عنده وحده! متجاهلاً الأثر الذي كان يتغنى به لأدنى مناسبة: (متى استعدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟)، وهو يعلم تماماً بأنه لا شيء يُلزمُني بأن يكون طبع كُتبي مقصوراً عليه، ومن حقِّه وحده فقط!!

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ويعلم أيضاً بأنَّ لي الحقَّ والخيارَ أن أتعاملَ مع مَنْ أشاءُ من النَّاشرين، فلَمَّا ظَلَّ مُصرّاً على مَوْفِقِهِ المذكورِ، ما كان مِتيّ إلا أن تنازلتُ عن كتبٍ كثيرةٍ م، مؤلفاتي وتحقيقاتي لبعض النَّاشرين، وعن هذا الكاتبِ وكُتِبَ أُخرى للمكتبةِ الإسلاميَّةِ في عمَّان، ولتفصيلِ جوانب هذه القضيةِ مجلِّ آخِرُ إن شاء الله تعالى.

هذا، وإنَّ من أنكرٍ ما وقعَ في الطبعةِ الثالثةِ (الكويتية) المشار إليها آنفاً، أُنهم حذفوا جملةً كاملةً من تعليقٍ لي يُعجِبُ بعضَ متعصبي الحنفيَّةِ! وهو قولي تعليقا على الحديث (٢٠٦٠) الذي ينصُّ على نزولِ سيِّدنا عيسى عليه السلامُ، وقولِ راوي الحديثِ عنه: فأَمَّكُمْ بكتابِ رَبِّكُمْ وسُنَّةِ نبيِّكُمْ) فعَلَّقْتُ عليه بقولي كما يأتي هُناك:

(هذا صريحٌ في أنَّ عيسى عليه السلامُ يحكُمُ بشرعنا، ويقضي بالكتابِ والسُّنَّةِ، لا بغيرهما من الإنجيلِ أو الفقهِ الحنفيِّ ونحوه).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فحذفوا منه قولي: (لا بغيرهما من الإنجيل أو الفقه الحنفيّ ونحوه)!

وما فعلوا ذلك إلا إرضاءً لذلك المتعصب الحنفيّ الجائر، وجهلاً بمدارك العلم، وأفاعيل المتعصبة<sup>(١)</sup>.

---

(١) وفيما يلي النصُّ الي يدينهم بفعلتهم والذي كانوا نشره في آخر طبعة وزارة الأوقاف الثالثة:

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن هذه الطبعة المراجعة:

كان الانتهاء من مراجعة إعداداً لطبعته الثالثة هذه في ٢١/ ربيع الأول ١٣٩٩هـ الموافق ١٩٧٩/٢/٩م، وذلك لتلافي ما لوحظ على الطبعة الأولى من تصويبات مطبعية كثيرة، عدا المبينة بآخرها- وقد حصلت ظروف عن الطبعة الثانية حالت دون تداركها. وقد روجعت كلها مع المقابلة غالباً على (صحيح مسلم) (طبعة استانبول الشهيرة)، ولا سيما عن الارتباب في صحة النص أو الضبط، وتم إجراء التصويبات بالمحو أو الإثبات فنياً بما يلائم الطبع بالأوفست..

وقد وردت ملاحظات مكتوبة أو شفوية حول بعض تعليقات المحقق باقتراح حذفها أو التعقيب عليها... ولا يخفى أن معظمها حول مسائل خلافية أدلى فيها المحقق بما أداه إليه اجتهاده وبحثه (وهي مما يكره في شتى كتبه)، فالأمانة العلمية تقتضي بقاءها على عهدته. ولكن رأيي حذف التمثيل بذكر أحد المذاهب على صورة موهمة (آخر حاشية ٤ص ٣٠٨) للاستغناء عن المثال بما سبقه من بيان.

المراجع: د. عبد الستار عبد الكريم أبو غدة)

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(ص ٧٠ - ٧٤)، إذ قال مُعَلِّلاً سبب كتابتي لذلك التعليق والداعي له:

(والذي دعاه إلى ذلك أنه قد ثار نزاعٌ حول الشريعة التي سيحكمُ بها المسيح عليه السلام، وتنازعٌ فيه فريقان مُبْطِلان:

**الأول:** النصارى الذين ادَّعوا أنه سيحكم بالإنجيل؛ لأنه كتابه.

**والفرق الثاني:** بعضُ متعبئة الحنفية الذين زعموا أنه سيحكم بمذهبهم، ورَووا في ذلك قصةً طويلةً سخيفةً، ليثبتوا بها الكرامة لإمامهم.

وختلاصة هذه القصة أنَّ الحَظْرَ (١) عليه السلام كان يتعلَّم أحكام الشريعة من لإمام أبي حنيفة، فلبثَ على ذلك خمسَ سنواتٍ، فلما مات استأذَنَ الحَظْرَ رَبَّهُ في أن يأذن لأبي حنيفة أن يُعلِّمَهُ الفقه من قبره (!) واستمرَّ الحَظْرُ خمساً وعشرين سنةً أخرى حتى أتمَّ الفقه، ثم إنَّ الله تعالى أمره أن يذهبَ إلى مدينةٍ فيما وراء النهر، ويُعلِّمَ شاباً اسمه أبو القاسم الفُشيري ما تفقَّه من أبي حنيفة مُكافأةً له على بَرِّه بأُمِّه، فتعلَّم أبو القاسم ذلك ثلاث سنين، وبرَّعَ في العلم، وصنَّفَ ألفَ كتابٍ، وصار صاحبَ كرامةٍ وشُهرةٍ، فوضعَ كُتبه في صندوقٍ، وأعطاهُ أشهرَ تلاميذه، وأمره أن يرميه في نهرٍ جَيِّحونَ، وضمَّنَ التلميذُ به فلم يَرَمِه ، ولكنَّ الشيخَ عزَمَ عليه أن يرميه، ففعلَ، فرأى الماءَ ينشُقُّ وتخرُجُ يدُ فتأخذُ الصندوقَ،

---

(١) كل ما يُروى عن بقاء الحَظْر حياً فهو باطل موضوعٌ، كما بينا ذلك الإمام ابن القيم في رسالة (المنار المنيف) (ص ٦٧ - ٧٦).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وسألها التلميذ عن أمرها، فقالت: إني مُوكَّلةٌ بحفظِ أمانةِ الشيخ، وسأل التلميذُ شيخَهُ عن السرِّ، فأنبأه أنَّ المسيح عليه السلام إذا نزل يضع الإنجيلَ بجانبه، ويسأل عن لكتاب المحمَّدي الذي أُمرَ أن يحكم به بدلاً من الإنجيل، فيطوفون الدنيا، فلا يجدون شيئاً، فيحارُّ المسيح ويسأل به ماذا يفعل؟ فيأمرُهُ أن يذهب إلى نهر جيحون، ويُصَلِّي ركعتين، ويُنادي أمينَ صندوقِ أبي القاسم، فيفعلُ وينشقُّ الماء، وتُخرُجُ اليدُ الصندوقَ، فيأخذُهُ ويفتَحُهُ، فيجدُ فيه حَتْمَ القاسمِ نفسه، فيحيي الشرعَ بذلك الكتاب!!

وقد نقل الشيخُ عليُّ القاريُّ في كتابه (المشرب الوردِي في مذهب المهدي) (١) القولَ والقصةَ السابقتين، وذكر أنَّ الكتابَ الذي وَرَدَ اسمُهُ (أنيس الجلساء)، ثم ردَّ على ذلك من ناحيةِ النقل والعقل، وبيَّن بطلانه بما لا يدعُ مجالاً للشكِّ.

والظاهر أنَّ القصةَ والقولَ السابقين قد شاعا بين كثيرين من الحنفية حتى عند العلماء المرموقين (٢)، ونقلوه وصاروا يفتخرون به على آل المذاهب الأخرى، الذين اضطُرُّوا إلى الردِّ بشدَّة، كما فعل الشيخُ محمد بن عبد الرسول البرزنجي (٣) الحُسَيْنِي الشافعي، فقد قال في كتابه (الإشاعة لأشراط الساعة) (ص ٢٢١ و ٢٢٢):

- 
- (١) وهو مطبوع قديماً في مطبعة محمد شاهين- القاهرة (سنة ١٩٦١م).
  - (٢) حتى أوردها الحصكفي في مقدمة كتابه (الدر المختار)، وهو من أشهر كُتب الحنفية، وكتاب (رد المختار) لابن عابدين شرح موسَّع عليه (١/٥٣ = رد المختار). وسيأتي ذكرها بالتفصيل قريباً.
  - (٣) وهو فقيهٌ شافعيٌّ ولد بشَهْرزور في قرية بَرزنج سنة ١٠٤٠هـ، وكان مدرِّساً في الروضة الشريفة بالمسجد النبوي.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

(وقع لعض جهلة عوام الحنفية أنه ادعى أن كلاً من عيسى والمهدي يُقلدان مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه، وذكره بعض مشايخ الطرية ببلاد الهند في تصنيف له بالفارسية، شاع في تلك الديار، وكان بعض من يُتوسم بالعلم من الحنفية، ويتصدّر للتدريس يُشهر هذا القول ويفتخر به، ويُقرّره في مجلس درسه بالروضة النبوية، فذكر لي ذلك، فأنكرته، فلما بلغه إنكاري نسبتني إلى التنقيص في حقّ الإمام أبي حنيفة، وحاشاه من ذلك، ولو سمعته الإمام أبو حنيفة لأفتى بتعزيز أو تفيير قائله...).

ثم ذكر أنه اطلع على كتاب الشيخ القاري، وقال:

(فلننقل كلام الشيخ عليّ هنا مختصراً، فإنه أعون على قبول عوام الحنفية، فإنهم جامدون على نُقول أهل مذهبهم وإن لم يتعلّق بالفقه...)

ونقل قول متعصبة الحنفية السابق أيضاً العلامة محمد صديق حسن خان في كتابه القيم (الإذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة) (ص ١٦٢ و ١٦٣)، وردّ عليه.

وقد كان غرض أستاذنا من التعليق السابق أن يُبين بطلان دعوى النصارى، وبطلان دعوى متعصبة الحنفية في الوقت نفسه، وتقريراً ما قرّره الحديث المذكور من أن المسيح عليه السلام سيُوحى الله تعالى إليه شريعة محمد ﷺ، فيحكمُ بها، ولن يحكمُ بالإنجيل، ولا بالمذهب الحنفيّ.

والغريب أن ذلك المتعصب بدلاً من أن يشارك الشيخ في استنكار رأي متعصبة الحنفية، وبدلاً من مشاركتنا الإيمان بخطر التعصب المذهبي وضلاله، وما يؤدي إليه من الأقوال المنكرة المموجة، إنّه بدلاً من ذلك كلّه انصبّ بالملة والتجهيل والإنكار على شيخنا،

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وَدَّعَى أَنَّهُ يَقْصُدُ مِنْ عِبَارَتِهِ السَّابِقَةِ إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْإِنْجِيلِ وَالْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ (!) لِيُقَرَّرَ أَنَّ كِلَيْهِمَا بَاطِلَانِ، وَأَطَالَ فِي تَهْوِيلِ الْأَمْرِ وَتَعْظِيمِهِ، وَالْحُكْمَ بِالظَّنِّ الْإِثْمَ الَّذِي نَهَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُ كَثِيرًا، وَقَالَ فِيهِ رَسُولُنَا الْكَرِيمُ ﷺ: (إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ؛ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ)<sup>(١)</sup> وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ هَذَا الْإِتِّهَامَ لَيَدُلُّ عَلَى جَهْلٍ كَبِيرٍ بِاللُّغَةِ وَبِالشَّرْعِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَى الْمِغَالِطَةِ وَالرَّغْبَةِ فِي تَضْلِيلِ النَّاسِ وَإِثَارَةِ الْغَوْغَاءِ.

فَأَمَّا الْجَهْلُ بِاللُّغَةِ فَيَتَّبِعُ مِنْ تَفْسِيرِهِ عِبَارَةَ الشَّيْخِ بِمَا يُخَالِفُ قَوَاعِدَ النُّحُو، وَأَسْلُوبَ الْعَرَبِ، ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ فِي مَعَانِي (أَوْ) الْكَثِيرَةِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي عِبَارَةِ الشَّيْخِ (الْإِنْجِيلِ أَوْ الْفَقْهِ الْحَنْفِيِّ) وَالَّتِي أوردَهَا الْعُلَمَاءُ مَعْنَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ مَعْطُوفِهَا وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِهَا، وَقَدْ أوردَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ هِشَامٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعَانِي (أَوْ) الْإِثْنِي عَشَرَ الَّتِي يَذْكُرُهَا النُّحَاةُ، وَبَعْضُهَا ضَعِيفٌ لَا يَثْبُتُ، وَلَمْ يوردَ فِيهَا مَعْنَى التَّسْوِيَةِ أَبَدًا، بَلْ بَيَّنَّ أَنَّ الْغَالِبَ فِيهَا أَنْ تَأْتِيَ لِلتَّخْيِيرِ وَالْإِبَاحَةِ وَالشَّكِّ، وَقَدْ تَرَدَّدَ لِمَطْلَقِ الْعَطْفِ كَالْوَاوِ تَمَامًا، مِثْلَ (أَوْ) الْوَارِدَةِ فِي عِبَارَةِ الشَّيْخِ السَّابِقَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنَ النُّحَاةِ أَهْمًا تَأْتِي بِمَعْنَى التَّسْوِيَةِ، وَانظُرْ إِذَا شِئْتَ كِتَابَ (مَغْنِي اللَّيْبِ) مِثْلًا (١/٥٩ - ٦٥)، وَ(شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ) (٢/١٨١ - ١٨٢)، وَجَامِعَ الدَّرُوسِ الْعَرَبِيَّةِ لِلْغَلَايِينِيِّ (٣/٢٤٧ - ٢٤٨) وَغَيْرِهَا.

وَشَبِيهَةٌ بِعِبَارَةِ شَيْخِنَا قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ :

(تُقَطَّعُ الصَّلَاةُ الْمَرْأَةُ وَالْحَمَارُ وَالْكَلْبُ، وَيَقِي ذَلِكَ مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ)<sup>(٢)</sup>

(١) متفق عليه.

(٢) رواه مسلم.



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

فقد قرَنَ النبي ﷺ المرأةَ مع الحمارِ والكلبِ، ومع ذلك فلم يُقَلِّ أحدٌ ممَّن يُعْتَدُّ بِهِ مِنْ العلماءِ: إِنَّ الواوَها هنا تفيدُ التسويةَ، وإن النبي ﷺ أرادَ مِنْ ذلك التسويةَ بين المرأةِ وبين الحمارِ والكلبِ في القيمةِ والقَدْرِ.

إنَّه لا يُمكنُ أنْ يَخْطُرَ ببالِ أحدٍ أنَّ النبي ﷺ يجعلُ قيمةَ المرأةِ كقيمةِ الحمارِ أو الكلبِ، فالآياتُ الكريمةُ والأحاديثُ الشريفةُ مُتضافِرةٌ على تكريمِ المرأةِ ورَفْعِ قَدْرِها، وجَعْلِها كالرجالِ فيما عدا منزلةَ القوامَةِ، وذلك مثلُ قوله سبحانه:

﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]

وقوله ﷺ (إنما النساءُ شقائقُ الرجالِ) <sup>(١)</sup>

وكلُّ الذي فَهَمَهُ العلماءُ مِنْ مُرادِ النبي ﷺ مِنَ الحديثِ المذكورِ هو بيانُ الأشياءِ التي تُبْطَلُ صلاةُ المصلِّي إذا مرَّتْ أمامه، دون أن يكونَ بينه وبينها سترٌ أو حاجزٌ كمؤخرةِ الرَّحْلِ. ومثله قولُ شيخنا: (إنَّ المسيحَ عليه السلامُ سيحكُّمُ بالكتابِ والسُّنَّةِ، وليس بالإنجيلِ أو الفقهِ الحنفيِّ) فليس فيه ما يُفيدُ التسويةَ بين الأمرين لغةً ولا شرعاً، بل كُلُّ ما تفيدهُ العبارةُ المذكورةُ، نفِي أنْ يكونَ حُكْمُ المسيحِ بالإنجيلِ أو المذهبِ الحنفيِّ، ولو كانَ في هذا القولِ أيُّ مؤاخذهٍ لكانَ في قولِ النبي ﷺ السابقِ مؤاخذهً مثلها أو أشدَّ منها. ومما سبقَ تعلُّمُ أنَّ ذلك المتعصِّبَ الجائرَ حاولَ الاصطِبادَ في الماءِ العَكِرِ، وأرادَ أنْ يُجَمَلَ

(١) رواه الدارمي (١٩٥/١) والبخاري عن أنس، ورواه أحمد وأبو داود والترمذي عن عائشة وقال ابن القطان:

(وهو من طريق عائشة ضعيف، ومن طريق أنس صحيح).

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

الكلام ما لا يَحْتَمِلُهُ، وتكَلَّفَ التَّأْوِيلَاتِ البعيدة والاحتمالات الغريبة، المخالفة للغة والنحو، وكان كَمَثَلِ الذي يتعلَّق بَقَّةٍ أو خيطِ عنكبوتٍ، كُلُّ ذلك من أجلِ غرضٍ واحدٍ، وهو أن يُسيءَ إلى مقامِ أستاذنا الكريمِ حُصُوصاً، وإلى دُعاةِ السُّنَّةِ عُموماً.

وقد كانَ مَثَلُهُ مَثَلٌ مَنْ قال اللهُ تعالى فيهِم: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ ﴾ [آل عمران: ٧]

ألا قاتَلَ اللهُ التَّحَامِلَ والهوى والحِقْدَ والحَسَدَ، فإنَّها تدفَعُ الإنسانَ إلى الأفعالِ الغريبة، والتصرُّفاتِ المضحكة، التي تجعلُهُ موضعَ سخريةِ الناسِ وأزدراءهِم، وهي كذلك تَقْلِبُ عندَ صاحبِها حقاً، وتُمكنُ الشيطانَ من التَّلَاعُبِ به من حيثُ لا يشعُرُ.

فاللهمَّ أَعِدْنَا مِنْ ذلك، ﴿ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاً لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [الحشر: ١٠] انتهى كلامه بتصرف يسير.

قلتُ: هذا آخرُ بيانِهِ - فَرجَ اللهُ عنهُ - لذلك التعليقِ وسببِهِ والدافعِ إليه، مع إظهارِ فسادِ قولِ المتعصِّبِ بالدلائلِ العلميَّة، والبراهينِ القويَّة، دَفَعَنِي لإيرادهِ بتمامِهِ مُطَوِّلاً لِحَاجَةِ كثيرٍ من المتعصِّبِ والمخالفينَ الذينَ لا زالَ كثيرٌ منهم يلهجُ بشبهةِ ذلكِ المتعصِّبِ التي اتَّكأَ في نَشْرِها وإذاعتها على ذلكِ التعليقِ، قلباً منه للحقيقةِ الشرعيَّةِ والغويَّةِ.

وإنَّ مما يؤكِّدُ كلامَ أخينا المذكور - فَرجَ اللهُ عنهُ - قولي في آخرِ التعليقِ المذكور: (... ونحوه!)؛ عطفاً على قولي (... أو الفقه الحنفي)، فقد تجاهلَ المتعصِّبونَ المحرِّفونَ لكلامي - فضلاً عن مقصدي - العطفَ المذكورَ:

(... أو نحوه)، بدلاً دلالةً قاطعةً على أنني ما قصدتُ انتقادَ المذهبِ الحنفيِّ لذاته، وإنما

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

لما سبق بيأته من أقوال بعض غلاة المذهب، ولست أنا الوحيد الذي تفرّد بالإنكار عليهم، ولو أنه كان إنكاراً بطريقة التلويح لا التصريح، ولذلك فلا بد لي أن أُلحِق بما تقدّم بعض النصوص من بعض العلماء المعتدلين من الحنفية أنفسهم، فقد تعقبت العلامة ابن عابدين في (حاشيته) المتقدم ذكرها قول الحُصَكْفِي في مقدمته ل (الدّر المختار)، قال- عفا الله عنه:-

(والحاصل أن أبا حنيفة النعمان من أعظم معجزات المصطفى بعد القرآن وحسبك من مناقبه اشتهاؤ مذهبهِ، [وأنه] ما قال قولاً إلا أخذ به إمام من الأئمة الأعلام، وقد جعل الله الحكم لأصحابه وأتباعه من زمنه إلى هذه الأيام، إلى أن يحكم بمذهبهِ عيسى عليه السلام)!

قلت: فاستدرك عليه ابن عابدين- رحمه الله، وجزاه خيراً، بقوله:

(لكن لا دليل في ذلك على أن نبي الله عيسى - على نبينا وعليه الصلاة والسلام- يحكم بمذهب أبي حنيفة، وإن كان العلماء موجودين في زمنه، فلا بُدّ له من دليل، ولهذا قال الحافظ السيوطي في رسالة سماها (الأعلام) ما حاصله:

(إنّ ما يُقال: إنّه يحكم بمذهب من المذاهب الأربعة باطل لا أصل له، وكيف يُظنّ بنبيّ أنّه يقلّد مجتهداً، مع أنّ المجتهدين من آحاد هذه الأمة لا يجوز له التقليد، وإنما يحكم بالاجتهاد، أو بما كان يعلمه قبل من شريعتنا بالوحي، أو بما تعلّمه منها وهو في السماء، أو ينظر في القرآن، فيفهم منه كما كان يفهم نبيّنا عليه الصلاة والسلام) (١)

(١) انظر رسالته (الإعلام) في (الحاوي للفتاوي) (٢/٣٤٠-٣٤٤).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وما يُقالُ: إِنَّ الإمامَ المهديَّ يُقَلِّدُ أبا حنيفةَ رَدَّهُ مُلًّا عليّ القاري في رسالته (المشربِ الوردِيّ في مذهبِ المهدي)، وقرّر فيها أنه مجتهدٌ مطلقٌ، وردّ فيها ما وصفه بعضُ الكذّابين من قصّةٍ طويلةٍ، حاصِلُها أَنَّ الحَضَرَ عليه السلام تعلّم من أبي حنيفة الأحكامَ الشرعيّة، ثم علّمها للإمام أبي القاسم القشيريّ، وأنّ القشيريّ صنّفَ فيها كُتُباً وضعها في صندوقٍ، وأمرَ بعضَ مرّديه بإلقائه في (جِيحون)، وأن عيسى عليه السلام بعد نزوله يُخرجه من (جِيحون)، ويحكّم بما فيه.

وهذا كلامٌ باطلٌ لا أصلَ له، ولا تجوزُ حكايته إلا لرده؛ كما أوضحه الطحاوي، وأطال في رده وإبطاله، فراجعه).

انتهى ردُّ ابن عابدين على كلام الحصكفي أثابه الله.

هذا ؛ وإنّ ممّا يَنبَغِي التنبيةُ عليه هُنا، وفي مقدّمة هذا الكتاب؛ ما طالعنا به المدعو محمود سعيد بن محمد المصري، في كتابه المسمّى (تنبيه المسلم إلى تعديّ الألباني على صحيح مسلم) تعدّى فيه علينا وتجنّى، وحادَ عن طريق أهل العلم المُخْلِصين، والنُقَّادِ المنصفين، وأبي إلا أن يحملَ انتقادَه على مركبِ الحَقْدِ والحسدِ، يجِدُّهُ بمجدائيّ جهلٍ مُرَكَّب، انتقدَ فيه تضييفي لأحاديثٍ من رواية أبي الزبير عن جابرٍ وغيرها، قد كنتُ كتبتُ ردّاً عليه، وبياناً لشيءٍ من جهله وتعدّيه وافترائه في مقدّمتي لطبعة المكتبة الإسلامية الجديدة لكتابي (آداب الزفاف) <sup>(١)</sup> (ص ٤٩ - ٧٠) لمناسبة مرّت هناك، تناولتُ فيه أمرين اثنين من جهالاته، فمن شاء الاطلاع على شيءٍ من أوهامه وأكاذيبه فلْيَرْجِعْ إلى الطبعة المذكورة.

(١) لقد سرق هذه الطبعة مع الأسف في جملة ما سرق صاحب المكتب الإسلامي، بغياً وظلماً، وغيره منه وحسداً لمن أعطيته حق طبع الكتاب، وإن من بغيه وتصرفاته السيئة جداً حذفه منها مقدمتها التي بلغت صفحاتها سبعين وفيها فوائد علمية جمّة منها الرد على ذلك المصري الجائر، هداهم الله تعالى.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

هذا؛ وإنَّ الرَّدَّ على المدعوِّ المذكورِ في كلِّ ما نَضَحَ به يَحْتَاجُ إلى أَكْثَرِ من هذا المجالِ أو ذاكِ، وعسى اللهُ ييسرُ لي أو لغيري من إخواننا المُخْلِصِينَ تبيينَ أخطائه وتُدْلِيساتِهِ، والرَّدَّ عليه فيها، إظهاراً للحقيقةِ العلميَّةِ النَّاصِعَةِ؛ كي لا يَعْتَرَّ به ويَجْعَلَهُ مِن لا علمَ عنده، أو على الأقلِّ: لا استعدادَ عنده للكشفِ عن تُرْهاتِهِ وتمويهاتِهِ التي هي بحقِّ كما قالَ تَعَالَى: ﴿كَسْرَابٍ بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ ...﴾ [النور: ٣٩]، والله المستعان، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله.

وبهذه المناسبةِ لا بُدَّ لي من كلمةٍ أُوجِّهها إلى إخواننا من أنصار السنَّةِ، والمحبِّينَ لنبينا محمدٍ ﷺ حبًّا صادقاً؛ أن لا يَسْتَعْجِلُوا في التَّحْطِئَةِ مجرِّدَ أن يقعَ في يدهم كُتُبُ لأحدِ المشايخِ المشهورينَ بالبدعةِ أو التصوُّفِ أو البُغْضِ؛ لخلافِ مذهبيِّ؛ كذاكَ الأَعْظَمِيِّ أو العُمَارِيِّ أو الأنصاريِّ؛ فضلاً عن بعضِ المغمورينَ النَّاشئينَ، الذين ليسَ لهمُ قدمٌ راسخةٌ في هذا العلمِ، بل يريدونَ أن يُظهِرُوا أنَّهم في مَصَافِّ المُحَقِّقينَ، وتُسجَلُ أَسْمَاؤُهُم في جملةٍ من رَدَّ على الشيخِ الألباني، وينالوا بذلكِ الشهرةَ في الدُّنيا، والأجرَ في الآخرةِ، وهيئات، فإنَّ الرَّدَّ على الألبانيِّ أو غيره من أهلِ العلمِ وطلَّابه إذا لم يكنِ الوازعِ عليه الإخلاصَ لله ولكتابه ورسوله والمسلمينَ عامَّةً؛ كما في الحديثِ الصحيحِ الآتي (١٢٠٩):

(الدينُ النَّصِيحَةُ. قلنا: لمن؟ قال: لله، وكتابه، ورسوله، والأئمَّةُ المسلمونَ وعامَّتِهِم). هذا أولاً.

وثانياً: إذ لم يكنْ له معرفةٌ في هذا العلمِ، ولم يَتَمَرَّسْ عليه بُرْهَةً طويلةً من الدَّهرِ، ولا له آثارٌ عديدةٌ تدلُّ على نُضْجِهِ في علمِهِ، ويشهدُ له علماءُ أَجْلَاءُ بأنَّه قد استوى على سُوقِهِ، وإذا به يظهُرُ برسالةٍ أو كُتَيْبٍ صغيرٍ يردُّ فيه على الألبانيِّ، أو يتعقَّبُهُ في بعضِ أوهامِهِ التي لا يَنجُو منها أحدٌ بعدَ أنبياءِ الله ورسوله؛ فهذا وحدهُ دليلٌ كافٍ على عُجْبِهِ وغروره، كذاكَ المصريِّ المشارِ إليه آنفاً.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ولقد كَانَ مِنَ الحَوَافِزِ عَلَى كِتَابَةِ هَذِهِ الكَلِمَةِ أَنَّ أَحَدَ الطُّلَبَةِ السُّعُودِيِّينَ بَارَكَ اللهُ فِيهِمْ أَرْسَلَ إِلَيَّ خِطَاباً اسْتَلْمَتْهُ هَمَّازُ البَارِحِ؛ يَقُولُ فِيهِ:

(مِنَ الوَاقِعِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِّنَ طُلَبَةِ العِلْمِ أَنَّهُ كَلَّمَا خَرَجَ كِتَابٌ يَنْتَقِدُكُمْ، وَيَنْتَقِدُ تَحْقِيقَاتِكُمْ؛ نَجِدُ كَثِيراً مِنَ الشُّبَّابِ يَفْتَنِعُ بِذَلِكَ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِقَلَّةِ عِلْمِهِمُ بِالحَدِيثِ وَأَصُولِ تَخْرِيجِهِ، مِثَالُهُ: كِتَابُ (تَنْبِيهِ المُسْلِمِ) لِلْمَدْعُو مُحَمَّدِ سَعِيدِ مَمْدُوحٍ، فَقَدْ أَثْنَى عَلَيْهِ كَثِيراً مِنَ الشُّبَّابِ، حَتَّى وَصَلَ رَدُّكُمْ عَلَيْهِ فِي مَقَدِّمَةِ الطَّبَعَةِ الجَدِيدَةِ لـ (آدَابِ الرِّفَافِ) فَحَصَلَ الاقْتِنَاعُ مِنْهُمْ، وَكَذَلِكَ هَذَا الكِتَابُ الَّذِي وَصَلَكُمْ، فَأَرْجُو مِنْكُمْ بَثَّ كَلِمَةٍ تُوْجِهُةٌ عِبْرَ صَفْحَانِ كِتَابِكُمْ؛ لِتَنْبِيهِ النَّاسِ عَلَى أَنْ لَا يَغْتَرُّوا بِمِثْلِ هَذِهِ الكِتَابِ).

يَشِيرُ بِقَوْلِهِ: (الكِتَابُ الَّذِي وَصَلَكُمْ) إِلَى رِسَالَةٍ صَغِيرَةٍ أَرْسَلَهَا مَعَ خِطَابِهِ المَذْكُورِ، عِنَوَانُهَا: (التَّعْقِيبَاتِ المَلِيحَةِ عَلَى السِّلسَلَةِ الصَّحِيحَةِ)، وَمَعَ الفِرْقِ الوَاضِحِ بَيْنَ هَذَا العِنَوَانِ اللطيفِ وَعِنَوَانِ كِتَابِ المِصْرِيِّ الجَائِرِ مِنَ جِهَةٍ، فَإِنَّ هُنَاكَ فِرْقاً آخَرَ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَهِيَ مَقَدِّمَتُهُ الطَّافِحَةُ بِالحُثِّ وَالتَّقْدِيرِ، وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ، فَمِنَ الوَاضِحِ جِداً أَنَّهُ مِنَ أَوْلَئِكَ النَّاشِئِينَ الَّذِينَ سَبَقَتْ الإِشَارَةُ إِلَيْهِمْ، وَإِلَيْكُمْ عَلَى سَبِيلِ المِثَالِ الحَدِيثِ الأوَّلِ الَّذِي تَعَقَّبَنِي فِيهِ:

(أَكْثَرُوا مِنْ قَوْلٍ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَإِنَّهَا كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ).

(رواه البخاري... عن أبي موسى الأشعري، بلفظ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ! أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ؟... فَقُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ).

وَوَجْهُ تَعَقُّبِهِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي مَقَدِّمَةِ رِسَالَتِهِ بِقَوْلِهِ:

(وَطَرِيقَةُ الشَّيْخِ حَفْظُهُ اللهُ هِيَ العِتْنَاءُ بِ (الصَّحِيحِينَ)، وَالْعِزُّوهُ إِلَيْهِمَا إِنْ كَانَ الحَدِيثُ فِيهِمَا، بَلْ إِنَّهُ حَفْظُهُ اللهُ يَنْتَقِدُ مَنْ يَخْرُجُ حَدِيثاً وَلَا يَعِزُّوهُ إِلَيْهِمَا كَمَا بَيَّنَّ فِي مَقَدِّمَةِ

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(صحيح الجامع) (...).

فأقول: هذا صحيح، ولكن فاتته أن حديث (الصحيحين) ليس فيه قوله ﷺ :

(أَكْثَرُوا مِنْ قَوْلٍ...)، ولذلك حَرَجْتُهُ، فلا وجه لمثل هذا التعقب:

ومثله الحديث الرابع، فقد عَزَوْتُهُ لمسلم في السطر الرابع والخامس، ومع ذلك تعقبني بقوله:

(أخرجهُ مسلم من طريق...!)

وهكذا أكثر تعقباته؛ يكون الحديث في (السلسلة) يختلف متنه عمّا في (الصحيحين) أو أحدهما.

ولا أنكر أن في التعقبات اللطيفة ما يصح فيها المثل المعروف: قد صدق الخبرُ الخبرَ: كالحديث التاسع، والثاني عشر، ونحوهما، ولكن ذلك بابٌ واعٍ لا يسوغ تأليف رسالة خاصة به، لما يترتب عليها من البلبلة أولاً، وإشغالي بالجواب عنها، أو الانصراف عنه، وه الغالب عليّ؛ لأنه بابٌ واسعٌ، مع قلة الفائدة تأليفاً ورداً.

ومناسبة الإشارة إلى ذاك المصريّ، فإنّه سيُمرُّ بك القارئ! بعض التعليقات على بعض الأحاديث، وإعلالها بعننة أبي الزبير؛ كالحديث (٩٧)، وإعلالها بعننة أبي الزبير عن جابر، فقد زعمَ المذكور أن (الأمة اتفقت على صحة ما في مسلم من الأحاديث...)، ومع أنني أثبت له بطلان قوله هذا، وجهله بهذا العلم بما قدمت إليه من الأمثلة في ردّي عليه في مقدّمة الطبعة الجديدة لـ (آداب الزفاف) التي سبقت الإشارة إليها، وهي - أعني الأمثلة - من حافظين جليلين من الحفاظ المتقدمين، وهما الإمام عبد الحق الإشبيليّ، وأبو الحسن المعروف بـ (القطن) في كتابه القيم (الوهم والإيهام) <sup>(١)</sup>، في المجلد الثاني منه، ذكر فيه عدّة أحاديث ساقها عبد الحق من رواية أبي الزبير عن جابر، وأتبعها عبد الحق بقوله:

(١) أهدها إليّ أحد الطلبة السعوديين، جزاه الله خيراً.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

(لا يصحُّ من حديث أبي الزُّبير عن جابر إلا ما ذكَّر فيه السماع، أو كانَ من رواية الليث عنه).

وكرَّرَ هذا المعنى عقبَ كُلِّ حديثٍ من المشار إليها آنفاً. ثمَّ أخذَ أبو الحسن ابن القطَّان على عبد الحقِّ أنه لم يلتزمَ بيانَ عنعنَةِ أبي الزُّبير في الأحاديث الأخرى، فيظنُّ أنَّها من غير رواية أبي الزُّبير عن جابر، أو أنَّها من رواية الليث عنه، فيعتقدُ بسكوته عنه أنَّه ممَّا لا خلافَ في صحَّته! وأكثرُ ما يقعُ له هذا العملُ فيما كانَ من الأحاديثِ ممَّا أخرجَهُ مسلمٌ، كأنها بإدخالِ مسلمٍ لها حصَلتْ في حمى من النقدِ، وهذا خطأ لا شكَّ فيه، فلنعرض الآنَ عليك أحاديثَ النَّحْوِينَ المذكورين حتى يتبيَّنَ ذلك - يعني (النَّحْوِينَ): أن يبيِّنَ أنَّها من رواية أبي الزُّبير عن جابر؛ كالمُتبرِّء من عُهدتِهِ، ونحوٍ يسكتُ عنه، ولا يبيِّنُ من روايته، وهو ممَّا لم يذكُرْ فيه سماعه، ولا هو من رواية الليث عنه. ثمَّ تتبَّعَ ابنُ القطَّانِ الأحاديثَ التي في (مسلم)، وهي في كتاب عبد الحقِّ على نحوٍ من النَّحْوِينَ المذكورين، وهو بحثٌ هامٌّ جدًّا، وهو قاصمةٌ ظهرَ ذلك المصريُّ الجائِرُ الجاني، وكانَ أولُ حديثٍ نَبَّهَ عليه هو حديثُ الدَّوسِيِّ الذي أشرتُ إليه آنفاً برقم (٩٧)، فقالَ ابنُ القطَّانِ:

(ليس هو من رواية الليث، ولا ممَّا ذكَّرَ فيه سماعه، ولكنَّه أبرزُهُ).

يعني أن عبد الحقِّ بيَّنَ هذا الذي ذكره ابن القطَّان، ثمَّ ذكَّرَ له أحاديثَ من هذا النحو... منها الحديث الآتي برقم (١٢٥٤).

ثمَّ سرَّدَ ابنُ القطَّانِ أحاديثَ أُخرى ممَّا رواه مسلمٌ أو غيره، منها الأحاديثُ الآتية بهذه الأرقام (٤٨٩ و٧٢٧ و٧٦٧ و٨٤٣ و١٢٦٤ و١٣٤٧ و١٣٨٠).



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

كلُّ هذه الأحاديث انتقدَ الحافظُ ابنُ القَطَّانِ الحافظُ عبدَ الحَقِّ الإشبيليَّ؛ لأنه سكتَ عن بيانِ علَّتِها بعنَّةِ أبي الزُّبير، فأوَّهَمَ قارئَ كتابه صحَّتَها!

فماذا يقولُ ذاكِ المصريُّ الجاني الجاهلُ؟ هل هُما أيضاً من المُعتدِّينِ على (صحيحِ مسلم)؟! ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥] وإنَّ من فضلِ اللهِ عليَّ أنِّي استدرَكْتُ على الحافظِ ابنِ القَطَّانِ في بعضِ تلكِ الأحاديثِ، فقوَّيْتُها بالشواهدِ أو غيرها.

فالحديثُ (٧٦٨) في دُخولِهِ ﷺ مكةَ بغيرِ إحرامٍ، قوَّيْتُه بشاهدينِ لَهُ خرَّجْتُها في (مختصرِ الشمائل) رقم (٩٢).

والحديثُ (٤٨٩): (نهي أن يُحصَّصَ القبر...)، لا يَرِدُ اعتراضُ ابنِ القَطَّانِ عليه، لأنَّ أبا الزُّبيرِ قد صرَّحَ بالتحديثِ في روايةٍ لمسمِّ، كما كنتُ خرَّجْتُه في (أحكامِ الجنائزِ) (ص ٢٠٤).

والحديثُ (١٢٦٤): (... إنَّ على اللهِ عهداً لمن يشربُ المسكرَ أنْ يسقيهُ من طينةِ الحَبَالِ...) له شواهدٌ أيضاً، يتقوى بها في (الترغيب) (١٨٦/٣ و ١٨٨ و ١٨٩- المنيرية).  
والحديثُ (١٣٤٧): (غَيِّروا هذا الشيب...) صحَّحْتُهُ بشاهدٍ خرَّجْتُه في (غاية المرام) (٥٠٥).

ويشبهُ زعمَ المصريِّ الجائرِ المتقدِّمِ ما وقفتُ عليه أخيراً في كتابٍ لمؤلِّفه عبد الله الدُّويشِ السعودي، كأنَّه سرَّتْ عدوى الأولِ إليه، فقدَّ أسْمَى مؤلِّفه:

(تنبيهَ القاري على تقوية ما ضعَّفهُ الألباني)! وقد بد لي من دراستي السريعةِ لَهُ، أنَّ هذا المؤلفُ أوتيَ ذاكرةً وحفظاً، ولم يوتَ تحقيقاً وعلماً، فيستفادُ من حفظه لا من تحقيقه، فهو

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

واسع الخطو في تقوية الأحاديث الضعيفة بالطرق الواهية، غير ملتزم في ذلك ما نبه عليه ابن الصلاح في (المقدمة)، فضلاً عن شروط أخرى لا تُعرف إلا بالممارسة؛ كما أنه لا يعرف الحديث الشاذ، والشاهد القاصر، ولا التفصيل في الاعتداد بتوثيق ابن حبان، وغير ذلك كثير، مما يتفرغ منه الوقوع في تصحيح أحاديث ضعيفة، أو العكس، شأنه شأن النَّاشئِينَ الَّذِينَ بُلِينَا بِرَدِّهِمْ عَلَيْنَا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وعلى سبيل المثال، فقد انتقد علي بعض الأحاديث الآتية من رواية جابر رضي الله عنه، وهي معللة برواية أبي الزبير عنه؛ كالحديث (٧٦٧):

(لا يجلُّ لأحدكم أن يحمل بمكة السلاح).

فقد أجاب الشيخ عبد الله الدويش رحمه الله في (تنبيه) (رقم ٣٥٥) بأن ما في (الصحيحين) محمول على السماع؛ كما أشار إليه ابن الصلاح، والنوي، والعراقي، وغيرهم. قلت: يعنون على ثبوت السماع من جهة أخرى.

الأول: أن هذا ليس مسلماً عند جميع المحذّين، فقد قال الحافظ ابن حجر في (النكت على ابن الصلاح) (٦٣٥/٢) بعد أن حكى ما تقدّم عن ابن الصلاح وغيره:

(وتوقّف في ذلك من المتأخرين الإمام صدر الدين ابن المرحّل فقال في كتاب (الإنصاف): إن في النفس من هذا الاستثناء غصّة؛ لأنها دعوى لا دليل عليها، ولا سيّما أيّ قد وجدت كثيراً من الحفّاظ يعلّلون أحاديث وقعت في (الصحيحين) أو أحدهما بتدليس رواتها). قال الحافظ:

(وكذلك استشكل ذلك قبله العلامة ابن دقيق العيد، فقال... فراجع. وينبغي أن يلحق بهذين الحافظين الحافظ ابن القطان، والحافظ عبد الحق الإشبيلي؛ كما تقدم.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

والآخر: أن الحمل المذكور قائم - كما هو ظاهر - على التسليم بأن كل أولئك المدلسين الذين وقعت روايتهم معننة في (الصحيح) هم عند صاحبي (الصحيح) من المدلسين أيضاً، ودون إثبات هذه الكليّة خرط القتاد. فهذا الحديث وأمثاله مما رواه مسلم عن أبي الزبير مُعَنَّأً، لم يذكر أح أن الزبير كان عند مسلم معروفاً بالتدليس، حتى يُجاب عنه بأنه ما روى له بالعننة؛ إلا وقد ثبت لديه سماعه من جهة أخرى، فإن من الممكن أن يكون أبو الزبير عنده من الثقات الذين تُحمَلُ روايتهم على الاتصال لمجرد المعاصرة؛ لأنه ليس عنده مدلساً، وهذا هو (١) الظاهر من روايته عنه معنناً أحاديث كثيرة، وبخاصة روايته عن جابر. وهذا الوجه من عندي، فما رأيت أحداً ذكره قبلي، فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي.

والحديث (٧٦٧) فيه العننة معقل بن عبد الله الجزري، وهو صدوق يخطئ، وقد صرح ابن لهيعة بتحديث أبي الزبير، لكن ابن لهيعة ضعيف الحفظ أيضاً، ثم إنه ذكر (المدينة) مكان (مكة)، وزاد آخره: (لقتال)، وهو الصواب؛ لأن له شاهدين من حديث علي وأنس رضي الله عنهما، فإن صح حديث معقل حملاً على زيادة ابن لهيعة: (لقتال)، فيكون حكم (مكة) و(المدينة) واحداً، من حيث إنه لا يجل حمل فيهما لقتال، ويجوز حمله لحنوف عدو، أو فتنة، كما حققت ذلك في (الصحيحة) (٢٩٣٨)، وخفي هذا التحقيق على الشيخ عبد الله الدويش، فلم يتنبه في (تنبيه) (٣٥٧) للخلاف بين رواية مسلم عن معقل، ورواية أحمد عن ابن لهيعة، فحمل هذه على تلك!! وهذا كما ترى مُنتهى الغفلة والبعدي عن

(١) في الأصل كلمة: هر (ت).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

التحقيق، فالله يرحمه ويعفو عنه، والله تعالى هو المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وهذه الطبعة الجديدة جهدنا فيها أن تكون أفضل من سابقتها، مصححين بقدر الاستطاعة ما ندد على الطابعين السابقين من أخطاءٍ أو سقطٍ أو نحوه، ومنها ما لا يجوزُ السكوتُ عن ذكره ولا سيّما في الطبعة الكويّتيّة الثالثة التي زعموا فيها زعماً عريضاً كما سبق في كلمتهم المتقدّمة!

مثل ما جاء في آخر الحديث (٧٠): (أَسَلَّمْتُ عَلَى مَا أَسَلَّمْتَ...); فهو خطأ لا أدري كيف فاتهم مع قولهم: (وقد روجعت الأحاديث كلها..؟) والصواب كما ستري (... ما أَسَلَّمْتُ... ) وكذلك ما ورد في الحديث (٥٢٧): (... وُلِّقْتُ أَبْوَابَ النَّيْرَانِ...), والصواب هو: (... وَعُلِّقْتُ أَبْوَابَ النَّارِ...).

وأيضاً في الحديث (٥٧٨): (... وصاموا وصامَ معه معاوية... ) والصواب: هو (... وصاموا وصام معاوية...). وهذا، ومثله كثيرٌ لا سبيلَ إلى حصره هنا.

ومما يؤسفُ له أنّ معظمَ هذه الأخطاءِ في ضبطِ النصوصِ الحديثيّةِ - فضلاً عن الأخطاءِ المطبعيةِ - قد تكررَتْ وتناثرتْ في جميعِ طبعاتِ هذا الكتابِ إلى ما قبل هذه الطبعة الجديدة، فالله المستعان.

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وقد أضفتُ فيها تعليقاتٍ جديدةً مفيدةً كالتي على الأحاديثِ (٦١ و ٩٧ و ٢١٤٩) وغيرها ممَّا يتعلَّق ببعضِ الأحاديثِ التي عَنَّتْهَا أبو الزُّبيرِ عن جابر... إلى غير ذلك من الفوائدِ، والله سبحانه وتعالى من وراء القصدِ.

وفي الختام؛ أسألُ الله العظيمَ أن يوفِّقني لخدمِ سنَّةِ نبيِّه ﷺ، وذلك بتيسيرِ سُبُلِ انتفاعِ الناسِ بالكتبِ الجامعةِ لها؛ تحقيقاً، وتعليقاً، وتخریجاً.

وصلی الله وسلّم وبارک علی نبینا محمدٍ وعلی آله وصحبہ أجمعین.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمین.

محمد ناصر الدين الألباني

عمان ٩ جمادي الأولى سنة ١٤١٠هـ

أبو عبد الرحمن

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المحقق

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾

[آل عمران: ١٠٢] ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١]

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا {٧٠} يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا {٧١} ﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١] (١)

أما بعد. فإنه ليس يخفى على العاقل أنه يجب من أوتي نصيباً من المعرفة في علم من العلوم أن يسعى إلى تيسير السبيل للناس إلى الانتفاع به. والاعتراف منه. بأقل ما يمكن من

(١) هذه الخطبة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه في كل شأن.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

من الوقت. وأغزر ما يكون من الفائدة. دون أن يشغل عامتهم بالوسيلة عن الغاية. ولا شك أن من أحق العلوم بذلك حديث النبي ﷺ وسنته. التي كان أن ينصرف عنها أكثر الناس. تعلماً وتطبيقاً.

من أجل ذلك. كنت قد وضعت لنفسني منذ نحو عشرين سنة مشروعاً سميت به:

### (تقريب السنة بين يدي الأمة)

الغاية منه تحقيق ما يمكن من كتب السنة، وحذف أسانيدھا. بعد تحقيق الكلام عليها لمعرفة ما يثبت من متونها مما لا يثبت. وذلك من غير (الصحيحين) لتلقي العلماء وسلامتهما من الأحاديث الضعيفة والمنكرة التي كثرت في كتب السنة الأخرى، كالسنن الأربعة وغيرها. وكنت بدأت في ذلك الحين في تحقيقي الكتاب الأول منها. ألا وهو (سنن أبي داود). فجعلت منه كتابين: (صحيح أبي داود) و(ضعيف سنن أبي داود). وكلاً منهما قسمين: أعلى وودني أوردت في الأول منهما متن الحديث. معقبات إياه ببيان مرتبته في الصحة أو الضعف. ونزلت الإسناد إلى القسم الأدنى، وتكلمت عليه بشيء من البسط على ما تقتضيه قواعد الحديث. مع تخريج الحديث وبيان من رواه أصحاب الكتب الستة الأخرى وغيرها.

ومن يومئذ، والنفس تحدثني بضرورة اختصار (صحيح مسلم) وتيسير الانتفاع به للناس؛ لأن أكثرهم لم يبق عنده من الرغبة في العلم ما يحمله على قراءة السند- وهو وسيلة- حتى يحصل إلى المتن وهو الغاية، لا سيما الشباب المثقف منهم الذين لم يدرسوا العلوم الشرعية، والذين عودوا بحكم دراستهم العصرية على أخذ علومهم بصورة مبسطة لا تعقيد فيها ولا غموض.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ولكن انشغالي بـ (السنن) وغيره مما هو أهم عندي وألصق بتخصصي، كان يحول بيني وبين اختصاره، فكنت أتمنى أن يتاح لي الوقوف على من قام بذلك من العلماء المتقدمين لأقوم بنشره، وأنا أعلم أن للإمام النووي كتاباً في ذلك محفوظاً في المكتبة الظاهرية بدمشق، ولكن الجزء الأول منه غير موجود.

ثم وقفت على كتاب (السراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج) - المطبوع بالهند سنة ١٣٠٢هـ للعلامة المحقق أبي الطيب صديق حسن خان القنوجي رحمه الله تعالى، فإذا هو شرح لـ (مختصر مسلم) للحافظ المنذري رحمه الله تعالى، ففرحت بذلك فرحاً شديداً:

ثم إنني بعد استنساخ (مختصر صحيح مسلم) تفرغت له، وأقبلت على تحقيقه، فقابلته بأصله المنسوخ عنه، ثم بأصل أصله، أو وهو (صحيح مسلم) وعزوت كل حديث إليه بذكر محله منه وصفحة (١).

وعلّقت عليه تعليقات مفيدة مختصرة، في شرح غريبه، وتوضيح بعض حمله، استفدت غالبه من شرحه (السراج الوهاج) وهو المراد من قولي (كذا في الشرح) عند الإطلاق. وتكلمت أحياناً على بعض متونه، ورواته أحياناً، بما يقتضيه علم الحديث وقواعده، تأدية للأمانة العلمية، ونصحاً للأمة.

ثم رغبت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت أن يصدر الكتاب باسمها، حيث كان الكتاب مدرجاً في خطتها لإحياء التراث الإسلامي، فلم أمانع في ذلك، بل شكرتها، وحرصها على نشر الكتاب.

---

(١) وهذه صورة العزو (٦٤/٥م) (م) ترمز لصحيح مسلم. والرقم الأول (٥) يشير الجزء، والرقم الثاني (٦٤) يشير إلى الصفحة. وذلك من طبعة استنبول.



## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

ومع أن الكتاب كنت حقيقته على (صحيح مسلم) كما سبق، فقد تبين أن من شرط الوزارة أن يكون تحقيقه على نسخة مخطوطة من (المختصر)، وبعد الاطلاع على شريط مصور عن نسخة مخطوطة محفوظة في دار الكتب المصرية برقم (١٧٩-حديث)، تبين لي أنها نسخة سيئة لا تصلح للمقابلة، ويبدو أن ناسخها- ولم أعرف هويته- قد تصرف في بعض المواطن من الكتاب دون أن ينبه على ذلك، فهو مثلاً قد حذف لفظة (باب) من كل أبواب الكتاب، فهو يقول: (الحياء من الإيمان) بدل (باب الحياء من الإيمان) و (الشرك أكبر الكبائر) مكان (باب الشرك أكبر الكبائر) وهكذا إلى آخر الكتاب. وهو إلى ذلك جعل هذه العناوين على هامش الكتاب، وهي في جميع النسخ التي وقفنا عليها في صلب الكتاب. وأيضاً فقد كتب في أوله بجانب كل حديث عدده التسلسلي: الحديث الأول، الحديث الثاني.

وهكذا إلى الحديث السابع عشر. ثم يكتب ذلك بالأرقام: الحديث ١٨ وهكذا إلى الحديث (٦٠) ثم أمسك فلم يكتب بعده شيئاً! وكذلك كتب بجانب بعض الكتب عدد أحاديث الكتاب. فقال مثلاً: (كتاب النفقات) أحاديثها ٢٨. ولم يكتب مثله عامة الكتاب! وقابلت عشرة أحاديث من أولها بأصلنا الهندي المصحح على (مسلم) فظهر الاختلاف في عشرين موضعاً منها، ما بين زيادة ونقص، واختلاف في اللفظ.

من أجل ذلك لم تحصل الثقة بهذه النسخة، لا سيما وهي حديثة العهد، فقد كتبت سنة (١١٧٤)، فلم يجز الاعتماد عليها في المقابلة، فسافرت إلى القاهرة، وبدع دراسة النسخ الموجودة بدار الكتب، وقع اختياري على النسخة المحفوظة في الخزانة التيمورية تحت رقم (٥٢٣- حديث). ووجدت نسخة أخرى في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية مصورة مكتبة الرباط في المغرب. وأصلها مشرقية كما يدل عليها خطها، وهاتان النسختان

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

هما أصح النسخ التي وقفت عليها، ولذلك اعتمدها في المقابلة. وقد كتبت نسخة المعهد سنة إحدى وستين وسبعمائة. ولم أجد عليها ما يدل على اسم كاتبها. وأما النسخة التيمورية. فقد كتبها عبد القادر بن عبد الباقي البعلي الحنبلي سنة ثمان عشرة وتسعمائة، وهي نسخة مقابلة ومصححة. ولكنها مشوشة الترتيب في أوراقها من قبل المجلد لها، ولذلك فقد لاقينا بعض التب في المقابلة بها.

وقد كشفت المقابلة أن الاختلاف بذكرين المخطوطتين وبين الأصل. مما دعانا إلى أن نجعل المقابلة على الخطة التالية:

١- اعتبرنا الأصل النسخة الهندية التي كنت استنسختها من (السراج الوهاج)، وذلك لسببين:

الأول: أنها نسخة جيدة، وحسبك دليلاً على ذلك أنها منسوخة عن نسخة كتبت في عصر المؤلف المنذري. وذلك سنة ثمان وسبعين وستمائة، أي بعد وفاته باثنين وعشرين سنة، فالظاهر أنها نسخت عن نسخة المصنف رحمه الله تعالى، ولذلك اعتمدها العلامة صديق حسن خان، فبنى عليها شرحه.

والآخر: أنني قابلتها على أصل الأصل، وهو (صحيح مسلم) طبع استنبول. وهي طبعة جيدة محققة تحقيقاً دقيقاً، قام به طائفة من أهل العلم والفضل، فكل خلاف لفظي أو نحوي وجدناه بين أصلنا هذا وبين النسختين لم نلتفت إليه لما ذكرنا، ومن الأمثلة على ذلك الحديث (١٨١٠) فقد وقع في الأصل: (بايعن النبي) وكذا في مسلم ( وأما المخطوطات ففيهما (بايعن رسول الله).

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وفي حالة عدم إمكان الاعتماد على (مسلم) في بعض الاختلاف، اعتمدنا على ما اتفقت عليه نسختان من النسخ الثلاث: الهندية، والمغربية، والتيمورية، فقد وقع في هذه الأخيرة مثلاً (كتاب الفرائض) قبل (كتاب الوصايا والصدقة).

٢- إذا اختلف الأصل عن المخطوطتين أو أحدهما في إثبات شيء أو نفيه، فقد جرينا على تثبيت الزيادة حيثما وجدت لأن القاعدة الحديثة تقول: (زادة الثقة مقبولة)، ولأنها ثابتة أيضاً في أصل الأصل (صحيح مسلم) فلا وجه لعدم تثبيتها كما هو ظاهر.

وقد تبين لنا بعد المقابلة أن في الأصل ثلاثة عشر حديثاً لم ترد في المخطوطتين فأبقيتها. وأن فيهما معاً ستة أحاديث زائدة عليه فاستدركناها بمواطنها من مطبوعتنا، وعزونا كل حديث منها إلى مكانه في صحيح مسلم. ووجدنا فيهما زيادة عقب الحديث (١٢٨٩) نصها: وفي رواية (أن الذي يأكل أو يشرب في آنية الفضة والذهب) فاستدركناها أيضاً وألحقناها به.

٣- ووجدنا أحياناً اختلاف يسيراً بين الهندية من جهة وبين (صحيح مسلم) والمصورتين من جهة أخرى، فمن البدهي في هذه الحالة أن نعتمد على (الصحيح)، مثاله الحديث (١٨١٣) (قال الله عز وجل)، ففي الهندية: (قال الله تبارك وتعالى)، فأثبتنا الأولى، لا سيما وفي هامش الهندية أنه نسخة.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

٤ - ولاحظنا أن الهندية تزيد في (مسلم) بصفة غالبية في الأمور الآتية:

- الترضي على رواية الحديث من الصحابة.
- ذكر (عز وجل) بعد لفظة الجلالة.
- ذكر (الصديق) بعد (أبي بكر).

فأينما أن نشبت ذلك كله محافظة على الأصل.

تلك هي خطتنا في تحقيق الكتاب، فنرجو أن نكون قد وفقنا لإخراجه للناس وهو أقرب ما يكون إلى الوضع الذي تركه المصنف عليه.

بيد أن مطبوعتنا هذه تختلف عن الأصول كلها في شيء واحد فقط، فهي خلو من عنوان (باب منه) الذي كان ثابتاً فيها فق الأحاديث. على كل حديث منها (باب منه)! فكل حديث سيمر به بعد الحديث الأول في الباب، فهو الأصل تحت هذا العنوان: (باب منه)! مثاله (٥٧/١) (باب احفوا الشوارب واعفوا للحى) ذكر تحته حديث أنس قال: (وقَّت لنا في قص الشارب...). ولكنك في المطبوعة لا ترى قوله (باب منه) لا في هذا المكان، ولا في أي مكان آخر منها، فقد رأى المشرفون على الطبع حذف هذا العنوان لكثرة تردده وقلة غنائه. وأنا وإن كنت أشاركهم في هذا الرأي. غير أنه كان الأحب إليَّ الإبقاء عليه، محافظة على الأصل، لا سيما والكتاب يطبع لأول مرة، فالأولى أن يراه الناس على الصورة التي تركه المصنف عليها.

ولكن هكذا قدر الله تبارك وتعالى. وما شاء فعل.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

واعلم أن المؤلف رحمه الله، قد جرى في تأليفه لكتابه هذا (المختصر) وترتيب أحاديثه وأبوابه على غير تأليفها وترتيبها في أصله (صحيح مسلم). وقد أشار إلى ذلك بقوله في المقدمة: (اختصرته من (صحيح مسلم).. اختصاراً يسهله على حافظيه، ويقرّبه للناظر فيه، ورتبته ترتيباً يسرع بالطلب إلى وجود مطالبه مظنة، وقد تضمن مع صغر حجمه جل مقصود الأصل..). فأفادنا أموراً يهمننا في هذه المقدمة إثنان منها:

**الأول:** أنه رتبه ترتيباً غير ترتيب الأصل. ويظهر في الكتب والأبواب والأحاديث.

١- أما الكتب، فالكتاب الثاني في الأصل إنما هو (كتاب الطهارة) ثم (كتاب الحيض)، ثم (كتاب الصلاة). أما المنذري فقد جعل من الكتاب الثاني كتابين: (كتاب الوضوء) (٣٨/١) و(كتاب الغسل) (٤٩/١). وعقد بعد كتاب الطلاق عدة كتب لم ترد في الأصل كعناوين. فقال (كتاب العدة) (٢٢٤/١). و(كتاب النفقات) (٢٣٣/١)، و(كتاب الوقف) (٢٤/٢)، و(كتاب تحريم الدماء وذكر القصاص والدية) (٣٠/٢)، و (كتاب الضيفة) (٤٣/٢). و(كتاب الهجرة والمغازي) (٦٩/٢). وغيرها من الكتب التي يمكنك أن تتبّعها من الفهرس في آخر الكتاب.

٢- وأما الأبواب، فلا غرابة أن تختلف عن أبواب (الصحيح) لأنها في الواقع ليست منه، بل ليس فيه أبواب أصلاً، وإنما هي من وضع النووي رحمه الله تعالى كما هو مشهور، وكما يدل عليه صنيعة في شرحه عليه.

٣- وأما أحاديثه، فهي تختلف عن ترتيبها في الأصل بيناً. كما يتضح لك ذلك بتتبع الأجزاء والصفحات التي أشرنا إليها في آخر كل حديث، فالحديث (٧٥) مثلاً

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

من (كتاب الإيمان) هو عند مسلم في آخر كتابه (٢٣٨/٨). والحديثان (٢٠٣ و ٢٠٤) من (كتاب الصلاة) هما عنده في أول الكتاب: (كتاب الإيمان). والحديث (١-١٠٢٦) من (كتاب تحريم الدماء) وهو عنده في الإيمان أيضاً (٧٢/١). وآخر كتاب عنده (كتاب التفسير)، وهو كذلك في (المختصر) وقد أورد فيه أحاديث هي في الأصل في الجزء الأول والثاني والخامس، فانظر مثلاً الأحاديث (٢١٢٦ و ٢١٣٧ و ٢١٣٩ و ٢١٤٦ و ٢١٤٧ و ٢١٥٥ و ٢١٦٥ و ٢١٦٦ و ٢١٧٢ و ٢١٧٦ و ٢١٧٧).

**الثاني:** أنه لم يضمه جميع أحاديث الأصل، وإنما جَلَّها. لهذا وغيره مما سبق بيانه يمكن القول بأن هذا (المختصر) هو كتاب خاص بطريقته وأسلوبه، لا يشاركه في ذلك غيره من المختصرات التي يلتزم مختصرها عادة ترتيب أصولها، ونهج مؤلفها.

وفي الختام فإني أرجو أن أكون قد وفقت لخدمة السنة النبوية بتحقيق هذا الكتاب، وإخراجه للناس، ويسرت له سبيل الانتفاع بما فيه من الهدى والنور، وصدق الله العظيم القائل:

﴿ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [المائدة: ١٥-١٦]

والله تعالى أسأل أن ينفع به مؤلفه ومحققه وقارئه، وكل من شارك في نشره إنه خير مسؤول.

محمد ناصر الدين الألباني

دمشق: الحرم ١٣٨٩هـ

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

### من فوائد المقدمة:

- ١- كل ما يُروى عن بقاء الخضر حياً فهو باطل موضوعٌ، كما بينا ذلك الإمام ابن القيم في رسالة (المنار المنيّف) (ص ٦٧ - ٧٦).
- ٢- بطلان قصة بأن عيسى عليه السلام سيحكم بمذهب أبي حنيفة-رحمه الله- ففيه قصة مكذوبة قيلَ فيها باختصار: أن الخضر عليه السلام يتعلم أحكام الشريعة من أبي حنيفة، فلبث خمس سنوات، ثم مات أبي حنيفة، وستأذن الخضر ربه أن يعلمه الأحكام في قبره، فأذن له ربه فمكث في قبره خمس وعشرين سنة، ثم بعد ذلك أمره الله أن يذهب رجل شابا اسمه أبو القاسم، فيعلّمه ما تعلّم من أبي حنيفة فعلمه ثلاث سنين، وبرع ذلك الشاب في العلم، وألف ألف كتب، وصار صاحب كرامة وعلم، وشهرة، فوضع كتبه في صندوق، وأعطاه أشهر تلاميذه، وأمره أن يرميه في نهر جيحون، ووضنّ التلميذ به فلم يرميه، ولكن الشيخ عزم أن يرميه، ففعل، فرأى الماء ينشق وتخرج يد فتأخذ الصندوق. ثم في النهاية، يأخذ هذا الصندوق عيسى عليه السلام فيجد فيه المذهب الحنفي فيحكم به.

ولقد أبطل هذه القصة جمع من العلماء، كما تقدم في مقدمة الألباني النافعة. ليس هناك في معاني (أو) الكثيرة التي وُرِدَتْ في عبارة الشيخ (الإنجيل أو الفقه الحنفي) والتي أوردتها العلماء معنى التسوية بين معطوفها والمعطوف عليه بها، وقد أورد العلامة ابن هشام رحمه الله معاني (أو) الاثني عشر التي يذكرها النُّحاة، وبعضها ضعيفٌ لا يثبت، ولم يورد فيها معنى التسوية أبداً، بل بيّن أنّ الغالب فيها أن تأتي للتخيير والإباحة والشك، وقد

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

تَرِدُ لمُطَلِّقِ العطف كالواو تماماً، مثل (أو) الواردة في عبارة الشيخ السابقة، ولم يذكر أحدٌ من النحاة أنها تأتي بمعنى التسوية، وانظر إذا شئت كتاب (مغني اللبيب) مثلاً (١/٥٩-٦٥)، و(شرح ابن عقيل) (٢/١٨١-١٨٢)، وجامع الدروس العربية) للغلابيني (٢٤٧/٣-٢٤٨) وغيرها.

وشبيهة بعبارة شيخنا قول النبي ﷺ :

(تَقَطُّعُ الصَّلَاةِ الْمَرْأَةِ وَالْحَمَارُ وَالْكَلْبُ، وَيَقِي ذَلِكَ مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ) [رواه مسلم]  
فقد قرَنَ النبي ﷺ المرأةَ مع الحمارِ والكلبِ، ومع ذلك فلم يَقُلْ أحدٌ مِمَّنْ يُعْتَدُّ بِهِ مِنَ العلماءِ: إِنَّ الْوَاوَ هَا هُنَا تَفِيدُ التَّسْوِيَةَ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ مِنْ ذَلِكَ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَبَيْنَ الْحَمَارِ وَالْكَلْبِ فِي الْقِيَمَةِ وَالْقَدْرِ.

١ - عبد الله الدويش السعودي، فقد أَسَمَ مؤلفه:

(تنبيه القاري على تقوية ما ضعفه الألباني)! وقد بد لي من دراستي السريعة له، أن هذا المؤلف أوتي ذاكرةً وحفظاً، ولم يوت تحقيقاً وعلماً، فيستفاد من حفظه لا من تحقيقه، فهو واسع الخطو في تقوية الأحاديث الضعيفة بالطرق الواهية، غير ملتزم في ذلك ما نبه عليه ابنُ الصلاح في (المقدمة)، فضلاً عن شروطٍ أخرى لا تُعرف إلا بالممارسة؛ كما أنه لا يعرف الحديث الشاذ، والشاهد القاصر، ولا التفصيل في الاعتداد بتوثيق ابن حبان، وغير ذلك كثير، مما يتفرغ منه الوقوع في تصحيح أحاديث ضعيفة، أو العكس، شأنه شأن النَّاشِئِينَ الَّذِينَ بُلِينَا بِرَدِّهِمْ عَلَيْنَا، وَاللَّهِ الْمُسْتَعَانُ.



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

## ٢ - الملاحظات على مختصر صحيح مسلم للمنذري.

قال الإمام الألباني - رحمه الله - مختصراً:  
فأفادنا أموراً يهمنا في هذه المقدمة إثنان منها:

**الأول:** أنه رتبه ترتيباً غير ترتيب الأصل. ويظهر في الكتب والأبواب والأحاديث.

أما الكتب، فالكتاب الثاني في الأصل إنما هو (كتاب الطهارة) ثم (كتاب الحيض)، ثم (كتاب الصلاة). أما المنذري فقد جعل من الكتاب الثاني كتابين: (كتاب الوضوء) و(كتاب الغسل) وعقد بعد كتاب الطلاق عدة كتب لم ترد في الأصل كعناوين. فقال (كتاب العدة) و(كتاب النفقات)، و(كتاب الوقف)، و(كتاب تحريم الدماء وذكر القصاص والدية)، و (كتاب الضيفة). و(كتاب الهجرة والمغازي) (٦٩/٢). وغيرها من الكتب التي يمكنك أن تتبّعها من الفهرس في آخر الكتاب.

٣ - وأما الأبواب، فلا غرابة أن تختلف عن أبواب (الصحيح) لأنها في الواقع ليست منه، بل ليس فيه أبواب أصلاً، وإنما هي من وضع النووي رحمه الله تعالى كما هو مشهور، وكما يدل عليه صنيعة في شرحه عليه.

## من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

وأما أحاديثه، فهي تختلف عن ترتيبها في الأصل بيناً. كما يتضح لك ذلك بتتبع الأجزاء والصفحات التي أشرنا إليها في آخر كل حديث، فالحديث (٧٥) مثلاً من (كتاب الإيمان) هو عند مسلم في آخر كتابه (٢٣٨/٨). والحديثان (٢٠٣ و ٢٠٤) من (كتاب الصلاة) هما عنده في أول الكتاب: (كتاب الإيمان). والحديث (١-١٠٢٦) من (كتاب تحريم الدماء) وهو عنده في الإيمان أيضاً (٧٢/١). وآخر كتاب عنده (كتاب التفسير)، وهو كذلك في (المختصر) وقد أورد فيه أحاديث هي في الأصل في الجزء الأول والثاني والخامس.

الثاني: أنه لم يضمه جميع أحاديث الأصل، وإنما جلتها.

ولهذا وغيره مما سبق بيانه يمكن القول بأن هذا (المختصر) هو كتاب خاص بطريقته وأسلوبه، لا يشاركه في ذلك غيره من المختصرات التي يلتزم مختصرها عادة ترتيب أصولها، ونهج مؤلفها.

تم بحمد الله الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع ويبدأ بمقدمة مختصر العلو لعلي الغفّار  
للحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى -



من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

فهرس موضوعات الجزء الثالث

الصفحة	الموضوع
١	[٣٤] شرح العقيدة الطحاوية.....
٥٩	من فوائد المقدمة.....
٦٣	[٣٥] صحيحُ موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان مضموماً إليه الزوائد على الموارد.....
١٧٢	من فوائد المقدمة.....
١٩٥	[٣٦] صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) .....
٢٣٨	من فوائد المقدمة.....
٢٤٠	[٣٧] صحيح سنن أبي داود.....
٢٤٨	من فوائد المقدمة.....
٢٥٠	[٣٨] صحيح وضعيف الأدب المفرد.....
٢٧٧	من فوائد المقدمة.....
٢٨٠	[٣٩] صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها.....
٣٥٣	من فوائد المقدمة .....
٣٥٩	[٤٠] صلاة التراويح .....
٣٦٤	من فوائد المقدمة .....
٣٦٥	[٤١] صلاة العيدين في المصلى هي السنّة .....
٣٩٥	من فوائد المقدمة .....
٣٩٧	[٤٢] ضعيف سنن ابن ماجه.....
٤٠٩	من فوائد المقدمة .....

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة

تابع فهرس موضوعات الجزء الثالث

الصفحة	الموضوع
٤١١	[٤٣] ضعيف سنن الترمذي.....
٤١٩	من فوائد المقدمة.....
٤٢١	[٤٤] ضعيف أبي داود.....
٤٢٦	من فوائد المقدمة.....
٤٢٨	[٤٥] غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام.....
٤٤٢	من فوائد المقدمة.....
٤٤٤	[٤٦] فضل الصلاة على النبي ﷺ للإمام أبي إسماعيل بن إسحاق الجهضمي المالكي.....
٤٥٨	من فوائد المقدمة.....
٤٦٠	[٤٧] فهرسُ مخطوطات دار الكتب الظاهرية المُنتخب من مخطوطات الحديث.....
٤٦٨	من فوائد المقدمة.....
٤٦٩	[٤٨] قيام رمضان- فضله وكيفية أدائه.....
٤٨٢	من فوائد المقدمة.....
٤٨٣	[٤٩] كتاب الإيمان -تصنيف - الحافظ أبي بكر بن محمد بن أبي شيبه (١٦٥-٢٣٥).....
٤٩١	من فوائد المقدمة.....
٤٩٣	[٥٠] مختصر الشمائل المحمدية - للإمام أبي عيسى محمد بن سورة الترمذي صاحب السنن..
٤٩٤	من فوائد المقدمة.....
٥٠٥	[٥١] مختصر صحيح البخاري.....
٥١٧	من فوائد المقدمة.....
٥٥٠	[٥٢] مختصر صحيح مسلم للحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري.....
٥٥٤	من فوائد المقدمة.....

من فوائد المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-الماتعة